عبد الماجد
[illegible]

[illegible]

لما دل الحديث على سنية تتميم ما فات من تبليغ الاحكام والبينات ، اما للتدرج في العلم كما هو مدلوله بالمطابقة ، واما لعارض آخر كما هو مفهومه بالمناسبة ، وكانت الرسالة الملقبة بـ

الاستدراك الحسن

مع ترجمتها الهندية في الهامش المسماة بـ

اطفاء الفتن

جبر النقص يبقى في احياء السنن ، فلاجل اتباع هذه السنة قوية السنن اعتنى باشاعتها اركان مدرسة امداد العلوم الواقعة في تهانه بهون بان جمعت (وهذا جزء اول منها) ثم

[illegible]

تمہید الاستدراک الحسن علی احیاء السنن

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وبعد الحمد والصلوۃ فہذا ہو الاستدراک الحسن علی احیاء السنن الذی اشرت الیہ فی خطبۃ اعلاء السنن بقولی انہا مست الحاجۃ لبعض الاسباب الی تفویض خدمۃ تالیفہا (اے رسالۃ احیاء السنن) الی ابن اختی المولوی ظفر احمد الی قولی و (الی) ترمیم لبعض مقامات الحصۃ الاولی منہا التی اشیعت سابقا اہ ملخصا وصرح بذکرہ المولی المذکور فی مقدمۃ الاعلاء بقولہ فامتثل لامرہ (ای الاحقر لبعض الناس (ای مؤلف الاحیاء) من خدامہ و الف فی ذلک اجزاء عدیدۃ (المراد الاحیاء) لم تقع من الشیخ حسب مرامہ لما وجد لہ فیہا اشیاء من نقصۃ ابدیہ الی قولہ ثم امرنی ان استدرک علی بعض الناس ہذا ما وقع منہ فی تالیفہ من الخطاء والزلل ومع فوائد جمۃ مہمۃ مما یتعلق بمذہب الامام الاعظم الاجل) اہ مختصرا فہذا الاستدراک الحسن واضفہ الی تلک المقامات من احیاء السنن واللہ ولی الہدایۃ ومنہ العصمۃ والوقایۃ۔

کتبہ اشرف علی التھانوی عفی لہ ولوالدیہ

سلخ جمادی الاولی سنہ ۱۳۴۴ھ

الاستدراک الحسن علی حُبا السنن

بسم اللہ الرحمن الرحیم

باب

مالك انه بلغه ان جابر بن عبد الله الانصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء اخرجه مالك في موطاه وقال سفيان اذا قال مالك بلغني فهو اسناد قوي كذا قاله القاري (التعليق الممجد) واخرجه الترمذي موصولا عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال سالت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين فقال السنة يا ابن اخي وسالته عن المسح على العمامة فقال امس الشعر الماء رجاله رجال الصحيح الا ابا عبيدة فهو من رجال الاربعة وثقه ابن معين وعبد الله بن احمد بن حنبل وقال ابن ابي حاتم عن ابيه منكر الحديث وقال في موضع آخر صحيح الحديث (كذا في التهذيب) قلت فالحديث حسن

باب حكم المسح على العمامة قوله مالك انه بلغه الخ قلت الحديث نص في الباب وصريح في عدم جواز الاكتفاء بمسح العمامة وبه قال غير واحد من الصحابة والتابعين انه لا يمسح على العمامة الا ان يمسح برأسه مع العمامة وهو قول سفيان الثوري ومالك ابن انس وابن المبارك والشافعي كذا قال الترمذي (ص ۱۵ ج ۱) وهو قول ابي حنيفة واصحابه وقال الحافظ في الفتح والى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الراس والحديث في مسح العمامة محتمل للتاويل فلا يترك المتيقن للمحتمل اهـ

باب عمامہ پر مسح کرنے کے حکم میں۔ امام مالک نے موطا میں فرمایا ہے کہ انکو خبر پہونچی ہے کہ جابر بن عبد اللہ انصاری (صحابی) رضی اللہ عنہ سے عمامہ پر مسح کرنے کے متعلق سوال کیا گیا تو فرمایا نہیں جب تک بالوں کو پانی نہ لگے (اسوقت تک مسح نہوگا) اور سفیان ثوری نے فرمایا ہے کہ مالک کا بلغنی کہنا سند قوی ہے۔ اور اس حدیث کو ترمذی نے سند متصل کے ساتھ جابر بن عبد اللہ سے روایت کیا ہے جسکی سند حسن ہے۔

(تقریر) اس حدیث سے صراحۃً معلوم ہوگیا کہ عمامہ پر مسح کرنا کافی نہیں بلکہ سر پر ہاتھ لگنا ضروری ہے اور جن روایات میں عمامہ پر مسح کا ذکر ہے اُن کا مطلب یہ ہے کہ سر پر مسح کرکے عمامہ پر بھی ہاتھ لگایا گیا تھا جیسا کہ بعض روایات میں اسکی تصریح بھی وارد ہے پس جن روایتوں میں صرف عمامہ پر مسح کا ذکر ہے ان میں راوی نے اختصار کیا ہے اور جن روایات میں صیغہ امر کے ساتھ عمامہ پر مسح کرنے کا حکم ہے وہ منکر ہے یا محتمل ہے جو قابل احتجاج نہیں۔

(ص ٧ ٢٦ ج ١) وقال ابن المنذر ويمسح على العمامة لثبوت ذلک عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن ابي بكر وعمر وقال الجوزجاني روى المسح على العمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم سلمان الفارسي و
ثوبان وابو امامة وانس بن مالک والمغيرة بن شعبة وابو موسى وفعله الخليفة الراشد ابو بكر الصديق رض
وقال عمر بن الخطاب من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله تعالى والمسح على العمامة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ماضية مشهورة عند ذوي القناعة من اهل العلم في الامصار اه كذا في حاشية
الشيخ ابن القيم على ابي داود (١٦٩ و ١٧٠ ج ١) قال بعض الناس لم اقدر على الجواب الصحيح
المحقق عنه وما انا من المتكلفين فمن ظفر به فليطلعنا اه (اخيار السنن ص ٨ ج ١) قلت واجاب
الحافظ في الفتح عن احاديث المسح عليها بما نصه فقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل
انه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلک اه (ص ٢٦٧ ج ١)
قلت ورواية مسلم ذكرها الحافظ بلفظ ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين اه (ص ٢٦٥ ج ١) قال البعض
الناس وما نقله الحافظ من معنى المسح لا يمكن ان يراد في الاحاديث القولية فمنها ما رواه ابو داود (ص ١٤٣
ج ١ مع غاية المقصود) وسكت عنه هو والمنذري عن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين
اه وفي بلوغ المرام (ص ١ ج ١) رواه احمد وابو داود وصححه الحاكم ومنها ما رواه الامام احمد في مسنده
(ج ٦ ص ١٤) ثنا عبد الرزاق ثنا محمد بن راشد اخبرني مكحول ان نعيم بن خمار اخبره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال امسحوا على الخفين والخمار اه وعبد الرزاق من رجال الجماعة ومحمد بن راشد مختلف فيه وقد وثقه كثير ومكحول من رجال
الجماعة انتهى كلامه ملخصا قلت فانجيب اولا عن الاحاديث القولية في الباب ثم نجيب بعد ذلک عما ورد
فيه من الاحاديث الفعلية فاقول اما حديث ثوبان فليس فيه دلالة على المسح على العمامة صراحة لما فيه من
لفظ العصائب وهو جمع عصابة تطلق على كل ما يعصب به سواء كان يعصب بها او خرقة او عمامة قال
في القاموس العصابة ما عصب به كالعصاب بكسرهما والعمامة وتعصب شد العصابة والعصب الطي
والليّ والشد اه (ص ٤٦ ج ١) فيحتمل ان يراد بها العمائم او الخرق المشدودة على الجرح والمعنى على
التقدير الثاني انه صلى الله عليه وسلم امرهم ان يمسحوا على العصائب المشدودة فوق الجروح واطلاق العصابة
بهذا المعنى شائع في الفقه والحديث فقد روى الطبراني في معجمه حدثنا اسحق بن داود الصواف قال ثنا
محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل قال ثنا حفص بن عمر عن راشد بن سعد ومكحول عن ابي امامة عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه لما رماه ابن قمئة يوم احد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضا حل عن عصابته ومسح عليها
بالوضوء اه كذا في نصب الراية (ص ٩٨ ج ١) رواته كلهم ثقات اما اسحق بن داود فلانه لم يضعف في
الميزان وشيوخ الطبراني الذين لم يضعفوا فيه ثقات صرح به الهيثمي في مجمع الزوائد (ص ٣ ج ١)

ومحمد بن عبد الله قال النسائي لا بأس به وقال مسلمة ثقة كذا في التهذيب (ص ٢٦٤ ج ٩) وحفص بن عمر هو العدني وثقه ابن ابي حاتم كذا في التهذيب (ج ٢ ص ٤١١) وضعفه آخرون والباقون معروفون بالعدالة ولا يخفى ان المراد بالعصابة في الحديث خرقة كانت تشد ودة على جرحه صلى الله عليه وسلم فلا يبعد ان يراد ذلك في حديث ثوبان ايضا لان اصحاب السرية قلما يسلمون من الجروح فيشدونها بالعصائب فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمسحوا عليها ولا يغسلوا مواضعها مخافة الضرر عليهم من البرد واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال واما حديث نعيم بن خمار فهو في الحقيقة من مسند بلال لا من مسانيد نعيم بن خمار فان هاشم بن القاسم ابا النضر البغدادي وهشام بن سعيد الطالقاني وابا سعيد مولى بني هاشم رووه عن محمد بن راشد عن مكحول عن نعيم بن خمار عن بلال كما يظهر من مسند احمد (ص ١٢ و ١٣ و ١٤ ج ٦) ولذا ذكره الامام احمد في مسند بلال لا في مسند نعيم بن خمار وحديث بلال في المسح على الخمار مضطرب الاسناد والمتن اما اضطراب سنده فقد روى مسلم بطريق الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار فتكلم عليه الدارقطني في كتاب العلل وذكر الخلاف في طريقه والخلاف عن الاعمش فيه وان بلالا اسقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب بن عجرة وان بعضهم عكسه فاسقط كعبا واقتصر على بلال وان بعضهم زاد البراء بين بلال وابن ابي ليلى وقد رواه بعضهم عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن بلال كذا في النووي شرح مسلم (ص ١٣٥ ج ١) قلت ورواه بعضهم عن عبد الرحمن بن عوف عن بلال كما في مسند احمد (ص ١٣ و ١٤ ج ٦) ورواه محمد بن راشد بطريق مكحول عن نعيم بن الخمار عن بلال وقد مر اما اضطراب متنه فلان بلالا مرة يقول مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والخمار كما هو عند مسلم ويقرب منه قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار ومرة يقول مسح على خفيه وعلى خمار العمامة كما هو عند احمد بطريق عبد الرحمن بن عوف (ص ١٢ ج ٦) ومرة يقول كان يمسح على الخفين والخمار كما هو عند احمد ايضا (ص ١٥ ج ٦) وفي هذه الروايات كلها مع اختلاف متونها حكاية عن الفعل ورواه محمد بن راشد بلفظ الامر وقال امسحوا على الخفين والخمار وهذا اضطراب يقتضي ترك الاحتجاج به ولعل المحفوظ من طرقه ومتنه ما اختاره مسلم فاودعه في صحيحه قال النووي واكثر من رواه رووه كما هو في مسلم اهـ (ص ١٣٥ ج ١) ولا يخفى انه حديث فعلي لا عموم له ويحتمل الوجوه كما سيأتي واما رواية محمد بن راشد بلفظ الامر فهي رواية منكرة تفرد بها ابن راشد من بين الثقات فان جميع من رواه عن بلال انما رواه حكاية عن فعله صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا نرى احدا تابعه على ذلك وهذه مخالفة شديدة لا يمكن الجمع بينها وبين ما رواه الجماعة فان بين القول والفعل بونا بعيدا ومثل هذه المخالفة لو اتى به الثقة الضابط يدخل في الشاذ المردود كما قال العلامة السيوطي في تدريب الراوي ومن امثلته (اي الشاذ المردود) في المتن ما رواه ابو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا اذا صلى احدكم

ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فان الناس انما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الاعمش بهذا اللفظ اهـ (ص ٨٢) قلت وعبد الواحد من رجال الجماعة ثقة ومع ذلك عدت مخالفته للثقات وتفرده بهذا اللفظ من الشاذ المردود وكما ترى فكيف وقد اتى بها محمد بن راشد وهو مختلف فيه وثقه بعضهم وقال ابن حبان كان من اهل الورع والنسك ولم يكن الحديث من صنعته وكثر المناكير في روايته فاستحق الترك وقال الدارقطني يعتبر به (اي ولا يحتج به منفردا) وقال ابن خراش ضعيف الحديث اهـ من تهذيب التهذيب ملخصا (ص ١٥٩ و ١٦٠ ج ٩) وقال في التقريب صدوق يهم ورمي بالقدر اهـ (ص ١٨٢) وبعد ذلك فلا يصح الاحتجاج بما رواه ابن راشد بهذا اللفظ الامر من قوله صلى الله عليه وسلم امسحوا على الخفين والخمار فانما هو من مناكيره واوهامه والمحفوظ ما رواه الجماعة حكاية عن فعله صلى الله عليه وسلم ولو سلم صحته فهو محمول على الاختصار في الرواية وانه صلى الله عليه وسلم امر بلالا بذلك في واقعة خاصة فجعله بلال حكما عاما يدل على ذلك ما ورد في رواية ابي سعيد الخدري قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتى على غدير فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلنا وحضرت الصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فاذن فانطلق بلال فاهراق الماء ثم اتى الغدير فغسل وجهه ويديه واهوى الى خفيه كان عليه خفان اسودان وذلك يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال امسح على الخفين والخمار رواه الطبراني في الاوسط وفيه غسان بن عوف قال الازدي ضعيف كذا في مجمع الزوائد (ص ١٠٤ ج ١) قلت غسان بن عوف من رجال ابي داود وقال فيه ابو داود شيخ بصري كذا في التهذيب (ص ٢٤٧ ج ٨) وهذا من الفاظ التعديل كما في تدريب الراوي (ص ١٢٦) وفي الميزان ولم اتعرض لذكر من قيل فيه محله الصدق ولا من قيل فيه لا باس به ولا من قيل هو صالح الحديث او يكتب حديثه او هو شيخ فان هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق اهـ (ص ٣ ج ١) وقال في التقريب لين الحديث اهـ (ص ١٦٨) وسكت ابو داود عن حديثه في سننه (ص ٥٦٩ ج ١ مع العون) فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن فهذه الرواية تدل على ان امره صلى الله عليه وسلم بمسح الخمار صدر لبلال بعينه في غزوة خاصة ولم يكن ذلك حكما عاما سنه صلى الله عليه وسلم كما يفهم من رواية بلال بلفظ امسحوا موضع قوله امسح وعسى ان يكون وجه امره صلى الله عليه وسلم بلالا بذلك عذر كان مختصا به فجعله بلال حكما عاما وله نظائر كثيرة في الحديث لا تخفى على من مارسه منها ما روت فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا قال ليس لها سكنى ولا نفقة رواه مسلم (ص ٤٨٥ ج ١) جعلته حكما عاما مع انه حكم كان مختصا بها كما صرحت به عائشة رضي الله عنها واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال واما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله كما نقله الجوزجاني بدون ذكر سنده فبعد التسليم صحته محمول على رد ما فعله كثير من الموسوسين من نزع عمائمهم عند الوضوء ولا يرون ان يمسح ببعض الرأس مع ابقاء العمامة عليه بخير تهم وهذا من التعمق المنهي عنه لما قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه مسح بناصيته مع ابقاء العمامة

قوله شيخ من الفاظ التعديل

على الراس من غير ان ينقضها ونيزعها ويؤيد ما قلنا رواية ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمر رضي الله عنه قال ان شئت
فامسح على العمامة وان شئت فانزعها كذا في كنز العمال (ص ١١٣ ج ٥) فابل المسح على العمامة بنزعها وهو ظاهر
في ما قلنا ومعناه ان شئت فامسح مع العمامة (على بعض راسك) وان شئت فانزعها وامسح على جميع راسك
واستعمال لفظة على بمعنى مع شائع في المحاورات قال في القاموس وعلى حرف وعن سيبويه اسم للاستعلاء والمصاحبة
كمع وآتى المال على حبه اه (ص ٦٠٩ ج ٢) واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال وبعد ذلك فلنجب عن الاحاديث
الفعلية في الباب ولنمهد مقدمات ينفتح بها الجواب حق الانفتاح وينكشف بها الغطاء عن وجه الصواب كفلق
الصباح فنقول اولاً ان الله تعالى فرض مسح الراس بقوله وامسحوا برءوسكم وهو صريح في معناه وثانياً ان مسح
العمامة ليس بمسح الراس حقيقة ومتى امكن العمل بها سقط المجاز فلا يجوز حمل الكلام على المجاز ما امكن ارادة الحقيقة
وثالثاً ان خبر الواحد لا يصلح ناسخاً للكتاب ولا يجوز الزيادة به عليه ورابعاً ان ذلك يجوز بالمشهور والمتواتر
اذا كانا صريحين في الدلالة على مفهومهما وثبت تاخرهما عن الآية اما المقدمة الاولى فبديهية لا تحتاج الى البيان فان
معنى المسح والراس لا يخفى على احد وكذا الثانية فان الراس حقيقة في العضو المعروف وهو غير العمامة بداهة
فالمسح عليها ليس بمسح على الراس حقيقة فلا يدخل في مفهوم الآية واورد عليه الشوكاني بانه قد اجزء المسح على الشعر
ولا يسمى راساً فان قيل يسمى راساً مجازاً لعلاقة المجاورة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة فانه يقال قبلت
راسه والتقبيل على العمامة كذا في النيل (ص ١٦١ ج ١) قلت قد اشتبه على الشوكاني المسح على الراس المستور
بالشعر والمسح على الشعر فقط فالاول مسح على الراس حقيقة والثاني مجازاً فان الراس حقيقة في العضو المعروف
سواء كان مع الشعر او بدونه بل كونه مستوراً بالشعر هو الاصل المسح على راس فيه شعر لا يمكن الا بمسح الشعر فالمسح
عليه مع امرار اليد على العضو مسح على الراس حقيقة اجزاء المسح على الشعر في هذه الصورة ليس لكونه مسحاً على الشعر
بل لكونه مسحاً على الراس المستور بالشعر نعم لو مسح على الشعر المسترسل عن الراس بدون امرار اليد على العضو فهذا
لا يجزئ عندهم لعدم كونه مسحاً على الراس المستور بالشعر بل مسحاً على الشعر فقط وهو لا يسمى راساً حقيقة ونظيره قولنا جلس
على الارض فانه حقيقة فيما اذا جلس عليها سواء كانت خالية عن النباتات او هي خضراء مستورة بالكلاء لقيامهم بها
ومجاز فيما اذا جلس على الحصير او البساط المفروش عليها فالمسح على الراس المستور بالشعر مسح على الراس حقيقة مثل
الجلوس على الارض الخضراء المستورة بالكلاء والمسح على العمامة مسح للراس مجازاً كما ان الجلوس على الحصير او البساط
المفروش جلوس على الارض مجازاً فالاول داخل في مفهوم الآية والثاني خارج عنها فبطل ما ادعاه من المساواة
بين المسح على الراس المستور بالشعر وبين المسح على العمامة فافهم فانه من مزال الاقدام ويرد
على من جوز المسح على العمامة لكونه مسحاً على الراس مجازاً ان يجوز المسح على اللثام والقفازين في التيمم ايضاً لانه كما يقال
قبلت راسه والتقبيل على العمامة كذلك يقال قبلت يده والتقبيل على القفازين وقبلت وجهها والتقبيل على
اللثام مجازاً اه ولا يرد ذلك على الجمهور كما لا يخفى هذا والمقدمة الثالثة والرابعة قد اثبتها الاصوليون من علمائنا في

كتب الاصول فلا نطيل الكلام عليها وبعد ذلك فنقول ان جميع ما ورد من الاحاديث في باب المسح على العمامة لا يصح الاستدلال بها ما لم يثبت دلالتها على الاكتفاء بمسح العمامة وترك المسح على الرأس بالكلية وما لم يثبت تواترها او شهرتها بهذا المعنى مع ثبوت تاخرها عن آية المائدة وبهذا يظهر لك الجواب عن قول الجوزجاني ان المسح على العمامة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماضية مشهورة عند ذوي القناعة من اهل العلم في الامصار اه فانه ان اراد بان نفس المسح عليها سنة مشهورة فهو ممكن التسليم لو اعتمدنا على قول الجوزجاني وقطعنا النظر عن كونه ناصبيا مبتدعا كما وصفه بذلك الحافظ في مقدمة الفتح (ص ۳۸۸) وان اراد ان اكتفاءه صلى الله عليه وسلم بمسح العمامة مع ترك المسح على الرأس بالكلية سنة مشهورة فغير مسلم وحاشا ان يثبت ذلك في شيء من الآحاد صراحة فضلا عن ان يكون مشهورا دونه خرط القتاد ولعلك قد تفطنت من كلامنا المذكور ان حال العمامة مع الرأس كحال الخفين مع الرجلين فلا بد لثبوت المسح على العمامة من حديث مشهور او متواتر يدل صراحة على اكتفاءه صلى الله عليه وسلم بمسحها عن مسح الرأس وامره الناس بالاكتفاء بها من غير عذر بعد نزول آية المائدة كما جاءنا مثل ذلك في المسح على الخفين حتى قال ابو حنيفة رح ما قلت بالمسح (على الخفين) حتى جاء في مثل ضوء النهار وعن ابي يوسف انه قال انما يجوز نسخ القرآن بالسنة اذا وردت كورود المسح على الخفين (بدائع ص ۷ ج ۱) وقال الحافظ في الفتح نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روي عنه انكاره فقد روي عنه اثباته وقال ابن عبد البر لا اعلم روي عن احد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك رح مع ان الروايات الصحيحة عنه مصرحة باثباته وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين ومنهم العشرة وفي ابن ابي شيبة وغيره عن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين اه ملخصا (ص ۲۶۴ ج ۱) وفي البخاري عن جرير انه بال ثم توضأ ومسح على خفيه ثم قام فصلى فسئل فقال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل هذا قال ابراهيم فكان يعجبهم لان جريرا كان من آخر من اسلم قال الحافظ في الفتح ولمسلم لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ولابي داؤد فقال لجرير ما اسلمت الا بعد نزول المائدة وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير ان ذلك كان في حجة الوداع قال الترمذي هذا حديث مفسر لان بعض من انكر المسح على الخفين تأول ان مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا فذكر جرير في حديثه انه رآه يمسح بعد نزول المائدة فكان اصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لان فيه ردا على اصحاب التأويل المذكور اه (ص ۲۶۱ ج ۱) واخرج البخاري عن مغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة باداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين قال الحافظ في الفتح ولمالك واحمد وابي داؤد من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة انه كان في غزوة تبوك بلا تردد وان ذلك كان عند صلوة الفجر قال الحافظ وفيه الرد على من زعم ان المسح على الخفين منسوخ باية الوضوء التي في المائدة لانها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها بالاتفاق قال وحديث

المغيرة هذا ذكر البزار انه رواه عنه ستون رجلا اهـ ملخصا مع تاخير وتقديم (ص ٢٦٥ و ٢٦٦ ج ١) وقال الطحاوي في معاني الآثار قد جاءت الآثار المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بتوقيت المسح للمسافر والمقيم اهـ (ص ٤٨ ج ١) وبالجملة فالمسح على الخفين والاكتفاء به عن غسل الرجلين قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بالتواتر حضرا وسفرا فانكاره جهل هل جاءكم في المسح على العمامة والاكتفاء به عن مسح الرأس احاديث صريحة مشهورة كذلك مع التصريح بانه كان بعد نزول المائدة كلا والله لن تقولوا بمثله ابدا ان كنتم تعلمون = وبعد ذلك فلنشرع في سرد الاحاديث الواردة في هذا الباب والكلام عليها فمنها ما رواه احمد عن سلمان انه رأى رجلا قد احدث وهو يريد ان يخلع خفيه فامره سلمان ان يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه وخماره قال في النيل حديث سلمان اخرجه ايضا الترمذي في العلل ولكنه قال مكان وعلى خماره وعلى ناصيته وفي اسناده ابو شريح قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عنه ما اسمه فقال لا ادري لا اعرف اسمه وفي اسناده ايضا ابو مسلم مولى زيد بن صوحان وهو مجهول قال الترمذي لا اعرف اسمه ولا اعرف له غير هذا الحديث اهـ (ص ١٦١ ج ١) قلت ابو شريح روى عنه قتادة ومحمد بن زيد العبدي فارتفعت جهالة عينه وذكره ابن حبان في الثقات كذا في التهذيب (ص ١٢٦ ج ١٢) وابو مسلم ذكره ابن حبان في الثقات ايضا كما في التهذيب (ص ٢٣٦ ج ١٢) وفي التقريب وصفهما جميعا بالمقبول والمجهول لا يوصف بالثقة والقبول وحديث سلمان في مسند احمد بلفظ فرأى رجلا قد احدث وهو يريد ان ينزع خفيه فامره سلمان ان يمسح على خفيه وعلى عمامته ويمسح بناصيته اهـ (ص ٤٣٩ ج ٥) وهو مصرح بان سلمان لم يامره بالاكتفاء بمسح العمامة بل امره به مع المسح على الناصية واما ما رواه من حكاية فعله صلى الله عليه وسلم فهو مختلف فيه ففي مسند احمد انه رآه يمسح على خفيه وعلى خماره وفي رواية الترمذي انه رآه يمسح على خفيه وعلى ناصيته فسقط الاحتجاج به والظاهر ان سلمان رضي الله عنه كان جمع بينهما وقال رأيته يمسح على خفيه وعلى عمامته وناصيته ليطابق روايته امره فاختصره الرواة واقتصر بعضهم على ذكر الخمار وبعضهم على ذكر الناصية ومنها ما رواه احمد والبزار عن ثوبان قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين والخمار وفيه عتبة بن ابي امية ذكره ابن حبان في الثقات وقال يروي المقاطيع كذا في مجمع الزوائد (ص ١٠٤ ج ١) قلت رواه عتبة عن ابي سلام الاسود عن ثوبان وابو سلام لم يسمع من ثوبان قاله ابن معين وابن المديني قال احمد ما اراه سمع منه كذا في التهذيب (ص ٢٩٦ ج ١٠) ولفظه عند احمد مسح على الخفين وعلى الخمار ثم العمامة وفيه ما يأتي قريبا ومنها ما رواه الطبراني في الاوسط عن انس بن مالك قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر فمسح على الخفين والعمامة وفيه علي بن الفضيل بن عبد العزيز قال الهيثمي لم اجد من ذكره

---

(١) قد يتوهم من ظاهر كلامه ان هذين الراويين في اسناد الترمذي فحسب واسناد احمد سالم عنهما وليس كذلك بل مدار حديث سلمان على هذين لم يروه غيرهما ورواه احمد ايضا بطريقيهما كما يظهر من مطالعة المسند ١٢ منه.

قال ورواه ابن ماجة ماخلا قوله قبل موته بشهر (مجمع الزوائد ص ۱۰۴ ج ۱) قلت ماخلا قوله والعمامة ايضا فان لفظه عند ابن ماجة عن انس قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال هل من ماء فتوضأ و مسح على خفيه ثم لحق بالجيش فامهم اهـ (ص ۴۲ ج ۱) ليس فيه ذكر العمامة ورواية الطبراني لا يصلح للاحتجاج مالم يتبين حال علي بن الفضيل ولم تعرف بعد = ولو سلم صحته فهو محمول على الاختصار وان الراوي حذف منه ذكر المسح على الراس لكونه معلوما عندهم بدليل ما اخرجه ابو داود عن انس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم راسه ولم ينقض العمامة وفي غاية المقصود (ص ۱۴۵ ج ۱) سكت عنه ابو داود ثم المنذري في تلخيصه اهـ قلت فهو صالح للاحتجاج عندهما ونظر فيه الحافظ لجهالة ابي معقل الراوي عن انس ثم عضده بمرسل اخرجه الامام الشافعي في مسنده عن مسلم عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة ومسح مقدم راسه او قال ناصيته بالماء قال فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة اهـ من الفتح ملخصا (ج ۱ ص ۲۵۴) وبعد ذلك فلا يصح الاستدلال برواية انس عند الطبراني على اكتفائه صلى الله عليه وسلم بمسح العمامة عن مسح الراس بل الظاهر ان انسا رضي الله عنه ذكر كلا المسحين فاقتصر بعض الرواة على ذكر مسح العمامة وبعضهم على مسح مقدم الراس واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال = ومنها ما رواه الطبراني في الكبير و الاوسط عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والعمامة في غزوة تبوك وفيه عفير بن معدان وهو ضعيف (مجمع الزوائد ص ۱۰۵ ج ۱) قلت هذا مع ضعفه لا يصلح حجة للاكتفاء بمسح العمامة عن مسح الراس اصلا لما روى مغيرة بن شعبة عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين اهـ (ص ۱۳۴ ج ۱) وقد تقدم في قول الحافظ انه كان في غزوة تبوك فرواية ابي امامة محمولة على الاختصار في الحكاية حتما لصحة رواية المغيرة وتقدمها على رواية ابي امامة لقوة سنده وبالجملة فاكتفاءه صلى الله عليه وسلم بمسح العمامة بعد نزول آية الوضوء التي في المائدة لم يثبت بدليل صحيح صريح في مفهومه وما ورد في رواية انس انه مسح على العمامة قبل موته بشهر وفي رواية ابي امامة انه مسح عليها في غزوة تبوك كلاهما مع ضعفهما يحتملان الاختصار في الرواية بدليل ما وقع عن انس من التصريح بمسح مقدم الراس في رواية اخرى وما ثبت عن المغيرة بن شعبة انه صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة في غزوة تبوك مع المسح بناصيته ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن ابي امامة ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والعمامة ثلثا في السفر ويوما وليلة في الحضر وفيه ابو سلمة قال الذهبي مجهول كذا في مجمع الزوائد (ص ۱۰۶ ج ۱) قلت احاديث التوقيت في المسح على الخفين متواترة ولم يرد ذكر العمامة الا في هذه الرواية فهي مع جهالة راويها منكرة مخالفة لرواية الثقات فلا يعول عليها ومنها ما رواه الطبراني في الاوسط عن ابي هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على عمامته وعلى خفيه وفيه عبد الحكم بن ميسرة وهو ضعيف (مجمع الزوائد ص

المرسل يعتضد بالموصول الضعيف

۱۰۴ ج ۱) قلت وقال الزيلعي ناقلا عن صاحب التنقيح ان الدارقطني قد ضعف في علله كل ما روي عن ابي هريرة في المسح اھ (ص ۱۸۰ ج ۱) ومنها ما روى الطبراني في الكبير عن ابي ايوب قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار وفيه الصلت بن دينار وهو متروك (مجمع الزوائد ص ۱۰۵ ج ۱) قلت والصحيح عن ابي ايوب انه نزع خفيه فنظروا اليه فقال اما اني قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح عليهما ولكن حبب الي الوضوء، رواه احمد والطبراني في الكبير ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ص ۱۰۴ ج ۱) فذكر الخمار فيه من بلايا صلت بن دينار ومنها حديث ابي موسى الاشعري رواه الطبراني في معجمه عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين كذا في نصب الراية (ص ۹۷ ج ۱) وزاد في غاية المقصود ناقلا عن الشوكاني والعمامة قال وقال الطبراني تفرد به عيسى بن سنان (ص ۱۴۴ ج ۱) قلت قال ابو داود وانه ليس بالمتصل ولا بالقوي واوضحه البيهقي فقال الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به اھ (من الزيلعي ۹۷ ج ۱) وقال في التقريب لين الحديث قلت فلا يقبل تفرده والحال هذه =

ومنها ما رواه الطبراني في الاوسط عن ابي ذر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين والخمار كذا في غاية المقصود (ص ۱۴۴ ج ۱) قلت فيه المسيب بن واضح ساق له ابن عدي عدة احاديث تستنكر لم يخرجوا له في الكتب الستة شيئا وضعفه الدارقطني في اماكن من سننه وقال الساجي تكلموا فيه في احاديث كثيرة وكان النسائي حسن الرأي فيه وذكره ابن حبان في الثقات كذا في اللسان (ص ۴۰ ج ۶) فالرجل مختلف فيه وسياتي الجواب عنه قريبا ومنها ما رواه الطبراني في الصغير عن ابي طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح على الخفين والخمار ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ص ۱۰۴ ج ۱) وروى في الاوسط عن خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والخمار واسناده حسن (مجمع الزوائد ايضا) ومنها حديث بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والخمار، رواه مسلم واحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه (غاية المقصود ص ۴۳ ج ۱) والجواب عنها ما قال العلامة السندي في حاشيته على النسائي (ص ۳۱ ج ۱) قوله والخمار اي العمامة لان الرجل يغطي بها رأسه كما ان المرأة تغطي الرأس بخمارها وقد اعتذر من لا يقول بالمسح على العمامة عن الحديث بانه من اخبار الآحاد فلا يعارض الكتاب لان الكتاب يوجب مسح الرأس ومسح العمامة لا يسمى مسح الرأس على انه حكاية حال فيجوز ان تكون العمامة صغيرة رقيقة بحيث ينفذ البلة منها الى الرأس ويؤيده اسم الخمار فان الخمار ما تستر به المرأة رأسها وذاك يكون عادة بحيث يمكن نفوذ البلة منها الى الرأس اذا كانت البلة كثيرة فكانه عبر باسم الخمار عن العمامة لكونها كانت لصغرها كالخمار على ان الحديث يحتمل ان يكون قبل نزول المائدة اھ قلت يؤيد جوابه الاول ما ورد في رواية بلال بطريق عبد الرحمن بن عوف عند احمد بلفظ ومسح على خفيه وعلى خمار العمامة وفي رواية ثوبان عنده ايضا بلفظ ومسح على الخفين وعلى خمار العمامة

كما تقدم ذكرها وفيها دلالة على ان الخمار غير العمامة ولعل المراد به ثوب يلقى على الراس تحت العمامة لصون عمامتها
عن اثر الدهن ونحوه وذلك يكون عادة بحيث يمكن نفوذ البلة منها الى الراس اذا كانت البلة كثيرة واذا
جاء الاحتمال بطل الاستدلال - ويؤيد جوابه الثاني ما قاله محمد في موطاه بلغنا ان المسح على العمامة كان فترك
اه (ص ۷۰) وهذا الجواب يجري في الاحاديث القولية ايضا لو سلم ولا دلالتها[1] على الاكتفاء بمسح العمامة صراحة
وصحة[2] روايتها اسنادا ووهنها مفادا وتنقطع فيها اعناق المطي كما تقدم على ان ما ورد في الباب من
الاحاديث الفعلية كلها حكاية عن افعال لا عموم لها وتحتمل الوجوه منها ما قاله العلامة محمد طاهر في مجمع البحار
ذنا ولو بانه (صلى الله عليه وسلم) كان يقتصر على ادار الواجب بالناصية والعمامة تبع له فان قيل كيف ظن
بالراوي حذف بعض المسح تملكت ظن الراوي) ان المسح على الناصية معلوم والمهم هو التكميل (على العمامة
فاقتصر على ذكر مسحها) اه (ص ۳۰۹ ج ۱) قلت ويؤيد ذلك ان الاختصار في الرواية والاقتصار على ذكر
المهم لم يزل من داب الرواة قديما وحديثا فبعضهم ياتي بالحديث على وجهه ويسوقه بسياق اتم وبعضهم يحذف منه
شيئا ويقتصر على ما هو المهم عنده كما لا يخفى على من جمع طرق الاحاديث فهذا حديث مغيرة بن شعبة
رضي الله عنه رواه محمد بن بشار مرة بلفظ توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة وذكر محمد بن
بشار في هذا الحديث في موضع آخر انه مسح على ناصيته وعلى عمامته قال الترمذي وقد روي هذا الحديث من
غير وجه عن المغيرة بن شعبة وذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ولم يذكر بعضهم الناصية اه (ص ۱۵ ج ۱)
فكل من روى من الصحابة انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على العمامة محمول على الاختصار في الرواية بدليل
ما ورد من بعضهم التصريح بمسح الناصية معها ولا يخفى ان السكوت عن شيء لا يدل على نفيه كما صرح به الشوكاني
في النيل ناقلا عن ابن القيم (ص ۱۵۱ ج ۱) ولفظه فسكوت انس عنه لا يدل على نفيه وقد اثبته حديث المغيرة
اه وبعد ذلك فلا يتم الاحتجاج بتلك الروايات لمجرد اقتصارهم على ذكر العمامة وسكوتهم عن مسح الراس ما لم
يرد منهم تصريح بترك المسح على الناصية او على جزء من الراس ولم يثبت ذلك بعد ثم اذا اثبت ذلك فلا بد من
التصريح بكونه بعد نزول المائدة وكونه من غير عذر ايضا والا فيجب حمل المجمل على المفسر والمطلق على المقيد
لا سيما اذا كان المفسر والمقيد اقوى سندا واشهر رواية من غيره وههنا كذلك فان حديث المغيرة بن شعبة من
اشهر الروايات في الباب وهو مصرح بمسح الناصية مع العمامة واما قول الجوزجاني وفعله الخليفة الراشد
ابو بكر الصديق الخ فلم يجد شيئا لم يثبت صراحة انه مسح على العمامة ولم يمسح على الراس اصلا وليس كذلك
بل الذي روي عنه بطريق عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي عند ابن ابي شيبة انه قال رايت ابا بكر مسح على الخمار

حاشیہ[1] هذا راجع الى حديث ثوبان بلفظ امرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين ۱۲ منه -
حاشیہ[2] هذا راجع الى حديث محمد بن راشد بلفظ امسحوا على الخفين والخمار ۱۲ منه -

باب

عن عبد الله الصنابحیؓ ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال اذا توضاء العبد فمضمض خرجت الخطایا من فیه فاذا استنثر خرجت الخطایا من انفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطایا من وجهه

کذا فی کنز العمال (ص ۱۲۱ ج ۵) وهذا المحتمل الذی یحتمله غیره من الاقتصار علی العمامة وترک مسح الناصیة لکونه معلوما عندهم مع ما مر من الاحتمال فی لفظ الخمار ایضاً قال فی عمدة الرعایة ولا یجوز المسح علی عمامة ولا علی قلنسوة وبرقع والوجه فی ذلک کله ان ثبوت المسح وقیامه مقام الغسل علی خلاف القیاس فیقتصر علی ما ورد به النص ولم یرد فی الشرع الاکتفاء بالمسح علی هذه الاشیاء وقیامه مقام الغسل ولا دخل للرای فیه حتی یثبت جوازه بالمسح علی الخفین وهذا کله قول الجمهور واختار احمد والاوزاعی واسحق جواز المسح علی العمامة مستندا بانه ثبت ذلک عن رسول الله صلی الله علیه وسلم بروایة عمرو بن امیة الضمری عند البخاری وبلال عند مسلم وغیره واجاب الجمهور عنه بانه لا دلالة لما ورد علی عدم مسح الراس والاکتفاء بمسح العمامة بل فی بعضها عند مسلم وغیره تصریح بانه مسح علی ناصیته وعلی عمامته بخلاف مسح الخفین فان کثیرا من الروایات دلت علی الاکتفاء به اهـ (ص ۹۷ ج ۱) قلت فی ظنی ان هذا جواب الیعارضه دلیل وما تمسک به القائلون بمسح العمامة لا یشفی الغلیل فالحق ما قاله الخطابی فرض الله مسح الراس والحدیث فی مسح العمامة محتمل للتاویل فلا یترک المتیقن للمحتمل اهـ وما قاله الحافظ فی معنی المسح علی العمامة انه کمل علیها بعد مسح الناصیة صحیح لا یعارضه شیء وما ظنه بعض الناس من عدم جریانه فی الاحادیث القولیة فقد رددناه علیه وبالجملة فان ادعی احد تواتر نفس المسح علی العمامة او شهرته فیکون تسلیمه وهو لا یضرنا وان ادعی تواتر الاکتفاء بمسح العمامة مع ترک المسح علی الراس فغیر مسلم والزیادة علی الکتاب بالخبر لا تجوز الا به ودونه خرط القتاد والله الهادی الی طریق السداد

باب افراد المضمضة عن الاستنشاق قوله عن عبد الله الصنابحی الخ قلت دلالة قوله صلی الله علیه وسلم فمضمض خرجت الخطایا من فیه فاذا استنثر الخ علی انفصال المضمضة عن الاستنشاق ظاهرة لما فیه من لفظة الفاء الدالة علی التعقیب والمراد بالاستنثار هو الاستنشاق بدلیل ما ورد فی روایة الطبرانی

ترجمہ احادیث — باب: اس بیان میں کہ کلی کرنا اور ناک میں پانی دینا الگ الگ چلو سے افضل ہے دونوں ایک چلو سے نہوں۔ عبد اللہ صنابحی سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ بندہ جب وضو کرتا ہے پس کلی کرے تو اسکے منہ سے گناہ نکل جاتے ہیں پھر جب ناک میں پانی دیتا ہے تو اسکی ناک سے گناہ نکل جاتے ہیں الحدیث

حتى تخرج من تحت اشفار عينيه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفاره فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه فاذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من اذنيه فاذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت اظفار رجليه ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته نافلة رواه مالك والنسائى وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولا علة له والصنابحى صحابى مشهور كذا فى (الترغيب)

عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده قال دخلت يعنى على النبى صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره فرأيته يفصل بين المضمضة والاستنشاق رواه ابوداود وسكت عنه ثم والمنذرى فهو صالح للاحتجاج عندهما وحسنه الحافظ ابو عمرو بن الصلاح كما نقل الشوكانى فى السيل الجرار كذا فى العرف الشذى ولفظ الطبرانى يأخذ لكل واحدة ماء جديدا كما سنذكره فى الحاشية۔

عن ابى هريرة بلفظ والاستنشاق الاخرج مع قطر الماء كل سيئة وجد ريحها بانفه الخ ورجاله موثقون كما فى مجمع الزوائد (ص ۲۳۹ ج ۱) وهذه المسئلة وان لم يورد فيها بعض الناس على الحنفية شيئا ولكن فاتت عنه لبعض ما يؤيدهم فلذا استدركتها عليه۔

قوله عن طلحة بن مصرف الخ قلت قد صحح صاحب السعاية احاديث طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده (ص ۱۲۳ ج ۱) واثبت احتجاج الائمة بحديثه عن ابيه ويؤيده سكوت ابى داود ثم المنذرى عنه وتحسين ابن الصلاح له قال العلامة العينى سكت عنه ابوداود وهو دليل رضاه بالصحة (ص ۲۹۱ ج ۱) وقال الزيلعى فى حديث ابى داود ولا يزال الله مقبلا على العبد الخ قال المنذرى فى حواشيه وابو الاحوص هذا لا يعرف اسمه لم يرو عنه غير الزهرى قال النووى فى الخلاصة هو فيه جهالة لكن الحديث لم يضعفه ابو داود فهو حسن عنده اهـ ملخصا (ص ۲۶۵ ج ۱)

اسکو مالک اور نسائی اور ابن ماجہ اور حاکم نے روایت کیا ہے اور حاکم نے کہا کہ یہ حدیث بخاری مسلم کی شرط پر صحیح ہے (ترغیب)
اس سے معلوم ہوا کہ ناک میں پانی دینا کلی کے بعد ہے ساتھ ساتھ نہیں ہے کیونکہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے کلی کا ذکر کر کے فرمایا پھر جب ناک میں پانی دیتا ہے الخ اس سے دونوں کا آگے پیچھے ہونا معلوم ہوا۔

طلحہ بن مصرف اپنے باپ سے وہ انکے دادا سے روایت کرتے ہیں کہ (ایک بار) میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی خدمت میں حاضر ہوا اسوقت آپ وضو کر رہے تھے اور پانی آپ کے چہرہ مبارک اور ڈاڑھی پر بہہ رہا تھا تو میں نے دیکھا کہ آپ کلی کرنے

ص ۴ ج ۱ مولف ص ۳۶ ج ۱ مع غایۃ المقصود ۱۲ مولف ص ۱۹ مع الغایۃ ۱۲ مولف ص ۱۳۱ مولف

قلت وکذلک حدیث طلحۃ بن مصرف ہذا وان ضعفہ بعضہم لجہالۃ ابیہ مصرف ولکن لم یضعفہ ابو داؤد و سکت عنہ المنذری فہو حسن عندہما وضعفہ الحافظ فی بلوغ المرام (ص ۱۰ ج ۱) وقال المحشی الحدیث من روایۃ لیث بن ابی سلیم وہو ضعیف قال النووی اتفق العلماء علی ضعفہ اھ قلت حسن لہ الترمذی فی جامعہ (ص ۹۰ ج ۲) وقال الہیثمی فی مجمع الزوائد ہو ثقۃ مدلس (ص ۹۴ ج ۱) ورمز لہ فی التہذیب علامۃ مسلم والاربعۃ وتعلیق البخاری (فہو ممن اخرج لہ مسلم والاربعۃ وعلق لہ البخاری) وقال ابو داؤد سألت یحیی عن لیث فقال لا باس بہ وقال ابن عدی لہ احادیث صالحۃ وقد روی عنہ شعبۃ والثوری ومع الضعف الذی فیہ یکتب حدیثہ وقال البرقانی سألت الدارقطنی عنہ فقال صاحب سنۃ یخرج حدیثہ ثم قال انما انکروا علیہ الجمع بین عطاء وطاؤس ومجاہد حسب اھ ملخصا (ص ۴۶۷ و ۴۶۸ ج ۸) فالرجل مختلف فیہ فلا ینزل حدیثہ عن درجۃ الحسن[۵] اما علۃ التدلیس فقد ارتفعت بما رواہ الطبرانی فی معجمہ حدثنا الحسین بن اسحق التستری ثنا شیبان بن فروخ ثنا ابو سلمۃ الکندی ثنا لیث بن ابی سلیم حدثنی طلحۃ بن مصرف عن ابیہ عن جدہ کعب بن عمرو الیامی ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا یاخذ لکل واحدۃ ماء جدیدا الحدیث کذا فی غایۃ المقصود (ص ۴۳۷ ج ۱) ففیہ صرح اللیث بالتحدیث فلم یبق لہ علۃ غیرہا فی مصرف ابی طلحۃ من الجہالۃ ولکنہا مرتفعۃ بما ذکرنا وایضا فمثل ہذا المجہول ثقۃ عند ابن حبان کما فی التدریب ونصہ واذا لم یکن فی الراوی جرح ولا تعدیل وکان کل من شیخہ والراوی عنہ ثقۃ ولم یات بحدیث منکر فہو عندہ (ای ابن حبان) ثقۃ وفی کتاب الثقات لہ کثیر ممن ہذہ حالہ ولاجل ہذا ربما اعترض علیہ فی جعلہ ثقات من لم یعرف حالہ ولا اعتراض علیہ فانہ لا مشاحۃ فی ذلک اھ (ص ۳۲) قلت والراوی عن مصرف ہو طلحۃ ابنہ من رجال الجماعۃ ثقۃ وشیخہ کعب بن عمرو ویقال عمرو بن کعب صحابی قال فی غایۃ

اور ناک میں پانی دینے میں فصل کر دیتے تھے اسکو ابو داود نے روایت کیا ہے اور اسپر ابو داؤد و منذری نے سکوت کیا ہے جو انکے نزدیک اس حدیث کے قابل احتجاج ہونے کی دلیل ہے۔ اور حافظ ابن صلاح نے اسکو حسن کہا ہے جیسا کہ شوکانی نے اسنے نقل کیا ہے اور طبرانی کے الفاظ اس حدیث میں یہ ہیں کہ آپ ہر ایک کیواسطے نیا پانی لیتے تھے (تقریر) یہ حدیث اس مسئلہ کے متعلق صریح ہے کہ کلی کو ناک میں پانی دینے سے الگ کرنا چاہیئے اور دونوں کیواسطے نیا پانی لیا جاوے۔

[۵] رجال الثقات اما الحسین بن اسحق شیخ الطبرانی فلانہ لم یضعف فی المیزان وشیبان بن فروخ من رجال مسلم ثقۃ وابو سلمۃ الکندی قال فی التقریب شیخ لزید بن حباب مجہول اھ (ص ۲۵۶) قلت کیف یکون مجہولا و قد روی عنہ ثقتان زید وشیبان فارتفعت جہالۃ عینہ بروایتہما عنہ وارتفعت جہالۃ وصفہ بقاعدۃ ابن حبان المذکورۃ فی الکتاب وباقی رواۃ ذکرنا توثیقہم ہہنا ۱۲ منہ

کونہ مجہولا بروایۃ الاثنین فقد ارتفعت ۱۲ منہ

عن عاصم بن لقيط عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فابلغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون صائما قال ابو الحسن بن القطان وهذا صحيح (نيل الاوطار) ج ۱ ص ۱۳۴

المقصود والذي ذهب اليه اكثر اهل الحديث هو ثبوت الرؤية لعمرو بن كعب كما عرفت اه (ص ۱۳۰ ج ۱) والحديث الذي اتى به غير منكر لما له من الشواهد الصحيحة منها ما ذكره في احياء السنن (ص ۱۸) عن ابي وائل شقيق بن سلمة قال شهدت علي بن ابي طالب وعثمان بن عفان توضآ ثلثا ثلثا وافردا المضمضة من الاستنشاق ثم قالا هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ رواه ابو علي بن السكن في صحاحه اه (التلخيص الحبير ص ۲۸ ج ۱) وبعد ذلك فحديث طلحة هذا صالح للاحتجاج حتما وقاطع للاحتمال الذي ابداه بعض الناس في حديث ابي وائل شقيق بن سلمة هذا ان ظاهر لفظ وافردا يدل على تجديد الماء لكل واحد منهما وان كان يحتمل ان يمضمض ويستنشق من ماء واحد مع الافراد واحد ووجه لقطع ما ورد في رواية الطبراني من التصريح بقوله ويأخذ لكل واحدة ماء جديدا فثبت به الفصل مع تجديد الماء لكل واحدة منهما والله سبحانه وتعالى اعلم۔

قوله عن عاصم بن لقيط الخ قلت فيه الامر بالمبالغة في المضمضة والاستنشاق ولا يخفى انها لا تتاتى عادة الا بالافراد وتجديد الماء لكل واحدة منهما لانه بالجمع يقل الماء لكل منهما ولا مبالغة مع قلته فما ذهب اليه ابو حنيفة ومن وافقه اولى لانه مؤيد بالقول والفعل جميعا بخلاف من ذهب الى الوصل بينهما بماء واحد فحجته ليس الا حكاية فعل لا عموم لها وتحتمل الوجوه كما سيأتي والحديث وان ذكره بعض الناس في احياء السنن ولكنه لم يبين وجه دلالته على المقصود ولذا استدركته عليه۔

عاصم بن لقیط اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب تو وضو کرے تو کلی کرنے اور ناک میں پانی ڈالنے میں مبالغہ کیا کر مگر یہ کہ تو روزہ دار ہو۔ ابو الحسن بن القطان نے کہا کہ یہ حدیث صحیح ہے (نیل الاوطار)

ظاہر ہے کہ ان دونوں میں مبالغہ جبھی ہو سکتا ہے جبکہ دونوں کو الگ الگ کیا جاوے اور ہر ایک کیواسطے جدا پانی لیا جاوے ورنہ ظاہر ہے کہ دونوں کے لئے پانی تھوڑا ہوگا اور پانی تھوڑا ہونے سے مبالغہ نہیں ہو سکتا

٩٤ عن عثمان رضی اللہ عنہ (مرفوعا) من توضأ فغسل یدیہ ثلثا ثم تمضمض ثلثا ثم استنشق ثلثا وغسل وجہہ ثلثا ویدیہ الی المرفقین ومسح براسہ ثم غسل رجلیہ ثم لم یتکلم حتی یقول اشہد ان لا الہ الا اللہ وحدہ لا شریک لہ وان محمدا عبدہ ورسولہ غفر لہ ما بین الوضوئین رواہ ابو یعلی وھو ضعیف کذا فی کنز العمال وانما ذکرناہ اعتضاد الما قبلہ

٩٥ عن حبان بن واسع الانصاری ان اباہ حدثہ انہ سمع عبد اللہ بن زید بن عاصم المازنی یذکر انہ رای رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم توضأ فتمضمض ثم استنثر ثم غسل وجہہ ثلثا الحدیث رواہ سعید بن منصور ومسلم وابو داؤد والترمذی (کنز العمال)۔

قولہ عن عثمان الخ قلت قولہ ثم استنشق ثلثا صریح فی الافراد والحدیث وان کان ضعیفا ولکنہ مؤید بالشواہد القویۃ منہا ما ذکرنا قبل وقد ذکر بعض منہا فی احیاء السنن۔

قولہ عن حبان بن واسع الخ قلت دلالتہ علی انفصال الاستنثار عن المضمضۃ ظاہرۃ والمراد بہ الاستنشاق بدلیل ما مر عن عثمان وعن طلحۃ بن مصرف عن ابیہ عن جدہ وغیرہما واللہ اعلم وما ورد فی بعض الروایات من الوصل بینہما محمول علی بیان جواز التخفیف فی الوضوء کما ورد انہ صلی اللہ علیہ وسلم توضأ مرۃ مرۃ وتوضأ مرتین مرتین وقد اجمعت الامۃ علی افضلیۃ التثلیث وان ما دونہا محمول علی بیان الجواز فکذا الفصل بین المضمضۃ والاستنشاق بتجدید الماء لکل واحد منہما افضل عندنا وان جاز الوصل ایضا۔

حضرت عثمان رضی اللہ عنہ سے مرفوعا روایت ہے کہ جو شخص وضو کرے اور تین دفعہ ہاتھ دہوئے پھر تین دفعہ کلی کرے پھر تین دفعہ ناک میں پانی دے اور تین دفعہ منہ دہوئے اور کہنیوں تک ہاتھ دہوئے اور سر کا مسح کرے پھر دونوں پیر دہوئے اور اسکے بعد جبتک اشہدان لا الہ الا اللہ وحدہ لا شریک لہ وان محمدا عبدہ ورسولہ نہ کہے کوئی بات نہ کرے، تو اسکے لئے ایک وضو سے دوسرے وضو تک کے گناہ بخشدئے جاینگے۔ اسکو ابو یعلی نے روایت کیا ہے اور یہ ضعیف ہے (کنز العمال) مگر ہمنے اسکو پہلی احادیث کی تائید میں ذکر کیا ہے۔

فائدہ: پس اس سے بہی مضمضہ اور استنشاق میں فصل معلوم ہوا۔

حبان بن واسع انصاری سے روایت ہے کہ انکے باپ نے انسے بیان کیا کہ میں عبد اللہ بن زید بن عاصم مازنی کو یہ ذکر کرتے ہوئے سنا کہ انہوں نے رسول اللہ صلے اللہ علیہ وسلم کو وضو کرتے ہوئے دیکھا آپنے کلی کی پہر ناک میں پانی دیا اور ناک جہاڑی پہر چہرہ کو دہویا تین مرتبہ الحدیث اسکو سعید بن منصور اور مسلم اور ابو داؤد و ترمذی نے روایت کیا ہے (کنز العمال)

فائدہ: پس اس سے بہی مضمضہ و استنشاق میں فصل معلوم ہوا اور دونوں کو ساتہ ساتہ ایک چلو سے کرنا بہی ہمارے نزدیک جائز ہے مگر افضل دونوں میں فصل کرنا ہے

باب مسح الاذنين مع الراس

باب

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا اسد قال ثنا ابن لهيعة قال ثنا محمد بن عجلان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع ابنة معوذ بن عفراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ عندها فمسح راسه على مجارى الشعر ومسح صدغيه واذنيه ظاهرهما وباطنهما اخرجه الطحاوى ورجاله ثقات وابن لهيعة وثقه احمد وحسن له الترمذى واحتج به غير واحد وابن عقيل احتج به الحاكم فى المستدرك وقوى امره وقال هو مستقيم الحديث مقدم فى الشرف والحديث سرد له الطحاوى طرقا عديدة الى عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله ثم قال ففى هذه الآثار ان حكم الاذنين ما اقبل منهما وما ادبر من الرأس وقد تواترت الآثار بذلك مالم تتواتر بما خالفه اهـ

باب مسح الاذنين مع الراس قوله حدثنا ربيع المؤذن الخ قلت ودلالته على الباب ظاهرة وقد ثبت فى عدة من الآثار المرفوعة والموقوفة كون الاذنين من الراس ومعناه على ما قال فى العناية (ص ۴۴ ج ۱) انهما ممسوحان بماء الراس ثم قال فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يجزى مسحهما عن مسح الراس اجيب بان كون الاذن من الراس ثبت بخبر الواحد فلا يقع عما ثبت بالكتاب لئلا يلزم نسخ الكتاب به اهـ ملخصا واورد بعض الناس على هذا الجواب متمسكا بقول الطحاوى وقد تواترت الآثار بذلك مالم تتواتر بما خالفه بانه دال على ان هذا الحكم قد ثبت بالتواتر فلا يصح الجواب عن الاشكال بان كون الاذن من الراس ثبت بخبر الواحد اهـ (احياء السنن ج ۱ ص ۱۲) قلت ولا يخفى على من له ادنى درية فى فهم كلام الفقهاء والمحدثين ان مبنى الاشكال انما هو قوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الراس فانه يدل بظاهره على كون الاذنين من ابعاض الراس شرعا فينبغى ان يجزى مسحهما عن مسحه وليس مبناه ما ثبت بمجموع الاحاديث الفعلية والقولية من كون الاذنين يمسحان مع مسح الراس لان المقارنة بين الشيئين فى حكم لا يستلزم مساواتهما فيه بل قد توجد مع كون احدهما اصلا والآخر تبعا وإجزاء التابع عن الاصل ليس بلازم كما لا يخفى فليس مبنى الاشكال الا الحديث القولى فخشب الطحاوى

باب اس بیان میں کہ کانوں کا مسح سر کے ساتھ ہونا چاہئے ربیع بنت معوذ بن عفراء سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے انکے پاس وضو کیا پھر سر کے بالوں کو اپنی ہئیت پر رکھکر سر کا مسح کیا اور دونوں کنپٹیوں اور دونوں کانوں کا مسح کیا اندر سے بھی باہر سے بھی اسکو طحاوی نے روایت کیا ہے اور اسکے راوی ثقہ ہیں۔

تقریر اس سے ظاہراً ہی معلوم ہوتا ہے کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے کانوں کا مسح سر کیساتھ کیا ہے کیونکہ راوی نے اسکو مسح راس کے

ص ۹ ج ۱ (معانی الآثار) مؤلف ص ۱۵۲ ج ۱ مؤلف۔

لم يدع التواتر في القول بل انما ادعاه في المعنى المستفاد من مجموع الاحاديث وهو كونهما ممسوحان مع الراس بمائه لا بماء الوجه ولا بماء جديد يدل على ذلك قوله ففي هذه الآثار ان حكم الاذنين ما اقبل منهما وما ادبر من الراس الخ فانه اشارة الى مجموع ما ذكره من الآثار سابقا واكثرها احاديث فعلية لا تدل الا على مقارنتهما للراس في المسح لا على كونهما من الراس ولم يذكر من الاحاديث القولية غير ما روي عن ابي امامة بطريق شهر بن حوشب عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح اذنيه مع الراس وقال الاذنان من الراس وهو مما ثبت كونه مدرجا صرح به في النيل (ص ١٥٥ ج ١) نقلا عن الحافظ وما روي موقوفا على ابن عمر انه قال الاذنان من الراس فامسحوهما وهما مع كونهما موقوفين لا يكفيان للتواتر فلا يجوز حمل كلام الطحاوي على ادعاء التواتر في قوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الراس بل يتعين حمله على ما قلنا من ادعائه التواتر في كونهما ممسوحان مع الراس وقد عرفت ان مبنى الاشكال هو الاول لا الثاني لان مجرد مقارنة الاذنين للراس في المسح لا يستلزم كونهما منه ولا مساواتهما له في الحكم حتى يلزم اجزاء مسحهما عن مسحه وبعد ذلك فما اورده بعض الناس على جواب صاحب العناية كله بناء الفاسد على الفاسد منشأه سوء الفهم وقلة التدبر في مبنى الاشكال والقصور عن درك المراد من كلام الطحاوي فقول صاحب العناية ان كون الاذنين من الراس ثبت بخبر الواحد هو الحق ولا يعارضه كلام الطحاوي فانه لم يدع التواتر في ذلك كما لا يخفى على من تأمل في كلامه حق التأمل وقد نبهناك على ما بين المعنيين من الفرق. ثم قال بعض الناس نقلا عن تدريب الراوي (ص ١٨٩) ومثاله (اي الحديث المشهور) وهو ضعيف الاذنان من الراس مثل به الحاكم اه قلت قد عرفت صحة اسناده فهو صحيح مشهور انتهى كلامه (ص ٢٢) ولعله اراد بذلك تقوية الايراد على كلام العناية بان كون الاذنين من الراس ثبت بالتواتر عند الطحاوي وعده الحاكم من المشاهير فلا يصح قول صاحب العناية ان ذلك ثبت بخبر الواحد قلت قد عرفت الجواب عن استدلاله بكلام الطحاوي والجواب عن تمسكه بعبارة التدريب ان وجود سند صحيح للمشهور لا يستلزم كونه صحيحا مشهورا ما لم يشتهر بذلك السند الصحيح وحديث الاذنان من الراس ليس كذلك فانه لم يشتهر بسند صحيح بل بسند فيه كلام فقد قال البيهقي في سننه ان اشهر اسناد فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة وكان احمد يشك في رفعه في رواية قتيبة عنه فيقول لا ادري من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من قول ابي امامة وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد ويقول هو من قول ابي امامة اه وقال ابن دقيق العيد في الامام وهذا الحديث معلول بوجهين احدهما الكلام في شهر بن حوشب (وسنان بن ربيعة) والثاني الشك في رفعه ولكن شهرا وثقه احمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شيبة وسنان بن ربيعة اخرج له البخاري وهو وان كان فيه لين فقال ابن عدي ارجو انه لا باس به وقال ابن

بعد ادر کنپٹیوں کے مسح کے ساتھ ذکر کیا ہے جسکا مسح اتفاقاً سر ہی کے ساتھ ہوتا ہے۔

وعن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ المسلم فغسل يديه كفرت به ما عملت يداه فاذا غسل وجهه كفرت عنه ما نظرت اليه عيناه واذا مسح برأسه كفرت عنه ما سمعت اذناه الحديث وفيه ابو غالب مختلف في الاحتجاج به وبقية رجاله ثقات وقد حسن الترمذي لابي غالب وصحح له ايضا ورواه احمد من طريق صحيحة اهـ ملخصا من

معين ليس بالقوي فالحديث عندنا حسن اهـ من تخريج الزيلعي ملخصا (١٠ و ١١ ج ١) فغايته ما يكون القول به انه حسن مشهور لا صحيح مشهور كما ادعاه هذا البعض فان قيل ان الحسن المشهور ايضا يكفي للزيادة على الكتاب قلت نعم ولكن بشرط التيقن بكونه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وبشرط كونه صريح الدلالة على معناه وحديث الاذنان من الرأس وان كان مشهورا ولكن لم يتيقن كونه من كلامه صلى الله عليه وسلم لما عرفت من وقوع الشك في رفعه ووقفه وان امكن الجواب عنه بانه قد اختلف فيه على حماد فوقفه ابن حرب عنه ورفعه ابو الربيع واختلف ايضا على مسدد عن حماد فروى عنه الرفع وروى عنه الوقف واذا رفع ثقة حديثا ووقفه آخر او فعلهما شخص واحد في وقتين ترجح الرافع لانه اتى بزيادة ويجوز ان يسمع الرجل حديثا فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا اولى من تغليط الراوي قاله الزيلعي (ص ١١ ج ١) ولا يخفى ان هذا القدر لا يفيد التيقن بالرفع وانما يفيد الظن به وحديث عبد الله بن زيد الذي اخرجه ابن ماجه بسند صحيح وقواه المنذري وابن دقيق العيد قال فيه الحافظ قد ثبت انه مدرج كذا في النيل (ص ١٥٥ ج ١) فلم يبق في الباب حديث صحيح الرفع غير حديث ابن عباس الذي صححه ابن القطان لاتصاله وثقة رواته وهو لا يفيد اكثر من الظن وما سوى ذلك كلها ضعاف كما يظهر من مطالعة تخريج الزيلعي وهو مع ذلك غير صريح الدلالة على معناه فانه يحتمل ان الاذنين من ابعاض الرأس شرعا في حكم المسح ويحتمل انهما يمسحان معه تبعا له لا لكونهما من ابعاضه والخبر المشهور اذا كان محتمل الدلالة على معناه فهو كالخبر الواحد لا يجوز به الزيادة على الكتاب فقول صاحب العناية ان كون الاذنين من الرأس ثبت بخبر الواحد هو الحق وما اورده عليه بعض الناس مردود عليه هذا والله الهادي الى الصراط المستقيم

قوله عن ابي امامة الخ قلت موضع الاستدلال منه قوله صلى الله عليه وسلم واذا مسح برأسه كفرت عنه ما

ابو امامہ رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ جب مسلمان وضو کرتا ہے اور ہاتھ دھوتا ہے تو اوسکے ہاتھ والے جو گناہ کئے ہیں (مراد گناہ صغیرہ ہیں ۱۲ منہ) وہ معاف ہوجاتے ہیں پھر جب منہ دھوتا ہے تو اسکی آنکھوں نے جو نگاہ سے کئے گناہ کئے ہیں وہ معاف ہوجاتے ہیں اور جب سر کا مسح کرتا ہے تو اوسکے کانوں سے جو ناجائز باتیں سننے کے

مجمع[۱] الزوائد قلت وقد مر حديث عبد الله الصنابحي في الباب السابق وفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه الحديث صحح الحاكم على شرطهما واقره عليه المنذري

باب

عن[۲] عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند قال قال علي عليه السلام ما ابالي اذا اتممت وضوئي باي اعضائي بدأت رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما وسكتا عنه واعله في التعليق المغني بعبد الله بن عمرو بن هند ونقل عن الميزان انه هو الجزري روى عن علي فقط وعنه عوف قال الدارقطني ليس بالقوي اه قلت انما هو المرادي الجملي الكوفي صرح به في اللسان[۳] حسن له الترمذي واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم كذا في التهذيب[۴] فهو حسن الحديث و بقية رجاله ثقات نعم فيه انقطاع فان عبد الله بن عمرو لم يسمع من علي هو ليس بعلة عندنا۔

سمعت اذناه فانه صريح في كون الاذنين من الراس فانهما يمسحان معه لا مع الوجه۔
واستدل ابن عبد البر في كتاب التمهيد لابي حنيفة بحديث عبد الله الصنابحي وفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه الخ كما قال في الوجه من اشفار عينيه وفي اليدين من تحت اظفاره انتهى قاله الزيلعي (ص ۱۳ ج ۱) واحتجت الخصوم على كون الاذنين من الوجه بحديث علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة قال وجهت وجهي الخ وفيه واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره اخرجه مسلم (ص ۲۶۳ ج ۱) والجواب بانا لا نسلم ان الوجه قد يطلق ويراد به جملة الذات كقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ويؤيده ان السجود يقع باعضاء اخرى مع الوجه على ان الشيء قد يضاف الى ما يجاوره كما يقال بساتين البلد والله اعلم۔
باب[۲] عدم افتراض الترتيب في الوضوء قوله عن عوف الخ قلت دلالته على معنى الباب ظاهرة واستدل بعض الناس على ذلك بحديث الربيع بنت معوذ بطريق عبد الله بن محمد بن عقيل ان علي بن حسين ارسله اليها يسألها

گناہ کئے ہیں وہ معاف ہوجاتے ہیں الخ اسکو امام احمد نے طرق صحیحہ سے روایت کیا ہے (مجمع الزوائد) اور پہلے باب میں عبد اللہ صنابحی کی جو حدیث گذری ہے اسمیں بھی یہ مضمون ہے کہ جب سر کا مسح کرتا ہے تو اسکے سر کے گناہ نکل جاتے ہیں یہانتک کہ کانوں سے بھی نکلجاتے ہیں تو اس سے معلوم ہوا کہ کان شرعاً سر کے ساتھ ہیں چہرہ کے ساتھ نہیں ورنہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم کانوں کے گناہ نکلنے اور معاف ہونیکو چہرہ دھونیکے ساتھ ذکر فرماتے مگر حضور نے اسکا ذکر سر کے مسح کیساتھ فرمایا ہے معلوم ہوا کہ کان کا مسح سر کیساتھ ہے چہرہ کے ساتھ نہیں۔
باب[۲] اس بیان میں کہ وضو میں ترتیب فرض نہیں۔ عوف[۲] سے روایت ہے وہ عبد اللہ بن عمرو بن ہند سے وہ حضرت علی سے

---

[۱] ص ۲۳۳ ج ۱ مولف [۲] الجوہر النقی ص ۲۲ ج ۱ مولف [۳] ص ۵۹۸ ج ۶ مولف۔ [۴] ص ۳۴۱ ج ۵ مولف۔

باب

عن[1] لیث عن طلحۃ بن مصرف عن ابیہ عن جدہ انہ رأی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یمسح راسہ حتی بلغ القذال وما یلیہ من مقدم العنق رواہ احمد (النیل) وقد مر توثیق لیث و تحسین حدیث طلحۃ عن ابیہ عن جدہ ورواہ الطحاوی[2] فی معانی الآثار بلفظ مسح مقدم راسہ حتی بلغ القذال من مقدم عنقہ رجالہ الی لیث کلہم ثقات ورواہ الطبرانی بلفظ فلما مسح

عن وضوء رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وفیہ انہ صلی اللہ علیہ وسلم کان یبدأ فیغسل یدیہ قبل ان یدخلہما ثلثا ثم یمضمض فیغسل وجہہ ثلثا ثم یمضمض ثلثا ویستنشق ثلثا الحدیث بطولہ ویعکر علیہ ان ہذا الحدیث اخرجہ ابو داود بطریق بشر بن المفضل عن عبد اللہ بن محمد بن عقیل عن الربیع وسکت عنہ بلفظ فغسل کفیہ ثلثا ووضأ وجہہ ثلثا ومضمض واستنشق مرۃ (ص ۹ ج ۱) بدون لفظۃ ثم الدالۃ علی تاخیر المضمضۃ والاستنشاق عن غسل الوجہ واخرجہ فی کنز العمال (ص ۱۰۳ ج ۵) عن عبد اللہ بن محمد بن عقیل قال دخلت علی الربیع بنت معوذ بن عفراء فذکر الحدیث بطولہ وفیہ فکان یبدأ فیغسل یدیہ قبل ان یدخلہما الاناء ویمضمض ثلثا ویستنشق ثلثا ثم یغسل وجہہ ثلثا الخ وعزاہ الی عبد الرزاق وسعید بن منصور وابن ابی شیبۃ وغیرہم وفیہ تقدیم المضمضۃ والاستنشاق وتاخیر غسل الوجہ عنہما بلفظۃ ثم عکس ما فی روایۃ الدارقطنی فالظاہر ان الحدیث ہذا وہو موافق لما رواہ البخاری عن عثمان وعلی رضی اللہ عنہما وغیرہما وما فی روایۃ الدارقطنی من المخالفۃ منشاہا تصرف الرواۃ فی حکایۃ المعنی ویحمل لفظۃ ثم الواقعۃ فیہا علی التراخی الرتبی لا التراخی فی الوقت فان کان واحدا مع اتحاد المخرج فلا یمکن حملہ علی تعدد الواقعۃ واللہ تعالی اعلم۔

باب[3] مسح العنق قولہ عن لیث الخ قلت دلالتہ علی مسح العنق ظاہرۃ واستدل بعض الناس بورود لفظ العنق فی حدیث ابن عمر مرفوعا من توضأ ومسح بیدیہ علی عنقہ وقی الغل یوم القیمۃ علی استحباب مسح الحلقوم ایضا وقال ان اللفظ الذی ورد فی الحدیث وہو العنق یشمل مقدمہا وہو الحلقوم ومؤخرہا وہو معنی الرقبۃ علی احد القولین فی اللغۃ ففی القاموس الرقبۃ محرکۃ العنق او اصل مؤخرہ اھ وہذا المعنی الاخیر ہو المراد عند الفقہاء فانہم یریدون بمسح الرقبۃ مسح ظہر العنق۔

روایت کرتے ہین کہ جب مین وضو کو پوری طرح ادا کر لون تو پھر مجھے اسکی پروا نہین کہ جس عضو کو چاہون پہلے دہو لون اسکو دارقطنی اور بیہقی نے اپنی سنن مین بیان کیا ہے اور دونون نے سکوت کیا اور اسکے راوی ثقہ ہین اور ہمین انقطاع ہی مگر ہمارے نزدیک وہ مضر نہین۔ تقریر اس سے صاف معلوم ہوا کہ وضو مین ترتیب فرض نہین ورنہ اس کے لیے پروائی جائز نہ ہوتی۔

باب گردن کے مسح مین لیث طلحہ بن مصرف سے روایت کرتے ہین وہ اپنے باپ سے وہ انکے دادا سے کہ انہون نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

---

[1] ص ۸ ج ۱ ، مولف۔ [2] ص ۸ ج ۱ ، مولف۔

رأسہ قال ھکذا او وضع یدہ من مقدم رأسہ حتی بلغ بہما الی اسفل عنقہ من قبل قفاہ کذا فی غایۃ المقصود وقدم تحقیق رجالہ فی باب افراد المضمضۃ عن الاستنشاق

ولکن لما ثبت ہذا لم یصح تخصیص استحباب المسح بظہر العنق ولا کون مسح الحلقوم بدعۃ فان کونہ بدعۃ قد علل بعدم الورود وقد ورد فی اللفظ العام الشامل لہ فافہم وحقق انتہی کلامہ (اخبار السنن ص ۲۳۸ ج ۱) قلت فہمنا وحققنا فظہر لنا سخافۃ فہمہ وعدم معرفتہ باللسان واللغۃ وقلۃ تدبرہ فی عبارۃ القاموس وغیرہ فلیت شعری من این عرف ہذا القائل ان مقدم العنق ہو الحلقوم وان لفظ العنق شامل لہ والذی یظہر لنا من تتبع اللغۃ والاحادیث ان مقدم العنق ومؤخرہ کلاہما فی جانب الرأس فمقدمہ ای مبتدأہ ہو ما یلی القذال ای مؤخر الراس ومؤخر العنق ما یلی مبتدا الظہر والدلیل علی ذلک ما فی حدیث المتن بروایۃ الطحاوی حتی بلغ القذال من مقدم عنقہ الخ فجعل مقدم العنق بیانا للقذال وہو مؤخر الراس کما فی القاموس وغیرہ ولفظ احمد حتی بلغ القذال وما یلیہ من مقدم العنق فثبت بذلک ان مقدم العنق ہو القذال او ما یلیہ ولا یخفی ان الحلقوم لیس مما یلی القذال فبطل ما زعمہ ان مقدم العنق ہو الحلقوم وقال اصحاب التشریح العنق مرکب من سبعۃ عظام ہی فقار العنق اھ (قانونچہ ص ۳۴) ولا یخفی ان الحلقوم لیس من الفقار بل ہو من الغضاریف کما صرح بہ فی (ص ۳۴) بالنسبۃ الی الریۃ فہی مرکبۃ من لحم علی لون الورد ومن غضاریف قصبۃ الریۃ اھ وقصبۃ الریۃ ہی الحلقوم فثبت بذلک ان الحلقوم لیس من اجزاء العنق بل ہو من اجزاء الریۃ وقال فی لسان العرب (ص ۴۴ ج ۱۲) العنق والعنق وصلۃ ما بین الراس والجسد ولا یخفی ان الحلقوم لیس ہو وصلۃ بین الراس والجسد لان جزأہ الاعلی وہو المسمی بالحنجرۃ یحس بعد البلوغ مشقا ومنفصلا عما فوقہ وایضا یقال خنق فہو مخنوق وخنق اذا عصر فی حلقہ وعنق فہو معنوق اذا اغمز لعنقہ ویقال ذبحہ اذا قطع حلقومہ وقصہ اذا کسر عنقہ فہذہ الاطلاقات وامثالہا تدل علی ان العنق والحلقوم عضوان علی حدۃ لیس احدہما شاملا للآخر نعم فیہما اتصال وہو لا یستلزم الاتحاد او کون احدہما جزء للآخر قال فی رد المحتار الحلق فی الاصل الحلقوم ای من العقدۃ الی مبتدأ الصدر وکلام التحفۃ والکافی وغیرہما یدل علی ان الحلق یستعمل فی العنق بعلاقۃ الخ (ص ۲۸۶ ج ۵) وہو یدل علی ان الحلق غیر العنق فی الاصل

کو سر کا مسح کرتے ہوئے دیکھا یہانتک کہ سر کے اخیر حصہ تک ہاتھ کو لے گئے اور گردن کے شروع حصہ تک جو سر کے اخیر حصہ سے ملا ہوا ہے اسکو امام احمد نے روایت کیا ہے (نیل الاوطار) اور اسکے راوی ثقہ ہیں اور طبرانی کے الفاظ یہ ہیں کہ حضور اپنے ہاتھ کو سر کے اگلے حصہ سے گردن کے اخیر حصہ تک لیگئے گدی کی طرف سے (غایۃ المقصود) تقریر اس سے گردن کے مسح کا مستحب ہونا معلوم ہوا اور یہ بھی معلوم ہوا کہ گردن کا مسح گدی کی طرف سے ہونا چاہیے گلے کیطرف سے نہیں اور چونکہ گلے کا مسح کسی حدیث میں وارد نہیں ہوا اس لئے ہمارے فقہاء اسکو بدعت

نعم قد يستعمل في العنق مجازاً ولما انهدم المبني انهدم البناء، وهو استحباب مسح الحلقوم لانه كان مبنيا على كون العنق شاملا له، وقد ظهر بطلانه. هذا كلامنا في المعنى الحقيقي واما بطريق التجوز والتوسع في الكلام فلا ننكر اطلاق العنق تارة على المجموع الشامل للحلقوم كما ان الراس ايضاً قد يطلق بالتوسع على ذلك المعنى يقال قطع راسه اذا قطع حلقومه وعنقه ولكن على هذا لا حاجة لاثبات مسح الحلقوم الى الاستدلال بورود لفظ العنق في بعض الروايات الضعيفة بل يكفي لاثباته الاستدلال باحاديث مسح الراس بل بالنص القرآني وهو قوله تعالى وامسحوا برءوسكم ولا يخفى ما فيه. ثم ان سلم كون العنق شاملا للحلقوم فلا يصح دعوى استحباب مسحه مع ورود التصريح بالمراد منه في روايات اخرى قال الحافظ في التلخيص وروى ابو عبيد في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاه مع راسه وقي الغل يوم القيمة قال الحافظ فيحتمل ان يقال هذا وان كان موقوفا فله حكم الرفع لان هذا لا يقال من قبل الرأي فهو على هذا مرسل اھ (ص ۳۴ ج ۱) قلت وسكوته عن رجاله يدل على انهم ثقات عنده والامر كذلك وحديث ابن عمر الذي نقله بعض الناس في احياء السنن بلفظ العنق تعقبه الحافظ بان بين ابن فارس وفليح مفازة فينظر فيها اھ (ص ۳۴ ج ۱) وقال الشوكاني في النيل هو في كتب ائمة العترة في امالي احمد بن عيسى وشرح التجريد باسناد متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولكن فيه الحسين بن علوان عن ابي خالد الواسطي بلفظ من توضأ ومسح سالفتيه وقفاه امن من الغل يوم القيمة اھ (ص ۱۵۹ ج ۱) قلت ولكن مرسل موسى بن طلحة سالم عنهما وفيه لفظ القفا موضع العنق فظهر ان المراد بالعنق ليس ما يعم الحلقوم بل المراد به ظهر الرقبة ويؤيد ذلك ما ورد في الباب من الاحاديث الضعافية منها ما ذكرنا في المتن من رواية الطبراني بلفظ حتى بلغ بها الى اسفل عنقه من قبل قفاه ومنها ما رواه البزار عن وائل بن حجر رضي الله عنه وفيه ثم مسح على راسه ثلاثا وظاهر اذنيه ثلاثا وظاهر رقبته واظنه قال وظاهر لحيته ثلاثا اھ وفيه محمد بن حجر قال الذهبي له مناكير وقال البخاري فيه بعض النظر وقال ابو حاتم كوفي شيخ كذا في اللسان (ص ۱۱۹ ج ۵) قلت وقولهم شيخ من الفاظ التعديل كما مر فهو مختلف فيه وفيه التصريح بما ليس في حديث ابن عمر فثبت ان المراد بلفظ العنق الوارد في بعض الروايات هو ظاهر الرقبة لا المجموع الشامل للحلقوم كما توهمه البعض فالحق ما قاله اصحابنا الحنفية ان مسح الحلقوم بدعة اذ لم يرد في السنة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (فائدة) قال بعض الناس بعد ذكر الروايات المشتملة على مسح اللحية انها لا يستدل بها على مسح اللحية عند غسل الوجه وهو المبحوث عنه في المقام لان الاول لم يفصل فيه الوضوء فيحتمل ان يكون ذلك المسح عند مسح الاذنين ويكون ذلك ادبا مستقلا وحديث عثمان فيه تصريح بان ذلك المسح كان عند مسح الاذنين فلا يستدل بها على المطلوب اھ (ص ۱۰۱) قلت حديث وائل بن حجر هذا برواية البزار يدل

[illegible]

باب

قال تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وعن ابى هريرة رضى الله عنه فى ماء البحر مرفوعًا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءه الحل ميتته رواه الخمسة وقال الترمذى هذا

على مسح اللحية عند غسل الوجه ايضًا ولفظه ثم ادخل كفيه فى الاناء فرفعهما الى وجهه فغسل وجهه ثلثًا و
غسل باطن اذنيه وادخل اصبعيه فى داخل ومسح ظاهر رقبته وباطن لحيته ثلثا ثم ادخل يمينه فى الاناء
فغسل بها ذراعه اليمنى الحديث واخرجه الطبرانى بلفظ فغسل وجهه ثلثا ثم خلل لحيته ومسح باطن اذنيه
وادخل خنصره فى داخل اذنه ليبلغ الماء ثم مسح رقبته وباطن لحيته من فضل ماء الوجه الى ان قال
ثم مسح على راسه ثلثًا ومسح ظاهر اذنيه ومسح رقبته وباطن لحيته لفضل ماء الراس الخ وفيه
سعيد بن عبد الجبار قال النسائى ليس بالقوى وذكره ابن حبان فى الثقات اهـ (مجمع الزوائد
ص ۲۳۹ ج ۱) تنبيه (حديث وائل هذا ذكره ابن الهمام فى فتح القدير (ص ۳۰ ج ۱)
ووقع فيه لفظ الترمذى بدل البزار ولعله تصحيف من الكاتب لان ابن الهمام صرح بعد ذلك
بان فيه محمد بن حجر اهـ وهو ليس من رجال الترمذى ولا احد من اصحاب السنن فكيف يمكن من مثل
ابن الهمام نسبته الى الترمذى مع علمه بذلك فالظاهر كونه من تصحيف الناسخين والعجب من صاحب
غاية المقصود انه كيف اقتصر على نسبة الوهم الى ابن الهمام وقال ان الحديث لا وجود له
فى الترمذى (ص ۱۳۰ ج ۱) واوهم الناظرين ان الحديث لا اصل له ولا وجود راسا مع انه مذكور
فى نصب الراية (ص ۸ ج ۱) وفى مجمع الزوائد (ص ۲۳۹ ج ۱) برواية البزار عنه واما قوله ثم هو غير
مطابق لمذهبهم فانه يدل على تثليث مسح الراس والاذنين ايضًا وهم لا يقولون به فانى يصح لهم الاحتجاج
به على مخالفيهم اهـ فالجواب عنه بوجهين الاول ان تثليث مسح الراس لا ينكره الحنفية راسا بل يحملونه على
التثليث بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن ابى حنيفة كما فى البداية (ص ۳۰ ج ۱
مع الفتح) وقد وقع التصريح به فى رواية الطبرانى كما مر آنفًا وعليه يحمل تثليث مسح الاذنين لانه من
الراس عندنا والثانى ان الحديث فى سنده محمد بن حجر عند البزار وهو مختلف فى -

باب - اس بیان میں کہ وضو اور غسل میں نیت فرض نہیں - کیونکہ حق تعالیٰ نے فرمایا ہے وانزلنا من السماء ماء طهورا
اور نازل کیا ہم نے آسمان سے پانی جو پاک ہے اور پاک کرنیوالا ہے ابن عباس نے اسکی یہی تفسیر کی ہے جیسا کہ درمنثور میں
تفسیر ابن ابی حاتم سے نقل کیا ہے اور ابن کثیر بغوی نے بھی طہور بمعنی مطہر ہی تفسیر کی ہے - اور ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے

حدیث حسن صحیح واخرجہ ایضاً ابن خزیمۃ وابن حبان فی صحیحیہما وابن الجارود فی المنتقی والحاکم فی المستدرک وصححہ ایضاً ابن المنذر وابن مندہ والبغوی وقال ہذا حدیث صحیح متفق علی صحتہ وقال ابن الاثیر ہذا حدیث صحیح مشہور اخرجہ الائمۃ فی کتبہم واحتجوا بہ ورجالہ ثقات کذا فی (النیل)

توثیقہ وسعید بن عبد الجبار عند الطبرانی وہو کذلک ایضاً والراوی المختلف فیہ اذا انفرد بشیئ ینافی روایۃ الثقات یترجح روایۃ الجماعۃ علی روایتہ واذا انفرد بشیئ لم یذکرہ غیرہ تقبل زیادتہ لکونہ من رجال الحسن وراوی الحسن الصحیح یقبل تفردہ اذا لم ینافِ روایۃ غیرہ فذکر مسح ظاہر الرقبۃ لا ینافی روایۃ الثقات بل ہو زیادۃ سکت عنہا غیرہ فتقبل وذکر التثلیث ونحوہ ینافی روایۃ الثقات الذین صرحوا بکون مسح الرأس مرۃ واحدۃ فیرجح روایتہم علی ہذہ فافہم۔ باب عدم وجوب النیۃ فی الوضوء والغسل قولہ قال تعالیٰ وانزلنا من السماء ماءً طہوراً الخ قلت قال المفسر النیساپوری تمسک علماؤنا الفقہاء فی الآیۃ بہ علی طہارۃ الماء فی نفسہ وعلی مطہریتہ لغیرہ حتی فسر الطہور بعضہم ومنہم احمد بن یحیی بانہ الذی یکون طاہراً فی نفسہ ومطہراً لغیرہ واعترض علیہم صاحب الکشاف بان الذی قالوہ ان کان شرحاً لبلاغتہ فی الطہارۃ کان سدیداً والا فلیس فعول من التفعیل فی شیئ واقول ان الزمخشری سلم ان الطہور فی العربیۃ علی وجہین صفۃ کقولک ماء طہور ای طاہر واسم غیر صفۃ ومعناہ ما یتطہر بہ کالوضوء والوقود لما یتوضأ بہ وتوقد بہ النار وعلی ہذا فالنزاع مرتفع لان الماء مما یتطہر بہ وہو کونہ مطہراً لغیرہ فکانہ سبحانہ قال وانزلنا من السماء ماء ہو آلۃ للطہارۃ ویلزمہا ان یکون طاہراً فی نفسہ ومما یؤکد ہذا التفسیر انہ تعالیٰ ذکرہ فی معرض الانعام فوجب حملہ علی الوصف الاکمل ولا یخفی ان المطہر اکمل من الطاہر نظیرہ قولہ تعالیٰ وینزل علیکم من السماء ماء لیطہرکم بہ اھ (ص ۱۹ ج ۱۹) وقال فی البدائع ولنا قولہ تعالیٰ یا ایہا الذین آمنوا اذا قمتم الی الصلوۃ الآیۃ امر بالغسل والمسح مطلقا عن شرط النیۃ ولا یجوز تقیید المطلق الا بدلیل ولان الامر بالوضوء لحصول الطہارۃ لقولہ تعالیٰ فی آخر آیۃ الوضوء ولکن یرید لیطہرکم وحصول الطہارۃ لا یقف علی النیۃ بل علی استعمال المطہر فی محل

سمندر کے پانی کے متعلق رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کی ہے کہ آپ نے فرمایا کہ اسکا پانی پاک کرنیوالا ہے اور اسکا مردہ جانور حلال ہے (یعنی مچھلی) یہ حدیث صحیح مشہور ہے جیسا کہ ابن اثیر نے فرمایا ہے ذیل، (مقصد یہ ہے) جب پانی خود پاک کرنیوالا ہے جیسا کہ قرآن وحدیث سے معلوم ہوا تو اسکے استعمال سے پاکی خود بخود حاصل ہو جائیگی نیت کی کیا ضرورت ہے؟ دوسرے حق تعالیٰ نے وضو کے بیان میں صرف تین اعضاء کے دھونے اور سر پر مسح کرنیکا حکم فرمایا ہے نیت کا حکم نہیں فرمایا اور حدیث انما الاعمال بالنیات اس بارہ میں صریح نہیں کہ ہر عمل کا صحیح ہونا نیت پر موقوف ہے کیونکہ بہت اعمال ایسے ہیں کہ وہ بدون نیت کے صحیح ہو جاتے ہیں جیسے کپڑوں کی پاکی اور جگہ کی پاکی اور تحیۃ المسجد اور عورت کا عدت تمام کرنا وغیرہ بس حدیث کا مطلب یہ ہے کہ اعمال کا ثواب بدون نیت کے نہیں ملتا۔

لہ ص ۱۴ ج ۱ للمؤلف ۱۲ منہ سلہ صرح بہ الحافظ فی شرح النخبۃ ۱۲ منہ۔

قابل للطهارة والماء مطهر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه او لونه او ريحه
وقال تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا والطهور اسم للطاهر في نفسه والمطهر لغيره والمحل قابل على ما عرف
وبه تبين ان الطهارة عمل الماء خلقة وفعل اللسان فضل في الباب حتى لو سال عليه المطر اجزاه عن الوضوء
والغسل فلا يشترط لهما النية لان اشتراطها للاعتبار لفعل الاختياري وبه تبين ان اللازم للوضوء معنى الطهارة ومعنى
العبادة فيه من الزوائد فان اتصلت به النية يقع عبادة وان لم تتصل به لا يقع عبادة لكنه يقع وسيلة
الى اقامة الصلوة لحصول الطهارة كالسعي الى الجمعة اهـ ملخصا (ص ٢٠ ج ١) قلت واخرج ابن ابي
حاتم عن ابن عباس قال الماء يطهر ولا يطهره شيء فان الله تعالى قال وانزلنا من السماء ماء طهورا اهـ
ملخصا كذا في الدر المنثور (ص ٧٣ ج ٥) وهو يؤيد تفسير الطهور بالمطهر وبه فسره الجلال المحلي في الجلالين (ص
٣٠٥) وفي القاموس الطهور المصدر واسم ما يتطهر به او الطاهر المطهر اهـ (ص ٣٩٣ ج ١) قلت لا يستقيم
المعنى المصدري في الآية ولا في الحديث فهو اما اسم ما يتطهر به او بمعنى الطاهر المطهر وهما متلازمان كما هو في
كلام النيسابوري وقال في مجمع البحار ناقلا عن النهاية لابن كثير والماء الطهور ما يرفع الحدث والنجس
لانه بناء مبالغة والطاهر غير الطهور ما لا يرفع شيئا منهما كالمستعمل ومنه ح البحر هو الطهور ماؤه اي المطهر اهـ
(ص ٣٤٤ ج ٢) فلما ثبت بنص القرآن والحديث كون الماء مطهرا في نفسه ودلت الآية بعمومها
على ان الامر بالوضوء والغسل انما هو لحصول الطهارة وهي لا تتوقف على النية بل على استعمال المطهر في محل
قابل له تبين ان الطهارة فعل الماء خلقة والنية امر زائد في الباب فيصح الوضوء والغسل بدون النية
وهو قول اصحابنا الحنفية وتمسكت الشافعية ومن وافقهم بحديث انما الاعمال بالنيات وقالوا
معناه انما صحة العبادات الشرعية بالنية والوضوء والغسل عبادة فلا يصحان بدونها قلنا تحية المسجد
واستبراء المرأة بموت زوجها وازالة النجاسة عن الثياب والبدن واداء الدين ورد الودائع والاذان والتلاوة
والاذكار وهداية الطريق واماطة الاذى عبادات كلها تصح بدون النية عندكم بل ادعى العيني الاجماع
في السبعة الاخيرة كما في العمدة (ص ٣٧ ج ١) وصرح الحافظ ابن حجر بعدم اشتراط النية في اداء الدين في الفتح
(ص ١٢ و ١٣ ج ١) قال وقد يحصل غير المنوي لمدرك آخر كمن دخل المسجد فصلى الفرض او الراتبة
قبل ان يقعد فانه يحصل له تحية المسجد نواها او لم ينوها لان القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل اهـ
قال وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فانه لا يحتاج الى نية تخصه كمن مات زوجها فلم يبلغها

له قال الحافظ في التلخيص لم اجده بهذا اللفظ وقد تقدم من حديث ابي سعيد بلفظ ان الماء طهور لا ينجسه شيء وللدارقطني من حديث ثوبان الا ما غلب على ريحه او طعمه اهـ (ص ٢ ج ١) وفي الباب عن ابي امامة ... واخرجه احمد بن حنبل ... (ص ٣٠٢)

التحیر الا بعد مدۃ العدۃ فان عدتها تنقضی لان المقصود حصول براءۃ الرحم وقد وجدت اھ قلت وکذلک المقصود من الوضوء والغسل حصول الطہارۃ وہی فعل الماء خلقۃ فتحصل بدون النیۃ وصرح فی الوجیز بعدم اشتراط النیۃ فی ازالۃ النجاسۃ (ص ۷ ج ۱) مع انہا عبادۃ لقولہ تعالی وثیابک فطہر فالحدیث عام مخصوص فلا یزاد بہ شرط النیۃ علی مطلق الکتاب (وقال فی البحر (ان عدم فرض النیۃ) لعدم دلیل علیہ واما حدیث انما الاعمال بالنیات فمن قبیل ظنی الثبوت والدلالۃ اما ظنیۃ الثبوت فظاہر واما ظنیۃ الدلالۃ فلان حقیقۃ الترکیب متروکۃ قطعا لان کثیرا من الاعمال یوجد بلا نیۃ فصار مجازا عن حکمہ والحکم نوعان مختلفان الثواب والاثم والجواز والفساد ویکفی فی تصحیحہ ما ہو المتفق علیہ وہو الحکم الاخروی ولا دلیل علی المختلف فیہ فلا یصلح تقدیرہ حجۃ علینا اھ (ص ۲۶ ج ۱) واعترض علیہ بعض الناس فی احیاء السنن بان حدیث انما الاعمال بالنیات قد تواتر معنی کما فی فتح الباری فلا یصح قول صاحب البحر اما ظنیۃ الثبوت فظاہر اھ (ص ۳۰) قلت منشاء الاشکال عدم فہمہ لکلام البحر وعدم معرفتہ بالمتواتر المعنوی فمعنی کلام البحر ان حدیث انما الاعمال بالنیات بلفظہ یدل علی توقف الاعمال علی النیۃ ظنی الثبوت ولا شک فی صحۃ ہذا الکلام فان توقف الاعمال علی النیۃ انما یستفاد بسیاق ہذا الحدیث بلفظ الحصر الوارد فیہ مع لام الاستغراق الداخلۃ علی لفظ الاعمال وتواترہ المعنوی لا یستلزم تواتر خصوص ہذا المعنی بل یفید تواتر القدر المشترک بین معانی احادیث مختلفۃ اعنی کون النیۃ معتبرۃ عند الشرع فی الجملۃ وہذا لا یجدی شیئا فی باب افتراض النیۃ للوضوء والغسل فان اعتبار الشیء فی الجملۃ لا یستلزم التوقف علیہ قال فی تدریب الراوی (ص ۱۹۱) الثانی قد قسم اہل الاصول المتواتر الی لفظی وہو ما تواتر لفظہ ومعنوی وہو ان ینقل جماعۃ یستحیل تواطؤہم علی الکذب وقائع مختلفۃ تشترک فی امر یتواتر ذلک القدر المشترک کما اذا نقل رجل عن حاتم انہ اعطی جملا وآخر انہ اعطی فرسا وآخر انہ اعطی دینارا وہلم جرا فیتواتر القدر المشترک بین اخبارہم وہو الاعطاء لان وجودہ مشترک بین جمیع ہذہ القضایا اھ وفیہ ایضا وذکرہ ای الخلیلی الحاکم (من ان الشاذ ما تفرد بہ ثقۃ او ما لیس لہ الا اسناد واحد یشذ بہ ثقۃ او غیرہ) مشکل فانہ ینتقض بافراد العدل الضابط الحافظ کحدیث انما الاعمال بالنیات فانہ حدیث فرد تفرد بہ عمر عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم ثم علقمۃ ثم محمد بن ابراہیم عن علقمۃ ثم عنہ یحیی بن سعید وکحدیث النہی عن بیع الولاء وغیر ذلک من الاحادیث الافراد مما اخرج فی کتابی الصحیح الی ان قال واورد علیہ ان حدیث النیۃ لم ینفرد بہ عمر بل رواہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم ابو سعید الخدری کما ذکرہ الدارقطنی وغیرہ بل ذکر ابو القاسم بن مندہ انہ رواہ سبعۃ عشر آخرین من الصحابۃ (فسرد اسماءہم ثم قال) واجیب بان حدیث الاعمال لم یصح لہ طریق غیر حدیث عمر ولم یرد بلفظ حدیث عمر الا من حدیث ابی سعید وعلی وانس وابی ہریرۃ فاما حدیث ابی سعید فقد صرحوا بتغلیط ابن ابی داؤد والذی رواہ عن مالک وممن وہم فیہ الدارقطنی وغیرہ وحدیث علی فی اربعین علویۃ باسناد من

نقض بعض الناس علی ... البحر وجوابہ

معنی کون الحدیث متواتر المعنی

باب

حدثنا معمر عن عبید الله بن عمر قال ابصرت سالم بن عبد الله صلے صلوۃ الغداۃ رکعتا

اہل البیت فیہ من لایعرف وحدیث انس رواہ ابن عساکر فی اول امالیہ من روایۃ یحیی بن سعید عن محمد بن ابراہیم عن انس وقال غریب جدا والمحفوظ حدیث عمر وحدیث ابی ہریرۃ رواہ الرشید العطار فی جزء باسناد ضعیف وفی سائر احادیث الصحابۃ المذکورین انما ہی فی مطلق النیۃ کحدیث یبعثون علی نیاتہم وحدیث لیس لہ من غزاتہ الا ما نوی وہکذا الفعل الترمذی فی الجامع حیث یقول وفی الباب عن فلان وفلان فانہ لایرید ذلک الحدیث المعین بل یرید احادیث اخر یصح ان تکتب فی الباب اھ مختصرا (ص ۸۱ و ۸۲ و ۸۳) ولعلک قد عرفت بذلک معنی کون الحدیث متواترا معنی وان المتواتر فی ہذا الباب انما ہو مطلق اعتبار النیۃ شرعا لا کونہا متوقفا علیہا لصحۃ الاعمال ولو تامل ہذا القائل فی عبارۃ الفتح لاتضح لہ ہذا المعنی قال الحافظ وقال ابو جعفر الطبری قد یکون ہذا الحدیث (ای حدیث انما الاعمال الخ) علی طریقۃ بعض الناس مردودا لکونہ فردا لایروی عن عمر الا من روایۃ علقمۃ ولا عن علقمۃ الا من روایۃ محمد بن ابراہیم ولا عن محمد بن ابراہیم الا من روایۃ یحیی بن سعید وہو کما قال فانہ انما اشتہر عن یحیی بن سعید وتفرد بہ من فوقہ وبذلک جزم الترمذی والنسائی والبزار وابن السکن وحمزۃ بن محمد الکنانی واطلق الخطابی نفی الخلاف بین اہل الحدیث فی انہ لایعرف الا بہذا الاسناد وہو کما قال لکن بقیدین احدہما الصحۃ لانہ ورد من طرق معلولۃ ذکرہا الدارقطنی وابو القاسم بن مندہ وغیرہما ثانیہما السیاق لانہ قد ورد فی معناہ عدۃ احادیث صحت فی مطلق النیۃ کحدیث عائشۃ وام سلمۃ عند مسلم یبعثون علی نیاتہم وحدیث ابن عباس ولکن جہاد ونیۃ وحدیث ابی موسی من قاتل لتکون کلمۃ اللہ ہی العلیا فہو فی سبیل اللہ متفق علیہما وحدیث ابن مسعود رب قتیل بین الصفین اللہ اعلم بنیتہ اخرجہ احمد وحدیث عبادۃ من غزا وہو لاینوی الا عقالا فلہ ما نوی اخرجہ النسائی الی غیر ذلک مما یتعسر حصرہ وعرف بہذا التقریر غلط من زعم ان حدیث عمر متواتر الا ان حمل علی التواتر المعنوی فیحتمل اھ (ص ۹ ج ۱) قلت ولایخفی ان جمیع ما صح عن غیر عمر رضی اللہ عنہ فہو انما یدل علی اعتبار النیۃ فی ثواب الاعمال وکمالہا لا علی توقف صحتہا علیہا لکونہا خالیۃ عن الفاظ الحصر والاستغراق ونحوہما والی ذلک اشار الحافظ بقولہ قد ورد فی معناہ احادیث صحت فی مطلق النیۃ اھ وتواتر ہذا المعنی لایضر الحنفیۃ ولایجدی الخصوم بل قد یضرہم کما ہو ظاہر ومراد صاحب البحر ان حدیث انما الاعمال بالمعنی الذی ہو یجدی الخصوم ولیضرنا ظاہر الظنی الثبوت ولا ریب فی صحۃ ہذہ الدعوی ولاینافیہا تواترہ بغیر

ہذا المعنی وہو اعتبار

باب اس بیان میں کہ خون بہنے سے وضو ٹوٹ جاتا ہے عبید اللہ بن عمر فرماتے ہیں کہ میں نے سالم بن عبد اللہ کو دیکھا کہ انکو

ثم رعف فخرج فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف وصححه في الجوهر النقي واخرج عن سعيد بن المسيب انه رعف في صلوته فاتى دار ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ ولم يتكلم وبنى على صلوته وعن طاؤس قال اذا رعف الرجل في صلوته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته وعن الحسن انه كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلا قال في الجوهر النقي[1] والاسانيد الثلثة صحيحة قال وقال ابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف اذا كان سائلا وكذا كل دم سائل من الجسد وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود

مطلق النية شرعا لانه لا يصح متمسكا لافتراض النية في الوضوء ونحوه وتوقف صحته عليها فافهم (تنبيه) ولعلك قد تفطنت بقول الحافظ وعرفت بهذا التقرير غلط من زعم ان حديث عمر متواتر الا ان حمل على التواتر المعنوي فيحتمل اعلم انه لم يصرح التواتر المعنوي في هذا الحديث جزما كما يشعر به عبارة لبعض الناس بل انما ابداه احتمالا فالصحيح قول من زعم التواتر فيه وتاويله بقدر الامكان وشتان بين راي الرجل اصالة وقوله تاويلا وبهذا يظهر لك خيانة هذا المتعصب في النقل نعوذ بالله من شرة الهوى في الاعتراض على ائمة الهدى والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

باب انتقاض الوضوء بخروج الدم سائلا قوله حدثنا معمر الخ قلت دلالة الآثار على معنى الباب ظاهرة وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث الناقضة للوضوء اذا كان سائلا وكذا كل دم سائل من الجسد وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رعف الرجل في الصلوة او ذرعه القيء او وجد مذيا فانه ينصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى ما لم يتكلم قال ابو عمر ذكر ابن عمر للمذي يجتمع على ان فيه الوضوء مع القيء والرعاف يوضح لك انه مذهبه وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود وعلقمة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة والحكم وحماد كلهم يرى الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي وابن حنبل وابن راهويه في الرعاف وكل نجس خارج

تابعی کی ایک حدیث پڑھ کر نکسیر آگئی تو وہ مسجد سے نکلے اور وضو کیا پھر باقی نماز کو پورا کیا اسکو ابن ابی شیبہ نے مصنف میں بیان کیا ہے اور جوہر نقی میں اسکی تصحیح کی ہے اور سعید بن مسیب کو نماز میں نکسیر آگئی تو وہ ام المؤمنین ام سلمہ رضی اللہ عنہا کے گھر میں آئے اور وضو کیا اور کسی سے بات نہیں کی اور باقی نماز کو پورا کیا۔

اور طاؤس نے فرمایا ہے کہ جب نماز میں نکسیر آجائے تو لوٹ کر وضو کرے پھر باقی نماز کو پورا کرے۔

اور حسن بصری سے مروی ہے کہ وہ خون کے نکلنے سے وضو کی ضرورت نہ سمجھتے تھے مگر جبکہ بہنے والا ہو۔ جوہر نقی میں ہے کہ تینوں کی سندیں صحیح ہیں۔

[1] ص ۹ ۳ ج ۱ - مؤلف [2] ص ۳۹ ج ۱ مؤلف۔

من الجسد بیرونه حدثاً فان کان یسیراً غیر سائل لم ینقض الوضوء عند جماعتهم اھ کذا فی الجوہر النقی (ص ۴ ج ۱)
قلت و احتج اصحابنا لکون الدم حدثا بما رواہ ابن ماجۃ بطریق اسمعیل بن عیاش عن ابن جریج عن ابن
ابی ملیکۃ عن عائشۃ قالت قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من اصابہ قیئ او رعاف او قلس او مذی فلینصرف
فلیتوضأ ثم لیبن علی صلوتہ وھو فی ذلک لا یتکلم و اعلہ غیر واحد بانہ من روایۃ اسمعیل بن عیاش عن ابن
جریج الحجازی، و روایۃ اسمعیل عن الحجازیین ضعیفۃ و قد خالفہ الحفاظ من اصحاب ابن جریج فرووہ
عنہ عن ابیہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم مرسلاً و صحح ہذہ الطریق المرسلۃ محمد بن یحیی الذہلی والدارقطنی فی العلل و
ابو حاتم وقال روایۃ اسمعیل خطأ و قال ابن معین حدیث ضعیف و قال ابن عدی ہکذا رواہ اسمعیل مرۃ
وقال مرۃ عن ابن جریج عن ابیہ عن عائشۃ و کلاہما ضعیف وقال احمد الصواب عن ابن جریج عن
ابیہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم مرسلاً اھ کذا فی التلخیص الحبیر (ص ۱۰۶ ج ۱) واجاب عنہ الحافظ الزیلعی
بان اسمعیل بن عیاش ثقۃ. وثقہ ابن معین و زاد فی الاسناد عن عائشۃ والزیادۃ من الثقۃ مقبولۃ اھ (ص ۲۰
ج ۱) واورد علیہ بعض الناس بان ہذا الکلام لا یصح لامرین احدہما ان ابن معین لما ضعف ہذا الحدیث لا یفید
توثیقہ اسمعیل ہذا فی ہذا الحدیث فقد یکون راوی الحدیث ثقۃ والحدیث ضعیفا لامور اخری کما لا
یخفی علی اہل الفن وثانیہما انہ لو سلم احتجاج ابن معین باسمعیل مطلقاً فی الحجازیین والشامیین لا یفید شیئاً
ایضاً فان الحکم للرفع یکون حیث لم یکن ترجیح للمرسل بوجہ ما وہہنا لیس کذلک فان الذین ارسلوہ ہم
کثیر وحفاظ فہم فوق ذلک وقد وافقہم فی روایۃ مرۃ فیرجح صنیعہم علی صنیعہ وہذا التحقیق انیق یقبلہ کل من لہ خط فی
علم الحدیث اھ (احیاء السنن ص ۵۰ و ۵۱) قلت ہذا الرد مردود علیہ اما قولہ ان ابن معین لما ضعف ہذا الحدیث
لا یفید توثیقہ اسمعیل ہذا فقد یکون راوی الحدیث ثقۃ والحدیث ضعیفاً لامور اخری کما لا یخفی علی اہل الفن
فالجواب عنہ ان الزیلعی رحمہ من اہل الفن قد عدہ السیوطی فی حسن المحاضرۃ من حفاظ الحدیث و نقادہ۔
(ص ۱۵ ج ۱) فلعلہ عرف ان تضعیف ابن معین لہذا الحدیث لیس الا من جہۃ تفرد ابن عیاش برفعہ من بین
الجماعۃ کما ہو مذہب البعض فی تعریف الشاذ ذکرہ فی تدریب الراوی بما نصہ قال الحافظ ابو یعلی الخلیلی
والذی علیہ حفاظ الحدیث ان الشاذ ما لیس لہ الا اسناد واحد یشذ بہ ثقۃ او غیرہ فجعل الشاذ مطلق التفرد لا مع
اعتبار المخالفۃ وقال الحاکم ہو ما انفرد بہ ثقۃ ولیس لہ اصل بمتابع لذلک الثقۃ اھ (ص ۸۱) فحدیث عائشۃ متصلاً
مرفوعاً داخل فی الشاذ علی ہذا فان رفعہ تفرد بہ اسمعیل ولاجل ذلک ضعفہ ابن معین والا فالحدیث فی نفسہ
صحیح بالارسال کما مر فی قول الحافظ انہ قد صحح ہذہ الطریق المرسلۃ محمد بن یحیی الذہلی والدارقطنی و ابو حاتم فکیف

تفسیر: یہ چاروں حضرات بڑے سے بڑے تابعی جلیل القدر ہیں اس مسئلہ میں انکا قول امام ابو حنیفہ کے موافق ہے اور عبداللہ بن عمر صحابی کا
کا بھی یہی مذہب ہے جو انسے مشہور ہے جیسا کہ ابن عبدالبر نے استذکار میں فرمایا ہے اور اسی کی موافق حضرت علی و عبداللہ بن مسعود سے بھی مروی ہے

يظن بابن معين انه ضعف الحديث مطلقا وبعد ذلك فمعنى كلام الزيلعي ان اسمعيل وثقه ابن معين وزيادة الثقة
مقبولة عند المحققين اذا لم تخالف رواية الجماعة بحيث تستلزم ردها وههنا كذلك فان الرفع لا ينافي الارسال
كما لا يخفى فيكون الحكم للرافع ولا يكون داخلا في الشاذ على ما هو الصحيح في تعريفه وما ذكره الخليلي والحاكم ان الشاذ مجرد
مطلق تفرد الثقة ليس بشيء سواء كان مخالفا لرواية الجماعة اولا ليس بصحيح نص عليه السيوطي في التدريب (ص ٨٢) و
بالجملة فتضعيف ابن معين لهذا الحديث مبني على كونه داخلا في الشاذ كما هو مذهب اكثر الحفاظ وتصحيح الزيلعي له مبني
على كونه غير داخل فيه كما هو الصحيح عند المحدثين قال الحافظ في شرح النخبة ان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها وبين رواية
من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي
يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح اه ملخصا (ص ٣٧) قلت ومن البين ان الرفع و
الوصل لا ينافي الارسال والوقف بالمعنى الذي ذكره فهذه من الزيادة التي تقبل من الثقة مطلقا ولكن مع ذلك
فقد وقع فيه الاختلاف بين المحدثين فاذا روى بعض الثقات الحديث مرسلا وبعضهم متصلا او بعضهم موقوفا وبعضهم
مرفوعا او وصله هو او رفعه في وقت وارسله ووقفه في وقت آخر فمنهم من قال الحكم لمن ارسله او وقفه قال الخطيب وهو
قول اكثر المحدثين وعن بعضهم الحكم للاكثر وعن بعضهم الحكم للاحفظ وعلى هذا لو ارسله او وقفه الاحفظ لا يقدح الوصل والرفع
في عدالة راويه وقيل يقدح فيه وصله ما ارسله او رفعه ما وقفه الحفاظ كذا في تدريب الراوي (ص ٦٧) قلت فلعل
الزيلعي عرف من مذهب ابن معين انه ذهب في الرفع والوقف والوصل والارسال الى احد هذه الاقوال فلذا
ضعف حديث اسمعيل هذا على مقتضى مذهبه ولكنه يخالف الصواب لان الصحيح عند اهل الحديث والفقه والاصول
ان الحكم (في هذه الصور المذكورة) لمن وصله او رفعه سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والاتقان او اكثر منه لان ذلك
زيادة ثقة وهي مقبولة صرح به السيوطي في التدريب (ص ٦٧) وقال النووي في مقدمة شرحه لمسلم اذا رواه بعض
الثقات الضابطين متصلا وبعضهم مرسلا وبعضهم موقوفا وبعضهم مرفوعا او وصله هو او رفعه في وقت وارسله ووقفه
في وقت فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء واصحاب الاصول وصححه الخطيب البغدادي ان
الحكم لمن وصله او رفعه سواء كان المخالف له مثله او اكثر او احفظ لانه زيادة ثقة وهي مقبولة اه (ص ١٦) وقال ايضا
في باب صلوة الليل الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والاصوليون ومحققو المحدثين انه اذا روى الحديث مرفوعا
وموقوفا او موصولا ومرسلا حكم بالرفع والوصل لانها زيادة ثقة سواء كان الرافع والواصل اكثر او اقل في الحفظ
والعدد انتهى (ص ٢٥٦ ج ١) فتقوية الزيلعي لرفع هذا الحديث صحيح على مذهب المحققين وان خالفه شرذمة
من المحدثين وبهذا ظهر لك الجواب عن قول بعض الناس ثانيا ان الحكم للرافع يكون حيث لم يمكن ترجيح
للمرسل بوجه ما وههنا ليس كذلك فان الذين ارسلوه هم كثير وحفاظ فهم فوق ذلك اه فقد عرفت في قول النووي
ان كثرة المرسلين وزيادة حفظهم لا ترجح جانب الارسال اذا كان الواصل ثقة بل الصواب ان الحكم للرافع والواصل
سواء كان اكثر او اقل في الحفظ والعدد فالتحقيق الانيق الذي اتى به هذا البعض خلاف الصواب الذي عليه اهل التحقيق

من المحدثين والفقهاء والاصوليين بل هو خلاف ما حققه في مواضع من كتابه منها ما ذكره في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاذنان من الراس (ص ۱۲) فصحح رفعه انه مما تفرد بوصله ابو كامل الجحدري عن غندر وقال الدارقطني هو وهم والصواب عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ثم سرد الروايات المرسلة فظهر منها ان خمسة من الثقات الاثبات وكيع وعبد الرزاق وسفيان ومسلمة بن سليمان وعبد الوهاب من اصحاب ابن جريج رووه عنه عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا خلاف ما رواه ابو كامل عن غندر عن ابن جريج مرفوعا فكان على هذا البعض ان يرجح فيه جانب الارسال على دفوعه تحقيقه الانيق لان الذين ارسلوه كثير وحفاظ ولكنه تبع فيه ابن القطان ورجح جانب الوصل وقال وهذا ليس بقادح فيه ما يمنع ان يكون فيه حدثنا به مسند ومرسل اھ وهذا هو الذي يقوله الزيلعي في حديث اسمعيل بن عياش هذا.

ومنها حديث ابي موسى مرفوعا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء ويعيد الصلوة اھ (ص ۵۶) فرجح رفعه واعل العلامة ظهير في التعليق الحسن (ص ۶۳ ج ۱) بما رأيته ولكن في الحديث علة اخرى وهي ان ابا موسى لم يذكره الا مهدي بن ميمون وغيره من الحفاظ من اصحاب هشام (بن حسان) يروونه مرسلا الا خالد بن عبد الله الواسطي عند الدارقطني فقال عن ابي العالية عن رجل من الانصار قال الدارقطني وقد خالفه خمسة اثبات ثقات و قولهم اولى بالصواب اھ فاجاب عنه بان مهدي بن ميمون من رجال الجماعة ثقة وكذا خالد المذكور ثقة ثبت من رجال الجماعة وقد زاد[5] في السند ابا موسى وجعل الحديث مسندا وزيادة الثقة مقبولة الا اذا كان لترجيح مدد من لم يزد وجه يعتد به وههنا ليس كذلك فان الوجه ليس الا ان المرسلين خمسة والمسندين اثنان (قلت بل واحد كما ذكرته في الحاشية ۱۲ المؤلف) والتطبيق ممكن لان الراوي يمكن ان يكون الحديث عنده مرسلا ومسندا حسب ما رواه عن شيخه اھ (ص ۵۷) فصرح ههنا بان كثرة المرسلين ليس بوجه يعتد به لترجيح جانب الارسال اذا كان الواصل ثقة وهو خلاف تحقيقه الانيق الذي ادعى فيه القبول من كل من له حظ في علم الحديث ولا ادري ان ما ذكره من التطبيق في حديث ابي موسى لم لا يمكن مثله في حديث اسمعيل بن عياش وهل هذا الا تحكم محض فان قيل ان اسمعيل قد وثق

---

[5] قلت لا يذهب عليك ما في هذا الكلام من الخرازة فان خالدا لم يذكر في سنده ابا موسى ولم يجعل الحديث مسندا بل قال عن ابي العالية عن رجل من الانصار ولا يخفى ان ابا موسى ليس من الانصار بل هو من المهاجرين ولم يذكر خالد ان لهذا الرجل من الانصار صحبة ام لا ولا يصح كونه مسندا ما لم يعرف ذلك قال الدارقطني هكذا رواه خالد ولم يسم الرجل ولا ذكر له صحبة ام لا (زيلعي ص ۲۸ ج ۱) ولذا عد الزيلعي رواية خالد هذه في مراسيل ابي العالية لا في مسانيده وقال ان مراسيل ابي العالية فله وجهان احدهما روايته عن نفسه مرسلا وهو الصحيح الوجه الثاني روايته مرسلا عن غيره رواه الدارقطني من جهة خالد بن عبد الله الواسطي عن ابي العالية عن رجل من الانصار الخ (ص ۲ ج ۱) فقول البعض الناس قد زاد في السند ابا موسى وجعل الحديث مسندا المتقن الثقة غير صحيح فان الذي زاد ابا موسى وجعل الحديث مسندا هو مهدي بن ميمون وحده واما خالد فلم يذكر ابا موسى بل ذكر رجلا من الانصار ولم يذكر له صحبة ام لا فلم يكن حديثه مسندا بل مرسلا كما يدل عليه صنيع الزيلعي فافهم ۱۲ منه

الجماعة في الارسال مرة فيرجح صنيعهم على صنيعه قلت هذا ليس من القدح في شيء قال في الجوهر النقي رواه الدارقطني
من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عياش حدثني ابن جريج وهو عبد العزيز عن ابيه قال عليه السلام اذا قاء
احدكم في صلوته او قلس الحديث وقال ابن جريج وحدثني ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
واسند الدارقطني ايضا من جهة محمد بن الصباح حدثنا ابن عياش بهذين الاسنادين جميعا ونحوه وممن رواه
بالاسنادين جميعا عن ابن عياش الربيع بن نافع وداود بن رشيد فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين
الاسنادين اعني المرسل والمسند في حالة واحدة مما يبعد الخطأ عليه فانه لو رفع ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم
اليه فاما اذا وافق الناس على المرسل وزاد عليهم المسند فهو يشعر بتحفظه وتثبته اهـ (ص ۹۳ ج ۱) فان قيل ان اسمعيل
ثقة في ما يرويه عن الشاميين دون ما يرويه عن اهل الحجاز قلت ان الزيلعي اعتمد في تصحيح هذا الحديث على قول
من وثقه مطلقا قال في الجوهر النقي (ص ۹۳ ج مذكور) واسمعيل وثقه ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان
ثقة عدل وقال يزيد بن هارون ما رأيت احفظ منه اهـ فالحق ان كلام الزيلعي لا يمكن رده لبعد تسليم وثاقة ابن
عياش مطلقا وما اتى به هذا القائل من تحقيقه الانيق فهو رد عليه والله تعالى اعلم وعلمه اتم واحكم تتمة
حكى البيهقي عن الشافعي انه حمل الوضوء المذكور في هذا الحديث وفيما روي عن ابن عمر وغيره على غسل بعض الاعضاء
(الجوهر النقي ص ۹۳ ج ۱) قلت يمنع من ذلك ما في رواية ابن عياش مرفوعا عند ابن ماجة وما في رواية عبد الله
عن ابن عمر من ذكر المذي مع الرعاف والقلس فان المذي يوجب الوضوء الشرعي ولا يكفي فيه غسل بعض الاعضاء
بالاجماع واحتج الخصم بما رواه البخاري من قصة الانصاري انه رمي بسهم فنزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلوته
واجاب عنه العلامة العيني بان احتجاج الشافعي ومن معه بهذا الحديث مشكل جدا لان الدم اذا سال اصاب
بدنه وجلده وربما اصاب ثيابه ومع نزول الدم عليه مع اصابة شيء من ذلك وان كان يسيرا لا تصح صلوته عندهم
ولئن قالوا ان الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئا من ظاهر بدنه قلنا ان كان
كذلك فهو امر عجيب وهو بعيد جدا اهـ (ص ٦٧٩ ج ۱) قلت وايضا هي واقعة عين لا عموم لها وانه فعل فرد واحد
من الصحابة ولعله كان مذهبا له ولم يعلم بحكمه وما ذكرنا من الاحاديث اقوال فلزم الاعتماد عليها واحتجوا ايضا بما
رواه البخاري تعليقا عن الحسن ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم اهـ قلت لا يضرنا ذلك فان الجرح لا يمنع
عن صلوة عندنا اذا كان لا يرقأ وصاحبه يلحق بالمعذورين لا ينتقض وضوءه بخروج الدم بل بخروج الوقت و
ايضا فليس في قول الحسن ما يدل على صلوتهم والجراحات تسيل فيمكن انهم كانوا يصلون في جراحاتهم وهي مشدودة
بالجبيرة او معصبة بشيء وحينئذ لا تفسد صلوته بخروج الدم بل لا بد من سيلانه ووصوله الى موضع يلحقه حكم التطهير
فافهم وقد ذكرنا في المتن عن الحسن بسند صحيح انه كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلا وهو حكاية عن مذهبه فهو قوة
مذهب الحنفية وهو حجة لهم على الخصم لكونه صريحا في معناه وما ذكره البخاري عنه تعليقا ليس بصريح بل يحتمل الوجوه كما تقدم
منا واحتجوا ايضا بما رواه البخاري تعليقا عصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ قلت يحتمل انه كان دما يسيرا

عن معمر عن ایوب عن ابن سیرین فی الرجل یبصق دمًا قال اذا کان الغالب علیه دمًا توضأ

غیر سائل یدل علیه ما رواہ ابن ابی شیبة بسند صحیح حدثنا عبد الوہاب حدثنا سلیمان بن التیمی عن بکر قال رأیت ابن عمر عصر بثرة فی وجہہ فخرج منہا شیئ من دم فحکہ بین اصبعیہ ثم صلی کذا فی عمدة القاری (ص ۷۹ ج ۱) فلہذا شیئ من دم لو یؤید ما قلنا و ایضًا فانہ واقعة عین لا عموم لہا وتحتمل الوجوہ وما ذکرنا من اثر ابن عمر فیل قول لیعطی حکمًا کلیا فیرجح علی الفعل واجاب العینی بان ہذا الاثر حجة للحنفیة لان الدم الخارج بالعصر لا ینقض الوضوء عندہم لانہ مخرج والنقض یضاف الی الخارج دون المخرج کما ہو مقرر فی کتبہم اھ قلت ومعناہ اذا کان المخرج کالجبیث او ترکہ لم یسل ۔ و احتجوا ایضا بما ذکرہ البخاری تعلیقا بزق ابن ابی اوفی دما فمضی فی صلوتہ قال العلامة العینی وہذا لیس بحجة لہم علینا لان الدم الذی یخرج من الفم ان کان من جوفہ فلا ینقض وضوءہ (ای الا اذا کان ملأ الفم ولا دلالة للاثر علیہ ۱۲) وان کان من بین اسنانہ فالاعتبار للغلبة بالبزاق والدم لم یتعرض الراوی لذلک فلم یبق حجة اھ (ص ۷۹۸ ج ۱) واحتجوا ایضا ما ذکرہ البخاری تعلیقا وقال ابن عمر والحسن فیمن یحتجم لیس علیہ الا غسل محاجمہ اھ قلت اثرہ مضطرب المتن فقد رواہ ابن ابی شیبة والشافعی عن ابن عمر بلفظ کان اذا احتجم غسل محاجمہ واثر الحسن وصلہ ابن ابی شیبة ولفظہ انہ سئل عن الرجل یحتجم ماذا علیہ قال یغسل اثر محاجمہ اھ کذا فی الفتح (ص ۲۴۳ ج ۱) واختلفت روایة البخاری فی لفظہ فذکرہ المستملی وحدہ باثبات الا ورواہ الکشمیہنی واکثر الرواة بغیر الا قالہ ابن بطال کذا فی العمدة للعینی (ص ۷۹۸ ج ۱) فسقط الاحتجاج بما علقہ البخاری واما اثر ابن عمر بلفظ ابن ابی شیبة والشافعی فلیس فیہ ما ینفی الوضوء وکذا اثر الحسن بلفظ ابن ابی شیبة لا یدل علی عدم انتقاض الوضوء ایضا الا ان یقال بالمفہوم وہو لیس بحجة عندنا علی ان الاحتجام لا یستلزم سیلان الدم دائمًا فان سلم صحة ما رواہ المستملی باثبات لفظ الا فلیس فیہ ما یدل علی عدم انتقاض الوضوء بخروج الدم سائلا بل یحمل علی ما اذا خرج غیر سائل کما بیناہ وما رواہ فحمل عن ابن عمر والحسن انہما کانا لا یریان الوضوء لسیلان الدم او یقال معنی قولہما لیس علیہ الا غسل محاجمہ انہ لا یلزمہ علیہ غسل جمیع بدنہ کما ذہب الیہ البعض من الصحابة تمسکا بما اخرجہ احمد والدارقطنی عن ابن الزبیر عن عائشة مرفوعًا یغتسل من اربع من الجمعة والجنابة والحجامة وغسل المیت ولم یرد النفی وجوب الوضوء منہ قالہ سیدی مولانا الخلیل فی بذل المجہود (ص ۱۲۲ ج ۱) واجاب العینی بمثل ما مر عنہ آنفًا انہ دم یخرج لا خارج والنقض یتعلق بالخارج دون المخرج عندنا واللہ اعلم ۱۲ **قولہ** احمد بن الفرج و**قولہ** عن یزید بن خالد الخ قلت دلالتہما علی معنی الباب مرفوعا ظاہرة والثانی وان کان ۔

لہ سیأتی ہذا الحدیث فی باب غسل الجمعة ۱۲ منہ۔

[illegible]

عہ سیأتی ہذا الحدیث فی باب غسل الجمعة ۱۲ منہ

(اخرجه عبد الرزاق فی مصنفه (الجوهر النقی[1]) واسناده صحیح
احمد بن الفرج عن بقیه ثنا شعبه عن محمد بن سلیمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب
عن عبد الرحمن بن ابان بن عثمان بن عفان عن زید بن ثابت قال قال رسول الله
صلی الله علیه وسلم الوضوء من کل دم سائل اخرجه ابن عدی فی الکامل فی ترجمة
احمد وقال هذا الحدیث لا نعرفه الا من حدیث احمد وهو ممن لا یحتج بحدیثه لکنه
یکتب فان الناس مع ضعفه قد احتملوا حدیثه انتهی وقال ابن ابی حاتم فی کتاب
العلل احمد بن الفرج کتبنا عنه ومحله عندنا الصدق اهـ (من الزیلعی[2]) قلت فهو
من رجال الحسن والباقون کلهم ثقات الا بقیه فلا علة له سوی التدلیس وقد صرح
بالتحدیث وشعبة شعبة ومحمد بن سلیمان ثقة لان شعبة روی عنه وهو لا یروی الا
عن ثقة وعبد الرحمن بن ابان من رجال الاربعة ثقة کما فی التقریب[3] فالحدیث حسن
عن یزید بن خالد عن یزید بن محمد عن عمر بن عبد العزیز عن تمیم الداری قال
قال رسول الله صلی الله علیه وسلم الوضوء من کل دم سائل اخرجه الدارقطنی فی سننه
وقال عمر بن عبد العزیز لم یسمع من تمیم ولا راٰه والیزیدان مجهولان انتهی (من الزیلعی[4])

ضعیفا عند الدارقطنی ولکنه حسن عندنا مع کونه منقطعا علی انه متأید بالذی قبله وبالآثار التی اسلفناها فانجبر ضعفه
بذلک ولله الحمد وفی الباب ستة احادیث اخری اخرجها الدارقطنی فی سننه ولکن اسانیدها ضعاف وفی بعضها
متروکون فلم نذکرها وذکرها سیدی مولنا الخلیل فی بذل المجهود (ص ۱۲۲ و ۱۲۳ ج ۱) الا ان کثرة الطرق
تخرج الحدیث عن کونه لا اصل له کما تقرر فی الاصول فمن شاء فلیراجعه۔

کا بھی یہی قول ہے جسمین یہ جلیل القدر تابعی امام صاحب کے موافق ہین۔ حضرت زید بن ثابت سے مروی ہے کہ رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ ہر بہنے والے خون سے وضو (ضروری) ہے۔ اسکو ابن عدی نے کامل مین روایت کیا ہے اور
اسکی سند حسن ہے۔ حضرت عمر بن عبد العزیز تمیم داری صحابی رضی اللہ سے روایت کرتے ہین کہ ہر بہنے والے خون سے وضو
(ضروری) ہے اسکو دارقطنی نے سنن مین روایت کیا ہے اور اسکے دو راویون کو مجہول کہا ہے مگر کاشف مین ذہبی نے
ان کے متعلق کہا ہے کہ محدثین مین ان کے متعلق اختلاف ہے بعض نے انکو ثقہ کہا ہے (سعایہ) اس سے جہالت مرتفع
ہوگئی کیونکہ مجہول کی توثیق نہین ہوسکتی۔ پس سند حسن ہے اور عمر بن عبد العزیز اور تمیم داری کے درمیان انقطاع ہونا ہمارے
نزدیک مضر نہین جیسا کہ اصول مین مذکور ہے دوسرے یہ حدیث پہلی حدیث سے مؤید ہے دونون کو ایک دوسرے سے قوت ہوگئی
مختصر یہ ہے دونوں حدیثین حنیفہ کے مذہب پر اس مسئلہ مین ایک صاف صاف دلالت کر رہی ہین اور وہ جو بخاری مین ایک صحابی کا

قال فی السعایۃ یزید بن خالد ویزید بن سمل قد اختلف فیہما وقد وثقوہ کما فی الکاشف للذہبی (جامع الآثار لشیخنا) قلت وہو معتضد بالذی قبلہ واندفع قول الدارقطنی بالجہالۃ بتوثیق غیرہ فان المجہول لایوثق وعدم سماع عمر بن عبد العزیز من تمیم لایضرنا فان الانقطاع فی القرن الثانی والثالث لیس بعلۃ عندنا۔

باب

حدثنا ابن جوصاء حدثنا عطیۃ بن بقیۃ حدثنی ابی حدثنا عمرو بن قیس السکونی عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من ضحک فی صلاتہ قہقہۃ فلیعد الوضوء والصلوۃ اخرجہ البیہقی (الجوہر النقی) اعلہ ابن جوزی بان بقیۃ من عادتہ التدلیس فلعلہ سمعہ من بعض الضعفاء فحذف اسمہ واجاب عنہ ابن الترکمانی والزیلعی بان بقیۃ صدوق وقد صرح بالتحدیث والمدلس الصدوق اذا صرح بذلک زالت تہمۃ تدلیسہ اھ قلت بقیۃ رجالہ ثقات کما یشعر بذلک سکوت ابن الجوزی وغیرہ عنہم وابن جوصاء مختلف فیہ وقد وثق کما یظہر من اللسان وسماع عطاء عن ابن عمر مختلف فیہ والراجح السماع علی ان الانقطاع لیس بعلۃ عندنا فالحدیث حسن لاسیما ولہ شواہد۔

باب انتقاض الوضوء بالقہقہۃ فی الصلوۃ قولہ حدثنا ابن جوصاء الخ قلت قال فی التہذیب فی ترجمۃ عطاء بن ابی رباح وقال خالد بن ابی نوف عن عطاء ادرکت مائتین من الصحابۃ وعن ابن عباس انہ کان یقول تجتمعون الی یا اہل مکۃ وعندکم عطاء وکذا روی عن ابن عمر اھ (ص ٢٠١ ج ٧) وفی تذکرۃ الحفاظ (ص ٩٢ ج ١) روی الثوری عن عمر بن سعید عن ابیہ قال قدم ابن عمر مکۃ فسالوہ فقال تجمعون لی المسائل وفیکم عطاء اھ والظاہر ان ابن عمر لایقول مثل ہذا القول الا بعد ما یشاہد حال عطاء فی العلم وہی لاتتاتی الا بطول الصحبۃ بینہما کیف وقد ولد عطاء سنۃ ٢٧ فی خلافۃ عثمان رضی اللہ عنہ کما فی التہذیب (ص ٢٠٢ ج ٧) ومات ابن عمر

قصہ ہے کہ نماز کی حالت میں انکے تیر لگا اور خون بہا اور وہ نماز پڑھتے رہے اس سے خون کے ناقض وضو نہ ہونے پر استدلال نہیں ہو سکتا کیونکہ اسمیں یہ ذکر نہیں کہ حضور کو اس واقعہ کی اطلاع ہوئی یا نہیں اور آپنے کیا فرمایا؛

باب اس بیان میں کہ نماز میں قہقہہ کرنے سے وضو ٹوٹ جاتی ہے: حضرت عبد اللہ بن عمر رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا جو نماز میں قہقہہ کے ساتھ ہنسا ہو وہ وضو اور نماز (دونوں) کو لوٹا وے اسکو بیہقی نے روایت کیا ہے (جوہر نقی) اور ابن جوزی نے اسمیں یہ علت نکالی ہے کہ بقیہ کی عادت تدلیس کی ہے تو ممکن ہے انہوں نے

سلہ ص ١١ مولف۔ سلہ (ص ٣٤ ج ١) مولف۔ سلہ ص ٥٦٢ ج ١ مولف۔ سلہ ص ٢٣٩ ج ٣ مولف

سنۃ ثلث وسبعین فی آخرہا اواول التی تلیہا کما فی التقریب (ص ۱۰۸) فکان عطاء ابن ست واربعین او سبع واربعین وقت وفاۃ ابن عمر وبعید کل البعد ان لا یسمع عطاء عنہ فی مثل ہذہ المدۃ لاسیما وہو مکی وکان ابن عمر رضی اللہ عنہما یکثر الاختلاف الی مکۃ من المدینۃ للحج وغیرہ فروایۃ عطاء عنہ موصولۃ عند من یکتفی فی قبول العنعنۃ بامکان اللقاء وہو المذہب المنصور کما حققہ مسلم فی مقدمتہ فی الصحیح واظن ان مسلما اخرج فی صحیحہ حدیث عطاء عن ابن عمر رض ولکن لا احفظ الآن موضعہ وقال ابن ابی حاتم فی المراسیل قال احمد بن حنبل لم یسمع عطاء من ابن عمر وقال علی بن المدینی وابو عبد اللہ رای ابن عمر ولم یسمع منہ کذا فی التہذیب (ص ۲۰۳ ج ۷) وفی جامع مسانید الامام (ج ۲ ص ۴۹۴) قال البخاری فی تاریخہ کنیتہ (ای عطاء بن ابی رباح) ابو محمد مولی آل بنی جہم القرشی الفہری المکی واسم ابی رباح اسلم قال حیوۃ بن شریح عن عباس بن الفضل عن حماد بن سلمۃ قدمت مکۃ سنۃ مات عطاء سنۃ اربع عشرۃ ومأۃ وقال ابو نعیم مات سنۃ خمس عشرۃ ومأۃ سمع ابن عباس وابا ہریرۃ وابا سعید وجابرا وابن عمر اھ قلت وہذا ہو الحق عندی ای سماع عطاء عن ابن عمر رضی اللہ عنہما کما صرح بہ البخاری رح واللہ تعالی اعلم وحیث جعلت روایتہ عنہ منقطعۃ فی بعض المواضع من الکتاب فہو مبنی علی قول احمد وغیرہ لا علی ما ہو التحقیق عندی فافہم قال المؤلف واحتج الخصم بما رواہ البخاری عن جابر تعلیقا انہ قال اذا ضحک فی الصلوۃ اعاد الصلوۃ ولم یعد الوضوء اھ (ص ۲۹ ج ۱) واجاب عنہ العلامۃ العینی فی العمدۃ (ص ۷۴۳ ج ۱) بالنصہ قلت مذہب ابی حنیفۃ لیس کما ذکرہ وانما مذہبہ مثل ما روی عن جابر ان الضحک یبطل الصلوۃ ولا یبطل الوضوء والقہقہۃ تبطلہما جمیعا والتبسم لا یبطلہما والضحک ما یکون مسموعا لہ دون جیرانہ والقہقہۃ ما یکون مسموعا لہ ولجیرانہ والتبسم ما لا صوت فیہ فان قال کیف استدلت الحنفیۃ بالحدیث الذی رواہ الدارقطنی ولیس فیہ الا الضحک دون القہقہۃ قلت المراد منہ من ضحک منکم قہقہۃ یدل علیہ ما رواہ ابن عمر فذکر حدیث المتن سواء واجاب عن جرح ابن الجوزی فیہ بمثل ما اجاب بہ الزیلعی وابن الترکمانی وقال والاحادیث تفسر بعضہا بعضا اھ قلت ویؤیدہ ما رواہ محمد فی الآثار عن ابی حنیفۃ حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصری عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم (مرسلا) وفیہ فاستضحک بعض القوم حتی قہقہ فلما فرغ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال من کان قہقہ منکم فلیعد الوضوء والصلوۃ ورجالہ ثقات مشہورون واخرجہ الحافظ ابن مندۃ فی معرفۃ

کسی ضعیف راوی سے اسکو سنا ہو اور اسکا نام حذف کر دیا ہو۔ اور علامہ ابن ترکمانی اور حافظ زیلعی نے اسکا یہ جواب دیا ہے کہ بقیہ صدوق ہے اور اس نے روایت میں سماع کی تصریح کی ہے اور مدلس صدوق جب سماع کی تصریح کر دے تو تدلیس کی تہمت زائل ہو جاتی ہے۔ میں کہتا ہوں کہ اسکے باقی رواۃ سب ثقہ ہیں جیسا کہ ابن جوزی وغیرہ کا سکوت اسپر دلالت کر رہا ہے اور ابن جوصا مختلف فیہ ہے بعض نے اسکی توثیق کی ہے اور عبد اللہ بن عمر سے عطاء کی سماع میں بھی اختلاف ہے مگر راجح سماع ہی ہے دوسرے انقطاع ہمارے یہاں علت نہیں پس حدیث حسن ہے (تقطیر) اس حدیث سے مدعا ثابت

عن بقية عن محمد الخزاعي (هو ابن راشد) عن الحسن عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلوة اعد وضوءك - اخرجه ابن عدي و قال محمد الخزاعي من مجهولي مشائخ بقية وقال ويروي عن محمد بن راشد عن الحسن وابن راشد مجهول اه من الزيلعي مختصرا وسياتي الجواب عن كل ذلك في الحاشية وبالجملة فالحديث حسن =

الصحابة بسنده عن صحتي عن ابي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابي معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قهقه في صلوة اعاد الوضوء والصلوة ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي و اسد بن عمرو وغيرهما ذكره في الجوهر النقي (ص ۴۲ ج ۱) ومعبد هذا هو ابن ام معبد التي مر النبي صلى الله عليه وسلم بخباءها حين هاجر الى المدينة وهو صحابي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كما ذكره ابن منده وفرق الحافظ في الاصابة بين ابن ابي معبد وبين ابن ام معبد والذي يظهر من كلامه ان ابن ابي معبد اكبر من ابن ام معبد (ص ۱۲۰ ج ۲) وايا ما كان فكلاهما صحابي وليس هو الجهني الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهني المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة وقال اسلم قديما قال وقال ابو احمد في الكنى وابن ابي حاتم كلاهما له صحبة كذا في الجوهر النقي (ص ۴۲ ج ۱) فان قيل لم يثبت سماع الحسن عن معبد بن ابي معبد وهو كثير الارسال وقد عنعن قلت وما ذكرنا ذلك فان الانقطاع ليس بعلة عندنا على ان صاحب الجوهر النقي قال قرأته في مسند ابي حنيفة فرواه مكي بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال الحديث وسماع الحسن عن معقل ثابت كما سياتي فزالت علة الانقطاع ايضا (تنبيه) ان سلم ما قاله البيهقي ان معبدا هذا هو الجهني فلا نسلم انه المتكلم في القدر فقد قال الحافظ في الاصابة في ترجمة معبد الجهني (ص ۱۸ ج ۲) قال ابو عمر هو غير معبد الذي تكلم في القدر وقيل هو هو قلت هذا الثاني باطل فان القدري يوافق هذا الصحابي في اسم ابيه ونسبه الخ قلت ولعل البيهقي ايضا من الذين لم يفرقوا بينهما فلما راه موصوفا بالجهني ظن انه هو الذي تكلم بالقدر والحال انهما اثنان احدهما معبد بن خالد الجهني صحابي والآخر ليس بصحابي وبعد ذلك فلا يصح ادعاء ابن التركماني الصحبة له بعد تسليم انه متكلم في القدر بل كان عليه ان يسلم كونه الجهني ويمنع كونه المتكلم في القدر كما قلنا والله تعالى اعلم وعلمه اتم واحكم -

---

حضرت عمران بن حصین سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ایک شخص سے جو نماز میں (زور سے) ہنسا تھا فرمایا کہ اپنی وضو (بھی) لوٹا ؤ اسکو ابن عدی نے (کامل میں) روایت کیا ہے اور کہا کہ محمد خزاعی راوی حدیث بقیہ کے

قوله عن بقية الخ قلت محمد الخزاعي هذا هو ابن راشد المكحولي قال في الجوهر النقي (ص ۲۴۲ ج ۱) وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين قال عبد الرزاق ما رأيت احدا اورع في الحديث منه اهـ قلت الذي وثقه هؤلاء هو المكحولي الشامي نزيل البصرة وهو من رجال الاربعة ليس بمجهول اصلا روى عنه الثوري وشعبة ومن اقرانه وابن المبارك وابن المهدي والقطان ويزيد بن ابي الزرقاء والوليد بن مسلم وبقية بن الوليد ويزيد بن هارون وغيرهم من الائمة كما صرح به في التهذيب (ج ۹ ص ۱۵۹) وهو مختلف فيه كما ذكرناه قبل سئل عنه احمد بن حنبل فقال ثقة ثقة وقال غير واحد عن ابن معين ثقة وقال ابو حاتم كان صدوقا حسن الحديث وقال النسائي ثقة وقال في موضع آخر لا باس به وقال في موضع آخر ليس بالقوي وضعفه ابن حبان وقال الدارقطني يعتبر به وقال ابن عدي يروي عن مكحول احاديث وليس برواياته باس واذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم اهـ ملخصا من التهذيب (ص و ج مذكور) وبالجملة فهو حسن الحديث يحتج به اذا لم يات بشيء منكر ولم يخالف الثقات مخالفة تستلزم رد ما رواه الجماعة ولا يخفى ان ما رواه عن الحسن ليس بمنكر بل هو مشهور عنه كما مر وقد تابعه على تسمية عمران بن حصين عمرو بن عبيد عن الحسن كما اخرجه البيهقي عن اسمعيل بن عياش عن عمر بن قيس المكي عن عمرو بن عبيد عن الحسن عن عمران بن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضحك في الصلوة قرقرة فليعد الوضوء والصلوة واعله البيهقي بان عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ضعيف ذاهب الحديث وعمرو بن عبيد قيل فيه انه كذاب كذا في تخريج الزيلعي (ص ۲۷ ج ۱) قلت عمر بن قيس لم يتهمه احد بالكذب وانما كان فيه بذاء وتسرع الى الناس فاسكتوا عن حديثه قال ابن حبان كان فيه دعابة يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات وله عنده حديث الحج واجب والعمرة تطوع وحديث اذا احدث في الصلوة فليأخذ بانفه وقال ابو زرعة لين الحديث كذا في التهذيب (ص ۴۹۱ ج ۷) فهو وان كان ضعيفا لا يحتج به منفردا فلا باس به في المتابعات لا سيما وقد اخرج له ابن حبان في صحيحه حديثين وعمرو بن عبيد وان كذبه الناس وتركوه ولكن قال ابن حبان كان يكذب في الحديث وهما لا تعمدا (تهذيب ص ۷۵ ج ۸) وساق له ابن عدي جملة احاديث غالبها محفوظة المتون قاله الذهبي في الميزان (ص ۲۹۵ ج ۲) قلت فلا باس به في المتابعات لا سيما وقد اثنى عليه عبد الوارث بن سعيد فصدقه في الرواية وهو من رجال الجماعة احد الاعلام ثقة حافظ متقن قال عبيد الله بن عمر سمعته يقول لولا اني اعلم ان كل شيء روى عمرو بن عبيد حق لما رويت عنه شيئا اهـ (تهذيب ص ۴۴۳ ج ۶) وبالجملة ان كان ابن راشد هذا هو المكحولي الدمشقي كما يشعر به عبارة الجوهر النقي فحديثه عن الحسن عن عمران بن حصين

مجہول المشائخ میں سے ہے۔ میں کہتا ہوں کہ جوہر نقی میں اسکو محمد بن راشد خزاعی بتلایا ہے اور وہ مجہول نہیں بلکہ ثقہ مختلف فیہ ہے دوسرے یہ محمد بن راشد حسن بصری سے روایت کر رہا ہے اور حسن سے روایت کرنیوالے کو حافظ نے مجہول نہیں کہا بلکہ اس کی توثیق نقل کی ہے پس حدیث حسن ہے (تقریر) اس حدیث کی دلالت بھی باب پر ظاہر ہے۔

حدیث حسن ولا ینکر سماعه عن الحسن لانه یروی عن مکحول وهو قریب من طبقة الحسن البصری رح مات مکحول سنة اثنتی عشرة ومائة قاله ابونعیم وفیها ارخه دحیم وغیره (تهذیب ص ۲۹۱ ج ۱۰) ومات الحسن سنة عشرة ومائة (تقریب ص ۳۸) وعنعنة الراوی الغیر مدلس محمولة علی السماع اذا امکن اللقاء، وابن راشد هذا لم یتهمه احد بالتدلیس وقد صرحوا بانه کان قد سکن البصرة فلا یبعد سماعه عن الحسن هذا ولکن کلام الذهبی فی المیزان یدل علی التفرقة بین ابن راشد المکحولی الشامی وبین ابن راشد الذی یروی عن الحسن فانه اطال فی ترجمة الاول وقال فی الراوی عن الحسن لا یدری من هو (ص ۵۶ ج ۳) وهذا یؤید قول ابن عدی انه من مجهولی مشائخ لبقیه ولکن یرفع عنه الجهالة قول الحافظ فی التهذیب بما نصه قلت وفی الرواة محمد بن راشد ثلاثة بغدادی یروی عن بقیة بن الولید وبصری یروی عن یونس بن عبید وآخر یروی عن الحسن واظنه الذی قبله اهـ (ص ۱۶۰ ج ۹) یعنی ان الراوی عن الحسن هو الراوی عن یونس بن عبید وهو لیس بمجهول بل ذکره ابن حبان فی الثقات وقال محمد بن راشد یروی عن محمد بن سیرین روی عن سلیمان المحربی فکانه هو ابن راشد البصری عن یونس تکلم فیه اهـ وفی الثقات لابن حبان (ایضًا) محمد بن راشد التیمی المکفوف من اهل البصرة یروی عن ابن عون روی عنه حمید بن مسعدة فهو هو اهـ کذا فی لسان المیزان (ص ۱۴۳ و ۱۴۶ ج ۵) فالحاصل ان محمد بن راشد الراوی عن الحسن هو الراوی عن یونس بن عبید عند الحافظ وهو الذی یروی عن ابن عون وهو ثقة لا باس به تکلم فیه بعضهم کما فی المیزان (ص ۵۶ ج ۳) ولکن ما ورد فی اسناد الحدیث من وصف محمد هذا بالخزاعی یرجح قول صاحب الجوهر النقی انه هو الذی وثقه احمد وابن معین وعبد الرزاق وغیرهم ای المکحولی الشامی فانه هو الموصوف بالخزاعی دون غیره ممن یسمی باسمه من مشائخ بقیة، وبالحدیثین الذین ذکرناهما فی المتن وبما ذکرناه فی شرحهما اندفع ما ذکره البیهقی عن ابن مهدی انه قال حدیث الضحک فی الصلوة کله یدور علی ابی العالیة اهـ الجوهر النقی (ص ۱۴۳ ج ۱) فقد عرفت ان الحسن یرویه عن عمران بن حصین وعن معقل بن یسار عن معبد وسماعه عنهما ثابت کما ذکره الزیلعی ناقلا عن البزار (ص ۴۸ ج ۱) وعن معبد بن ابی معبد ورواه ایضا عطاء عن ابن عمر وقد رواه ابو موسی الاشعری رضه کما ذکره بعض الناس فی اخباره (ص ۵۶) هذا وقد اطلنا الکلام فی هذا الباب لقدح الخصوم علی الحنفیة فی هذه المسئلة جدا فثبت ما ذکرنا ان نقض الوضوء بالقهقهة ثابت باحادیث عدیدة بعضها مرسل وبعضها مرفوع حسن وقد ذکرنا ما ورد فیها من الروایات الضعیفة التی یتقوی بعضها ببعض فما علی ابی حنیفة اذا کان متمسکا بالحدیث الصحیح والحسن ان خالفه الناس فافهم والله یتولی هداک۔

ترك الوضوء من مس المرأة

باب

عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك الحديث رواه مسلم[1] عن ابن عباس قال ليس في القبلة وضوء اخرجه الدارقطني (وقال اصحيح)

باب ترك الوضوء من مس المرأة قوله عن عائشة الخ قلت قال الزيلعي والخصوم يحملونه على ان اللمس وقع بحائل وهذا التاويل مع شدة بعده يدفعه بعض الفاظه كما ستراه ان شاء الله تعالى اه (ص ۳۷ ج ۱) قلت لعله اشار الى ما في هذا الحديث من قولها فوقعت يدي على بطن قدمه ففيه دلالة على ان اللمس لا ينقض وضوء الملموس خلاف ما قال الشافعية وهو الراجح عندهم انه ينقض ذكره في رحمة الامة (ص ۶) والحديث حجة عليهم والتاويل الذي ذكروه تمشية لمذهبهم قال فيه الشوكاني في النيل (ص ۱۹۰ ج ۱) والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه صلى الله عليه وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من ان اللمس يحتمل انه كان بحائل او على ان ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر اه۔

قوله عن ابن عباس الخ دلالته على الباب ظاهرة:

قوله اخبرنا محمد بن المثنى الى قوله عن علي بن عبد العزيز الوراق الخ قلت انا ذكرت لحديث عائشة طرقا عديدة له. فمع طعن الخصوم في حديث ابراهيم التيمي عنها بانه مرسل فقد ظهر بما ذكرنا ان لحديث عائشة طرقا عديدة مرسلة موصولة ومراسيل كبار التابعين حجة عند الشافعي رح اذا وردت بطريق اخرى موصولة او وافقها قول صحابي او عمل بها فقيه صرح به في الجوهر النقي نقلا عن البيهقي (ص ۴۸ ج ۱) وههنا كذلك فان حديث عائشة مرسلا صحيح النسائي وورد موصولا عند الدارقطني برواية الثقات وله طرق عديدة من غير ابراهيم التيمي

باب اس بیان میں کہ عورت کے چھونے سے وضو نہیں ٹوٹتا۔ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے روایت ہے وہ فرماتی ہیں کہ میں نے ایک رات رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو اپنے بستر پر نہ پایا تو میں نے آپکو تلاش کیا پس میرا ہاتھ آپ کے تلوے پر پڑا اسوقت آپ سجدہ میں تھے اور آپ دونوں پیر سجدہ میں کھڑے کئے ہوئے تھے اور آپ یہ فرما رہے تھے اَللّٰهُمَّ اِنِّیْ اَعُوْذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ الخ اسکو مسلم نے روایت کیا ہے تقریر اس سے معلوم ہوا کہ عورت کا ہاتھ لگنے سے مرد کا وضو نہیں ٹوٹتا کیونکہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے اپنی نماز کو قطع نہیں فرمایا پس جو لوگ یہ کہتے ہیں کہ عورت کا ہاتھ لگنے سے مرد کا وضو ٹوٹ جاتا ہے انپر یہ حدیث حجت ہے اور یہ تاویل کرنا کہ شاید آپ کے پیروں پر کپڑا ہوگا محض تکلف اور خلاف ظاہر ہے جسکو علی بطن قدمہ کا لفظ جسکا ترجمہ تلوا ہے رد کر رہا ہے۔ دوسرے معجم صغیر میں طبرانی نے حضرت عائشہ سے اس حدیث کو بایں الفاظ روایت کیا ہے

[1] ص ۱۹۲ ج ۱ مولف [2] ص ۵۲ ج ۱ مولف

۳۶ اخبرنا محمد بن المثنی عن یحیی بن سعید عن سفیان قال اخبرنی ابو روق عن ابراہیم التیمی عن عائشۃ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان یقبل بعض ازواجہ ثم یصلی ولا یتوضأ اخرجہ النسائی وقال لیس فی ھذا الباب حدیث احسن من ھذا الحدیث وان کان مرسلا اھ ای لان ابراہیم التیمی لم یسمع من عائشۃ کما قال ابو داؤد ومراسیل الثقات حجۃ عندنا وقد جاء موصولا قال الدارقطنی وقد روی ھذا الحدیث معاویۃ بن ھشام عن الثوری عن ابی روق عن ابراہیم التیمی عن ابیہ عن عائشۃ فوصل اسنادہ و معاویۃ ھذا اخرج لہ مسلم فی صحیحہ فزال بذلک الانقطاع وابو روق عطیۃ بن الحارث اخرج لہ الحاکم فی المستدرک وقال احمد لیس بہ بأس وقال ابن معین صالح وقال ابو حاتم صدوق

فلا شک فی کونہ حجۃ بالاتفاق قال الشوکانی فی النیل واجیب بان فی حدیث التقبیل ضعفا وایضا فھو مرسل ورد بان الضعف منجبر بکثرۃ روایاتہ وقد ثبت مرفوعا وموقوفا والرفع زیادۃ یتعین المصیر الیھا کما ھو مذہب اہل الاصول اھ (ص ۱۹۰ ج ۱)

کہ میں نے ایک رات حضور صلی اللہ علیہ وسلم کو نہ پایا تو مجھے یہ خیال ہوا کہ شاید آپ اپنی باندی ماریہ (قبطیہ رض) کے پاس چلے گئے ہیں پس میں دیواروں کو ٹٹولتی ہوئی اٹھی تو میں نے آپکو نماز میں کھڑا ہوا پایا پس میں نے آپکے بالوں میں اپنا ہاتھ دیا تاکہ یہ دیکھوں کہ آپنے غسل کیا ہے یا نہیں الحدیث حافظ ابن حجر نے اس روایت کو فرج بن فضالہ کی وجہ سے ضعیف کہا ہے مگر اسکو ابن معین نے ایک روایت میں ثقہ کہا ہے اور ایک روایت میں صالح کہا ہے اور ابن مدینی نے وسط کہا ہے پس تائید کے درجہ میں یہ روایت معتبر ہے اور اس میں وہ تاویل نہیں چل سکتی جو بیان کیجاتی ہے یہ حدیث نے حاشیہ میں لکھی ہے اور اسپر مفصل گفتگو کی ہے۔

حضرت ابن عباس سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ بوسہ لینے میں وضو نہیں ہے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور کہا کہ یہ حدیث صحیح ہے **تقریر** اس سے معلوم ہوا کہ مرد کا عورت کو چھونا ہی ناقض وضو نہیں ہے

حضرت عائشہ رض سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اپنی بعض بیبیوں کا بوسہ لیتے تھے پھر نماز پڑھتے اور وضو نہ کرتے تھے اسکو نسائی نے روایت کیا ہے اور کہا اس باب میں اس حدیث سے اچھی کوئی حدیث نہیں اگرچہ یہ مرسل ہے اھ کیونکہ ابراہیم تیمی نے حضرت عائشہ سے نہیں سُنا۔ میں کہتا ہوں کہ اول تو مرسل ثقہ کی ہمارے یہاں حجت ہے دوسرے دارقطنی نے کہا ہے کہ اس حدیث کو معاویۃ بن ہشام نے ثوری سے ابو روق سے ابراہیم تیمی سے انکے باپ سے حضرت عائشہ سے روایت کیا ہے اور اسناد کو متصل کر دیا اور یہ مخلف راوی ثقہ ہیں پس اب تو انقطاع بھی نہ رہا پس یہ حدیث بالاتفاق حجت ہے (سندی) **تقریر** اس سے بھی معلوم ہوا کہ عورت کو چھونے سے وضو نہیں ٹوٹتا۔

ص ۱۹۰ ج ۱ مولف

وقال ابو عمر ابن عبد البر قال الکوفیون هو ثقة لم یذکره احد بجرحة کذا فی الجوهر النقی[1] فالحدیث حجة بالاتفاق قال السندی فی حاشیة النسائی[2] =

عن[3] سعید بن بشیر قال ثنی منصور بن زاذان عن الزهری عن ابی سلمة عن عائشة رضی قالت لقد کان رسول اللہ یقبلنی اذا خرج الی الصلوۃ ولا یتوضأ اخرجه الدار قطنی وقال تفرد به سعید بن بشیر عن منصور عن الزهری ولیس بقوی فی الحدیث قلت وثقه شعبة ودحیم کذا قال ابن الجوزی واخرج له الحاکم فی المستدرک وقال ابن عدی لا اری بما یروی بأسا والغالب علیه الصدق اھ واقل احوال مثل هذا ان یستشهد به کذا فی الجوهر النقی[4] =

عن[5] ابی بکر النیسابوری عن حاجب بن سلیمان عن وکیع عن هشام بن عروة عن ابیه عن عائشة قالت قبل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بعض نسائه ثم صلی ولم یتوضأ اخرجه الدار قطنی وقال تفرد به حاجب عن وکیع ووهم فیه والصواب عن وکیع بهذا الاسناد ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان یقبل وهو صائم وحاجب لم یکن له کتاب وانما کان یحدث من حفظه اھ قال الزیلعی والنیسابوری امام مشهور وحاجب لا یعرف فیه مطعن وقد حدث عنه النسائی ووثقه وقال فی موضع اٰخر لا بأس به وباقی الاسناد لا یسئل عنه واما قوله تفرد به حاجب الخ فللقائل ان یقول هو تفرد ثقة وتحدیثه من حفظه ان کان اوجب کثرة خطائه بحیث یجب ترک حدیثه فلا یکون ثقة ولکن النسائی وثقه ان

حضرت عائشہ رضی سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بعض دفعہ نماز کو جاتے ہوئے میری تقبیل کرتے تھے اور وضو نکرتے تھے اسکو دار قطنی نے روایت کیا ہے اور کہا کہ سعید بن بشیر نے منصور سے زہری سے روایت کرنے میں اسکے ساتھ تفرد کیا ہے اور وہ حدیث میں قوی نہیں ہے میں کہتا ہوں کہ انکی شعبہ اور دحیم نے توثیق کی ہے جیسا کہ ابن جوزی نے کہا ہے اور حاکم نے مستدرک میں انکی روایات بیان کی ہیں اور ابن عدی نے کہا ہے کہ اسکی روایات میں کوئی بات نہیں اور اسپر غالب صدق ہے (جوہر نقی) ہشام بن عروہ اپنے باپ سے وہ حضرت عائشہ رضی سے روایت کرتے ہیں انہوں نے فرمایا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اپنے بعض ازواج کا بوسہ لیا پھر نماز پڑھی اور وضو نہیں کیا اسکو بھی دار قطنی نے روایت کیا ہے اور کہا کہ اسکی ساتھ حاجب بن سلیمان نے وکیع سے روایت کرنے میں تفرد کیا اور وہم کیا ہے وکیع سے صحیح روایت یوں ہے کہ آپ روزہ کی حالت میں بوسہ لیا کرتے تھے زیلعی نے اس اعتراض کا جواب دیا ہے کہ ابو بکر نیسابوری تو امام مشہور ہیں اور حاجب میں کوئی طعن کی بات نہیں اس سے نسائی نے روایت کی ہے اور اسکو ثقہ کہا ہے اور دوسرے موقع میں لاباس بہ کہا ہے اور باقی رواۃ کا تو کیا پوچھنا رہا یہ کہ اس میں حاجب نے تفرد کیا ہے تو یہ تفرد ثقہ کا ہے اھ میں کہتا ہوں پس حدیث حسن ہے اور اسکے لئے بہت سے شواہد بھی ہیں =

له ص ۳۳ ج ۱ مولف، سله ص ۹۳ ج ۱ مولف، سله ص ۹۴ ج ۱ مولف، سله ص ۱۳۳ ج ۱ مولف، شه ص ۵۰ ج ۱ مولف.

لم یوجب خروجہ عن الثقۃ فلعلہ لم یہم وکان نسبتہ الی الوہم بسبب مخالفۃ الاکثرین لہ اھ کذا فی التعلیق المغنی قلت فالحدیث حسن لاسیما ولہ شواھد کثیرۃ عن عائشۃ ھذا المتن عن علی بن عبد العزیز الوراق عن عاصم بن علی عن ابی اویس حدثنی ھشام بن عروۃ عن ابیہ عن عائشۃ انہ بلغہا قول ابن عمر فی القبلۃ الوضوء فقالت کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقبل وھو صائم ثم لا یتوضأ اخرجہ الدارقطنی[۱] وقال لا اعلم حدث بہ عن عاصم بن علی ھکذا غیر علی بن عبد العزیز اھ قال الزیلعی وعلی ھذا مصنف مشہور مخرج عنہ فی المستدرک وعاصم اخرج لہ البخاری وابو اویس استشہد بہ مسلم اھ (التعلیق المغنی)

قلت فالحدیث صحیح۔

حدثنا ابوبکر بن ابی شیبۃ ثنا محمد بن الفضیل عن حجاج عن عمرو بن شعیب عن زینب السہمیۃ عن عائشۃ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کان یتوضأ ثم یقبل ویصلی ولا یتوضأ وربما فعلہ بی اخرجہ ابن ماجۃ فی سننہ[۲] قال الزیلعی وھذا اسناد جید اھ

قولہ حدثنا ابوبکر بن ابی شیبۃ الخ قلت قال فی التعلیق المغنی وفیہ زینب السہمیۃ ہی بنت محمد بن عبد اللہ بن عمرو بن العاص عن عائشۃ وعنہا ابن اخیہا عمرو بن شعیب تفرد بحدیثہا حجاج بن ارطاۃ عن عمرو وقال المؤلف زینب ہذہ مجہولۃ ولا تقوم بہا حجۃ والعجب من الحافظ جمال الدین الزیلعی انہ کیف قال ہذا اسناد جید اھ (ص ۲۵ ج ۱) قلت وانا اتعجب من ہذا القائل انہ کیف قال تفرد بحدیثہا حجاج بن ارطاۃ عن عمرو وقد تابعہ علیہ الاوزاعی کما اخرجہ الدارقطنی من ہذا الطریق ہشام نا عبد الحمید ثنا الاوزاعی نا عمرو بن شعیب عن زینب انہا سألت عائشۃ الحدیث واما قولہ قال المؤلف زینب ہذہ مجہولۃ الخ فالجواب عنہ ان الحافظ ذکر فی ترجمتہا مانصہ روت عن عائشۃ ام المؤمنین فی القبلۃ د

حضرت عائشہ ہی سے روایت ہے کہ اونکو عبداللہ بن عمر رض کا یہ قول پہونچا کہ بوسہ مین وضو ہے تو انہون نے فرمایا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم روزہ کی حالت مین بوسہ لیتے تھے اور وضو نکرتے تھے اسکو بھی دارقطنی نے روایت کیا ہے اور کہا میرے علم مین اس حدیث کو اسطرح عاصم بن علی سے بجز علی بن عبد العزیز کے کسی نے روایت نہین کیا۔ حافظ زیلعی نے کہا ہے کہ یہہ علی بن عبد العزیز مصنف مشہور مین مستدرک مین اُنسے روایت ہے اور عاصم کی حدیث بخاری نے لی ہے اور ابو اویس سے مسلم نے استشہاد کیا ہے (اور باقی رواۃ سے سوال کی حاجت نہین) مین کہتا ہون پس حدیث صحیح ہے۔

زینب سہمیہ حضرت عائشہ سے روایت کرتی ہین انہون نے فرمایا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وضو کرتے پھر بوسہ لیتے اور نماز پڑھتے اور وضو نکرتے تھے اور بعض دفعہ خود مجھسے ایسا کیا اسکو ابن ماجہ نے روایت کیا ہے حافظ زیلعی نے کہا ہے کہ یہہ سند جید ہے اھ مین کہتا ہون کہ اس روایت کو امام ابن جریر طبری نے بھی اپنی تفسیر مین لیا ہے اور کہا ہے کہ حق تعالی کے قول اولامستم النساء

[۱] ص ۵۰ ج ۱ مولفہ۔ [۲] ص ۳۸ ج ۱ مولفہ۔

حدثنا سعيد بن يحيى الاموي قال ثني ابي قال ثني يزيد بن سنان عن عبد الرحمن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ثم لا يفطر ولا يحدث وضوءًا اخرجه الامام ابو جعفر الطبري في تفسيره وقال ففي صحة الخبر فيما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدلالة الواضحة على ان اللمس في هذا الموضع (اي في قوله تعالى او لامستم النساء ۱۲) لمس الجماع لا جميع معاني اللمس اهـ قلت وفيه اشعار بصحة الحديث عنده ـ رجاله كلهم ثقات الا ان يزيد بن سنان هو الرهاوي متكلم فيه روى عنه شعبة (وهو لا يروي الا عن ثقة) ومروان بن معاوية وغيرهم وقال ابن ابي خيثمة عن يحيى بن ايوب المقبري كان مروان بن معاوية يثبته وقال البخاري مقارب الحديث الا ان ابنه محمد يروي عنه مناكير اهـ كذا في التهذيب قلت وليس ذلك من رواية ابنه عنه وضعفه آخرون فهو حسن الحديث

عنها اخوها وابن اخيها عمرو بن شعيب تحت وذكرها ابن حبان في الثقات اهـ (تهذيب التهذيب ص ۴۲۲ ج ۱۲) وليس بمجهول من روى عنه ثقتان ولم يوثقها ابن حبان الا بعد معرفته بحالها والعارف بقدم على من لم يعرف فلعل الزيلعي انما جود حديثها معتمدا على توثيق ابن حبان لها ولم يلتفت الى قول الدارقطني وقال الامام ابو جعفر الطبري في تفسيره واولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال عنى الله بقوله او لامستم النساء الجماع دون غيره من معاني اللمس لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ وسرد في ذلك احاديث منها حدثنا ابو كريب قال ثنا حفص بن غياث عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ اهـ (ص ۶۷ ج ۵) فسياق كلام الطبري يشعر بصحة حديث زينب السهمية عنده كما لا يخفى وفيه تائيد لتجويد الزيلعي حديثها والله تعالى اعلم وفي الجوهر النقي (ص ۳۳ ج ۱) قال البيهقي والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها۔

کی تفسیر میں قریب صواب یہ ہے کہ اس سے جماع مراد ہے کیونکہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے یہ حدیث صحیح طور پر ثابت ہے کہ آپ نے بعض ازواج کا بوسہ لیا پھر نماز پڑھی اور وضو نہیں کیا اھ اس سے امام طبری کے نزدیک بھی اس حدیث کی جودت ثابت ہوتی ہے اور ہم نے حضرت عائشہ کی حدیث کے متعدد طرق اسلئے بیان کئے ہیں کہ خصم نے ابراہیم تیمی کی روایت پر جو حضرت عائشہ سے ہے یہ طعن کیا ہے کہ یہ روایت مرسل ہے تو ہم نے متعدد طرق سے اسکا موصول ہونا دکھلا دیا اھ مرسل صحیح جب موصول سے مؤید ہو جاوے گو موصول ضعیف ہی ہو تو وہ بالاتفاق حجت ہوتا ہے اور یہ طرق موصولہ تو ضعیف بھی نہیں بلکہ بعض حسن اور بعض صحیح ہیں پس انکی حجیت میں کیا کلام ہے۔ حضرت ام سلمہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم روزہ کی حالت میں انکا بوسہ لیتے تھے پھر نہ روزہ توڑتے اور نہ وضو دہراتے اسکو امام

قلت ہذا التضعیف للثقات من غیر دلیل والمعنیان مختلفان فلا یعلل احدہما بالآخر اھ اقول وقد عرفت بما ذکرنا فی المتن من طرقہ ان من روی عن عائشۃ ترک الوضوء من القبلۃ کلہم ثقات فلا یصح قول البیہقی فحملہ الضعفاء من الرواۃ الخ قولہ حدثنا سعید بن یحیی الخ قلت رواہ ابو حنیفۃ فی مسندہ عن سلیمان بن یسار المدنی مولی میمونۃ وقیل مولی ام سلمۃ ثقۃ فاضل احد الفقہاء السبعۃ مات بعد المأۃ وقیل قبلہا اھ تقریب ص ۷۹) عن ام سلمۃ زوج النبی صلی اللہ علیہ وسلم انہ کان صلی اللہ علیہ وسلم یقبل نسارہ فی رمضان وما یجدد وضوءً (جامع مسانید الامام ص ۲۴۶ ج ۱) رجالہ ثقات الا ان سندہ الی ابی حنیفۃ فیہ کلام وانما ذکرتہ تائیدا ۔ وفی غایۃ المقصود وہذا الحدیث اخرجہ الطبرانی فی معجمہ الاوسط بہذا السند عن ابی ہریرۃ قال کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقبل ثم یخرج الی الصلوٰۃ ولا یحدث وضوءً اھ (ص ۳۸ ج ۱) (ای مسند الطبری ۲۸ ہند) واخرج ابو داؤد بسند صحیح عن ابن عمر قال کنا نتوضأ نحن والنساء علی عہد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من اناء واحد ندلی فیہ ایدینا اھ واخرج عن ام صبیۃ الجہنیۃ وسکت عنہ قالت اختلفت یدی وید رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فی الوضوء من اناء واحد اھ (ص ۱۲ ج ۱) ولا شک ان اختلاف ایدی الرجال والنساء فی الاناء الواحد ربما یفضی الی اللمس فلو کان ناقضا للوضوء لم یترکہم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یتوضؤن جمیعا ہذا فی الباب آثار اُخری ترکناہا مخافۃ الاطالۃ وفیما ذکرنا کفایۃ ان شاء اللہ تعالٰی وروی الطبرانی فی معجمہ الصغیر من حدیث عمرۃ عن عائشۃ قالت فقدت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ذات لیلۃ فظننت انہ قام الی جاریتہ ماریۃ فقمت التمس الجدار فوجدتہ قائما یصلی فادخلت یدی فی شعرہ لانظر اغتسل ام لا فلما انصرف قال اخذک شیطانک یا عائشۃ الحدیث رواہ فرج فضالۃ وہو ضعیف عن یحیی بن سعید عن عمرۃ وقد رواہ جعفر بن عون وہشیم ویزید بن ہارون وغیر واحد عن یحیی بن سعید عن محمد بن ابراہیم التیمی عن عائشۃ ومحمد (بن ابراہیم) لم یسمع من عائشۃ قالہ ابو حاتم الخ من التلخیص الحبیر (ص ۴۴ ج ۱) وبالجملۃ فقد اعلہ الحافظ بالاختلاف فی اسنادہ فرواہ فرج بن فضالۃ عن یحیی بن سعید عن عمرۃ عن عائشۃ فوصلہ وغیرہ من الثقات یرویہ عن یحیی بن سعید عن محمد بن ابراہیم التیمی عن عائشۃ وہو منقطع علی قول ابی حاتم والجواب عنہ ان الاختلاف فی الاسناد لا یضر اذا قامہ ثقۃ قال الحازمی فی الناسخ والمنسوخ ثم اذا صح للحدیث طریق وسلم من شوائب الطعن تعین المصیر الیہ لاعبرۃ باختلاف الباقین اھ (ص ۴ ج ۱) فطریق یحیی بن سعید عن محمد بن ابراہیم صحیحۃ سالمۃ من شوائب الطعن فلا یضرہا اختلاف ابن فضالۃ واما قول ابی حاتم ان محمدا لم یسمع من عائشۃ فلا یضرنا لان مراسیل الثقات حجۃ عندنا ومحمد ہذا ثقۃ وثقہ ابن معین وابو حاتم والنسائی وابن خراش و۔

ابن جریر طبری نے اپنی تفسیر میں بیان کیا ہے اور انکے کلام سے اسکی صحت مستفاد ہوتی ہے اور اسکے راوی سب ثقہ ہیں مگر یزید بن سنان رہاوی مختلف فیہ ہے شعبہ نے ان سے روایت کی ہے اور شعبہ ثقہ ہی سے روایت کیا کرتے ہیں اور ابن ابی خیثمہ نے یحیی بن ایوب مقبری سے نقل کیا ہے کہ مروان بن معاویہ اسکو ثقہ کہتے ہیں اور بخاری نے اسکو مقارب الحدیث کہا ہے جو توثیق کے الفاظ میں سے ہے پس سند حسن ہے الغرض اس حدیث سے بھی ثابت ہوا کہ عورت کو چھونا اور اسکا بوسہ لینا وضو کے لئے ناقض نہیں ہے۔

باب

عن سلام الطويل عن اسمعيل بن رافع عن حكيم بن سلمة عن رجل من بني حليفة يقال له جري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني ربما اكون في الصلوة

ابن سعد كما في التهذيب على ان الترمذي صحح حديثه عن عائشة كما في التهذيب ايضا ولفظه حديثه عن عائشة عند مالك والترمذي وصححه اه (ص ۳۷ ج ۹) وهذا يدل على سماعه عنها عنده وايضا ففرج بن فضالة وان كان ضعيفا عند البعض فقد روى عنه شعبة وهو لا يروي الا عن ثقة عنده ووثقه ابن معين في رواية الدارمي عنه فقال لا بأس به وهو توثيق منه على ما عرف وقال الفلاس عن ابن معين صالح وقال ابن ابي شيبة عن ابن المديني هو وسط اه من التهذيب (ص ۲۶۱ ج ۸) واقل احوال مثل هذا ان يستشهد به فلو سلمنا ارسال حديث محمد بن ابراهيم التيمي عن عائشة فروايته عمرة عنها موصولة تشهد له والمرسل القوي اذا تايد بموصول ولو ضعيفا فهو حجة عند الكل كما مر نظيره في كلام الحافظ فتذكروا اما استدلال الخصم بالنص اي قوله تعالى او لامستم النساء فقد مر جوابه في كلام الامام الطبري ان المراد به لمس الجماع لا جميع معاني اللمس قال شيخنا في جامع الآثار ووفق تفاسيره بالمذهب المباشرة الفاحشة اه (ص ۶۸) وبهذا يظهر لك ان فائدة مراعاة ابي حنيفة لجانب دلالات النصوص فانه وان كان ارجح معاني اللمس في الآية عنده الجماع ولكنه لم يترك دلالتها الظاهرة ايضا وقال يكون اللمس ناقضا اذا كان مس الفرج بالفرج من غير حائل لكونه قريبا من الجماع في كونه مظنة لخروج المذي كما ان الايلاج مظنة لخروج المني فاوجبت هذه الوضوء كما اوجب ذاك الغسل سواء خرج من عضوه شيء او لا فكل ما ورد عن الصحابة ان مس المرأة ناقض للوضوء محمول عندنا على هذا المس وحده كيلا تتضاد الآثار والله تعالى اعلم وما ورد عنهم من الوضوء في القبلة ونحوها فمحمول على الندب جاء

باب ترك الوضوء من مس الذكر **قوله** عن سلام الطويل الخ قلت دلالة الحديث على معنى الباب ظاهرة وهو شاهد حسن لما رواه طلق وهو حديث صحيح صححه الترمذي وابن حبان وابن المديني وعمرو بن علي الفلاس كما

باب اس بیان میں کہ ذکر کے چھونے سے وضو نہیں ٹوٹتا سلام طویل اسمعیل بن رافع سے وہ حکیم بن سلمہ سے وہ ایک شخص سے جنکا نام جری ہے (اور یہ صحابی ہیں) روایت کرتے ہیں کہ ایک شخص رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس آیا اور کہا یا رسول اللہ میں بعض دفعہ نماز میں ہوتا ہوں تو میرا ہاتھ شرمگاہ پر پڑ جاتا ہے تو حضور نے فرمایا کہ نماز پڑھتے رہو اسکو ابن مندہ نے معرفت صحابہ میں روایت کیا ہے اور اسکو غریب کہا ہے اور حافظ نے اصابہ میں سلام اور اسمعیل کو ضعیف کہا ہے میں کہتا ہوں کہ سلام کی توثیق ابن حماد ونے اسحق بن عیسی سے نقل کی ہے اور اسمعیل کے بارے میں ابن المبارک نے لا بأس اور بخاری نے

فقبح یدی علی فرجی فقال امض فی صلوتک اخرجہ ابن مندہ (فی معرفۃ الصحابۃ) وابونعیم کذا فی التجرید للذہبی وقال ابن مندہ غریب وقال الحافظ فی الاصابۃ قلت وسلام ضعیف واسمعیل کذلک اھ قلت قال ابن النجار وحدثنا اسحاق بن ابراہیم ثنا اسحاق بن عیسی ثنا سلام الطویل وکان ثقۃ اھ کذا فی التہذیب واسمعیل بن رافع قال فیہ ابن المبارک لم یکن بہ باس ولکنہ یحمل عن ھذا وعن ھذا ویقول بلغنی ونحو ھذا اھ وقال الترمذی ضعفہ بعض اھل العلم و سمعت محمدا یقول ھو ثقۃ مقارب الحدیث اھ من التہذیب فالحدیث حسن غریب یصلح شاھدا لحدیث طلق بن علی فی ھذا الباب =

ذکرہ بعض الناس فی احیاء السنن (ص ۶۷ و ۶۸) واحتج الخصم بحدیث بسرۃ سمعت النبی صلی اللہ علیہ وسلم یقول یتوضأ الرجل من مس الذکر رواہ الخمسۃ وصححہ الترمذی کذا فی النیل (ص ۱۹۳ ج ۱) واجیب عنہ بانہ قد ورد فیہ زیادۃ انثییہ ورفغیہ والخصم لا یقول بالوضوء بمسہما فسقط الاحتجاج بہ روی الطبرانی فی الاوسط والکبیر عن بسرۃ بنت صفوان قالت سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول من مس ذکرہ وانثییہ ورفغیہ فلیتوضأ وضوءہ للصلوۃ ورجالہ رجال الصحیح کذا فی مجمع الزوائد (۱۰ ج ۱) وتعقبہ الدارقطنی وقال کذا رواہ عبد الحمید بن جعفر عن ہشام ووہم فی ذکر الانثیین والرفغ وادرجہ فی حدیث بسرۃ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم والمحفوظ من ذلک من قول عروۃ غیر مرفوع کذلک رواہ الثقات منہم حماد بن زید وایوب السختیانی وغیرہما اھ (ص ۵۴ ج ۱) واجاب عنہ العلامۃ ابن الترکمانی فی الجوہر النقی بان عبد الحمید ہذا وثقہ جماعۃ و احتج بہ مسلم وقد زاد الرفع وتقدم الحکم للرافع لزیادتہ کیف وقد تابعہ علی ذلک غیرہ فروی الدارقطنی ہذا الحدیث فی بعض طرقہ من جہۃ ابن جریج عن ہشام (عن ابیہ عن مروان عن بسرۃ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم وفیہ ذکر الانثیین وکذا رواہ الطبرانی الا انہ ادخل بین عروۃ وبسرۃ مروان ولفظہ من مس ذکرہ او انثییہ فلیتوضأ وضوءہ للصلوۃ وتابع ابن جریج عبد الحمید ثم ان الغلط فی الادراج انما یکون فی لفظ یمکن استقلالہ عن اللفظ السابق فیدرجہ الراوی ولا یفصل فاما ان یسمع قول عروۃ فیجعلہ فی اثناء کلام النبی صلی اللہ علیہ وسلم فبعید من الثبت - وابعد منہ عن الغلط ما اخرجہ الطبرانی من طریق محمد بن دینار وثقہ ابن معین فی روایۃ وقال ابوزرعۃ لا باس بہ وقال النسائی فی موضع لا باس بہ وذکرہ ابن حبان فی الثقات وقال ابن عدی حسن الحدیث

ثقہ مقارب الحدیث کہا ہے (تہذیب) پس حدیث حسن غریب ہے جو طلق بن علی کی حدیث کے لئے شاہد ہے جسکو احیاء السنن میں نقل کیا ہے۔

سلہ (ص ۸۸ ج ۱ مولف) سلہ (ص ۳ ۲۴۲ ج ۱ مولف) سلہ (ص ۸۱۲ ج ۴ مولف - سلہ (ص ۵۹ ج ۲)

(بقیہ حاشیہ)

وعامة حديثه يتفرد به وقال ابو الحسين ابن المظفر لا باس به وقال العجلي لا باس به وضعفه الآخرون كذا في التهذيب ص ۵۵ ا و ۵۶ ا ج ۹ عن هشام عن ابيه عن بسرة قالت قال عليه السلام من مس رفغه او انثييه او ذكره فلا يصل حتى يتوضأ. فيه ذكر الرفغ والانثيين وفي هذا ايضا متابعة ابن سيار لعبد الحميد ودفع بهذا ما قلنا غير مرة ان الراوي قد يسمع شيئا فيفتي به مرة ويرويه اخرى انتهى كلامه (ص ۳۷ و ۳۸ ج ۱) وبالجملة فهذه الزيادة صحيحة مرفوعا ولم ينقل احد يقتضيها فكان ذلك من امارات النسخ او يأول بتاويل يجمع بين رواية طلق بن علي ورواية بسرة وهو حمل احدهما على الرخصة والاخرى على العزيمة وهو قول اصحابنا الحنفية كما حكاه البعض عن الدرر في احياره (ص ۶۸) واحتجوا ايضا بما رواه احمد وابن حبان في صحيحه وصححه والحاكم في المستدرك وصححه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من افضى بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء واستدل به الشافعية على ان النقض انما يكون اذا مس الذكر بباطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء وقال الحافظ في التلخيص لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا بباطن الكف غير واحد قال ابن سيده في المحكم افضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون بظاهر الكف او باطنها وقال ابن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون بباطنها قال ولا دليل على ما قالوه يعني من التخصيص بالباطن من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي صحيح اه من النيل (ص ۱۶۴ ج ۱) ملخصا فبطل الاحتجاج به لانه لا يوافق ما ذهبوا اليه من تخصيص النقض بالمس بالباطن. ثم اعلوا حديث طلق بانه قد روي عن طلق بن علي نفسه انه روى من مس فرجه فليتوضأ اخرجه الطبراني وصححه كذا في النيل (ص ۱۹۳ ج ۱) قلت بل هو ضعيف لانه لم يروه عن ايوب بن عتبة الا حماد بن محمد كذا في مجمع الزوائد (ص ۱۰۰ ج ۱) وحماد هذا ضعيف ضعفه صالح بن محمد الحافظ وقال العقيلي لم يصح حديثه لا يعرف الا به اه كذا في اللسان (ص ۳۴۳ ج ۲) وضعفه الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ص ۴۳ ج ۱) ومع ذلك فقد خالفه جماعة من الثقات روى محمد بن الحسن الامام في موطاه (ص ۵۰) واسد بن موسى وحجاج بن المنهال عند الطحاوي (ص ۴۶ ج ۱) عن ايوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن ابيه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ قال هل هو الا بضعة من جسدك فرواه حماد مع ضعفه رواية منكرة خالف فيها الثقات فلا يعتبر بها ولو سلم ان ايوب رواه كذلك فهو ايضا ضعيف كما قال الزيلعي (ص و ج مذكور) والحافظ في التقريب (ص ۳۱) فروايته منكرة ايضا خالف فيها الثقات فقد روى وكيع عن محمد بن جابر عند ابن ماجة وسفيان ومسدد وغيره عند الطحاوي عن قيس عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل مس ذكره في الصلوة قال ليس فيه وضوء انما هو منك وذكر ابو داود انه قد رواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وجرير الرازي عن محمد بن جابر عن قيس رواه مسدد

عن الحسن ان خمسة من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمران بن حصين ورجلا آخر قال بعضهم ما ابالي مسست ذكري او انفي وقال الآخر فخذي وقال الآخر ركبتي رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح الا ان الحسن مدلس لم يصرح بالسماع (مجمع الزوائد) قلت لا ضير فان مراسيل الحسن صحاح قاله ابو زرعة وابن المديني كما في تدريب الراوي۔

عن قيس كذلك عند الطحاوي ورواه عبد الله بن بدر عن قيس عند النسائي والترمذي والطحاوي وغيرهم كذلك كما في التعليق الممجد (ص ۵۲) فالمحفوظ عن قيس انما هو ترك الوضوء من مس الذكر لا ما ذكره حماد بن محمد عن ايوب عنه فانهما ضعيفان لا يعرج على روايتهما اذا خالفا الثقات واليعتبر بتصحيح الطبراني اياها والحال هذه فلو صححنا مستشهر الحنفية بمثل رواية هشام هذين مع مخالفتهما الثقات لسلخ المعدة قون جلودنا على ابداننا فافهم والله يتولى هداك۔ قوله عن الحسن الخ قلت فقال في الجوهر النقي ذكر ابو عمر ابن عبد البر واما الذين لم يروا في مس الذكر الوضوء فعلي وعمار وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين وابو الدرداء رضي الله عنهم والاسانيد بذلك صحاح عن نقل الثقات اه وفي الاستذكار لم يختلف هولاء في ذلك وقد رواه البيهقي فيما بعد عن معاذ بن جبل ايضا اه (ص ۴۳ و ۳۵ ج ۱) وقد اثبت الطحاوي في معاني الآثار ان البعض ممن روى عنه الوضوء من مس الذكر من الصحابة ثبت عنه خلافه ايضا ثم قال فلم نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم افتى بالوضوء منه غير ابن عمر وقد خالفه في ذلك اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (ص ۴۷ ج ۱) قلت فهذا ادل دليل على ان ما رواه بسرة وغيرها من الوضوء منه اما منسوخ او مأول والله اعلم۔ قوله حدثنا وكيع الخ قلت وقد كان ذكره والاستثناء موطأ في محمد بن مالك بن سعد بن ابي وقاص عن مصعب بن سعد بن ابي وقاص انه قال كنت امسك المصحف على سعد بن ابي وقاص فاحتككت الخ

حسن بصری سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ کے صحابہ میں سے پانچ حضرات علی ابن ابی طالب، ابن مسعود، حذیفہ اور عمران بن حصین اور ایک اور صحابی ہیں انمیں سے بعض نے تو کہا کہ میں اسکی پروا نہیں کرتا کہ اپنے ذکر کو چھوؤں یا ناک کی پھنگی کو اور ایک نے کہا یا گھٹنے کو اسکو طبرانی نے معجم کبیر میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی ثقہ ہیں رجال صحیح سے مگر حسن مدلس ہیں اور انہوں نے سماع تصریح نہیں کی (مجمع الزوائد) میں کہتا ہوں کچھ حرج نہیں کیونکہ حسن کے مراسیل بھی صحیح ہیں جیسا کہ ابو زرعہ اور ابن مدینی نے کہا ہے (تقریب) اس سے معلوم ہوا کہ یہ حضرات صحابہ ذکر کے چھونے کی پروا نکرتے تھے بلکہ اسکو ناک کے چھونے کی مثل سمجھتے تھے اور خصم نے بسرہ کی حدیث سے استدلال کیا ہے جس میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ ارشاد ہے کہ ذکر کے چھونے سے وضو ہے۔ مگر اس حدیث میں طبرانی کے معجم کبیر و اوسط میں یہ زیادتی بھی ہے کہ جو کوئی اپنے فوطوں یا چوتڑ کو چھو لے وہ بھی وضو کرے اور اسکے راوی ثقہ ہیں رجال صحیح سے (مجمع الزوائد) اور اس زیادت پر خصم بھی عمل نہیں کرتا پس حدیث بسرہ سے احتجاج ساقط ہے اور یہیں تاویل ضروری ہے کہ یا تو منسوخ ہے یا استحباب پر محمول ہے۔

سلہ ص ۹۹ ج ۱ سولفت۔ سلہ ص ۷۷۔ سولفت۔

حدثنا وکیع عن اسمٰعیل عن قیس قال سأل رجل سعدا یعنی ابن ابی وقاص عن مس الذکر فقال ان علمت بضعة منك نجسة فاقطعها وهذا اسناد صحیح اخرجه ابن ابی شیبة کذا فی الجوهر[۱] النقی -

فقال سعد لعلک مسست ذکرک قال قلت نعم قال قم فتوضأ فقمت فتوضأت ثم رجعت اھ (ص ۱۴ و ۱۵) قلت لا تعارض بینهما لامکان حمل روایة مصعب علی الندب وروایة قیس علی الرخصة واخرج الطحاوی فی معانی الآثار حدثنا ابراهیم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر (هو العقدی) قال ثنا عبد الله بن جعفر (هو المخرمی) عن اسمٰعیل بن محمد عن مصعب بن سعد قال کنت آخذ علی ابی المصحف فاحتککت فاصبت فرجی قال اصبت فرجک قلت نعم احتککت فقال اغمس یدک فی التراب ولم یأمرنی ان اتوضأ اھ قلت سند حسن رجاله ثقات وقال حدثنا محمد بن خزیمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال وحدثنا زائدة عن اسمٰعیل بن ابی خالد عن الزبیر بن عدی عن مصعب بن سعد مثله غیر انه قال قم فاغسل یدک اھ (ص ۴۶ ج ۱) قلت محمد بن خزیمة شیخ الطحاوی ثقة مشهور کذا فی اللسان (ص ۱۴۵ ج ۵) والباقون ایضا ثقات وهذا یکشف المراد عن روایة الوضوء فیه قوله اخبرنا ابو العوام الخ قلت وتابعه عکرمة بن عمار احد الثقات عن عطاء عن ابن عباس عند الطحاوی فروی مثله بمعناه واخرج بطریق ابن ابی ذئب عن شعبة مولی ابن عباس (و هو صدوق کما فی التقریب ص ۸۵) عن ابن عباس مثله ورجاله ثقات ثم اخرج بطریق سعید بن منصور ثنا هشیم انا الاعمش عن حبیب بن ابی ثابت عن سعید بن جبیر عن ابن عباس انه کان لا یری فی مس الذکر وضوءا اھ (ص ۴۷ ج ۱) وهو سند صحیح رجاله ثقات وقد روی الطحاوی بطریق قتادة عن عطاء عن ابن عباس انه رأی فی مس الذکر وضوءا فیحمل علی الندب کیلا یتضاد الروایتان ودلالة بقیة الآثار علی معنی الباب ظاهرة وفی الاستذکار عن عبد الرحمن بن حرملة ان ابن المسیب اوجب الوضوء منه وروی عنه قتادة والحارث بن عبد الرحمن انه لا وضوء منه قال ابو عمر (ابن عبد البر) وهذا اصح لان قتادة حافظ وقد تابعه الحارث واما ابن حرملة فلیس بحافظ عندهم اھ کذا فی الجوهر النقی (ص ۳۵ ج ۱) واخرج الطحاوی بسند حسن عن اشعث عن الحسن انه کان یکره مس الفرج فان فعل لم یر علیه وضوءا اھ وبسند صحیح عن یونس عن الحسن انه کان لا یری فی مس الذکر وضوءا اھ (ص ۴۸ ج ۱)

قیس سے روایت ہے کہ ایک شخص نے سعد بن ابی وقاص سے ذکر کے چھونے کے متعلق مسئلہ پوچھا تو انہوں نے فرمایا کہ اگر تم اپنے جسم کے کسی ٹکڑے کو ناپاک سمجھتے ہو تو اسے کاٹ پھینکو اسکو ابن ابی شیبہ نے روایت کیا ہے اور یہ سند صحیح ہے (جوہر نقی) اس سے بھی معلوم ہوا کہ ذکر کے چھونے سے وضو نہیں ٹوٹتا۔

[۱] ص ۳۵ ج ۱ مؤلف۔

اخبرنا ابو العوام البصری قال سأل رجل عطاء بن ابی رباح قال یا ابا محمد رجل مس فرجه بعد ما توضأ قال رجل من القوم ان ابن عباس رضی الله عنهما کان یقول ان کنت تستنجسه فاقطعه قال عطاء بن ابی رباح هذا والله قول ابن عباس اخرجه اخرجه محمد فی موطاه[۱] قلت سنده صحیح وابو العوام هو عبد العزیز بن الربیع بالتشدید الباهلی البصری ثقة من السابعة روی عن عطاء وابی الزبیر قال ابن معین ثقة و ذکره ابن حبان فی الثقات کذا فی التعلیق[۲] المجد نقلا عن التقریب والتهذیب =

فهذا نأخذ وهو قول اکثر الصحابة واجلة التابعین وهو قول ابی حنیفة واصحابه رحمهم الله تعالی = (المناظرة فی حدیث مس الذکر والکلام علیها) قال الحاکم فی المستدرک حدثنی ابو بکر بن محمد بن عبد الله بن الجراح العدل الحافظ بمرو ثنا عبد الله بن یحیی القاضی السرخسی ثنا رجاء بن مرجی الحافظ قال اجتمعنا فی مسجد الخیف انا واحمد بن حنبل وعلی بن المدینی ویحیی بن معین فتناظروا فی مس الذکر فقال یحیی بن معین یتوضأ منه وقال علی بن المدینی بقول الکوفیین وتقلد قولهم واحتج یحیی بن معین بحدیث بسرة بنت صفوان واحتج علی بن المدینی بحدیث قیس بن طلق عن ابیه وقال لیحیی بن معین کیف تتقلد اسناد بسرة ومروان انما ارسل شرطیا حتی ردجوابها الیه فقال یحیی ثم لم یقنع ذلک عروة حتی اتی بسرة فسألها وشافهته بالحدیث ثم قال یحیی ولقد اکثر الناس فی قیس بن طلق وانه لا یحتج بحدیثه فقال احمد بن حنبل کلا الامرین علی ما قلتما فقال یحیی مالک عن نافع عن ابن عمر انه توضأ من مس الذکر فقال علی کان ابن مسعود یقول لا یتوضأ منه وانما هو بضعة من جسدک فقال یحیی عمن فقال عن سفیان عن ابی قیس عن هزیل عن عبد الله. واذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فابن مسعود اولی ان یتبع فقال له احمد بن حنبل نعم ولکن ابو قیس الاودی لا یحتج بحدیثه فقال علی حدثنی ابو نعیم ثنا مسعر عن عمیر بن سعید عن عمار بن یاسر قال ما ابالی مسسته او انفی فقال احمد عمار وابن عمر استویا فمن شاء اخذ بهذا ومن شاء اخذ بهذا فقال یحیی بین عمیر بن سعید وعمار بن یاسر مفازة اھ (ص ۱۳۹ ج ۱) قلت فیه عبد الله بن یحیی السرخسی قال فیه ابن عدی کان متهما فی روایته عن قوم انه لم یلحقهم کذا فی الجوهر النقی (ص ۱۳۶ ج ۱) وفی لسان المیزان (ص ۳۷۶ ج ۳) لقیه ابن عدی واتهمه بالکذب فی روایته عن علی بن حجر ونحوه وذکر له الحافظ حدیثا عن ابن عباس فی اطاعة الوالدین بسند کل رجاله ثقات بغیر هذا الرجل فهو آفته اھ فلا یحتج بهذه المناظرة والحال هذه کیف ۔

ہمکو ابو العوام بصری نے خبر دی کہ ایک شخص نے عطاء بن ابی رباح سے پوچھا کہ کسی نے وضو کے بعد اپنی شرمگاہ کو چھو لیا ہو (تو کیا کرے) مجلس میں سے ایک شخص نے کہا کہ ابن عباس رضی اللہ عنہ تو یوں فرمایا کرتے تھے کہ اگر تم اسکو ناپاک سمجھتے ہو تو کاٹ ڈالو اسپر عطاء بن رباح نے کہا واللہ ابن عباس کا یہی قول ہے اسکو امام محمد نے اپنے مؤطا میں روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے

[۱] (ص ۵۲ - مولف) [۲] (ص ۵۴ - مولف)

وفيه قول ابن معين قد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه ، وقد ذكر صاحب الكمال وابن ابي حاتم توثيق ابن معين له وانه وثق قيسا هذا بخلاف ما ذكر عنه في هذا السند الساقط وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في المستدرك وروى له اصحاب السنن الاربعة (ومنهم النسائي مع تعنته في الرجال) وصحح حديثه ابن حبان وابن حزم واخرج الترمذي حديثه وقال هذا احسن شيء في هذا الباب ، وذكر ابن مندة في كتابه ان عمرو بن علي الفلاس قال حديث قيس عندنا اثبت من حديث بسرة (وروى عنه تسعة انفس ذكرهم صاحب الكمال فهو ثقة معروف خلاف ما قال الشافعي رح سألنا عنه فلم نجد من يعرفه) اهـ ملخصا من الجوهر النقي (ص ٣٦ ج ١) مع تقديم وتأخير يسير ، واما قول احمد في ابي قيس الاودي انه لا يحتج به فلا يضرنا فانه من رجال البخاري احتج به في صحيحه وقال ابن عباس الدوري عن ابن معين ثقة يقدم على عاصم وقال العجلي ثقة ثبت وقال النسائي ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وقال الحاكم عن الدارقطني ثقة وقال احمد في رواية عنه ليس به بأس ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه اهـ ملخصا من التهذيب للحافظ (ص ١٥٢ و ٣٥٣ ج ٦) فما في هذا السند الساقط من قول احمد انه لا يحتج بحديثه لا يحتج به ، واما قول ابن معين في الآخرة بين عمير بن سعيد وعمار بن ياسر مفازة فيرده ما ذكرنا في المتن برواية محمد في موطاه عن مسعر بن كدام عن عمير بن سعيد النخعي قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال انما هو بضعة منك وان لكفك لموضعا غيره ، واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عمير بن سعيد قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فسئل عن مس الذكر في الصلوٰة فقال ما هو الا بضعة منك ، وهذا سند صحيح وفيه تصريح بانه لا مفازة بينهما كذا في الجوهر النقي (ص ٣٧ ج ١) قلت وفي تهذيب التهذيب في ترجمة عمير بن سعيد هذا (وقال ابن حبان ويقال ابن سعد كذا في التهذيب ايضا ١٢ منه) انه روى عن علي وابي موسى وسعد بن ابي وقاص وابن مسعود والحسن بن علي وعلقمة ومسروق وغيرهم وقال الحافظ وقع في قصة يحيى بن معين مع ابن المديني فقال يحيى بين عمير بن سعيد وعمار مفازة فيحرر هذا فانه قديم فقد ذكر البخاري في تاريخه عنه انه قال كان اول من اتانا سعد ثم اتانا بعده المغيرة فقتل عمر وهو عليها يعني على الكوفة (اي الكوفة ١٢ منه) اهـ ملخصا (ص ١٤٦ ج ٨) فنسبة مثل هذا القول الى ابن معين من بلايا هذا السند ونحوه من الضعفاء ، فابن معين اجل من ان يجهل مثل عمير بن سعيد الثقة القديم ويقول بينه وبين عمار مفازة - واما ما فيه من قول احمد عمار وابن عمر استويا الخ فنقول مع عمار ابن مسعود وعلي وعمران بن حصين وسعد بن ابي وقاص وغيرهم من الصحابة والاسانيد بذلك صحاح كما ذكره ابن عبد البر وقد مر فلا نسلم الاستواء فافهم وقال الحاكم وقد صحت الرواية عن عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما انها قالت اذا مست المرأة فرجها توضأت وذكره بسنده عنها (ص ١٣٨ ج ١) قلت ولكنها لم تخص المس بباطن الكف كما خصه به من احتج به فلا حجة لهم فيه وهو عندنا محمول على الندب والورع والله اعلم .

اخبرنا ابو حنیفۃ رحمہ اللہ عن حماد عن ابراہیم النخعی عن علی بن ابی طالب رضی اللہ
عنہ فی مس الذکر قال ما ابالی مسستہ او طرف انفی اخرجہ محمد فی الموطا وھو مرسل
صحیح ثم وصلہ عن مسعر بن کدام ثنا قابوس عن ابی ظبیان عن علی الخ ورجالہ ثقات
اخبرنا سلام بن سلیم عن منصور بن المعتمر عن السدوسی عن البراء بن قیس قال
سألت حذیفۃ بن الیمان عن الرجل مس ذکرہ فقال انما ھو کمس راسہ اخرجہ محمد فی
الموطا وسندہ صحیح والسدوسی ھو ایاد بن لقیط کما صرح بہ الطحاوی فی روایتہ عن
حذیفۃ ھذا الحدیث وھو ثقۃ وثقہ ابن معین والنسائی وغیرھما کذا فی التعلیق الممجد
اخبرنا مسعر بن کدام عن عمیر بن سعد النخعی قال کنت فی مجلس فیہ عمار بن یاسر
فذکر مس الذکر فقال انما ھو بضعۃ منک وان لکفک موضعا غیرہ اخرجہ محمد فی
الموطا وسندہ صحیح وزاد الطحاوی مثل انفی وانفک۔
اخبرنا اسمعیل بن عیاش قال حدثنی حریز بن عثمان عن حبیب بن عبید عن
ابی الدرداء انہ سئل عن مس الذکر فقال انما ھو بضعۃ منک اخرجہ محمد فی الموطا و
حریز شامی ثقۃ کذا فی التعلیق الممجد وحدیث ابن عیاش عن الشامیین صحیح وحبیب
بن عبید الرحبی ثقۃ النسائی وابن حبان وادرک سبعین من الصحابۃ کذا فی التعلیق الممجد

امام ابو حنیفہ حماد سے وہ ابراہیم نخعی سے وہ حضرت علیؓ سے روایت کرتے ہیں کہ انہوں نے ذکر کے چھونے کے متعلق فرمایا کہ میں کچھ پروا نہیں کرتا کہ اسکو چھولوں یا ناک کے کنارے کو اسکو بھی امام محمد نے مؤطا میں روایت کیا ہے اور یہ مرسل صحیح ہے پھر اسکو مسعر بن کدام سے قابوس سے ابو ظبیان سے حضرت علی سے موصولاً بھی روایت کیا ہے اور یہ سب راوی ثقہ ہیں۔ براء بن قیس سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ میں نے حذیفہ بن الیمان سے اس شخص کی بابت سوال کیا جسنے اپنے عضو خاص کو چھویا ہو تو فرمایا وہ تو ایسا ہی ہے جیسا اپنے سر کو چھولے اسکو بھی امام محمد نے مؤطا میں بیان کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے۔
ہمکو مسعر بن کدام نے خبر دی وہ عمیر بن سعد نخعی سے روایت کرتے ہیں وہ کہتے ہیں کہ میں ایک مجلس میں تھا جس میں عمار بن یاسر رضی اللہ عنہ موجود تھے پس ذکر کا تذکرہ ہوا تو انہوں نے فرمایا کہ وہ تو تمہارا ہی ایک ٹکڑا ہے اور تمہارے ہاتھ کے لئے (چھونے کو) اور بھی جگہ ہے اسکو بھی امام محمدؒ نے مؤطا میں روایت کیا ہے اور اسکی بھی سند صحیح ہے اور طحاوی نے اپنی روایت میں اتنا زیادہ کیا ہے کہ وہ تو ایسا ہے جیسے میری ناک اور تیری ناک۔
حضرت ابو الدرداء سے روایت ہے کہ انسے مس ذکر کی بابت سوال کیا گیا تو فرمایا وہ تو تمہارے ہی بدن کا ایک ٹکڑا ہے اسکو بھی امام محمد نے مؤطا میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی سب ثقہ ہیں (مختصر) پس ان تمام صحابہ کے اقوال سے معلوم ہوا کہ مس ذکر ناقض وضو نہیں اور یہی قول ابو حنیفہ رحمہ اللہ اور انکے اصحاب کا ہے۔

باب

باب وجوب المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة

ابو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد قالت قال ابن عباس رضي الله عنهما اذا اغتسل الجنب ونسي المضمضة والاستنشاق فليعد الوضوء بالمضمضة والاستنشاق اخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسنده عن محمد بن مخلد عن علي بن ابراهيم الواسطي عن يزيد بن هارون عن ابي حنيفة واخرجه الامام حسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة اه كذا في جامع المسانيد ورجاله ثقات واخرجه الدارقطني بطريق اسباط وعبد الله بن يزيد (المقرئ) عن ابي حنيفة بسنده عن ابن عباس في جنب انسي المضمضة والاستنشاق قال يمضمض ويستنشق ويعيد الصلوة ورجال الدارقطني ثقات ايضا واعله البيهقي بان عثمان بن راشد وعائشة بنت عجرد غير محتج بهما كذا في الزيلعي قلت عثمان روى عنه ابو حنيفة والثوري وذكره ابن حبان في الثقات كذا في تعجيل المنفعة وعائشة بنت عجرد روى عنها حجاج بن ارطاة ايضا فتابع عثمان على روايته عنها عند الدارقطني وليس بمجهول من روى عنه اثنان وعرفها يحيى بن معين فقال لها صحبة كذا في التجريد للذهبي فالحديث حسن صالح للاحتجاج وله شاهد صحيح من مرسل ابن سيرين

باب وجوب المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة قوله ابو حنيفة الخ قلت طلحة بن محمد الشاهد العدل قال الذهبي مشهور في زمن الدارقطني صحيح السماع كذا في الميزان (ص ۴۷۹ ج ۱) وقال جامع مسانيد الامام كان متقدم العدول والثقات الاثبات في زمانه اھ (ص ۴۸۷ ج ۲) ومحمد بن مخلد هو ثقة ثقة مشهور في تاريخ بغداد وله ترجمة جيدة مات سنة احدى وثلثين وثلاثمائة وهو اعلم اهل عصره اسنادا روى عن يعقوب الدورقي وابن حذافة السهمي حسنا ما اكثر عنه الدارقطني وغيره كذا في اللسان (ص ۳۷۴ ج ۵) وعلي بن ابراهيم الواسطي قيل روى عنه البخاري وهو ابو الحسين

باب اس بیان میں کہ غسل جنابت میں کلی کرنا اور ناک میں پانی دینا واجب ہے ابو حنیفہ عثمان بن راشد سے وہ عائشہ بنت عجرد سے روایت کرتے ہیں وہ کہتے ہیں کہ ابن عباس رضی اللہ عنہ نے فرمایا کہ جب جنبی غسل کرے اور کلی کرنا اور ناک میں پانی دینا بھول جائے تو مضمضہ و استنشاق کیساتھ وضو کا اعادہ کرے اسکو حافظ طلحہ بن محمد نے مسند ابی حنیفہ میں بسند قوی روایت کیا ہے اور دارقطنی نے بھی اپنی سنن میں بطریق اسباط و عبد اللہ بن یزید (مقری) کے امام ابو حنیفہ سے انکی سند کیساتھ باین الفاظ روایت کیا ہے کہ جنابت والا مضمضہ و استنشاق کو بھول جائے تو کلی کرے اور ناک میں پانی دے اور نماز کا اعادہ کرے اور دارقطنی کے رجال بھی امام صاحب تک سب ثقہ ہیں مگر بیہقی نے امام صاحب کے اوپر کے راویوں میں کلام کیا ہے اور کہا کہ عثمان بن راشد اور

عن عبید اللہ بن موسیٰ نا سفیان عن خالد الحذاء عن ابن سیرین قال امر رسول اللہ صلے اللہ علیہ وسلم بالاستنشاق من الجنابۃ ثلثا اخرجہ الدارقطنی وصوبہ البیہقی وصححہ کذا فی الزیلعی ۔

الیشکری سکن بغداد وحدث بہا عن یزید بن ہارون و وہب بن جریر بن حازم وعنہ ابن ابی الدنیا والبغوی وابن صاعد والمحاملی وابن ابی حاتم وغیرہم قال ابو حاتم کتبت عنہ وقال الدارقطنی ثقۃ اھ کذا فی التہذیب (ص ۱۸۲ ج ۷) ویزید بن ہارون ابو خالد الواسطی ثقۃ متقن عابد من رجال الجماعۃ (تقریب ص ۴۱۲) وابو حنیفۃ لا یسئل عنہ وباقی الاسناد حققناہ فی المتن ودلالۃ الحدیث علی معنی الباب ظاہرۃ قولہ عن عبید اللہ بن موسیٰ الخ قلت مراسیل ابن سیرین صحاح کما فی الجوہر النقی (ص ۳۴ ج ۱) ونصہ قال ابو عمر (ابن عبد البر) فی اوائل التمہید وکل من عرف انہ لا یاخذ الا عن ثقۃ فتدلیسہ وتر سیلہ مقبول فمراسیل سعید بن المسیب ومحمد بن سیرین وابراہیم النخعی عندہم صحاح اھ فہو مرسل فی حکم الموصول والامر فیہ للوجوب بدلیل امر ابن عباس اذا الزمہ اعادۃ الصلوۃ بنسیانہما وقید التثلیث للمبالغۃ فی التنظیف یؤیدہ ما رواہ ابن ابی شیبۃ عن عمر قال اذا اغتسلت فمضمض ثلثا فانہ ابلغ (کنز العمال ص ۱۳۴ ج ۵) ولم اقف علی سندہ وقد انعقد الاجماع علی عدم کونہ واجبا فدل علی ان المقصود ومحط الفائدۃ ہو القید الاول لا قید التثلیث ۔

عائشہ بنت عجرد معروف نہیں ہیں (یعنی مجہول ہیں) میں کہتا ہوں کہ عثمان سے امام ابو حنیفہ اور سفیان ثوری روایت کرتے ہیں اور ابن حبان نے اسکو ثقات میں ذکر کیا ہے (تعجیل المنفعۃ) اور جس سے دو راوی ثقہ روایت کریں وہ مجہول نہیں ہو سکتا خصوصًا ایسے دو راوی جو امام ہوں اور عائشہ بنت عجرد سے عثمان بن راشد کے علاوہ حجاج بن ارطاۃ بھی دارقطنی کی سند میں روایت کرتے ہیں تو اس سے بھی دو راوی ہو گئے اس لئے وہ بھی مجہول نہیں علاوہ ازیں یحییٰ بن معین نے اسکو پہچانا ہے اور کہا کہ وہ صحابیہ ہیں (تجرید ذہبی) پس حدیث حسن ہے احتجاج کے قابل ہے ۔ (تفقہ) پہ اس سے صاف معلوم ہوا کہ مضمضہ استنشاق غسل جنابت میں واجب ہے کیونکہ ابن عباس رضی اللہ عنہ نے انکے بھول جانے سے اعادہ وضو اور نماز کا امر کیا ہے ۔ محمد بن سیرین سے روایت ہے وہ کہتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے جنابت کی حالت میں تین دفعہ ناک میں پانی دینے کا امر فرمایا ہے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور بیہقی نے اسکو صواب و صحیح کہا ہے میں کہتا ہوں کہ مراسیل ابن سیرین صحیح ہیں پس یہ مرسل بحکم موصول ہے (تفقہ) پہ اس استنشاق کا ضروری ہونا تو حسب امر نبوی کے ثابت ہوا لیکن تین بار کی قید مبالغہ کے لئے ہے ورنہ یہ ضروری نہیں ہے کیونکہ اس کے عدم وجوب پر اجماع ہے ۔

(۵ ص ۳۴ ج ۱ مولف ـ ۵۱ ص ۴۱ ج ۱ مولف)

عن الثوری عن یونس ، ھو ابن عبید ، عن الحسن قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم تحت کل شعرۃ جنابۃ فبلوا الشعر وانقوا البشر اخرجہ عبد الرزاق فی مصنفہ وقال البیہقی وانما یروی عن الحسن عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم مرسلاً او عن الحسن عن ابی ھریرۃ موقوفا اھ (الجوھر النقی)[1] قلت رجال عبد الرزاق رجال الصحیح وقد مران مراسیل الحسن صحاح فھو مرسل صحیح قد عضدہ قول ابی ھریرۃ موقوفا وقد ورد موصولاً عند ابی داؤد والترمذی وابن ماجۃ وفیہ حارث بن وجیہ قال الترمذی لیس بذالک کذا فی المشکوۃ مع التنقیح وقال یعقوب بن سفیان بصری لین الحدیث کذا فی التہذیب[2] والمرسل اذا اعتضد بموصول فھو حجۃ عند الکل کما مر

قولہ عن الثوری الخ قلت وجہ الاستدلال بہ مذکور فی احیاء السنن (ص ۴۷ و ۷۵) فلیطالع وحاصلہ ان البشر ہو ظاہر جلد الانسان وداخل الفم والانف من الظاہر لا من الباطن لانہ لیس مما یلی اللحم فالاستدلال علی ایجاب المضمضۃ فی الغسل من الجنابۃ بقولہ صلی اللہ علیہ وسلم وانقوا البشرۃ صحیح اھ ووجوب الاستنشاق مستفاد من قولہ تحت کل شعرۃ جنابۃ فبلوا الشعر لما فی داخل الانف من الشعر واقتصر بعض الناس علی تضعیف روایۃ ابی داؤد بطریق حارث بن وجیہ ولم یطلع علی المرسل الصحیح بطریق الحسن فاستدرکتہ علیہ وکذا لم یعرج علی حدیث عائشۃ بنت عجرد لکلام البیہقی وغیرہ فیہ والحق انہ حدیث حسن صالح للاحتجاج بہ کما ذکرنا الاسباب وقد تقرر فی الاصول ان استدلال المجتہد بحدیث تصحیح لہ کما فی التحریر وغیرہ ذکرہ فی رد المحتار (ص ۷۵ ج ۴) وحدیث عائشۃ بنت عجرد رواہ ابو حنیفۃ وعمل بہ وہو تصحیح لہ منہ ودعوی الجہالۃ فیہا مدفوعۃ بمعرفۃ ابن معین لہا وبروایۃ اثنین عنہا کما مر فی المتن قال الشیخ تقی الدین فی الامام وربما استدل لہذا بحدیث ابی ہریرۃ فبلوا الشعر وانقوا البشر رواہ الترمذی وبحدیث عطاء بن السائب عن زاذان عن علی ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال من ترک موضع شعرۃ من جسدہ لم یغسلہا فعل بہ کذا وکذا من النار رواہ ابن ماجۃ وابو داؤد وسکت عنہ وصححہ الحافظ فی التلخیص ، وبحدیث ابی ذر فاذا وجدت الماء فامسہ جلدک او قال بشرتک رواہ اصحاب السنن الا ابن ماجۃ وحسنہ الترمذی اھ کذا فی الزیلعی (ص ۴۱ ج ۱) قلت والاخیران مخرجان فی احیاء السنن (ص ۴۷) وقال فی البحر الرائق وامارکنہ (ای الغسل)[3] فہو اسالۃ الماء علی جمیع ما یمکن اسالتہ علیہ

(ترجمہ) حضرت حسن بصری سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ ہر بال کے نیچے جنابت ہے پس بالوں کو بھگاؤ اور کھال کو پاک صاف کرو [illegible] عبد الرزاق نے اپنی مصنف میں روایت کیا ہے [illegible] حارث بن وجیہ [illegible] یعقوب بن سفیان [illegible] الاتفاق [illegible]

[illegible]

[1] ص ۴۷ ج ۱ - مولف [2] ص ۸۱ ج ۱ مولف [3] ص ۱۲۲ ج ۱ مولف -

باب

عن الحکم بن عمرو قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا اغتسل احدکم ثم ظہر من ذکرہ شیء فلیتوضأ رواہ الطبرانی فی الکبیر وفیہ بقیۃ بن الولید وہو مدلس وقد عنعنہ کذا فی مجمع الزوائد۔ قلت التدلیس لیس بعیب عندنا ولما رواہ شاہد حسن۔

من البدن من غیر حرج مرۃ واحدۃ حتی لو بقیت لمعۃ لم یصبہا الماء لم یجز الغسل وان کانت یسیرۃ لقولہ تعالی وان کنتم جنبا فاطہروا امر اللہ سبحانہ وتعالی بالاطہر تفعیل لہا۔ وہو تطہیر جمیع البدن واسم البدن یقع علی الظاہر والباطن الا ان ما یتعذر ایصال الماء الیہ خارج عن قضیۃ النص وکذا ما یتعسر لان المتعسر منفی کالمتعذر کداخل العینین فان فی غسلہا من الحرج ما لا یخفی لان العین شحم لا تقبل الماء وقد کف بصر من تکلف لہ من الصحابۃ کابن عمر وابن عباس ولہذا وجبت المضمضۃ والاستنشاق فی الغسل لانہ لا حرج فی غسلہما فتناولہما النص الکتاب من غیر معارض کما شملہما قولہ صلی اللہ علیہ وسلم تحت کل شعرۃ جنابۃ فبلوا الشعر وانقوا البشرۃ من غیر معارض والبشرۃ ظاہر الجلد اھ (ص ۳۴ ج ۱) ملخصا وایضا جواز تلاوۃ القرآن للمحدث وعدم جوازہ للجنب یدل علی ان الجنابۃ حلت فم الجنب فیجب علیہ المضمضۃ فافہم فثبت بجمیع ما ذکرنا وجوب المضمضۃ والاستنشاق فی غسل الجنابۃ وہو قول ابی حنیفۃ واصحابہ وللہ الحمد۔

باب اشتراط الشہوۃ فی وجوب الغسل بخروج المنی قولہ عن الحکم بن عمرو الخ قلت فی قولہ صلی اللہ علیہ وسلم ثم ظہر من ذکرہ شیء دلالۃ علی عدم وجوب الغسل بخروج المنی بغیر شہوۃ لان لفظۃ شیء تعم المنی وغیرہ والظاہر ان المراد بالغسل فی قولہ اذا اغتسل غسل الجنابۃ فہو اذن دلیل ابی یوسف فانہ یشترط الشہوۃ فی انفصال المنی مع الخروج ایضا خلافا لہما فانہما شرطاہا عند الانفصال عن مقرہ فقط دون الخروج فاذا جامع واغتسل قبل ان یبول ثم خروج منہ بقیۃ المنی یجب اعادۃ الغسل عندہما لا عندہ (بدائع ص ۳۷ ج ۱) ولعلہما یحملان الاغتسال المذکور فی الحدیث علی ما اذا اغتسل بعد البول کما ہو الظاہر من عادۃ الجنب ویؤیدہ ما رواہ سعید بن

باب اس بیان میں کہ منی نکلنے سے غسل واجب ہونے میں شہوت کا ہونا شرط ہے۔ حکم بن عمرو سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب کوئی تم میں سے غسل کرے پھر اسکے ذکر سے کچھ نکلے تو اسکو وضو کرنا چاہیئے اسکو طبرانی نے کبیر میں روایت کیا ہے اور اسمیں بقیہ بن الولید مدلس ہیں اور انہوں نے سماع کی تصریح نہیں کی ہیں کہتا ہوں اول تو تدلیس ہمارے یہاں عیب نہیں بلکہ ارسال کے حکم میں ہے دوسرے اس حدیث کے لیے شاہد حسن موجود ہے (تقریر) اس سے معلوم ہوا کہ بدون شہوت کے منی نکلنے سے غسل واجب نہیں ہوتا مگر یہ اُس صورت پر محمول ہے جبکہ غسل جنابت سے پہلے پیشاب کر لیا ہو

لہ ص ۱۱۴ ج ۱ مؤلف۔

عن مجاهد قال بینا نحن جلوس اصحاب ابن عباس عطاء وطاؤس وعکرمة اذجاء
رجل وابن عباس قائم یصلی فقال هل من مفت فقلت سل فقال انی کلما
بلت تبعه الماء الدافق فقلنا الذی یکون منه الولد قال نعم فقلنا علیک الغسل

منصور فی سننه عن علی رضی اللہ عنہ فی الرجل یخرج منه الشیٔ بعد الغسل قال ان کان بال قبل الغسل توضأ و ان لم یکن بال اعاد الغسل کذا فی کنز العمال (ص ۱۳۲ ج ۵) سکت عنہ السیوطی ولم اقف علی سندہ قال فی البحر الرائق فلو خرج لبقیة المنی بعد البول او النوم او المشی لا یجب الغسل اجماعا لانه مذی ولیس بمنی لان البول والنوم والمشی یقطع مادة الشهوة اھ وفیه ایضا وفی المستصفی یعمل بقول ابی یوسف اذا کان فی بیت انسان واحتلم مثلا ویستحیی من اهل البیت او خاف ان یقع فی قلبهم ریبة بان طاف حول اهل بیتهم اھ وفی السراج الوهاج والفتوٰی علی قول ابی یوسف فی الضیف وعلی قولهما فی غیرہ اھ (ص ۵۵ ج ۱) تفسیرہ ما فی رد المحتار واثر الخلاف یظهر فی ما لو احتلم او نظر بشهوة فامسک ذکرہ حتی سکنت شهوته ثم ارسله فانزل وجب عندهما لا عندہ وکذا لو خرج منه لبقیة المنی بعد الغسل قبل النوم او البول او المشی الکثیر نهر وفیه بعد اسطر اذا لم یتدارک بمسک ذکرہ حتی نزل المنی صار جنبا بالاتفاق (ص ۱۶۲ ج ۱) یعنی لا یکون الاستحیاء او خوف الریبة عذرا مجوزا للاخذ بقول ابی یوسف فی هذہ الصورة لانه لا یقول بعدم وجوب الغسل فیها۔ قوله عن مجاهد الخ قلت دلالته علی اشتراط الشهوة فی ایجاب الغسل بخروج المنی ظاهرة فان ابن عباس امرہ بالوضوء وانکر علی من افتاہ بالغسل وسواله عن الشهوة یشعر بان مطلق الخروج لا یوجب الغسل ما لم یکن عن شهوة وهو قول ابی حنیفة واصحابه وقوله هل

جسکی دلیل حضرت علی رضی اللہ عنہ کا قول ہے کہ جس شخص سے غسل کے بعد کچھ نکلے تو اگر اُسنے غسل سے پہلے پیشاب کرلیا ہو تب تو وضو کرے اور پیشاب نکیا ہو تو غسل کا اعادہ کرے اسکو سعید بن منصور نے اپنی سنن میں روایت کیا ہے (کنز العمال) اس سے بھی معلوم ہوا کہ خروج منی سے بدون شہوت کے غسل واجب نہیں ہوتا ورنہ دونوں حالتوں میں اعادۂ غسل کا حکم ہوتا۔

مجاہد سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ ایک دفعہ ہم چند اصحاب ابن عباس یعنی عطاء، وطاؤس وعکرمہ بیٹھے ہوئے تھے کہ ایک شخص آیا عبد اللہ بن عباس رضی اللہ عنہ اسوقت نماز پڑھ رہے تھے اس شخص نے کہا کیا یہاں کوئی مفتی ہے میں نے کہا پوچھو کہا میں جب پیشاب کرتا ہوں تو اسکے پیچھے منی بھی نکل آتی ہے ہمنے کہا وہی پانی جس سے بچہ بنتا ہے کہا ہاں ہمنے کہا تیرے ذمہ غسل واجب ہے وہ شخص انا للہ پڑھتا ہوا لوٹ گیا اور ابن عباس نے جلدی جلدی نماز پوری کی اور سلام پھیر کر فرمایا اے عکرمہ اس شخص کو میرے پاس بلا لاؤ وہ اسکو لے آئے پھر ہماری طرف ابن عباس متوجہ ہوئے اور فرمایا بتلاؤ تو تمنے جو اس شخص کو فتوی دیا ہے یہ کتاب اللہ سے ہے ہمنے کہا نہیں فرمایا پھر کیا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

فولی الرجل وهو یرجع وعجل ابن عباس فی صلوته فلما سلم قال یا عکرمة علی بالرجل فاتاه به ثم اقبل علینا فقال أرأیتم ما افتیتم به هذا الرجل عن کتاب الله قلنا لا قال فمن سنة رسول الله صلی الله علیه وسلم قلنا لا قال فعن اصحاب رسول الله صلی الله علیه وسلم قلنا لا قال فمن قلنا عن رأینا فقال لذالك یقول رسول الله صلی الله علیه وسلم فقیه واحد اشد علی الشیطان من الف عابد ثم اقبل علی الرجل فقال أرأیت اذا کان منك هل تجد شهوة فی قلبك قال لا قال فهل تجد خدرا فی جسدك قال لا قال انما هذا ابردة یجزیك منه الوضوء اخرجه الحاکم فی تاریخه وسنده حسن کذا فی کنز العمال

تجد خدرا فی جسدک معناه بل تجد ضعفا وفتورا فی ذکرک بعد خروجه وفائدة هذا السوال ان خروج المنی بعد البول اذا اورث الفتور فی العضو بالنسبة الی ما قبله فهو علامة وجود الانتشار فیه ولو قلیلا وهو مظنة الشهوة ولهذا قال فی قاضیخان ولو خرج منی بعد البول وذکره منتشر وجب الغسل وان لم یکن ذکره منتشرا لا یجب الغسل کذا فی البحر (ص ٥٥ ج ١) وبهذا یستقیم جواب الرجل بنفیه واما نفی الضعف والفتور عن سائر الجسد فلا یصح لان خروج المنی یورث الضعف مطلقا سواء خرج بشهوة او بلا شهوة واما قوله انما هذا ابردة معناه انما هذا مار بارد سببه بردة فی الجوف ولیس بخارج عن شهوة والحدیث حجة علی الشافعیة ومن وافقهم فی عدم اشتراط الشهوة فی خروج المنی واستدلوا بحدیث انما الماء من الماء وذکر الجواب عنه لبعض الناس فی الحیاره (ص ٦٧) فلا نطیل الکلام فیه

قوله عن عبد العزیز الخ قلت استدل به صاحب البدائع علی اشتراط الشهوة فی خروج المنی لوجوب الغسل وقال ولو لم یختلف الحکم بالشهوة وعدمها لم یکن للسوال عن اللذة معنی اھ (ص ٣٧ ج ١) فان قیل ورد الحدیث فی واقعة المنام ولا یشترط وجود الشهوة فی الاحتلام عند الحنفیة بل قالوا اذا استیقظ فوجد علی فخذه او علی فراشه

کی کسی حدیث سے ہے ہمنے کہا نہیں فرمایا پھر کہاں سے فتوی دیا ہمنے کہا کہ اپنے قیاس سے جواب دیا فرمایا اسیواسطے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فرماتے ہیں کہ ایک فقیہ شیطان پر ہزار عابدوں سے زیادہ بھاری ہے پھر اس شخص کی طرف متوجہ ہوئے اور فرمایا بتلاؤ جب پیشاب کے بعد منی نکلتی ہے تو اوسوقت تم اپنے دل میں شہوت پاتے ہو کہا نہیں فرمایا کیا تم اپنے جسم میں (یعنی جسم کے خاص حصہ میں جس سے کنایۃً ذکر مراد ہے) کچھ سستی پاتے ہو کہا نہیں فرمایا تو پھر یہ بردت کا اثر ہے اس صورت میں تمکو وضو کرلینا کافی ہے۔ اسکو حاکم نے اپنی تاریخ میں روایت کیا ہے اور اسکی سند حسن ہے (کنز العمال) (تقریر) اس سے صاف معلوم ہوا کہ بدون شہوت کے خروج منی سے غسل واجب نہیں ہوتا۔
عبد العزیز بن رفیع ابو سلمہ بن عبد الرحمن سے وہ عبد الرحمن اور مجاہد وعطاء سے روایت کرتے ہیں کہ ام سلیم (صحابیہ) رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس آئیں اور کہا یا رسول اللہ ایک عورت خواب میں وہ بات دیکھتی ہے جو مرد دیکھا کرتے ہیں تو کیا اسپر غسل واجب ہے

ص ١٨ ج ٥۔ مولف۔

عن عبد العزيز بن رفيع عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن ومجاهد وعطاء قالوا دخلت ام سليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ترى في منامها كما يرى الرجل فيجب عليها الغسل قال هل تجد شهوة قالت لعله قال وهل تجد بللا قالت لعله قال فلتغتسل فلقيها نسوة فقلن لها يا ام سليم فضحتنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كنت انتهي حتى اعلم في حلال انا ام في حرام (كنز العمال) اخرجه سعيد بن المنصور في سننه - قلت عبد العزيز بن رفيع ثقة من رجال الجماعة وكذا ابو سلمة بن عبد الرحمن كما في التقريب والظاهر من عادة المصنفين انهم اذا ذكروا بعض الاسناد وتركوا البعض فالمتروك يكون سالما من الكلام فهو مرسل قوي والارسال لا يضر عندنا واصل الحديث مخرج في السنن والصحاح موصولا ما خلا هذه الزيادة التي فيه من قوله هل تجد شهوة الخ والظاهر انه زيادة ثقة فتقبل لا سيما وهي معتضدة بما ذكرناه قبل =

بلا شك في انه مني او مذي ولم يتذكر الاحتلام فعليه الغسل عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجب ما لم يتيقن انه مني قلنا هذا لا يدل على عدم اشتراط الشهوة عندهما في حالة المنام بل يبنى هذا الخلاف على ان ابا يوسف لا يثبت وجوب الغسل بالشك في وجود الموجب وهما احتاطا في ذلك لقيام الاحتمال ثم قالا ان المني لا يخلو عن الشهوة فلو تيقن في البلل انه مني وجب الغسل اتفاقا ولو شك في كونه منيا او مذيا فالاحتياط في وجوب الغسل لاحتمال كونه منيا رق بالحرارة والهواء ولو تيقن انه مذي ولم يتذكر الاحتلام لم يجب الغسل اتفاقا ولو تذكر الاحتلام وتيقن انه مذي يجب عندهما لان الاحتلام سبب خروج المني غالبا فاحتمل انفصاله وخروجه عن شهوة ثم رق بالهواء والحرارة فظن انه مذي ذكر كل ذلك في البحر (ص ٥٦ ج ١) فقوله صلى الله عليه وسلم هل تجد شهوة معناه هل تتيقن بكون الخارج منيا لان الشهوة من علاماته فاجابت ام سليم بلفظ الاحتمال فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل وبنى حكمه على رؤية البلل فهذا هو المذهب في مثل هذه الواقعة كما مر تفصيله بالجملة فلا يجب الغسل عندنا بخروج المني من غير شهوة اصلا لا في اليقظة ولا في المنام ولكن مظنة الشهوة لها حكمها احتياطا وحالة المنام مظنتها فاوجبنا فيها الغسل بمجرد رؤية البلل ولو لم يتيقن بان خروجه كان لشهوة وفي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الشهوة اولا ثم بناء الحكم على رؤية البلل دليل على ذلك فافهم وكن من الشاكرين - واستدلال في الهداية لنا بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة قال في البحر فكان وجوبه مقيدا متعلقا بالجنابة لا بمجرد خروج المني واورد على هذا ان ظاهره الاستدلال بمفهوم الشرط ولم يجب عنه وقد يقال ليس هذا استدلالا بمفهوم الشرط بل لما كان الحكم متعلقا بالشرط ولم يوجد كان الحكم معدوما بالعدم الاصلي لا لان عدم الشرط اوجب عدم الحكم وهذا لا يخفى على من اشتغل باصول اصحابنا فاني في التنقيح وعندنا العدم لا يثبت بالتعليق بل يبقى الحكم على العدم الاصلي واجاب في الهداية عن الحديث الذي استدل به الشافعية على عدم اشتراط الشهوة في خروج المني وهو قوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء بانه محمول على الخروج عن شهوة قال الشارحون انما حمل على هذا لان اللام اذا لم يكن اجراؤه على العموم يراد خصوص الخصوص لتيقنه وههنا امتنع اجراؤه على العموم لانه لا يجب الغسل بانزال المذي والودي والبول

باب

اخبرنا الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ما يوجب الغسل فقال اذا التقى الختانان

بالاجماع والانزال عن شهوة مراد بالاجماع فلا يكون غيره مرادا وهو انزال المني لا عن شهوة ولا يخفى ان هذا المسلك لو صح لكان اوفق بقول ابي يوسف لان الخصوص الذي اريد بالاجماع ما يكون عن شهوة عند الخروج والانفصال جميعا فالاولى ما قدمناه من انه منسوخ او محمول على الاحتلام ولما كان ما ذكرناه واردا عليه والله اعلم عدل عن طريقة الشارحين في فتح القدير فقال الحديث محمول على الخروج عن شهوة لان اللام للعهد الذهني اي الماء المعهود والذي به عهدهم هو الخارج عن شهوة كيف وربما يأتي على اكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء مجردا عنها على ان يكون المني يكون عن غير شهوة ممنوعا فان عائشة اخذت في تفسيرها اياه الشهوة على ما روى ابن المنذر ان المني هو الماء الاعظم الذي منه الشهوة وفيه الغسل وكذا عن قتادة وعكرمة فلا يتصور مني الا من خروجه عن شهوة والا يفسد الضابط اهـ (ص ٥٤ و ٥٥ ج ١) قلت اما حديث عائشة فقال فيه الزيلعي غريب قال ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة قالا هي ثلثة المني والمذي والودي اما المني فهو الماء الدافق الذي يكون فيه الشهوة ومنه يكون الولد ففيه الغسل واما المذي فهو الذي يخرج اذا لاعب الرجل امراته ففيه غسل الفرج والوضوء واما الودي فهو الذي يكون مع البول وبعده وفيه غسل الفرج والوضوء اهـ (ص ٤٩ ج ١) وذكره الحافظ في الدراية (ص ٢٤) وسكت عنه قلت وقول قتادة وعكرمة حجة في تفسير الغريب لا سيما وهما امامان في تفسير الكتاب العزيز فصح ما قال في فتح القدير ان المني لا يتصور الا من خروجه بشهوة والله اعلم

باب وجوب الغسل بتواري الحشفة قوله اخبرنا الحارث بن نبهان الخ قلت ذكره الحافظ في الدراية وقال اورده عبد الحق وقال اسناده ضعيف جدا وكانه يشير الى الحرث لكن لم ينفرد به فقد اخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب به اهـ (ص ٢٤) وفي هذا الكلام دلالة على ما ذكرناه في المتن ان الحديث حسن لوجود متابع له قلت تابعه الحجاج بن ارطاة عند ابن ماجه واحمد فرواه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه الا انه قال وتوارت الحشفة فذكره بعض الناس في احياءه (ص ٧٨) ورجاله ثقات غير ان ابن ارطاة مدلس وقد عنعنه واخرج سعيد بن منصور عن ابي هريرة اذا غابت المدورة فقد وجب الغسل كذا في كنز العمال (ص ١٣٣ ج ٥) ولم يذكر سنده وانما نقلناه اعتضادا فثبت ان غيبوبة الحشفة توجب الغسل وقد انعقد عليه الاجماع في زمن عمر رضي الله عنه بيانه ما رواه الطحاوي حدثنا روح بن الفرج قال حدثني يحيى بن عبد الله

باب اس بیان میں کہ حشفہ غائب ہونے سے غسل واجب ہو جاتا ہے۔
عمرو بن شعیب اپنے باپ سے وہ انکے دادا سے روایت کرتے ہیں کہ نبی صلی اللہ علیہ وسلم سے سوال کیا گیا کہ غسل کو کیا چیز واجب کرتی ہے

وغابت الحشفة وجب الغسل انزل اولم ينزل اخرجه الامام ابو محمد عبد الله بن وهب في مسنده (زيلعي) وفيه الحارث بن نبهان ضعفه الناس من قبل حفظه وكان صالحا و قال ابن عدي وهو ممن يكتب حديثه كذا في التهذيب ومحمد بن عبد الله هو العرزمي ضعفه الاكثرون لذهاب كتبه وقد روى عنه شعبة وهو لا يروي الا عن ثقة كذا في التهذيب قلت فالحديث حسن لاسيما وله متابع۔

بن بكير قال حدثني الليث قال حدثني معمر بن ابي حبيبة عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال تذاكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند عمر بن الخطاب الغسل من الجنابة فقال بعضهم اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وقال بعضهم الماء من الماء فقال عمر قد اختلفتم وانتم اهل بدر الاخيار فكيف بالناس بعدكم فقال علي بن ابي طالب يا امير المؤمنين ان اردت ان تعلم ذلك فارسل الى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فاسألهن عن ذلك فارسل الى عائشة فقالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال عمر عند ذلك لا اسمع احدا يقول الماء من الماء الا جعلته نكالا قال الطحاوي فهذا عمر قد حمل الناس على هذا بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فلم ينكر ذلك عليه منكر كذا في عمدة القاري (ص ۷۷ ج ۲) قلت ورجال هذا السند كلهم ثقات ثم اجمع التابعون ومن بعدهم على ذلك قال العيني ان ايجاب الغسل لا يتوقف على نزول الماء بل متى غابت الحشفة يجب الغسل عليهما وان لم ينزلا وهذا الاختلاف فيه اليوم وقد كان الخلاف فيه في الصدر الاول (ص ۶۹ ج ۲) قال العيني وفي المغني لابن قدامة تغيب الحشفة في الفرج هو الموجب للغسل سواء كان الفرج قبلا او دبرا من كل حيوان آدمي او بهيم حيا او ميتا طائعا او مكرها نائما او مستيقظا اھ (ص ۶۷ ج ۲) وفي البحر وقد تقدم الدليل من السنة والاجماع على وجوب الغسل بالايلاج وان لم يكن معه انزال وهو بعمومه يشمل الصغيرة والبهيمة واليه ذهب الشافعي اھ (ص ۵۸ ج ۱) قلت عمومه للدبر ولفرج البهيمة ممنوع لان الاحاديث الواردة في الباب كلها مقيدة بمجاوزة الختانين او بالتقاء هما مع توارى الحشفة ولا يتصور التقاء الختانين في الدبر ولا في فرج البهيمة فكان ايجاب الغسل فيهما بالقياس لا بالنص وكذا الا يشمل عمومه لفرج الصغيرة والكذ

فرمایا جب دونوں کے ختنہ کا موقع لجائے اور حشفہ غائب ہو جائے غسل واجب ہے انزال ہو یا نہو اسکو عبد اللہ بن وہب نے اپنی مسند میں روایت کیا ہے (زیلعی) اور اسکی سند میں حارث بن نبہان مختلف فیہ ہے لوگوں نے اسکو حفظ میں ضعیف کہا ہے ویسے فی نفسہ لائق ہیں اور ابن عدی نے کہا ہے انکی حدیث لکھی جائے (تہذیب) اور محمد بن عبید اللہ عرزمی کو بوجہ کتابیں ضائع ہو جانے کے اکثر نے ضعیف کہا ہے مگر شعبہ نے اُنسے روایت کی ہے اور وہ ثقہ ہی سے روایت کرتے ہیں پس سند حسن ہے (تقریر) اسکی دلالت مقصود پر ظاہر ہے ۔

سلہ ص ۴۴ ج ۱ مولف سلہ ص ۱۵۸ ج ۱ مولف سلہ ص ۳۲۲ ج ۹ مولف ۔

دل علیہ النص وہو قولہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا جلس بین شعبہا الاربع ثم جہدہا وقولہ اذا جاوز الختان الختان ونحوہ ان الایلاج فی السبیل المعتاد یوجب الغسل وہو فرج الحیۃ الآدمیۃ المطیقۃ للجماع الصالحۃ للایلاج لانہ ہو المتبادر منہ کما لا یخفی وذلک لان اللام فی الختانین للعہد الذہنی لعدم استقامۃ معنی الجنس والاستغراق ہہنا والا لوجب علی الصغیرین الغسل بالتقاء ختانیہما ولم یقل بہ احد والمعہود ختانا البالغ والبالغۃ وفی حکمہما المراہق والمراہقۃ فیجب علی البالغ اذا اولج فی فرج المراہقۃ وکذا علی البالغۃ اذا اولج مراہق فی فرجہا ولا شک ان الدبر وفرج البہیمۃ وفرج المیتۃ الآدمیۃ وکذا الصغیرۃ التی لا تطیق الجماع لیس مما یعتاد الایلاج فیہ فلا دلالۃ للنص علی ایجاب الغسل بالایلاج فیہا ولکنا اوجبنا الغسل فی دبر الآدمی علی الفاعل والمفعول بہ احتیاطا لان السبب الموجب للغسل ہو انزال المنی اما حقیقۃ کما دل علیہ الحدیث الماء من الماء او حکما عند کمال سببہ وہو غیبوبۃ الحشفۃ فی محل یشتہی عادۃ مع خفاء خروجہ کما دل علیہ احادیث ایجاب الغسل بالجلوس بین الشعب الاربع وجہدہا انزل او لم ینزل ودبر الآدمی مثلہ لکمال السببیۃ فیہ لانہ سبب لخروج المنی غالبا کالایلاج فی القبل حتی ان الفسقۃ اللوطۃ رجحوا قضاء الشہوۃ منہ علی قضائہا من القبل ولذا اوجب الائمۃ الثلاثۃ فیہ الحد وتبعہم صاحبا الامام منا فلان یوجب الغسل اولی واما ابو حنیفۃ رہ فاخذنا فی الحد فاسقطہ واحتاط فی الغسل فاوجبہ والاحتیاط فی کل باب بما یناسبہ وجعل الدبر کالبہیمۃ بعید جدا کما لا یخفی وناہیک بایجاب الائمۃ الثلاثۃ التعزیر فی اتیان البہیمۃ والحد فی اللواطۃ نعم فرج المیتۃ الآدمیۃ والصغیرۃ التی لا تطیق مثل البہیمۃ عندنا لانہ لیس بمحل یشتہی عادۃ فانعدم کمال السببیۃ فیہ فلا یجب الغسل الا بالانزال حقیقۃ فاندفع ما اوردہ فی فتح القدیر ان ظاہر المذکور فی الکتاب (وہو قولہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا التقی الختانان وتوارت الحشفۃ الخ) الوجوب بالایلاج فی الصغیرۃ التی لم تبلغ حد الشہوۃ والمیتۃ الآدمیۃ واصحابنا منعوہ الا ان ینزل الی ان قال لکنہ یستلزم تخصیص النص بالمعنی ابتداء اھ (ص ٥٦ ج ١) ووجہ الاندفاع ما عرفت ان النص لا یشملہما لکون المتبادر منہ الایلاج فی السبیل المعتاد وفرج المیتۃ والصغیرۃ لیس منہ ولو سلم کون النص یعمہما فنقول اصحابنا لیس من تخصیص النص بالقیاس ابتداء بل ہو من القول بموجب العلۃ وہو ما ذکرہ مشائخنا ان انزال المنی ہو الموجب وہو اما حقیقۃ او تقدیرا وجواب آخر ان العام اذا کان ظنیا یجوز تخصیصہ بالقیاس ابتداء وما نحن فیہ من ہذا القبیل لانہ ظنی الثبوت وان کان قطعی الدلالۃ کذا فی البحر (ص ٥٩ ج ١) ملخصا واورد علینا النووی فی شرح المہذب بان ما ذکرتم من الموجب ینتقض بوطء العجوز الشوہاء المتناہیۃ فی القبح العمیاء البرصاء المقطعۃ الاطراف فانہ یوجب الغسل بالاتفاق مع انہ لا یقصد بہ لذۃ فی العادۃ وجوابہ انہ لا نسلم ان المحل لا یشتہی بدل علیہ ایجاب الشافعی رحمہ اللہ الوضوء بمس العجوز الشوہاء دون الصغیرۃ التی لا تشتہی وما نقل عنہ انہ رای فیہما القبیل یجوز فقال لکل ساقطۃ لاقطۃ

[illegible]

اخبرنا عبد الله بن محمد الصفار التستری ثنا یحیی بن غیلان ثنا عبد الله بن بزیع عن ابی حنیفة عن عمرو بن شعیب عن ابیه عن جده ان سائلا سأل النبی صلی الله علیه وسلم الا یوجب الماء الا الماء فقال اذا التقی الختانان وغیبت الحشفة فقد وجب الغسل انزل اولم ینزل رواه الطبرانی زیلعی قلت رجال الحسن اما شیخ الطبرانی فثقة لکونه لم یضعف فی المیزان و اما یحیی بن غیلان فهو الراسبی التستری ذکره ابن حبان فی الثقات کذا فی التهذیب وعبد الله بن بزیع قال فیه الدارقطنی لیس بمتروک وقال ابن عدی الساجی لیس بحجة کذا فی اللسان قلت وهذا التلیین هین وقول الدارقطنی لیس بمتروک من الفاظ التعدیل وتابعه الجارود بن یزید وابو عبد الرحمن المقری عند الحافظ طلحة بن محمد فی مسنده فرویاه عن ابی حنیفة بسنده کما فی جامع المسانید وباقی رجاله لا یسئل عنهم فالحدیث حسن

ولئن سلم فاجتماع هذه الاوصاف الشنیعة فی امرأة نادر ولا اعتبار به کذا فی البحر والتعلیقه (ص ۹ ج ۱) (فائدة) استدل اصحابنا باحادیث الباب علی انتقاض الوضوء بالمباشرة الفاحشة بیانه ان الشرع اقام الایلاج فی محل مشتهی مقام الانزال لانه سبب لخروج المنی غالبا وکذا المباشرة الفاحشة علی الصفة التی ذکرها المشایخ لا تخلو عن خروج المذی عادة الا انه یحتمل انه نشف لحرارة البدن فلم یقف علیه او غفل عن نفسه لغایة الشبق فکان سببا مفضیا الی الخروج فلما کان المفضی الی خروج المنی فی حکم الانزال واوجب الغسل فکذلک المفضی الی خروج المذی غالبا فی حکم خروجه حقیقة فاوجب الوضوء واقامة السبب مقام المسبب طریقة معهودة فی الشرع خصوصا فی امر یحتاط فیه کما یقام نفس النکاح مقام الوطی فی حرمة المصاهرة ویقام نوم المضطجع مقام الحدث ونحوه کذا ههنا کذا فی البدائع (ص ۳۰ ج ۱) مع تغییر یسیر فی التقریر

باب انتقاض الوضوء بالمباشرة الفاحشة

امام ابو حنیفه عمرو بن شعیب سے وہ اپنے باپ سے وہ انکے دادا سے روایت کرتے ہین کہ ایک سائل نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے سوال کیا کہ آیا پانی (نہانے) کو بجز پانی (نکلنے) کے اور کوئی چیز واجب نہین کرتی حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب دونون کی ختنہ کا موقع ملجائے اور حشفہ غائب کردیا جائے تو غسل واجب ہوگیا انزال ہو یا نہو اسکو طبرانی نے روایت کیا ہے (زیلعی) مین کہتا ہون اسکی سند حسن ہے اور اسمین محمد بن عبید اللہ عرزمی راوی حدیث سابق کی متابعت امام ابو حنیفہ نے کی ہے اس سے پہلے حدیث کو بھی قوت ہوگئی (تقریر) حدیث کی دلالت مقصود پر ظاہر ہے۔

[illegible]

ابوحنیفة عن عون بن عبد الله عن الشعبي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال يوجب الصداق ويهدم الثلاث ويوجب العدة ولا يوجب صاعا من الماء اخرجه الامام محمد في الآثار وقال يعني اذا التقى الختانان وجب الغسل انزل او لم ينزل (جامع المسانيد) قلت رجاله كلهم ثقات وسماع الشعبي عن علي مختلف فيه ولا ضير فان مرسله صحيح ايضا كما صرح به في التهذيب۔

باب

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن جاء الى الجمعة فليغتسل وان كان طيب فليمس منه وعليكم بالسواك رواه ابن ماجة باسناد حسن (الترغيب للمنذري)[ع]

باب سنية الاغتسال يوم الجمعة وفضيلة افراده عن غسل الجنابة وسنيته للعيدين ويوم عرفة وعند الاحرام۔ قوله عن ابن عباس الخ قلت دلالته على استنان الغسل للجمعة ظاهرة والامر ليس للوجوب لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بقوله ويمس طيبا ان كان وبقوله وعليكم بالسواك ولم يكن ذلك على الوجوب فكذلك الغسل والحديث يدل على استنانه للعيدين ايضا لانه صلى الله عليه وسلم بنى الامر بالغسل على قوله ان هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين والعلة مشتركة بين الجمعة وبينهما فيعم الحكم لعموم العلة قال في الهداية والعيدان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتاذي بالرائحة اهـ (ص ۵۹ ج ۱ مع الفتح) قوله حدثنا ابن مرزوق الخ قلت يعني قوله اسألك عن الغسل الذي هو الغسل يعني اسألك عن الغسل الذي في اصابته الفضل اه ورواه ابن ابي شيبة بسنده وغيره في هذه الرواية قال الا ان الغسل المستحب قال يغتسل كل يوم جمعة ويوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة كذا في كنز العمال (ص ۳۹ ا ج ۵) قلت هو موقوف في حكم المرفوع فان الصحابي لا يحكم باستحباب شيء من عند نفسه ثم اعلم ان المراد بالسنة في قول صحابنا ومن

امام ابوحنیفہ عون بن عبد اللہ سے وہ شعبی سے وہ حضرت علی سے روایت کرتے ہیں کہ انہوں نے فرمایا (حشفہ کا غائب ہوجانا) مہر کو واجب کرتا اور تین طلاق کو گرا دیتا اور عدت کو تو واجب کر دیتا ہے اور ایک صاع پانی (بدن پر بہانا) واجب نہ کرے گا اسکو امام محمد نے آثار میں روایت کیا ہے اور کہا مطلب یہ ہے کہ جب دونوں کی ختنہ کا موقع مل جائے تو غسل واجب ہوگا انزال ہو یا نہو۔ میں کہتا ہوں اسکے سب راوی ثقہ ہیں اور حضرت علی سے شعبی کے سماع میں اختلاف ہے مگر انکی مراسیل بھی صحیح ہیں (تہذیب) (تقریر) اس سے بھی دلالت مقصود پر واضح ہے۔ باب اس بیان کا کہ جمعہ کے دن غسل سنت ہے اور اسکو غسل جنابت سے الگ کرنا افضل ہے اور عیدین اور یوم عرفہ اور احرام کے لئے بھی غسل سنت ہے حضرت ابن عباس رضی اللہ عنہما سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ (جمعہ کا دن) عید کا دن ہے جسکو اللہ تعالیٰ نے

[illegible]

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا یعقوب بن اسحٰق قال ثنا شعبة قال اخبرنی عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت علیا رض عن الغسل فقال اغتسل اذا شئت فقلت انما اسئلك عن الغسل الذی هو الغسل قال یوم الجمعة ویوم عرفة ویوم الفطر ویوم الاضحٰی۔ اخرجه الطحاوی فی معانی الاٰثار ورجاله رجال مسلم الا ابن مرزوق فهو من رجال النسائی ثقة كما فی التقریب فهو حدیث صحیح۔

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم الغسل للجمعة والعیدین وعرفة والاحرام لسنة الزائدة التی یقال لها سنة العادة ولا فرق بین النفل والسنن الزوائد من حیث الحکم لانه لایکره ترک کل منهما صرح به فی الشامیة (ص ١٠٦ ج ١) لا سنة الهدی التی هی السنة الموکدة لانها قریبة من الواجب یضلل تارکها لان ترکها استخفاف بالدین کالاذان والجماعة والاقامة ونحوها صرح به فی الشامیة ایضا (ص ١٠٦ ج ١) وهذه الاغتسالات لیست کذلک فلا یضلل تارکها ولا یوجب ترکها کراهیة ولا استخفافا بالدین یدل علی ذلک قوله صلی اللہ علیہ وسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم اتی الجمعة قال فاستمع والصمت غفر له ما بین الجمعة الی الجمعة وزیادة ثلثة ایام رواه مسلم (مشکوٰة ص ٩٩ ج ١) فذکر الوضوء وما معه مرتبا علیه الثواب الجزیل یدل علی ان الوضوء کاف وترک الغسل لا یوجب اساءة ولا کراهیة والالم یستحق المقتصر علی الوضوء وحده مثل هذا الثواب ویدل له ایضا حدیث سمرة مرفوعا من توضأ یوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل حسنه الترمذی واخرجه ابن خزیمة فی صحیحه (العزیزی ٣٢٧ ج ٣) وحدیث ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضی اللہ عنه بینا هو قائم فی الخطبة یوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرین الاولین من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فناداه عمر ایة ساعة هذه فقال انی شغلت فلم انقلب الی اهلی حتی سمعت التاذین

مسلمانوں کے لئے مقرر فرمایا ہے پس جو کوئی جمعہ (کی نماز) میں آئے اسکو غسل کرنا چاہئیے اور اگر کچھ خوشبو ہو تو اُسے بھی لگالے اور مسواک کی پابندی کرو اسکو ابن ماجہ نے بسند حسن روایت کیا ہے (ترغیب) (تقریر) اس سے جمعہ کے دن غسل کا مسنون ہونا تو صراحۃً ثابت ہے اور چونکہ حضورؐ نے حکم کو اس علت پر مرتب فرمایا ہے کہ یہ عید کا دن ہے اس سے عیدین کے لئے بھی غسل وطیب اور مسواک کی سنیت ثابت ہوئی کیونکہ عید ہونے میں وہ بھی جمعہ کے مثل ہیں (بلکہ کچھ زیادہ ہیں) زاذان سے مروی ہے وہ کہتے ہیں کہ میں نے حضرت علی کرم اللہ وجہہ سے غسل کے متعلق سوال کیا فرمایا جب چاہو غسل کر لیا کرو میں نے کہا میں اُس غسل کو دریافت کرتا ہوں جو (شرعی) غسل ہے (اور ایک روایت میں یہ ہے کہ اس غسل کو پوچھتا ہوں جو مستحب ہے) تو فرمایا جمعہ کے دن اور عرفہ کے دن اور عید الفطر وعید الاضحٰی کے دن (غسل کیا کرو) اس کو طحاوی نے معانی الآثار میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی مسلم کے رجال ہیں سوائے ابن مرزوق کے کہ وہ نسائی کے رجال میں سے ہیں اور ثقہ ہیں پس حدیث ہے (تقریر) اس سے ان غسلوں کا مستحب ہونا صراحۃً ثابت ہوا

۵۱ ص ۱۷ ج ۱۔ مولف ۵۲ ص ۱۱۔ مولف۔

فلم ازدان توضأت فقال والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل الخ اخرجه البخاري قال العيني في شرحه وقال الشافعي رضي الله عنه ومما يدل على ان امر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر حيث قال لعثمان والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالغسل فلو علما ان امره على الوجوب لم يترك عمر عثمان حتى يرده ويقول له ارجع فاغتسل اھ (ص ٣٣٩ ج ٣) قلت وكذلك لو علما ان امره على السنية بالتاكيد لكونها قريبة من الوجوب لما تركاها۔ قال العيني ومذهبنا المشهور انه (اي غسل الجمعة ١٢) مستحب لكل مريد اتى الخ (ص ٣٣٤ ج ٣) وقال في الهداية نص (القدوري) على السنية وقيل هذه (الاغتسالات) الاربعة مستحبة وسمى محمد الغسل يوم الجمعة حسنا في الاصل اھ قال ابن الهمام في الفتح وهو النظر ثم سبطه بالامر بها عليه (ص ٥٧ ج ١) وقواه في العناية ايضا (ص مذكور) وقال في الدر وسن لصلوة جمعة ولصلوة عيد اھ قال العلامة الشامي هو من سنن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني اھ (ص ١٨٤ ج ١) واغرب بعض الناس في احيائه فعده من السنن المؤكدة وكذا الغسل من الحجامة واستدل بحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من اربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت. رواه ابو داؤد وصححه ابن خزيمة (بلوغ المرام ص ١٧ ج ١) وقال ان لفظ كان يدل على كون المذكورات سنة مؤكدة وقد قام الدليل على افتراض غسل الجنابة فهو فرض واما غسل الجمعة فهو سنة لهذا الحديث وكذا غسل الحجامة اھ (ص ٨٤) قلت ولا ادري لم سكت عن الاغتسال من غسل الميت ولم يحكم بسنيته مع كونه مذكورا في الحديث ولعله تذكر ما ورد من التصريح بندبه بحديث ابن عباس ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ان ميتكم يموت طاهرا وليس بنجس فحسبكم ان تغسلوا ايديكم حسنه الحافظ في التلخيص وحكم الحاكم بصحته على شرط البخاري (احياء السنن ص ٨٣) قلت فلما لم يدل لفظة كان المذكورة في الحديث على سنية هذا الغسل فكيف يستقيم بها الاستدلال على سنية ما عداه من المذكورات ؟ ولو سلم فاين الدلالة فيها على كونها سنة مؤكدة وهل هذا الا جهل محض بل غاية ما فيه ان تكون تلك الاغتسالات من السنن الزوائد وهذا لو سلمنا دلالة لفظة كان على المواظبة والاستمرار دائما وهو ممنوع كما سيأتي نعم يدل على كون غسل الجمعة من سنن الزوائد ما اخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الكنز عن ابي هريرة من فطرة الاسلام الغسل يوم الجمعة والاستنان والاستنشاق اھ (ص ١٦٣ ج ١) واما غسل الحجامة فمستحب عندنا صرح به في فتح القدير (ص ٥٨ ج ١) وكذا الاغتسال من غسل الميت وحديث عائشة هذا لا يدل على المواظبة لانها ذكرت الغسل من غسل الميت بلفظة كان ايضا ولم يثبت غسل الميت عن النبي صلى الله عليه وسلم بذاته الشريفة حتى يغتسل منه قاله السندي في حاشية ابي داؤد (ص ٦٤ ج ١)

اور گو یہ صحابی کا قول ہے مگر حکما مرفوع ہے کیونکہ صحابی اپنی طرف سے کسی شی کو مستحب نہیں کہہ سکتے اور حنفیہ نے جو ان غسلوں کو سنت کہا ہے اس سے مراد سنت زائدہ ہے نہ کہ موکدہ اور سنت زائدہ مستحب ہی کے درجے میں ہے۔

عن ابی هریرة رضی الله عنه ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال من اغتسل یوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فی الساعة الاولی فکانما قرب بدنة الحدیث رواه مالک والبخاری ومسلم وابو داؤد والترمذی کذا فی الترغیب۔

فالمعنی کان یامر بالغسل من اربع ویحمل الامر فی الجنابة علی الوجوب وفی الثلاثة الباقیة علی الندب قال الخطابی وقد یجمع اللفظ الاشیاء المختلفة الاحکام وقرائن الالفاظ والمعانی ترتبها وتنزلها فغسل الجنابة واجب والثلاثة غیر واجب اھ کذا فی حاشیة ابی داؤد (ص مذکور) مع تغییر یسیر قوله عن ابی هریرة الخ قلت قوله صلی الله علیه وسلم من اغتسل یوم الجمعة غسل الجنابة یدل بظاهره علی کفایة غسل الجنابة عن غسل الجمعة وبه قال اصحابنا کما فی البحر ولو اتفق یوم الجمعة ویوم العید او عرفة وجامع ثم اغتسل ینوب عن الکل کذا فی معراج الدرایة اھ (ص ٥٥ ج ١) وهو القیاس لان سبب مشروعیته لاجل ازالة الاوساخ فی بدن الانسان اللازم منها حصول الاذی عند الاجتماع کما صرح به فی البحر (ص ٦٤ ج ١) ویؤید ذلک ما رواه ابو داؤد عن ابن عباس وسکت عنه ان ناسا من اهل العراق سالوه اتری الغسل واجبا قال لا ولکنه اطهر وخیر لمن اغتسل وساخبرکم کیف بدء الغسل کان الناس مجهودین یلبسون الصوف ویعملون علی ظهورهم وکان مسجدهم ضیقا مقارب السقف فخرج رسول الله صلی الله علیه وسلم فی یوم حار وعرق الناس فی ذلک الصوف حتی ثارت منهم ریاح آذی بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلی الله علیه وسلم تلک الریح قال ایها الناس اذا کان هذا الیوم فاغتسلوا اھ (ص ٥٧ ج ١) ولما کان ذلک سبب مشروعیته فهذا یتاتی بالغسل مطلقا سواء کان بنیة الجمعة او لاجل الجنابة قال ابو داؤد اذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر اجزاءه من غسل الجمعة وان اجنب اھ (ص ٥٥ ج ١) ویحتمل ان یکون تقدیره من اغتسل یوم الجمعة مثل غسل الجنابة علی معنی التشبیه والمراد الغسل الکامل بحیث لا یشذ عنه موضع شعرة من الجسم کما هو الواجب فی غسل الجنابة ویؤیده ما اخرج ابن سعد عن ابی ودیعة من اغتسل یوم الجمعة کغسله من الجنابة ومسح من دهن او طیب ان کان عنده الحدیث (کنز العمال ج ٤ ص ١٦٢) وما اخرجه ابو بکر الصاقولی فی فوائده عن عمر بلفظ اذا جاء احدکم الی الجمعة فلیغتسل اغتسا

ابو ہریرة رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے جو شخص جمعہ کے دن جنابت کا غسل کرے پھر پہلی ساعت میں (نماز جمعہ کو) جاوے تو گویا اسنے ایک اونٹ خدا کی جناب میں پیش کیا الحدیث اسکو امام مالک بخاری ومسلم و ابوداؤد وترمذی نے روایت کیا ہے (ترغیب) (مختصر پیرا) اس سے بظاہر معلوم ہوا کہ جمعہ کے دن جنابت کا غسل کر لینا بھی غسل جمعہ کے قائم مقام ہو جاتا ہے گو اسمیں یہ تاویل ہو سکتی ہے کہ جنابت کا سا غسل کرے جسمیں ایک بال بھی سوکھا نہ رہے جیسا کہ بعض روایات

[illegible]

[illegible]

عن عبد اللہ بن ابی قتادۃ قال دخل علی ابی وانا اغتسل یوم الجمعۃ فقال غسلک هذا من جنابۃ او للجمعۃ قلت من جنابۃ قال اعد غسلا اٰخر انی سمعت رسول اللہ صلے اللہ علیہ وسلم یقول من اغتسل یوم الجمعۃ کان فی طہارۃ الی الجمعۃ الاخریٰ رواہ الطبرانی فی الاوسط واسنادہ قریب من الحسن وابن خزیمۃ فی صحیحہ وقال حدیث غریب ورواہ الحاکم بلفظ الطبرانی وقال صحیح علی شرطہما ورواہ ابن حبان فی صحیحہ اھ کذا فی (الترغیب)
حدثنا سہل بن یوسف عن حمید عن بکر بن عبد اللہ المزنی عن ابن عمرؓ قال من السنۃ ان یغتسل اذا اراد ان یحرم رواہ ابن ابی شیبۃ فی مصنفہ ورجالہ رجال الصحیح، والحاکم فی المستدرک وقال صحیح علی شرطہما ولم یخرجاہ (زیلعی)

من الجنابۃ کما فی الکنز ایضا (ص ۱۶۱ ج ۴) ولم اقف علی سندہما وعلی ہذا فلا یدل الحدیث علی کفایۃ غسل الجنابۃ عن غسل الجمعۃ لان الاحتمال یفسد الاستدلال نعم یدل علیہ دلیل القیاس الذی مرذکرہ فی کلام البحر قولہ عن عبد اللہ بن ابی قتادۃ الخ دلالتہ علی افضلیۃ افراد غسل الجمعۃ عن غسل الجنابۃ ظاہرۃ وروی البیہقی فی الشعب وضعفہ والدیلمی عن ابی ہریرۃ (مرفوعا) ایعجز احدکم ان یجامع اہلہ فی کل جمعۃ فان لہ اجرین اجر غسلہ واجر غسل امرأتہ وفیہ دلالۃ علی کفایۃ غسل الجنابۃ عن غسل یوم الجمعۃ کما لا یخفی علی المتفطن والحدیث اخرجہ فی کنز العمال (ص ۳۵۵ ج ۸) فائدہ واخرج ابو نعیم عن معاویۃ بن یحیی بن مغیرۃ بن الحارث بن ہشام عن ابیہ عن جدہ یکفی المومن الو قعۃ فی الشہر وہو مرفوع ایضا کذا فی کنز العمال (ص ۳۵۵ ج ۸) ولم اقف علی تراجم بعض رواتہ = قولہ حدثنا سہل بن یوسف الخ قلت دلالتہ

حضرت عبد اللہ بن ابی قتادہ سے مروی ہے وہ کہتے ہیں کہ میرے باپ (ابو قتادہ صحابی) میرے پاس (ایک دفعہ) آئے اور میں جمعہ کے دن غسل کر رہا تھا تو فرمایا تمہارا یہ غسل جنابت کی وجہ سے ہے یا جمعہ کے لئے ہے میں نے کہا جنابت کی وجہ سے ہے تو فرمایا ایک دفعہ غسل دوبارہ کر؛ کیونکہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے سُنا ہے آپ فرماتے تھے کہ جو شخص جمعہ کے دن غسل کرے وہ اگلے جمعہ تک (گناہوں سے) پاکی میں رہتا ہے اسکو طبرانی نے معجم اوسط میں روایت کیا ہے اور اسکی سند حسن کے قریب ہے اور ابن خزیمہ نے اپنی صحیح میں روایت کیا ہے اور کہا یہ حدیث غریب ہے اور حاکم نے طبرانی کے الفاظ سے روایت کیا ہے اور کہا یہ بخاری مسلم کی شرط پر صحیح ہے اور ابن حبان نے بھی اپنی صحیح میں روایت کیا ہے (ترغیب) تقسیم اس سے غسل جمعہ کا غسل جنابت سے الگ کرنا ثابت ہوا اور گو غسل جمعہ کی فضیلت غسل جنابت سے حاصل ہو جاتی ہے جبکہ دونوں کی نیت کرے مگر دونوں کو الگ الگ کرنا افضل ہے جیسا کہ صحابی کے ارشاد سے معلوم ہوا ہے عبد اللہ بن عمر رضی اللہ عنہما سے مروی ہے فرمایا کہ سنت ہے

[illegible]

۵۱۰ ص ۴۴ ج ۱۲ مولف ۵۲ ص ۴۴ ج ۱ مولف۔

على استنان الغسل للاحرام ظاهرة وقول الصحابي من السنة كذا داخل في المرفوع عندهم كما عرف في موضعه والحديث اخرجه الحاكم في المستدرك (ص ۷۴۳ ج ۱) وزاد واذا اراد ان يدخل مكة اهـ وصححه على شرط الشيخين واقره عليه الذهبي في تلخيصه - وقد قال اصحابنا باستحباب هذا الغسل ايضًا كما ذكره في فتح القدير (ص ۵۸ ج ۱) والاولى ان يقال بسنيته لان ابن عمر رضي الله عنهما عده من السنة كغسل الاحرام سواء بسواء والمراد بالسنة السنة الزائدة كما هو المؤكدة لانعدام ما يدل على التاكيد والله سبحانه وتعالى اعلم (فائدة تتعلق بتحقيق دلالة لفظة كان على الاستمرار والمواظبة) قال العيني في شرح حديث عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه حين يحرم الحديث ما نصه وقيل استدل بقول عائشة كنت اطيب على ان كان لا يقتضي التكرار لانها لم يقع ذلك منها الا مرة واحدة وقد صرحت في رواية عروة عنها بان ذلك كان في حجة الوداع وكذا استدل به النووي في شرح مسلم - واعترض بان المدعى تكراره انما هو للتطيب لا للاحرام ولا مانع من ان يتكرر التطيب لاجل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة وقال الامام فخر الدين ان كان لا يقتضي التكرار ولا الاستمرار وجزم ابن الحاجب بانها تقتضيه وقال بعض المحققين تقتضي التكرار ولكن قد تقع قرينة تدل على عدمه قلت كان تقتضي الاستمرار بخلاف صار ولهذا لا يجوز في موضع كان الله صار الخ (ص ۱۶۵ ج ۴) قلت قال ابن الحاجب في الكافية فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا الخ قال الشارح الجامي من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق وقال محشيه اي دواما ناشيا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من عدم الدلالة اهـ وقال الرضي في شرح الكافية مذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعًا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار فقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان لفظة كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة اهـ (ص ۳۴۵) قلت فالاستدلال بلفظة كان على الاستمرار والمواظبة موكول الى ذوق المجتهد الخبير بالقرائن العليم الذوق باللسان فافهم۔

ہے یہ بات کہ جب احرام باندھنے کا ارادہ کرے تو غسل کرے۔ اسکو ابن ابی شیبہ نے اپنی مصنف مین روایت کیا ہے (اور اسکے راوی صحیح کے راوی ہین) اور حاکم نے مستدرک مین روایت کیا ہے اور کہا یہ بخاری مسلم کی شرط پر صحیح ہے (زیلعی) **تقریر** اس سے غسل احرام کی سنیت ثابت ہوئی اور صحابی کا یہ کہنا کہ یہ بات سنت ہے حکما مرفوع ہے اور حاکم کی روایت مین یہ زیادت بھی ہے کہ جب مکہ مین داخل ہونا چاہے (اس وقت بھی غسل کرے) حنفیہ نے اس غسل کو بھی مستحب کیا ہے اس حدیث سے اس مسئلہ کی دلیل بھی معلوم ہو گئی۔

تحقيق دلالة لفظة كان على الاستمرار والمواظبة

[illegible]

باب

عن ابی هریرة قال قال رسول الله صلے الله علیه وسلم ان موسی کان رجلا حییا ستیرا لایری من جلده شئ استحیی منه فاذاه من اذاه من بنی اسرائیل فقالوا ما یستتر هذا التستر الا من عیب بجلده اما برص واما ادرة واما آفة وان الله عز وجل اراد ان یبرأه مما قالوا لموسی فخلا یوما وحده فوضع ثیابه علی الحجر ثم اغتسل فلما فرغ اقبل الی ثیابه لیاخذها وان الحجر عدا بثوبه فاخذ موسی عصاه وطلب الحجر فجعل یقول ثوبی حجر ثوبی حجر حتی انتهی الی ملأ من بنی اسرائیل فرأوه عریانا احسن ما خلق الله وابرأه مما یقولون الحدیث اخرجه الامام البخاری[ص]۔

باب وجوب التستر عن الاعین فی الغسل وجواز التجرد للاغتسال فی الخلوة وفضیلة الاستتار فیها ایضا قلت قد اورد فیه بعض الناس ثلثة احادیث وهی کافیة لاثبات معنی الباب ولکنه قد اخطا فی حمله حدیث بهز بن حکیم عن ابیه عن جده مرفوعا وفیه قال قلت یا نبی الله اذا کان احدنا خالیا قال فالله احق ان یستحیی من الناس اذ علی الندب فقال دلالته علی الجزء الثالث من الباب ای فضیلة الاستتار فی الخلوة عند الغسل ظاهرة من حیث انه صلی الله علیه وسلم لما رغب فی الاستحیاء من الله عز وجل فی الخلوة مطلقا دخلت فیه حال الاغتسال فی الخلوة ولا یقال بوجوبه لانه قد ثبت الجواز من الحدیث الثانی وهو حدیث ان ایوب بینا هو یغتسل عریانا الخ علی ان ستر العورة فی الخلوة حرجا وما جعل الله فی الدین من حرج فحمل الترغیب علی الاستحباب انتهی (ص ۸۹) فعبارته هذه تدل علی عدم وجوب الستر فی الخلوة مطلقا وهو غلط صریح وحمل الحدیث علی غیر محمله بل وجوب ستر العورة دائم ولو فی الخلوة علی الصحیح الا لغرض صحیح صرح به فی الدر المختار (ص ۱۹ ۲ ج ۱ مع الشامیة) وفی

باب اس بیان میں کہ غسل کے وقت دوسروں سے پردہ واجب ہے اور موضع خلوت میں ننگا نہانا جائز ہے اور افضل یہ ہے کہ خلوت میں بھی پردہ سے نہائے۔ حضرت ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ موسی علیہ السلام بڑے شرمگین پردہ دار تھے انکے جسم (مستور) کا کچھ حصہ بھی کھل جاتا تو انکو حیا آتی تھی سو بنی اسرائیل کے بعض لوگوں نے تکلیف پہونچائی اور کہا موسی علیہ السلام اتنا پردہ جو کرتے ہیں تو انکے جسم میں کوئی عیب معلوم ہوتا ہے یا تو برص ہے یا فتق ہے یا اور کوئی آفت ہے حق تعالی شانہ نے موسی علیہ السلام کو اس طعن سے بری کرنا چاہا چنانچہ وہ ایک دن تنہا خلوت میں پہونچے اور پتھر پر کپڑے رکھکر نہانے لگے جب فارغ ہوئے تو اپنے کپڑے لینے کا ارادہ کیا وہ پتھر آپکے کپڑوں سمیت بھاگ گیا موسی علیہ السلام نے اپنا عصا (ہاتھ میں) لیا اور پتھر کی تلاش میں نکلے اور یوں کہتے ہوئے چلے

سلہ ص ۲۳ ۸ ج اصولعث۔

حدیث بهز دلالة علیه اصرح منه حدیث ابن عباس قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ان الله ینهاکم عن التعری فاستحیوا من ملئکة الله الذین لا یفارقونکم الا عند ثلث حالات الحدیث نقله بعض الناس فی کتابه عن مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحیح وفیه الامر بالاستحیاء عن الملئکة والنهی عن التعری ومفاده الوجوب قال العلامة الشامی ای اذا کان خارج الصلوٰة یجب بالسنة بحضرة الناس اجماعا وفی الخلوة علی الصحیح ثم ان الظاهر ان المراد بما یجب ستره فی الخلوة خارج الصلوٰة هو ما بین السرة والرکبة فقط حتی ان المرأة لا یجب علیها ستر ما عدا ذلک وان کان عورة یدل علیه ما فی باب الکراهیة من القنیة وفی غریب الروایة یرخص للمرأة کشف الرأس فی منزلها وحدها فاولی لها لبس خمار رقیق یصف ما تحته عند محارمها اهـ لکن هذا ظاهر فی ما یحل نظره للمحارم اما غیره کبطنها وظهرها فهل یجب ستره فی الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم فتامل (ص ۴۱۹ ج ۱) قلت قال فی الدر وتنظر المرأة المسلمة من المرأة کالرجل من الرجل وقیل کالرجل لمحرمه والاول اصح سراج اهـ (ص ۳۶۵ ج ۵ مع الشامیة) فلما کان الصحیح ان عورة المرأة من المرأة کعورة الرجل من الرجل فاولی ان تکون هذه هی عورتها من نفسها فالصحیح جواز کشفها للبطن والظهر ایضا فی الخلوة وبعد ذلک فالاولی فی تقریر الاستدلال ان یقال ان قصة اغتسال ایوب علیه السلام عریانا دلت علی جواز التجرد عند الغسل وکذا ما رواه احمد عن انس بن مالک قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ان موسی بن عمران (علیه السلام) کان اذا اراد ان یدخل الماء لم یلق ثوبه حتی یواری عورته فی الماء رجاله موثقون الا ان علی بن زید مختلف فی الاحتجاج به کذا فی مجمع الزوائد (ص ۱۱ ج ۱) فانت تفهم من الحدیث وفیه دلالة علی جواز التجرد اذا امن من وقوع النظر علی عورته بالماء او بالحائط ونحوه وکذا ما رواه الطبرانی فی الکبیر عن زینب بنت ام سلمة انها دخلت علی رسول الله صلی الله علیه وسلم وهو یغتسل فاخذ حفنة من ماء فضرب بها وجهی وقال وراءک یا لکاع واسناده حسن (مجمع الزوائد ص وج مذکور) فانه یدل بظاهره علی انه صلی الله علیه وسلم کان یغتسل عریانا وقتئذ وکذا ما ورد فی قصة موسی علیه السلام من اغتساله عریانا وفرار الحجر بثوبه فیخص بذلک عموم قوله صلی الله علیه وسلم ان الله ینهاکم عن التعری فاستحیوا من ملئکة الله وکذا عموم قوله صلی الله علیه وسلم فالله احق ان یستحیی منه من الناس وعلم ان النهی عن التعری مقید بعدم ضرورة وحاجة الیه فاذا دعت الیه حاجة کالاستنجاء والتغوط والغسل ونحوها ومع ذلک لم یتجرد کل التجرد واستتر بما امکن کان افضل لما فیه من رعایة الادب مع الله تعالی والحیاء منه ودل علیه قوله صلی الله علیه وسلم ان الله حیی ستیر یحب الحیاء والستر فاذا اغتسل احدکم

ارے پتھر میرے کپڑے ارے پتھر میرے کپڑے یہاں تک کہ بنی اسرائیل کی ایک مجلس میں جاکر پتھر ٹھہرا اور سب نے موسیٰ علیہ السلام کو ننگا دیکھ لیا تو سب کو معلوم ہوگیا، مخلوق الٰہی میں وہ سب سے حسین تر اور خوبصورت ہیں اسکو امام بخاری نے روایت کیا ہے (تقریر) اس سے معلوم ہوا کہ خلوت میں ننگا نہانا جائز ہے کیونکہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے اس قصہ کو بیان فرماکر اسپر انکار نہیں فرمایا۔ اور باب کے بقیہ اجزا پر دلالت کیلئے وہ احادیث کافی ہیں جو اعلاء السنن میں مذکور ہیں۔

فليستتر رواه ابوداؤد والنسائی عن يعلی بن امية ورجال اسناده رجال الصحيح كذا فی النيل (ص ۲۴۳ ج ۱) فانه بعمومه يدل علی طلب الستر عند الغسل مطلقاً وكذا قوله فی جواب السائل عن الخلوة فالله احق ان يستحيی منه من الناس فستر العورة فی الخلوة واجب عند عدم ضرورة داعية الی الكشف ومندوب عند ضرورة داعية اليه ما استطاع قال الشامی تحت قول الدر ووجوبه عام ولو فی الخلوة ما نصه لانه تعالی وان كان يری المستور كما يری المكشوف لكنه يری المكشوف تاركا للادب والمستور متأدبا وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعی من ان العامة لم يشترطوا الستر عن نفسه فذاک فی الصلوة كما سيأتی بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تصحيح بخلاف ما هنا فافهم اهـ (ص ۱۹۱ ج ۱) قلت قال المصنف بعد ذلک والتشمير والستر بها (ای العورة) عن غيره ولو حكما كالمكان المظلم فان العورة مرئية فيه حكما فيشترط سترها (الاستتار عن نفسه به يعنی فلو رآها من زيقه لم تفسد وان كره اهـ قال الشامی قوله وان كره لقوله فی السراج فعليه ان يزره الماوردی عن سلمة بن الاكوع قال قلت يا رسول الله اصلی فی قميص واحد فقال زره عليک ولو بشوكة بحر ومفاده الوجوب المستلزم تركه للكراهة اهـ (ص ۲۵۴ ج ۱) قلت وحديث سلمة اخرجه الحاكم بمعناه فی المستدرک وصححه واقره عليه الذهبی (ص ۱۶۳ ج ۱) قوله عن ابی هريرة الخ قلت والقصة علی جواز الاغتسال عريانا فی البيت ظاهرة ووجه الاستدلال حكايته صلی الله عليه وسلم للقصة وعدم انكاره عليها فدل علی موافقتها الشرع عنده والا فلو كان فيها شیء غير موافق لبينه فيحمل الاحاديث التی فيها الارشاد الی التستر (عند الغسل مطلقاً) علی الافضل كذا فی النيل (ص ۲۴۴ ج ۱) باب ان الاحتلام بغير انزال لا يوجب الغسل۔ قلت اورد فيه بعض الناس حديثين وفيهما كفاية لاثبات معنی الباب ولكنه اخطأ فی الحاشية حيث قال بعد نقل قول الخطابی فی ظاهر هذا الحديث يوجب الاغتسال اذا رأی بلة وان لم يتيقن انها الماء الدافق قلت قدمر الاحاديث الدالة علی اشتراط الشهوة والدفق وهی تعم حالة النوم واليقظة فاحاديث الباب تقيد بها اهـ (ص ۹۰) فانه يدل علی ان رؤية البلل بعد النوم لا توجب الغسل ما لم يتذكر الشهوة ويتيقن بالدفق وهذا مع كونه خلاف المذهب الصحيح رواية ولا دراية اما كونه خلاف المذهب فيعرف بما ذكرناه فی باب اشتراط الشهوة فی وجوب الغسل بخروج المنی فراجعه واما كونه خلاف الرواية فلانه صلی الله عليه وسلم بنی امر الغسل علی رؤية البلل مطلقاً فی احاديث الباب ولو لم يتذكر احتلاما كما وقع التصريح به فی حديث عائشة ولا يخفی ان عدم تذكر الاحتلام يشتمل عدم تذكر الشهوة والدفق ايضا فكيف يصح اشتراط تذكرهما مع ورود التصريح بعدمه واما قوله قدمر الاحاديث الدالة علی اشتراط الشهوة والدفق وهی تعم حالة النوم واليقظة ففيه اولا ان عمومها لحالة النوم ممنوع لما فی حديث علی من قوله صلی الله عليه وسلم اذا رأيت المذی فتوضأ واغسل ذكرک واذا رأيت فضخ الماء فاغتسل مقيدا بالرؤية وهی لا تتصور الا فی اليقظة حقيقة وثانيا ان سلم عمومها لها بحمل الرؤية علی العلم فهی اولی بالتخصيص من هذه لانها افادت حكم حالة النوم بعمومها اشارة واحاديث الباب وردت فی حالة النوم خاصة وافادت

جواز نوم الجنب من غیر غسل ولا وضوء

باب

عن عائشة ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کان ینام وھو جنب ولا یمس ماءً رواہ اصحاب السنن (کذا فی التلخیص) قال الحافظ بعد نقل کلام المحدثین فی ھذا الحدیث صححہ البیہقی وقال ان ابا اسحق قد بین سماعہ من الاسود فی روایۃ زھیر عنہ وقال الدارقطنی فی العلل یشبہ ان یکون الخبران صحیحین قالہ بعض اھل العلم اھ قلت و لفظہ عند ابن ماجۃ بسند صحیح عنہا ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان کانت لہ الی اھلہ حاجۃ قضاھا ثم ینام کھیئتہ لا یمس ماءً اھ (کذا فی العینی للعینی)

حکمہا صراحۃ والخاص یقضی علی العام والصریح علی الاشارۃ فافہم واما کونہ خلاف الدرایۃ فلان التیقن بالدفق او الشہوۃ متعذر مع النوم فکیف یحال الحکم علیہ والحال ہذہ لا یقال ان ہذا یستلزم القول بوجوب الغسل من خروج المنی عن غیر شہوۃ لانا نقول عدم تذکر الشہوۃ لا یستلزم عدمہا فی نفس الامر فثانیہ ما قلنا ان تذکرہا و التیقن بہا لیس بشرط واما ان وجودہا لیس بشرط فلا فنقول ان المستیقظ اذا رأی علی ثوبہ او جسدہ بللا ولو ولم یتذکر شیئا اصلا فان تیقن انہ منی او شک فی کونہ منیا او مذیا وجب علیہ الغسل لوجود الشہوۃ لان النوم مظنۃ الاحتلام فیحال علیہ ثم یحتمل فی صورۃ الشک انہ منی رق بالہواء او للغذاء فاعتبرناہ منیا احتیاطا والحاصل ان وجود الشہوۃ یکون حقیقۃ مرۃ ومظنۃ اخری فالاول فی حال الیقظۃ وتذکر الاحتلام والثانی فی حال النوم اذا لم یتذکر شیئا فتدبر

باب جواز نوم الجنب من غیر غسل ولا وضوء قولہ عن عائشۃ الخ قلت دلالتہ علی معنی الباب ظاہرۃ وکذا البعد والتشدید ہی بعض الناس حیث قال والظاہر ان التاخیر فی الغسل مذموم فی جمیع الاحوال ولا مفہوم لارادۃ النوم والاکل فمن اخر الغسل ولم یتیمم ولم یاکل کرہ لہ ذلک کما ہو مفاد الحدیث الاول واشار الی حدیث علی مرفوعا لا تدخل الملئکۃ بیتا فیہ صورۃ ولا کلب ولا جنب رواہ ابو داؤد والنسائی وابن حبان فی صحیحہ (۱)

باب ۱۲۔ بیان میں کہ جنابت والے کو بدون غسل اور وضو کے سونا جائز ہے۔ حضرت عائشہ رض سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جنابت کی حالت میں سو رہا کرتے تھے اور پانی کو نہ چھوتے تھے اسکو اصحاب سنن نے روایت کیا ہے اور اسکو بیہقی و دارقطنی نے صحیح کہا ہے (التلخیص الحبیر) اور اسکو ابن ماجہ نے بسند صحیح ان الفاظ سے روایت کیا ہے کہ اگر رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو اپنے اہل کی طرف حاجت ہوتی تو آپ حاجت کو پورا کر لیتے پھر اسی ہیئت پر سو رہتے اور پانی کو نہ چھوتے

[illegible]

۱؎ ص ۱۵ ج ۱۔ مولف ۲؎ ص ۴۷ ج ۲۔ مولف۔

اھ (ص ۱۹) فجعل تاخیر الغسل مطلقاً مکروہا ولم ینقح علیہ ولم ینظر الی ما ثبت عنہ صلی اللہ علیہ وسلم انہ کان ینام وھو جنب ما رأ
وربما توضأ فنام وربما تیمم ورقد بالجملۃ فقد ثبت عنہ صلی اللہ علیہ وسلم تاخیر الغسل الی وقت الصلوۃ حتی انہ شرع فی
الصلوۃ مرۃ ثم انصرف وقال للقوم ان مکانکم ثم جاء ورأسہ یقطر ماء وقال انی کنت جنبا فنسیت ان اغتسل کما رواہ
الدارقطنی قالہ الحافظ فی الفتح (ص ۳۰۱ ج ۲) واصل القصۃ مخرج فی الصحیحین بل یتطرق النسیان الا من التاخیر وایضا
فقد روت عائشۃ وام سلمۃ رضی اللہ عنہما ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کان یدرکہ الفجر وھو جنب من اھلہ ثم یغتسل و
یصوم اخرجہ البخاری (ص ۲۵۸ ج ۱) فھل یسع لمؤمن بالشان یقول لامر ثبت عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
انہ مداومۃ مکروہ وھل ھذہ الاجرأۃ فقد خفض بھا بان الرجل والعجب کل العجب انہ صرح بکونہ مباحا بعد ذلک فی (ص
۹۲) فلیت شعری اذا کان تاخیر الغسل وعدم فور الطھارۃ مباحا فی الشرع فلم اطلق القول ھنا بکراہتہ وذمہ وفی ھذا الاھتمام
اللوم الا ان یقال انہ اراد ان تاخیر الغسل خلاف الاولی وتعجیلہ افضل وتاخیرہ صلی اللہ علیہ وسلم لبیان الجواز فسلم ولکن تارک
الافضل لا یکون مذموما مکروہا واما حدیث علی لا یدخل الملائکۃ بیتا فیہ جنب الخ فحملہ العلماء علی من یتہاون بالغسل فیتخذ ترکہ
عادۃ لا علی من یؤخر الاغتسال الی حضور الصلاۃ صرح بہ المنذری فی حاشیۃ النسائی والسیوطی فی زہر الربی (ص ۱۵
ج ۱) ھذا کلامنا فی جواز النوم من غیر غسل الا جوازہ من غیر وضوء فیدل علیہ حدیث عائشۃ بلفظ ابن ماجۃ ان رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم ان کانت لہ الی اھلہ حاجۃ قضاھا ثم ینام کھیئتہ لا یمس ماء واسنادہ صحیح کما مر فی المتن فقولہا ثم ینام
کھیئتہ لا یمس ماء یدل صراحۃ علی انہ صلی اللہ علیہ وسلم کان ینام (احیانا) من غیر غسل ولا وضوء وبھذا لفظ انہ یخص
تاویل الترمذی بان المراد لا یمس ماء للغسل حکاہ الحافظ عنہ فی التلخیص (ص ۶۲ ج ۱) والصحیح فی الجمع بین الحدیثین انہ کان
یفعل الامرین لبیان الجواز وبھذا جمع ابن قتیبۃ فی اختلاف الحدیث نقلہ الحافظ عنہ فی التلخیص (ص وج مذکورین) ویؤیدہ ما
رواہ ابن خزیمۃ وابن حبان فی صحیحیہما عن ابن عمر انہ سأل النبی صلی اللہ علیہ وسلم اینام احدنا وھو جنب قال نعم ویتوضأ

[illegible]

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو اسحٰق السبيعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة ام المؤمنين قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من اهله من اول الليل فينام ولا يصيب ماءً فان استيقظ من اخر الليل عاد واغتسل اخرجه محمد في الآثار[1] وكذا في الموطأ[2] الا ان فيه ثم ينام ولا يمس ماءً وقال وبه ناخذ لا بأس اذا اصاب الرجل اهله ان ينام قبل ان يغتسل او يتوضأ وهو قول ابي حنيفة اهـ قلت رجاله كلهم ثقات[3] واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له كما تقرر في الاصول۔

عن شداد بن اوس الصحابي قال اذا اجنب احدكم من الليل ثم اراد ان ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة رواه ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات كذا في العمدة للعيني[4] والفتح للحافظ

ان شاء (كذا في التلخيص ص مذكور) قوله عن شداد بن اوس الخ قلت فيه ارشاد الى حكمة وضوء الجنب قبل النوم بان فيه تخفيف الحدث ولاشك ان نومه على وضوء او تيمم افضل من نومه من غير شيء منهما يدل عليه ما ورد عن ميمونة بنت سعد قالت قلت يا رسول الله هل يرقد الجنب قال ما احب ان يرقد وهو جنب حتى يتوضأ فاني اخشى ان يتوفى فلا يحضره جبرئيل عليه السلام رواه الطبراني في الكبير وفيه عثمان بن عبد الرحمن عن عبد الحميد بن يزيد وعثمان بن عبد الرحمن هو الحراني الطرائفي وثقه يحيى بن معين وابو حاتم صدوق وقال ابن ابي عروبة الحراني وابن عدي لا بأس به يروي عن مجهولين وقال البخاري وابو احمد الحاكم يروي عن قوم ضعاف (مجمع الزوائد ص ۲۷۱ ج ۱) قلت عبد الحميد بن يزيد لم اجد من ترجمه وروى ابن ابي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا اراد احدكم ان يرقد وهو جنب فليتوضأ فانه لا يدري لعله تصاب نفسه في منامه كذا في زهر الربى (ص ۱۵ ج ۱) من غير سنده وفي الاثرين دلالة على فضيلة النوم على طهارة ولو وضوءًا فانه تخفيف الحدث فينوب عنه التيمم ايضا كما ورد عن عائشة عند البيهقي بسند حسن اخرجه بعض الناس في كتابه (ص ۹۱) قوله حدثنا ابن خزيمة الخ قلت فيه دلالة على ان وضوء الجنب قبل النوم والاكل شرع للنشاط وتخفيف الحدث عن بعض الاعضاء في الجملة ولذا اكتفى ابن عمر رضي الله عنهما على الوضوء الناقص فيهما وقوله قلت في الافضل ان يتوضأ

امام محمد امام ابو حنیفہ سے وہ اپنی سند کے ساتھ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اپنے اہل سے رات کے اول حصہ میں فارغ ہوتے پھر سو رہتے اور پانی (بدن کو) نہ لگاتے الحدیث اور ایک روایت میں ہے کہ پانی کو نہ چھوتے اسکو امام محمد نے کتاب الآثار اور موطا میں روایت کیا ہے اور فرمایا کہ ہم اسی کے قائل ہیں کہ جب مرد بیوی کے پاس جائے تو غسل یا وضو سے پہلے سو رہنے میں کچھ مضائقہ نہیں ہے میں کہتا ہوں کہ اسکے راوی سب ثقہ ہیں اور مجتہد کا کسی حدیث سے استدلال کرنا اسکی تصحیح ہے تقریر اس سے بھی مقصود باب پر دلالت ظاہر ہے۔ شداد بن اوس صحابی سے مروی ہے کہ انہوں نے فرمایا جب کوئی شخص رات کو جنبی ہو جائے

؎۱ ص ۸ مولف ؎۲ ص ۱۷ مولف ؎۳ ص ۶۶ ج ۲ مولف ؎۴ ص ۳۳۷ ج ۱ مولف۔

حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمرؓ قال اذا اجنب الرجل واراد ان ياكل او يشرب او ينام غسل كفيه ومضمض واستنشق و غسل وجهه وذراعيه وغسل فرجه ولم يغسل قدميه اخرجه الطحاوىؒ ورجاله رجال الصحيح الا ابن خزيمة وهو ثقة مشهور كما مر ورواه مالك فى الموطا عن ابن عمر من فعله عن عائشةؓ قالت ربما اغتسل النبى صلى الله عليه وسلم من الجنابة ثم جاء فاستدفأ بى فضممته الى ولم اغتسل اخرجه الترمذى وقال هذا حديث ليس باسناده باس

وضوء كاملا للماوردى فى حديث عائشة عند الجماعة كان صلى الله عليه وسلم اذا اجنب فاراد ان ينام توضأ وضوءه للصلوة اخرجه بعض الناس فى كتابه (ص ۹۱) واثر ابن عمر هذا يدل على جواز نوم الجنب من غير غسل ولا وضوء بلا كراهة فيه لان ما ذكره من الوضوء ليس بوضوء شرعى فافهم قوله عن عائشة الخ قلت فيه تقرير النبى صلى الله عليه وسلم ام المؤمنين على تاخير الغسل والنوم على غير طهارة والظاهر انها كانت لا تتوضأ ايضا لان الاستدفاء بالمرأة لا يحصل فى الشتاء بعد وضوءها كما هو مجرب فافهم والله تعالى اعلم

پھر سونا چاہے تو وضو کر لیا کرے کیونکہ وضو آدھا غسل ہے اسکو ابن ابی شیبہ نے ایسی سند سے روایت کیا ہے جسکے راوی ثقہ ہیں (عینی) تقریر اس سے وضو کر کے سونے کی فضلیت ثابت ہوئی اور یہ بھی معلوم ہوا کہ غسل جنابت سے پہلے سونے کے لئے وضو کرنے کی حکمت یہ ہے کہ اس سے حدث میں تخفیف ہو جاتی ہے اور یہ بھی معلوم ہوا کہ بدون غسل کے سونا جائز ہے۔ عبداللہ بن عمرؓ سے مروی ہے فرمایا کہ جب آدمی جنبی ہو جاوے اور کھانا یا پینا یا سونا چاہے تو اپنے دونوں ہاتھ دہو دے اور کلی کرے اور ناک میں پانی دے اور منہ ہاتھ اور شرمگاہ کو دہوے اور پیروں کو نہ دہوے اسکو طحاوی نے روایت کیا ہے اور اسکے راوی صحیح کے راوی ہیں بجز ابن خزیمہ کے اور وہ مشہور ثقہ ہیں اور اسکو مالک نے بھی مؤطا میں ابن عمر سے فعلاً روایت کیا ہے کہ وہ جنابت کیحالت میں کھانے پینے یا سونے کیلئے ایسا کیا کرتے تھے تقریر ظاہر ہے کہ عبداللہ بن عمر نے جن اعضاء کا دہونا بیان فرمایا ہے یہ وضو شرعی نہیں ہے اس سے معلوم ہوا کہ جنابت والے کو بدون وضو اور غسل کے سونا جائز ہے حضرت عائشہؓ سے مروی ہے وہ فرماتی ہیں کہ بعض دفعہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جنابت کا غسل فرماتے پھر آکر مجھ سے گرمی حاصل کرتے تو میں آپکو اپنے سے لپٹا لیتی تھی حالانکہ میں نے (ابھی تک) غسل نکیا ہوتا اسکو ترمذی نے روایت کیا ہے اور کہا اس حدیث کی سند میں کوئی حرج نہیں تقریر اس میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی طرف سے ام المؤمنین کے تاخیر غسل پر تقریر ہے معلوم ہوا کہ جنبی کو بدون غسل کے سونا اور غسل میں تاخیر کرنا جائز ہے اور حدیث سے متبادر یہ ہے کہ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا اسوقت وضو بھی نکرتی تھیں کیونکہ جاڑے کی موسم میں وضو کرنے والے سے گرمی حاصل نہیں ہوتی جیسا کہ تجربہ ہے ۔

۱ ص ۷۷ ج ۱ - مولف ۲ ص ۱۲ - مولف - ۳ ص ۱۷ ج ۱ - مولف

احكام المياه

باب

تنجس الماء القليل وان لم يتغير

عن ابی هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب فی اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات رواه مسلم والنسائی والدارقطنی وقال اسناده حسن رواته كلهم ثقات واخرجه ابن خزيمة فی صحيحه ولفظه فليهرقه (التلخيص[1])

باب تنجس الماء القليل وان لم يتغير قوله عن ابی هريرة الخ قلت فيه حكم النبی صلى الله عليه وسلم بنجاسة الماء بولوغ الكلب وامر باراقته وهو لا يغير فثبت ان القليل من الماء يفسد بوقوع النجس فيه تغير او لا والاناء يعم الصغير والكبير فيدخل فيه الدن ايضا واما حديث القلتين فغير ثابت لاضطراب فی متنه واسناده وقد بسط الكلام فيه العلامة النيموی فی آثار السنن (ص ٣ و ٥ و ٦ ج ١) فمن شاء فليرجع وحسبنا من ذلك قول الذهبی فی الميزان بعد ما نقل كلام الخطيب فيما رواه الحسن بن محمد بن يحيى العلوی باسناده عن جابر مرفوعا علی خير البشر فمن ابی فقد كفر هذا حديث منكر ما رواه سوى العلوی بهذا الاسناد وليس بثابت قلت فانما يقول الحافظ ليس بثابت فی مثل خبر القلتين وخبر الخال وارث من لا وارث له ومثل هذا الباطل اعلى فنعوذ بالله من الخذلان اهـ (ص ٢٣٢ ج ١) وان سلم ثبوته فمحمول على الماء المبسوط على وجه الارض كما يشعر به لفظ الترمذی عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون فی الفلاة من الارض وما ينوبه من السباع والدواب قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث اهـ (ص ١١ ج ١) ولا يخفى ان الماء فی الفلاة اكثر ما يكون مبسوطا علی وجه الارض وقدر القلتين يبلغ العشر فی العشر بعد بسطه افاده الشيخ فی تاريخ الآثار نقلا عن الشيخ المحدث الكنكوهی فان قلت ان اكثر ماء الفلاة يكون مبسوطا ولكنه ربما يكون غير مبسوط ولفظ الحديث عام فما وجه تخصيصه قلت وجهه ما سيأتی من الادلة الدالة علی نجاسة البئر بوقوع النجاسة فيها ولو لم تتغير ماؤها وماء الآبار يكون اكثر من القلتين عادة

باب اس بیان میں کہ تھوڑا پانی ناپاکی ملنے سے ناپاک ہوجاتا ہے گو اس میں تغیر نہ آیا ہو (حضرت) ابو ہریرہ رضی سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ جب کتا کسی کے برتن میں منہ ڈالدے تو اوسکو گرادے پھر سات دفعہ دھوئے اسکو مسلم اور نسائی اور دارقطنی نے روایت کیا ہے (تلخیص) **فقہ** پر ظاہر ہے کہ کتے کے صرف منہ ڈالنے سے پانی وغیرہ میں تغیر نہیں آتا اور باینہمہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے برتن کے دھونے اور چیز کے گرانیکا حکم فرمایا ہے معلوم ہوا کہ تھوڑا پانی ناپاکی کے ملنے سے فورًا ناپاک ہوجاتا ہے گو تغیر نہ آیا ہو پس یہ حدیث مالکیہ پر حجت ہے ۔

[1] ج ۱ ص ۹ مولف ۔

وعنه ان النبی صلے اللہ علیہ وسلم قال اذا استیقظ احدکم من نومہ فلا یغمس یدہ فی الاناء حتی یغسلہا ثلثا فانہ لا یدری این باتت یدہ رواہ مسلم

باب

عن ابن سیرین ان زنجیا وقع فی زمزم یعنی فمات فامر بہ ابن عباس فاخرج وامر بہا ان تنزح قال فغلبتہم عین جاءتہم من الرکن فامر بہا فدست بالقباطی والمطارف حتی نزحوہا فلما نزحوہا انفجرت علیہم رواہ الدارقطنی واسنادہ صحیح (آثار السنن)

لاسیما بیر زمزم فان بار ہا لا ینقطع فعلم ان حدیث القلتین لیس بوارد فی الآبار ونحوہا بل ہو وارد فی المبسوط علی الارض کما یدل علیہ بعض الفاظ الحدیث کما مر قولہ وعنہ الخ قلت فیہ الامر بغسل الید احتیاطا من نجاسۃ عسی ان تکون اصابتہ من موضع الاستنجاء ومعلوم انہا لا تغیر الماء ولولا انہا مفسدۃ عند التحقیق لما کان للامر بالاجتناب عنہا معنی فافہم

باب القلتان المبسوطتان یتنجسان بالتغیر قولہ عن ابن سیرین الخ قلت لا یخفی ان ماء زمزم اکثر من القلتین بکثیر ولا یتصور تغیرہ بمجرد موت واحد فیہ ومع ذلک امر ابن عباس بنزحہ لانہ ما انقطع بل وجد مائہ کما ہی

حضرت ابوہریرہ ہی سے مروی ہے کہ نبی صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ جب کوئی نیند سے اٹھے تو برتن میں اپنا ہاتھ نہ ڈالے جبتک کہ اسکو تین بار نہ دہوئے کیونکہ اسکو خبر نہیں کہ رات بہر اسکا ہاتھ کہاں کہاں رہا اسکو مسلم نے روایت کیا ہے (الفقہ) اس حدیث میں اس احتمال کی وجہ سے کہ شاید سوتے ہوئے ہاتھ عضو خاص پر پہونچ گیا ہو اور اس سے مذی وغیرہ ہاتھ میں لگ گئی ہو احتیاطاً برتن میں ہاتھ ڈالنے سے بدون پاک کئے منع کیا گیا ہے اور یہہ احتیاط اسیوقت درست ہو سکتی ہے جبکہ ہاتھ کو ناپاکی لگنے کا یقین ہونا اور بدون دہوئے اسکو پانی میں ڈالدینا پانی کو ناپاک کردیتا ہو کیونکہ اگر یقین کی حالت میں بہی پانی ناپاک نہ ہوتا تو پہر احتمال کی صورت احتیاط کی کیا ضرورت ہے اور ظاہر ہے کہ اس قلیل نجاست سے پانی میں تغیر نہیں آسکتا معلوم ہوا کہ تہوڑا پانی ناپاکی ملنے سے مطلقاً ناپاک ہو جاتا ہے اور حدیث میں لفظ آناء ہر برتن کو عام ہے خواہ چہوٹا ہو یا بڑا مٹکا ہو یا گہڑا اور شافعیہ نے (جو حدیث قلتین) سے استدلال کیا ہے تو وہ حدیث مضطرب ہے اسکی اسناد و متن میں اضطراب ہے اور ذہبی نے اسکو غیر ثابت کہا ہے اس سے قلتین کی طہارت پر استدلال نہیں ہو سکتا اور اگر وہ صحیح بہی مان لیجائے تو قلتین کی تفسیر حدیث سے ثابت نہیں محض قیاس سے اسکی تفسیر کیگئی ہے پہر ہمارے نزدیک وہ اس صورت پر محمول ہے جبکہ پانی بقدر قلتین زمین پر پہیلا ہوا ہو اور دہ در دہ ہو جائیگا جیسا کہ تجربہ ہے اور اس قید کی دلیل ترمذی کی حدیث ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جنگل کے پانی کے متعلق دریافت کیا گیا جس سے درندے پانی پیتے ہیں حضور نے فرمایا کہ جب پانی قلتین کی مقدار ہو تو وہ ناپاک نہ ہوگا۔ اور ظاہر ہے کہ جنگل کا پانی اکثر پہیلا ہوا ہوتا ہے۔

باب اس بیان میں کہ پانی بمقدار قلتین زمین پر پہیلا ہوا نہو تو وہ قلیل ہے جو ناپاکی گرنے سے ناپاک ہو جائیگا گو تغیر نہوا ہو ابن سیرین سے

لہ ص ۱۳۸ ج ا مؤلف سلہ ص ۹ ج ا مؤلف

عن عطاء ان حبشيا وقع في زمزم فمات فامر ابن الزبير فنزح ماءها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم رواه الطحاوي واسناده صحيح وابن ابي شيبة ورجاله رجال الصحيحين وصححه ابن الهمام في فتح القدير

(آثار السنن مع تعليقه)

القلتان الشرعيتان ليستا بقليل

امر بسد العين التي جاءت من قبل الركن بالقباطي والمطارف فان مثل ذلك المبالغة لتحصيل مندوب بعيد من الغلو في الدين والصحابة برآء منه وكان ذلك بحضرة منهم فكان كالاجماع على نجاسة البير بوقوع نجس فيها وان لم يتغير بها وهو قول اصحابنا والعلم ان البيهقي قد اعل اثر ابن سيرين هذا الحديث قال في المعرفة وابن سيرين عن ابن عباس مرسل وزاد الزيلعي نقلا عنه لم يلقه ولا سمع منه وانما هو بلاغ بلغه واجاب عنه العلامة ظهير في التعليق الحسن بان الاثر صحيح واسناده متصل وما زعموا من انه مرسل فليس بصحيح لان ابن سيرين كان حين وفاة ابن عباس شابا ابن خمس وثلثين او نحوها فما المانع ان يسمع منه مع ذلك قد صرح بسماعه منه الحافظ الذهبي في الطبقات في ترجمته قال سمع محمد اباهريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وطائفة انتهى (ص ٩ ج ١) قلت[1] ان سلم ارساله فالبيهقي يضرنا فان مراسيل ابن سيرين صحاح عند القوم كمراسيل ابن المسيب قال في الجوهر النقي (ص ٣٤٣ ج ١) قال ابو عمر في اوائل التمهيد وكل من عرف بانه لا ياخذ الا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح اه قوله عن عطاء الخ قلت دلالته على ما دل عليه الاثر السابق ظاهرة وقد اورد النيموي له طرقا عديدة تعضد بعضها بالقوي بعضها فمن اراد البسط فليراجع تعليقه والعجب مما قاله البيهقي ان ذلك الاثر ليس عند اهل مكة وقد نقل عن الشافعي انه قال لا يثبت هذا عن ابن عباس قلت لا ادري ما معنى عدم الثبوت بعد صحة الاسناد اليه والله تعالى اعلم وما روي ان الماء طهور لا ينجسه شيء يحمل على الكثير والجاري وان القلتين

کہ ایک حبشی چاہ زمزم میں گر گیا تھا اور مر گیا تو ابن عباس نے اسکے نکالنے کا حکم کیا چنانچہ نکالا گیا اور کنوین کا سارا پانی نکالنے کا حکم دیا راوی کہتے ہیں کہ پھر ایک چشمہ لوگون پر غالب آگیا جو حجر اسود کیطرف سے آرہا تھا ابن عباس نے چادرون اور قالینون سے چشمہ کے بند کرنیکا حکم دیا یہانتک کہ سارا پانی نکالا گیا جب پانی نکل چکا تو چشمہ دفعۃً پھوٹ پڑا اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے (آثار السنن) تقریر ظاہر ہے کہ چاہ زمزم کا پانی قلتین سے بہت زیادہ تھا اور صرف ایک آدمی کو گر جانے

---

[1] ص ٩ ج ١ مولف۔

ورود بالنص فی بیر بضاعة کما رواه الثلثة وآخرون وصححه احمد وحسنه الترمذی عن ابی سعید الخدری قال قیل یا رسول اللہ
انتوضأ من بیر بضاعة وهی بیر یطرح فیها لحوم الکلاب والحیض والنتن فقال ان الماء طهور لا ینجسه شیء اهـ (آثار
السنن ص ۶ و ۷ ج ۱) بزاح بحمله علی جریان الماء کما زعم الطحاوی انها کانت تجری واسند ذلک عن الواقدی فقال
ثنا ابو جعفر احمد بن ابی عمران عن ابی عبد اللہ محمد بن شجاع الثلجی عن الواقدی انها کانت کذلک (طریقا للماء
الی البساتین) اهـ (ص ۷ ج ۱) قلت شیخ الطحاوی ثقة وثقه ابن یونس فی تاریخه ذکره السیوطی فی حسن المحاضرة
(ص ۱۹۷ ج ۱) والثلجی ضعیف فی الروایة عند المحدثین وان کان فی نفسه من الکاملین قال الذهبی فی سیر النبلاء
فی الطبقة الرابعة عشر محمد بن شجاع الفقیه احد الاعلام البغدادی الحنفی ویعرف بابن الثلجی سمع من ابن علیة ووکیع
وابی اسامة وطبقتهم واخذ الحروف عن یحیی بن آدم والفقه عن الحسن بن زیاد وکان من بحور العلم وکان صاحب
تعبد وتهجد وتلاوة اهـ وفی البنایة شرح الهدایة للعینی فان قلت اهل الحدیث یشنعون علیه تشنیعا بلیغا ونقل ابن
الجوزی عن ابن عدی انه کان یضع الحدیث فی التشبیه وینسبها الی اهل الحدیث قلت من جملة تصانیفه کتاب الرد
علی المشبهة فکیف یصح ذلک عنه وکان دینا صالحا عابدا فقیه اهل الرأی فی وقته اهـ وفی طبقات القاری هو
فقیه اهل العراق فی وقته والمقدم فی الفقه والحدیث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة قال الحاکم روی محمد بن
احمد بن موسی القمی عن ابیه عنه کتاب المناسک له فی نیف وستین جزء کبار وله تصحیح الآثار وهو کتاب کبیر اهـ کذا
فی الفوائد البهیة (ص ۷۰) وبالجملة فقد اعتبره اصحابنا واما الواقدی ففیه کلام وقد وثقه غیر واحد کذا فی مجمع الزوائد
(ص ۲۸۸ ج ۱) وقال الشیخ فی تابع الآثار وان سلمنا عدم ثقة الواقدی فلا یجبر الضعیف عن ایراد احتمال وهو

اور مر جانے سے اسمیں تغیر نہ آسکتا تھا اگر یا نہیں ابن عباس نے اُسکے سارے پانی کے نکالنے کا حکم دیا اور یہ محض استحباباً نہ تھا وجوباً
حکم تھا کیونکہ محض استحبابی حکم ہوتا تو اس کے لئے اسقدر تکلف نکیا جاتا جو حدیث میں مذکور ہے اور یہ واقعہ بہت سے صحابہ کے
سامنے ہوا تو گویا اجماعی مسئلہ ہو گیا کہ کنواں ناپاکی گرنے سے ناپاک ہو جاتا ہے گو اسمیں کتنا ہی پانی ہو۔ عطاء سے روایت
ہے کہ ایک حبشی زمزم میں گر گیا اور مر گیا تھا تو عبداللہ بن زبیر نے حکم دیا تو اسکا پانی نکالا گیا اگر پانی ختم ہی نہ ہوتا تھا پھر دیکھا
گیا کہ حجر اسود کی طرف سے ایک چشمہ آرہا ہے اسپر ابن زبیر نے فرمایا کہ بس تمہیں (اتنا ہی) کافی ہے اسکو طحاوی نے سند صحیح
سے روایت کیا اور ابن ابی شیبہ نے بھی اور اسکے راوی صحیح کے راوی ہیں اور ابن ہمام نے فتح القدیر میں اسکی تصحیح کی ہے
تقریر۔ اس سے بھی وہی بات ثابت ہوئی جو حدیث سابق سے ثابت ہوئی تھی اور عبداللہ بن زبیر کا چشمہ کو دیکھکر یہ فرمانا
کہ بس کافی ہے اسکی دلیل ہے کہ ناپاکی گرنے سے اُسی پانی کا نکالنا واجب ہوتا ہے جو اسوقت موجود ہو پھر نیا پانی آنے سے اگر
تو اسکا نکالنا واجب نہیں پس ابن عباس کا چادروں سے چشمہ کا بند کرنا احتیاطاً تھا باقی موجودہ پانی کا نکالنا دونوں کے
نزدیک واجب تھا اور شافعیہ نے جو چاہ بضاعہ کے واقعہ سے استدلال کیا ہے کہ اسمیں ناپاکی ڈالی جاتی تھی اور حضور اس سے
وضو کرتے اور اسکو پاک فرماتے تھے اسکا جواب یہ ہے کہ یا تو اسکا پانی جاری تھا جیسا کہ طحاوی نے واقدی سے نقل کیا ہے اور

باب

(ثقة ثبت م الثالثة) (ابن ثقة ثقة من الرابعة) (من رجال البخاري ثقة صدوق ... من الثامنة)

اخبرنا محمد بن فضيل عن ابي سنان ضرار عن محارب عن ابن عمر قال من اغترف من ماء وهو جنب فما بقي نجس اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف (عمدة القاري) قلت سنده صحيح رجاله رجال الصحيحين الا ابا سنان فانه من رجال مسلم

كاف في مقام المنع ودفع التعارض اهـ (ص ۲۰۸) وقال العلامة ظهير في تعليقه والواقدي وان كان مجروحا عند المحدثين في الحديث لكنه رأس في المغازي والسير والاخبار والحوادث الكائنة في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته وهو من اهل المدينة ولا شك انه اعلم بحالها وحال آبارها من غيره واخباره احرى بالقبول من خبر القيم ومن قول من شرح الباب لابي داؤد ولا شمار رجلان مجهولان اهـ (ص ۷ ج ۱) وفيه ايضا وقال ابو نصر المعروف بالاقطع لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ من بئر هذه صفاته مع نزاهته وايثاره الرائحة الطيبة ونهيه عن الامتخاط في الماء فدل ان ذلك كان في الجاهلية فشك المسلمون في امرها فبين انه لا اثر لذلك مع كثرة النزح اهـ (ص ۸ ج ۱) قلت فقول القائل يا رسول الله انتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها لحوم الكلاب والحيض الخ معناه كانت تطرح ولكنه اداه في صورة الحال حكاية للحال الماضية لاجل تصويرها في ذهن السامع واحضارها مبالغة في تهجينه والتنفير عنه ونظيره قولك كنت سرت امس حتى ادخل البلد كما ذكره الجامي في شرح الكافية (ص ۲۸۶) وهذا لعمري توجيه حسن وسند البيهقي في المعرفة عن الشافعي انه قال كانت بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغير لها لونا ولا طعما ولا تظهر فيها ريح (آثار السنن ص ۱۰ ج ۱) قلت وهذا لا يتصور الا بكونها ازيد من عشر في عشر لما نشاهد في الحياض الكبيرة انها تتغير بالقاء النجاسة فيها سريعا فلا بد ان كانت بئر بضاعة اوسع وازيد من تلك الحياض حتى امتنعت التغير بالقاء لحوم الكلاب والحيض والنتن فيها ويؤيده ان تلك البئر قد اطلق عليها اسم الغدير عند عبد الرزاق في مصنفه عن ابي سعيد الخدري بعينه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ او شرب من غدير كان يلقى فيه لحوم الكلاب والحيض فذكر له ذلك فقال ان الماء لا ينجسه شيء كذا في كنز العمال (ص ۱۴۰ ج ۵) ومع الاحتمال لا يصح الاستدلال فحديث بئر بضاعة لا يصلح حجة للشافعية ههنا اهـ باب الدليل على نجاسة الماء المستعمل قوله اخبرنا محمد بن فضيل الخ قلت وثقه

واقدی کا قول سیر میں حجت ہے یا وہ کنواں بہت بڑا اور وسیع تھا جو دہ در دہ کی مقدار میں تھا یا اس سے بھی زیادہ) جیسا کہ امام شافعی کے قول سے معلوم ہوتا ہے اور ایک حدیث میں اسکو تالاب سے تعبیر کیا گیا ہے۔ یا مطلب یہ ہو کہ کسی زمانہ میں حضور کی تشریف آوری

ہوا تو باقی پانی پاک رہا اسکو ابن ابی شیبہ نے ... کی حالت میں پانی میں ... پڑا رہ گیا ... سے غسل فرمایا ... جنابت ... کی نجاست ... بیان میں ... باب ... حضور نے فرمایا ... سے ... پانی ... حالت ... پانی ... اس ... [illegible]

۔۵۱ ص ۲۳ ج ۲ ۔مؤلف ۔

ابن معین والنسائی وذکرہ ابن حبان فی الثقات وقال ابن سعد کان ثقۃ صدوقا کثیر الحدیث تشیعا وقال العجلی کوفی ثقۃ تشیعی وقال علی بن المدینی کان ثقۃ ثبتا فی الحدیث وقال الدارقطنی کان ثبتا فی الحدیث الا انہ کان منحرفا عن عثمان وقال ابو ہشام الرفاعی سمعت ابن فضیل یقول رحم اللہ عثمان ولا رحم من لا یترحم علیہ قال وسمعتہ یحلف باللہ انہ صاحب سنۃ رأیت علی خفہ اثر المسح وصلیت خلفہ ما لا احصی فلم اسمعہ یجہر یعنی بالبسملۃ اھ من التہذیب ملخصا (ص ۴۰۶ ج ۹) قال العینی وہذا الاثر من اقوی الدلائل لمن ذہب من الحنفیۃ الی نجاسۃ الماء المستعمل فافہم اھ (ص ۲۳۳ ج ۲) وحملہ بعضہم علی ما اذا کان بیدہ قذر قلت فلا یکون اذن لقولہ وہو جنب معنی لان غسل القذر لا یختص بالجنب بل وجوب غسلہ عام لہ ولغیرہ والقید یدل علی ان لمعنی الجنابۃ اثرا فی الحکم ولیس ہو الا ما قال الحنفیۃ من نجاسۃ الماء المستعمل ایضا ففی ہذا الاثر ما یدل علی نجاسۃ الباقی بعد الاغتراف دون الذی اغترفہ وہذا لا یتصور فیما اذا کان بیدہ قذر وبالجملۃ فتاویلہ بنحو ذلک لا یخلو عن تعسف یستغنی عنہ والحق ما قالہ العینی انہ من اقوی الدلائل لنجاسۃ الماء المستعمل وہو روایۃ الحسن عن ابی حنیفۃ وروی ابو یوسف عنہ انہ نجس نجاسۃ خفیفۃ کما فی فتح القدیر (ص ۴۷ ج ۱) قال المحقق ووجہ روایۃ النجاسۃ قیاسہ علی الماء المستعمل فی النجاسۃ الحقیقیۃ (کالبول والغائط ونحوہما ولا شک فی نجاسۃ المستعمل فیہا ۱۲) والفرع (الماء المستعمل فی النجاسۃ) الحکمیۃ بجامع الاستعمال فی النجاسۃ بناءً علی الغاء وصف الحقیقی فی ثبوت النجاسۃ لیعنی ان النجاسۃ لا تتوقف علی معنی الحقیقۃ) وذلک لان معنی الحقیقیۃ لیس الا کون النجاسۃ موصوفا بہا جسم محسوس لان وصف النجاسۃ حقیقۃ لا تقوم الا بجسم کذلک وفی غیرہ مجاز بل معناہ الحقیقی واحد فی ذلک الجسم وفی الحدث لانہ لیس المتحقق لنا من معنی النجاسۃ سوی انہا اعتبار شرعی منع الشارع من قام بہ ذلک من قربان الصلوۃ والسجود حال قیامہ الی غایۃ استعمال الماء فاذا استعملہ قطع ذلک الاعتبار کل ذلک ابتلاء للطاعۃ فاما ان ہناک وصفا حقیقیا عقلیا او محسوسا فلا ومن ادعاہ لا یقدر فی اثباتہ علی غیر الدعوی فلا یقبل ویدل علی کونہ اعتبارا شرعیا اختلافہ باختلاف الشرائع الا تری ان الخمر محکوم بنجاستہ فی شریعتنا وبطہارتہ فی غیرہا فعلم انہا لیست سوی اعتبار شرعی الزم معہ کذا الی غایۃ کذا ابتلاء وفی ہذا لا تفاوت بین الدم والحدث فظہران المؤثر نفس وصف النجاسۃ وہو مشترک فی الاصل والفرع فتثبت مثل حکم الاصل وہو نجاسۃ الماء المستعمل فی الحدث اھ ملخصا بتغییر یسیر (ص ۷۵ ج ۱)

مصنف میں روایت کیا ہے (عمدۃ القاری) میں کہتا ہوں اسکے راوی صحیحین کے راوی ہیں بجز ابو سنان کے کہ وہ مسلم کے راوی ہیں (التقریب) اس سے ماء مستعمل کا ناپاک ہونا صراحۃ ثابت ہے اور یہ تاویل نہیں ہو سکتی کہ ہاتھ میں ناپاکی لگی ہو اسکی وجہ سے باقی کو ناپاک کہا ہے کیونکہ اس صورت میں جنبی کے ساتھ حکم کو خاص کرنیکی کیا ضرورت تھی یہ حکم تو باوضو آدمی آدمی کے لئے بھی عام ہے نیز اس صورت میں باقی ہی کو ناپاک کیوں کہا گیا جو پانی ہاتھ میں لیا گیا ہے وہ بھی تو ناپاک

عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى برجل قد شرب فقال يا ايها الناس قد آن لكم ان تنتهوا عن حدود الله فمن اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله الحديث رواه رزين ولم اره بهذا السياق في الاصول (الترغيب) قلت ولكن تصدير المنذري اياه بلفظة عن علامة لحسنه كما صرح به في مقدمة الترغيب:

عن عبد الله الصنابحي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد فمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا استنثر خرجت الخطايا من انفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه الحديث بطوله رواه مالك والنسائي وابن ماجة والحاكم وقال صحيح الاسناد ولا علة له (الترغيب) قلت وقد مر الحديث بتمامه في باب اثر المضمضة عن الاستنشاق

قوله عن عبد الله برواية رزين مع حديث عبد الله الصنابحي برواية مالك وغيره الخ قلت استدل به بعض اصحابنا على نجاسة الماء المستعمل وتقريره ان الخطايا تخرج مع الماء وهي قاذورات فينتج من الشكل الثالث بعض القاذورات تخرج مع الماء وذلك تحبس اما الصغرى فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ المؤمن خرجت خطاياه من جميع بدنه حتى تخرج من تحت اظفاره الحديث واما الكبرى فلقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلى منكم بشيء من هذه القاذورات فليستتر بستر الله (اطلق القاذورة على الخطايا ۱۲) واجيب عنه بمنع ان اطلاق القاذورات على الخطايا حقيقي اما لغة فظاهر واما شرعا فلجواز صلوة من ابتلى بها عقيب وضوءه دون غسل بدنه كذا في فتح القدير (ص ۵۷ ج ۱) قلت وسياق هذا الحديث برواية رزين يدل على ان اطلاق القاذورة انما كان على عين الخمر لا على فعل المعصية اي شربها فانهدم بناء الاستدلال رأسا واساسا فالاولى الاكتفاء باثر ابن عمر المذكور اولا فانه نص في المعنى والله اعلم ثم استدل في الكفاية للشيخ جلال الدين الخبازي باشارة قوله تعالى عقيب الامر بالوضوء والتيمم

عبد اللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس ایک شخص کو لایا گیا جسنے شراب پی تھی آپنے فرمایا اے لوگو تمہارے لئے وقت آگیا ہے کہ حدود الٰہی سے باز آجاؤ پھر جو کوئی ان گندگیوں میں سے کسیکا ارتکاب کرے تو وہ اللہ تعالیٰ کے پردہ سے پردہ پوشی حاصل کرے کیونکہ جو ہمارے سامنے اپنے کو (ان افعال کے ساتھ) ظاہر کریگا ہم اسپر کتاب اللہ کے حکم (یعنی حد) کو جاری کر دینگے الحدیث اسکو رزین نے روایت کیا ہے اور اس سیاق کیساتھ میں نے اصول میں اسکو نہیں پایا (ترغیب) میں کہتا ہوں مگر منذری کا اسکو لفظ عن سے صدر کرنا اُسکے حسن کی علامت ہے جیسا کہ مقدمہ ترغیب میں انہوں نے اسکی تصریح کی ہے عبد اللہ صنابحی رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب بندہ وضو کرے پھر کلی کرے تو گناہ اسکے منہ سے نکل جاتے ہیں پھر ناک میں پانی دیتا ہے تو گناہ ناک سے

سلہ ص ۱۲۱ ج ۱ - مولف سلہ ص ۴۰ ج ۱ - مؤلف -

باب

عن الشعبی قال کان اصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یدخلون ایدیہم الماء قبل ان یغسلوہا وھم جنب اخرجہ ابن ابی شیبۃ کذا فی الفتح[1] وھو حسن او صحیح علی قاعدتہ وروی البخاری تعلیقا ان ابن عمر والبراء بن عازب ادخل یدہ فی الطھور ولم یغسلہا ثم توضأ ولم یر ابن عباس بأسا بما ینتضح من غسل الجنابۃ[2] اھ
ای سواء انتضح علی الثوب او فی الماء ۱۲ منہ

ولکن یرد علیہ ان کون فعل اطلاق التطہیر علی ثبوت النجاسۃ فی اعضاء الوضوء ودل الحکم بزوالہا بعد التوضؤ علی انتقالہا الی الماء فیجب الحکم بالنجاسۃ اھ کذا فی البحر (ص ۹۵ ج ۱) **باب** ان الماء المستعمل طاہر غیر طہور **قولہ** عن الشعبی الخ قلت ہذا الاثر ذکرہ العینی فی العمدۃ ایضا وزاد وکذلک النساء ولا یفسد ذلک بعضہم علی بعض قال وروی نحوہ عن ابن سیرین وعطاء وسالم وسعد بن وقاص وسعید بن جبیر وابن المسیب اھ (ص ۳۲ ج ۲) وہو یدل بظاہرہ علی طہارۃ الماء المستعمل وہو روایۃ محمد عن الامام وہذہ الروایۃ ہی المشہورۃ عنہ واختارہا المحققون قالوا علیہا الفتوی لا فرق فی ذلک بین الجنب والمحدث واستثنی الجنب فی المجتبی الا ان الاطلاق اولی وعنہ التخفیف

نکل جاتے ہیں پھر جب منہ دہوتا ہے تو گناہ چہرہ سے نکل جاتے ہیں الحدیث اسکو مالک نسائی وابن ماجہ وحاکم نے روایت کیا ہے اور کہا کہ اسکی سند صحیح ہے اور اسمیں کچھ علت نہیں (ترغیب) میں کہتا ہوں یہ حدیث پہلے بھی گذر چکی ہے (تقریر) بعض حنفیہ نے اس حدیث سے پہلی حدیث کو ملا کر جو عبد اللہ بن مسعود سے مروی ہے ماء مستعمل کی نجاست پر اسطرح استدلال کیا ہے کہ وضو کے پانی کیساتھ گناہ نکلتے ہیں جیسا کہ اس حدیث سے معلوم ہوا اور گناہوں کو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے گندگی فرمایا ہے جیسا کہ پہلی حدیث میں ہے تو ماء مستعمل وضو کا گندہ اور ناپاک ہوا۔ مگر ابن ہمام نے اس دلیل پر کلام کیا ہے اسلئے سب سے پہلی حدیث عبد اللہ بن عمرو والی استدلال کے لئے کافی ہے۔ **باب** اس بیان میں کہ ماء مستعمل طاہر ہے مطہر نہیں۔ **حضرت** شعبی سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے صحابہ جنابت کی حالت میں اپنے ہاتھ بدون دہوئے پانی میں ڈالدیا کرتے تھے اسکو ابن ابی شیبہ نے روایت کیا ہے (فتح الباری) اور یہ حافظ کے قاعدے پر یا حسن ہے یا صحیح اور بخاری نے تعلیقا روایت کیا ہے کہ براء بن عازب اور عبد اللہ بن عمر نے اپنا ہاتھ پانی میں ڈالا اور اسکو (پہلے) دہویا نہیں تھا پھر وضو کیا اور ابن عباس نے غسل جنابت کی چھینٹوں میں کچھ حرج نہیں سمجھا یعنی خواہ کپڑوں پر چھینٹیں پڑیں یا پانی میں (تقریر) اس سے معلوم ہوا کہ ماء مستعمل پاک ہے ورنہ صحابہ دہونے سے پہلے ہاتھوں کو پانی میں نہ ڈالتے نیز غسل کی چھینٹوں سے بھی احتراز کرتے۔

---

[1] ص ۳۰ ج ۱ مؤلف [2] ص ۲۰۳ ج ۱ مع الفتح ۱۲ مؤلف۔

من رجال الجماعة تقريب ۱۲ امنه — ثقة ربما وهم كذا في التقريب ۱۲ منه — من رجال الشيخين ۱۲ امنه

عن حفص عن العلاء بن المسيب عن حماد عن ابراهيم (هو النخعي) عن ابن عباس

هو ابن غياث ۱۲ امنه — هو ابن سليمان شيخ الامام ۱۲ امنه

في الرجل يغتسل من الجنابة فينتضح في انائه من غسله فقال لا بأس به اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف (عمدة القاري) قلت هذا اسناد على شرط مسلم ولكن ابراهيم لم يسمع من ابن عباس وقد مر غير مرة ان مراسيله صحاح

والتغليظ ومشائخ العراق نفوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير طهور فالاشتغال بتوجيه التغليظ والتخفيف مما لا جدوى له نهر وقد اطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوته (شامي ص ۲۰۷ ج ۱) قوله وروى البخاري الخ قلت في قول ابن عمر وابن عباس انهما لم يريا بأسا بما ينتضح دلالة على عدم طهورية المستعمل كما سيأتي فان قلت هذا يعارض ما مر عن ابن عمر في الباب السابق من نجاسة المستعمل قلت تعارضت الروايات عن ابن عمر في قصتنا وغسله اليد في الاناء فروى سعيد بن منصور عنه مثل ما علقه البخاري وروى عبد الرزاق عنه انه كان يغسل يده قبل التطهر كذا في الفتح للحافظ (ص ۲۰۳ ج ۱) واذا تعارضا تساقطا وبقي الاثر السابق سالما ولو قلنا بالترجيح فما رواه عبد الرزاق عندنا رجح مما رواه سعيد بن منصور لان الاول متأيد بالاثر السابق والثاني ليس له مؤيد واثر البراء وصله ابن ابي شيبة بلفظ انه ادخل يده في المطهرة قبل ان يغسلها كذا ذكره الحافظ في الفتح (ص ۲۰۳ ج ۱) واجاب القائلون بالنجاسة عنه وعن اثر الشعبي الماربانه انما لم يصر مستعملا للضرورة قال في البحر (ص ۹۱ ج ۱) فصار كما لو ادخل الجنب والحائض والمحدث يده في الماء لا يصير مستعملا للضرورة والقياس ان يصير مستعملا عندهم لازالة الحدث ولكن سقط للحاجة اھ قلت وبهذا ظهر الجواب عما يقال ان الاثرين كما دلا على طهارة المستعمل يدلان على طهوريته ايضا لان الصحابة كانوا يتوضؤون ويغتسلون بالماء الذي ادخلوا فيه ايديهم من غير غسلها الا انا نمنع كونه مستعملا بذلك على ان وصف الطهورية لا يسلب عن الماء الا اذا كان المستعمل المخلوط به غالبا او مساويا له واما اذا كان قليلا فلا يضره عند القائلين بطهارة المستعمل دون طهوريته فلا يرد عليهم بهذين الاثرين شيء فافهم قوله عن حفص الخ قلت دلالته على طهارة المستعمل ظاهرة لان الجنابة الحكمية لو كانت تؤثر في الماء لا متنع الاغتسال من الاناء الذي تقاطر فيه ما لاقى بدن الجنب من ماء اغتساله وقوله

۲ ابن عباس سے مروی ہے کہ جو شخص جنابت کا غسل کرے پھر برتن میں غسل کا پانی ٹپکے تو اس کا کچھ حرج نہیں اسکو ابن ابی شیبہ نے مصنف میں روایت کیا ہے (عمدۃ القاری) میں کہتا ہوں کہ سند مسلم کی شرط پر صحیح ہے لیکن ابراہیم نخعی نے ابن عباس سے نہیں سنا مگر کچھ حرج نہیں کیونکہ ابراہیم کے مراسیل صحیح ہیں (تقریر ہے) اس سے بھی ماء مستعمل کا پاک ہونا ثابت ہوا اور اسی کے ساتھ یہ بھی معلوم ہوا کہ وہ مطہر نہیں کیونکہ لا بأس بہ کہنے سے یہ مستفاد ہوتا ہے کہ ماء مستعمل اپنی پہلی کیفیت پر نہیں رہا جبھی تو اس کہنے کی ضرورت ہوئی کہ اسکی چھینٹ کا کچھ حرج نہیں اگر وہ اپنی پہلی کیفیت پر رہتا تو

لہ ص ۲۳ ج ۲ مولف -

عن ابی مریم ایاس بن جعفر عن فلان رجل من الصحابة ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان له منديل او خرقة يمسح بها وجهه اذا توضأ رواه النسائی فی الکنی بسند صحیح (عمدة القاری) قلت وجهالة الصحابی لا تضر عند الجمهور.

عن عائشة كانت للنبی صلی اللہ علیہ وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء رواه الترمذی وضعفه وصححه الحاکم (عمدة القاری) قلت لم يصرح الحاکم فی المستدرک بتصحيحه وانما اشار الی ثقة رواته واقره عليه الذهبی فی تلخيصه وله شاهد صحيح قدمناه

لا بأس به يدل على كون المنتضح غير باق على صفته الاولى من الطهورية والا لم يحتج الى نفي البأس عنه ولم يخص النفي بالمنتضح فقط بل قال ان ماء الغسل كله طهور ويمكن ان يقول القائل بنجاسته ان مراد الصحابي بذلك بأس لانه مما يشق الاحتراز منه فكان في مقام العفو كما روى ابن ابي شيبة عن الحسن البصري رح قال ومن يملك انتشار الماء انا لنرجو من رحمة الله ما هو اوسع من هذا كذا في الفتح (ص ۲۰ ج ۱) قلت وفي البحر عن البدائع ان الصيب من المستعمل في ثوب المتوضي معفو عنه بالاتفاق اھ (ص ۹۳ ج ۱) اي بالاتفاق بين القائلين بالنجاسة وبالطهارة قوله عن ابي مريم و عن عائشة الخ قلت فيه دلالة على طهارة المستعمل والا لاستلزم التنشيف تنجيس الطاهر وهو لا يجوز وايضا لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بغسل المنديل بعدما تنشف به ولقائل النجاسة ان يقول ان النجس انما هو ما كان يتقاطر ويسيل عن الاعضاء بنفسه اما ما بقي بعد التقاطر من البلل فيها فليس بمستعمل ولا نجس وهو الذي كان صلى الله عليه وسلم ينشفه بالثوب اجيب بان تقاطر الماء عن اعضاء المتوضي لا ينتهي الا بعد مدة لا سيما في ذي اللحية الكثة وسياق الحديث يدل على انه صلى الله عليه وسلم كان يتنشف بعد الفراغ من الوضوء متصلا ولم يكن ذلك خاليا عن التقاطر وهو مستعمل فثبت المطلوب اللهم الا ان يقال ان المستعمل ما زايل البدن واستقر في مكان من ارض واناء فالمتقاطر ليس بمستعمل قبل الاستقرار كما هو مذهب سفيان الثوري واختاره في الكنز وفي الخلاصة واخذ به بعض مشائخ بلخ وابو حفص الكبير وظهير الدين المرغيناني وفخر الاسلام البزدوي وغيره من شراح الجامع الصغير كما حكاه في البحر (ص ۹۳ ج ۱) فحينئذ لا يتم الاستدلال بهذا الحديث على طهارة المستعمل قلت هو حجة على القائلين

تو ذرا چھینٹوں ہی سے جرح کی نفی کیوں کرتے صاف یوں ہی نہ فرماتے کہ غسل کے سارے ہی پانی میں کچھ حرج نہیں سارا ہی مطہر ہے۔ ابی مریم ایاس بن جعفر ایک صحابی سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس ایک رومال یا کپڑا تھا جس سے وضو کرکے اپنا منہ پونچھا کرتے تھے اسکو نسائی نے کنی میں سند صحیح سے روایت کیا ہے (عمدۃ القاری) میں کہتا ہوں کہ صحابی کی جہالت مضر نہیں۔ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کیلئے ایک کپڑا اس کام کے لئے مخصوص تھا جس سے وضو کے بعد اعضا کو خشک کرتے تھے اسکو ترمذی نے روایت کیا ہے

۵۱ ص ۸ ج ۲ مؤلف۔ ۵۲ ص ۸ ج ۱ مؤلف۔ ۵۳ ص ۴ ج ۱۵ مؤلف۔

بطهارة المستعمل مع عدم طهوريته ما اخرجه ابن ماجة عن المستلم بن سعيد عن ابي علي الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من جنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فقال بجمته فبلها عليه قال اسحق في روايته فعصر شعره عليها اهـ وابو علي الرحبي حسين بن قيس يلقب حنش قال احمد والنسائي متروك والدارقطني متروك وقال ابو زرعة ضعيف (زيلعي ص ٣٥ ج ١) قلت وقال الحاكم في المستدرك (ص ٢٧٥ ج ١) حنش بن قيس يقال له ابو علي من اهل اليمن سكن الكوفة ثقة اهـ وفي تهذيب التهذيب (ص ٣٦٥ ج ٢) بعد كلام طويل فيه وزعم ابو محصن انه شيخ صدوق وقال ابو بكر البزار لين الحديث اهـ فهو حسن الحديث ولما رواه شاهد مرسل عند ابي داؤد في مراسيله (ص ٣) عن العلاء بن زياد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اغتسل فرأى لمعة على منكبه لم يصبها الماء فاخذ خصلة من شعره فعصرها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان اهـ ففيه دلالة على طهورية المستعمل لانه صلى الله عليه وسلم غسل لمعة لم يصبها الماء بما انعصر من شعره وتقاطر ولا يجوز غسلها الا بمطهر فثبت كون المستعمل طاهرا ومطهرا واجيب عنه بان المستعمل هو ما زايل عن العضو فما دام الماء في عضو واحد حقيقة او في عضو واحد حكما لا يصير مستعملا لما فيه من حرج عظيم والجسم كله عضو واحد حكما في الغسل كما صرح به في البحر (ص ٩٣ ج ١) فالماء الذي ينتقل من عضو الى آخر في الغسل لا يصير مستعملا حتى ينفصل عن الجسم كله فما عصر من شعر الراس على لمعة في الجسم ليس بمستعمل لكونه في عضو واحد حكما فافهم واستدل بعضهم على طهورية المستعمل بما رواه ابو داؤد وسكت عنه عن الربيع بنت معوذ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح براسه من فضل ماء كان في يديه (ج ١ ص ١٤) ولكن لا يرد به علينا شيء كما لا يخفى على من عرف ما ذهبنا اليه لان نقل البلة من المغسول الى الممسوح يجوز عندنا لان فرض الغسل انما تأدى بما جرى على عضوه لا بالبلة الباقية فلم تكن هذه البلة مستعملة صرح به في البحر (ص ٣٩ ج ١) والله اعلم وعلمه اتم واحكم قلت وبهذا ظهر ان ما رواه ابن ماجة عن علي باسناد ضعيف مرفوعا قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني اغتسلت من الجنابة وصليت الفجر ثم اصبحت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت مسحت عليه بيدك اجزأك اهـ (ص ٤٨ ج ١) لا يرد علينا لكون الجسم كله في الغسل بمنزلة عضو واحد فيجوز غسل اللمعة بما تقاطر من اليد وهو المراد عندنا بالمسح في الحديث لان الغسل الخفيف يطلق عليه المسح كثيرا وبالجملة فالصحيح المختار عند الحنفية كون الماء المستعمل طاهرا غير طهور كما مر عن الشامية واما ما مر عن ابن عمر انه قال من اغترف من ماء وهو جنب فما بقي نجس فمأول بانه نجس حكما اي ليس بطهور وليس معناه

او ضعیف کہا ہے اور حاکم نے اسکی تصحیح کی ہے (عمدۃ القاری) میں کہتا ہوں کہ حاکم نے مستدرک میں صراحۃً تو اسکی تصحیح نہیں کی البتہ راوی کے ثقہ ہونے پر اشارہ کیا ہے اور ذہبی نے تلخیص میں انکی تقریر کی ہے (تقریر)

اس سے ماء مستعمل کا طاہر ہونا معلوم ہوا ورنہ اس کپڑے کا ناپاک ہونا لازم آئیگا سو اول تو پاک کپڑے کو بلا ضرورت ناپاک کرنا خود خلاف شرع ہے دوسرے یہ کہیں منقول نہیں کہ حضور نے اس کپڑے کے پاک کرنیکا امر کیا ہو۔

باب

عن بقية حدثني سعيد بن ابي سعيد الزبيدي عن بشر بن منصور عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوءه. رواه الدارقطني في سننه وقال لم يروه غير بقية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف ورواه ابن عدي في الكامل واعله بسعيد هذا وقال هو شيخ مجهول وحديثه غير محفوظ اهـ (زيلعي) قلت قال المحقق في الفتح واما سعيد بن ابي سعيد هذا فذكره الخطيب وقال واسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجهالة والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن اهـ قلت واما بقية فهو ابن الوليد ثقة من رجال مسلم الا انه مدلس وقد صرح بالتحديث والباقون كلهم ثقات وان كان في بعضهم كلام لا يضر فالحديث حسن

انه نجس حقيقة حتى تتنجس به الثياب ويحرم شربه والطبخ به وذلك الان ما ذهب اليه جمهور الصحابة اولى واثر الشعبي يدل على ان اكثر الصحابة كانوا يدخلون ايديهم الماء قبل ان يغسلوها وهم جنب ولا يرون بذلك باسا فثبت ان المستعمل كان طاهرا عندهم واما انه لم يكن طهورا عندهم فلانه لم ينقل انهم او بعضهم توضؤا به مرة لا في الحضر ولا في السفر مع توفر الدواعي اليه احيانا خصوصا في السفر حيث لا يوجد الماء ويضطر الى التيمم فلا بد ان لم يطهر المستعمل في اول الوضوء مع سهولة الادخار بان يتوضؤا من اناء في اناء وهكذا الى ان ينفد فترك الصحابة ذلك دليل على انه لا يصلح للتطهير فافهم قاله شيخنا في تاليف الاثارة باب عدم فساد الماء بموت ما ليس له دم سائل قوله عن بقية الخ دلالته على معنى الباب ظاهرة وقال بعض الناس في كتابه (ص ۴۰۶) وما قدح به هذه الجهالة الشيخ المحقق ابن الهمام في فتح القدير بناء على ان سعيد بن ابي سعيد الزبيدي هو سعيد بن عبد الجبار فهو خلاف ما حققه الحافظ ابن حجر في التهذيب من التفريق بينهما نقلا عن ابن عدي فالحديث اذن ضعيف اهـ قلت ما نقله الحافظ عن ابن عدي لم يرض به وليس هو التحقيق بل الظاهر

باب اس بیان میں کہ جس جانور میں خون نہ ہو اسکے مرنے سے پانی ناپاک نہیں ہوتا علی بن زید بن جدعان سعید بن المسیب سے وہ حضرت سلمان سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ اے سلمان جس کھانے یا پینے کی چیز میں ایسا جانور گر جائے جسمیں خون نہیں پھر اسی میں مر جائے تو اسکا کھانا اور پینا اور ویسے پانی سے وضو کرنا حلال ہے اسکو دارقطنی نے سنن میں روایت کیا ہے اور کہا ہے اسکو بقیہ کے سوا سعید بن ابی سعید زبیدی سے کسی نے روایت نہیں کیا اور وہ ضعیف ہے[1] اور ابن عدی نے کامل میں روایت کرکے سعید بن ابی سعید پر[2] اسکو معلل کیا ہے اور کہا وہ مجہول شیخ ہے اور اسکی حدیث

---

[1] ص ۶۰ ج ۱ مولف [2] ص ۳۷ ج ۱ مولف۔

باب

عن الحسین بن علی الکرابیسی ثنا اسحٰق الازرق ثنا عبد الملک عن عطاء عن ابی هریرة قال قال رسول اللّٰه صلی اللّٰه علیه وسلم اذا ولغ الکلب فی اناء احدکم فلیهرقه ولیغسله ثلاث مرات اخرجه ابن عدی فی الکامل وقال لم یرفعه غیر الکرابیسی والکرابیسی لم اجد له حدیثا منکرا غیر هذا وانما حمل علیه احمد من جهة اللفظ بالقرآن فاما فی الحدیث فلم ار به باسا اه (زیلعی) قلت لا باس به ونحوه من الفاظ التعدیل کما قال فی الرفع والتکمیل عن الذهبی وغیره ونکارة هذا الحدیث غیر الضعیف یطلق علی مطلق التفرد کما فی الرفع ایضا عن ابن عدی والرفع زیادة فتقبل من الثقة فالحدیث اذن غیر مقدوح رفعه قلت والباقون کلهم ثقات من رجال مسلم ::

باب اجزاء الغسل ثلاثا من سؤر الکلب

عند اتحادهما یدل علیه قوله فی (ص ۷۳ ج ۴) من التهذیب سعید بن ابی سعید الزبیدی هو ابن عبد الجبار یاتی اھ وقال فی التقریب (ص ۷۰) سعید بن ابی سعید الزبیدی هو ابن عبد الجبار وقال فی (ص ۷۱) سعید بن عبد الجبار الزبیدی بضم الزای ابو عثمان الحمصی وهو سعید بن ابی سعید ضعیف کان جریر یکذبه اھ ومعلوم ان التقریب متاخر من التهذیب تالیفا وکلامه فیه یدل علی اتحاد سعید بن ابی سعید وسعید بن عبد الجبار کلیهما حتی انه لم یذکر فیه ما یدل علی غیر ذلک وکذا قال فی لسان المیزان سعید بن عبد الجبار الزبیدی ابو عثمان الحمصی وهو سعید بن ابی سعید تقدم اھ (ص ۱۱ ۵ ج ۲) وقال فی (ص ۶۰ ۵ ج ۲) سعید بن ابی سعید الزبیدی هو ابن عبد الجبار اھ وهذا هو قول ابن الهمام فهو الحق وقد عرفت فی کلام المحقق ان ابن عبد الجبار ثقة عند الخطیب فارتفعت الجهالة قطعا واندفع ما اورده بعض الناس علیه من سخافة فهمه وسوء فکرته فافهم باب اجزاء الغسل ثلاثا من سؤر الکلب قوله عن الحسین بن علی الکرابیسی الخ قلت ونقل الحافظ فی اللسان عن

یغیر محفوظ ہے (زیلعی) میں کہتا ہوں کہ محقق ابن الہمام نے فتح میں فرمایا ہے کہ سعید بن ابی سعید زبیدی کو خطیب نے ذکر کیا ہے اور کہا انکے باپ کا نام عبد الجبار ہے اور وہ ثقہ ہے پس جہالت مرتفع ہو گئی اور اب حدیث حسن ہے کم نہیں اھ اور بقیہ بن ولید رجال مسلم سے ہیں ثقہ ہیں مگر مدلس ہیں لیکن وہ سماع کی تصریح کر رہے ہیں اور باقی سب رواة بھی ثقہ ہیں گو بعض میں قدرے کلام ہے جو مضر نہیں پس حدیث حسن ہے (لقصہ ہی) دلالت حدیث کی مقصود پر ظاہر ہے اور مولفنا حیا ارنز

[illegible]

سله ص ۶۸ ج ا مولف سله ۹۳ ص ۱۱ و ۱۲ مولف سله ۹۳ ص ۱۵ مولف۔

ابن عدی ان للکرابیسی کتب مصنفۃ ذکر فیہا الاختلاف وکان حافظا لہا اھ قال الحافظ وقفت علی کتاب
القضاء للکرابیسی فی مجلد ضخم فیہ احادیث کثیرۃ وآثار ومباحث مع المخالفین وفوائد جمۃ تدل علی سعۃ علمہ وتبحرہ
ویقال انہ من جملۃ مشائخ البخاری صاحب الصحیح وذکرہ ابن حبان فی الثقات فقال حدثنا عنہ الحسن بن
سفیان وکان ممن جمع وصنف ممن یحسن الفقہ والحدیث وقال الحکم المستنصر الاموی کان الکرابیسی ثقۃ حافظا لکن
اصحاب احمد بن حنبل ہجروہ لانہ قال ان تلاوۃ التالی للقران مخلوقۃ فاستریب بذلک عندہ جہلۃ اصحاب الحدیث
اھ (ص ۳۰۴ و ۳۰۵ ج ۲) وفی التقریب (ص ۱۴۱) صدوق فاضل تکلم فیہ احمد لمسئلۃ اللفظ اھ وہذا
یدلک علی ان الکرابیسی ثقۃ فی نفسہ ومن جرحہ لم یجرحہ بحجۃ فلا یضرنا تفردہ برفع الحدیث فقد مر غیر مرۃ
ان الرفع زیادۃ تقبل من الثقۃ مطلقا والرافع قاضٍ علی من لم یرفع وقال السیوطی فی تدریب الراوی
وقع فی عبارتہم انکر ما رواہ فلان کذا وان لم یکن ذلک الحدیث ضعیفا قال ابن عدی انکر ما روی برید
بن عبد اللہ بن ابی بردۃ اذا اراد اللہ بامۃ خیرا قبض نبیہا قبلہا قال وہذا طریق حسن رواتہ ثقات وقد
ادخلہ قوم فی صحاحہم وقال ایضا انکر ما للولید بن مسلم من الاحادیث حدیث حفظ القران قال السیوطی و
ہو عند الترمذی وحسنہ وصححہ الحاکم علی شرط الشیخین کذا فی الرفع والتکمیل (ص ۱۵) وفیہ ایضا قال الذہبی
فی ترجمۃ احمد بن عتاب المروزی قال احمد بن سعید بن سعدان شیخ صالح روی الفضائل والمناکیر
قلت ما کل من روی المناکیر یضعف اھ وقال الحافظ ابن حجر فی مقدمۃ فتح الباری قلت المنکر
اطلقہ احمد بن حنبل وجماعۃ علی الحدیث الفرد الذی لا متابع لہ وقال ایضا عند ذکر ترجمۃ ابن عبد اللہ
احمد وغیرہ یطلقون المناکیر علی الافراد المطلقۃ انتہی (ص ۱۴۱) قال مؤلف الرفع فعلیک یا من ینتفع
من میزان الاعتدال وغیرہ من کتب اسماء الرجال ان لا تغتر بلفظ الانکار الذی تجدہ منقولا من اہل
النقد فی ہذہ الاسفار بل یجب علیک ان تتثبت وتتفہم وان لا تبادر بحکم ضعف الراوی لوجود انکر
ما روی فی حق روایتہ فی الکامل والمیزان فانہم یطلقون ہذا اللفظ علی الحدیث الحسن والصحیح ایضا بمجرد

فرمایا کہ جب کتا کسی کے برتن میں منہ ڈالدے تو اسکو گرادے اور برتن کو تین دفعہ دھولے اسکو ابن عدی
نے کامل میں روایت کیا ہے اور کہا کہ حسین بن علی کرابیسی کے سوا اسکو کسی نے مرفوع نہیں کیا اور
کرابیسی کی میں نے کوئی روایت اسکے سوا منکر نہیں پائی اور احمد نے اسپر محض لفظ قران کے مسئلہ کی وجہ سے طعن کیا ہے
باقی حدیث کی روایت میں میں اسکے اندر کوئی وجہ حرج نہیں پاتا (زیلعی) میں کہتا ہوں کہ ابن ہ الفاظ تعدیل میں سے
ہے اور ابن حبان اور حکم مستنصر اموی نے بھی اسکی توثیق کی ہے اور ثقہ کے حدیث کی نکارت مطلق تفرد پر محمول ہوتی ہے
اور ثقہ کا تفرد حدیث کے مرفوع کرنے میں مقبول ہے اور باقی رواۃ مسلم کے رجال میں سے ہیں اور سب ثقہ ہیں
پس اس حدیث کا مرفوع ہونا رد نہیں ہو سکتا ؎

عن عطاء عن ابی هریرة انه کان اذا ولغ الکلب فی الاناء اهراقه وغسله ثلث مرات رواه الدارقطنی واسناده صحیح (آثار السنن) قلت وروی الدارقطنی والطحاوی ذلك عن ابی هریرة ایضًا قولًا واسناده صحیح کما فی آثار السنن ایضًا ؛

عن ابن جریج قال قال لی عطاءٌ یغسل الاناء الذی ولغ الکلب فیه قال کل ذلك سبعًا وخمسًا وثلاث مرات رواه عبد الرزاق فی مصنفه واسناده صحیح (آثار السنن)

عن عبد الله بن مغفل رض قال امر رسول الله صلی الله علیه وسلم بقتل الکلاب ثم قال ما بالهم وبال الکلاب ثم رخص فی کلب الصید وکلب الغنم وقال اذا ولغ الکلب فی الاناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب رواه مسلم (آثار السنن)

تفرد راویها وان تفرق بین قول القدماء هذا حدیث منکر وبین قول المتاخرین فان القدماء کثیرا ما یطلقونه علی مجرد ما تفرد به راویه وان کان من الاثبات والمتاخرون یطلقونه علی روایة راو ضعیف خالف الثقات اهـ (ص ۱۵) قلت فلا یلزم من قول ابن عدی لم اجد للکرابیسی حدیثا منکرا غیر هذا ضعفه فیما رواه کیف وقد وثقه وقال لم ار به باسا فی الحدیث ووثقه ابن حبان وغیره فالحدیث اذن حسن مرفوعا والله تعالی اعلم ودلالته علی معنی الباب ظاهرة قوله عن عطاء الخ قلت فیه افتاء ابی هریرة وعمله وفق ما رفعه الکرابیسی عنه فاعتضد کل منهما بالآخر فلا یصح حمل ما روی عنه من التسبیع والتتریب علی الوجوب والا لم یخالفه الصحابی بنفسه بل یجب حمله علی الندب کما سیاتی قوله عن ابن جریج الخ قلت فیه دلالة علی عدم تفرد امامنا ابی حنیفة رضی الله عنه فی هذه المسئلة بل وافقه علیها عطاء وهو سید الفقهاء والمحدثین فی زمانه ومن اجلة التابعین قوله عن عبد الله بن مغفل الخ قلت هذا ما الزمه به الطحاوی

عطا ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ سے روایت کرتے ہیں کہ جب کتا برتن میں منہ ڈالدیتا تو ابو ہریرہ برتن کو اوندھا کر کے اسکو تین مرتبہ دھو لیتے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے (آثار السنن) میں کہتا ہوں کہ دارقطنی اور طحاوی نے اسکو ابو ہریرہ سے قولاً بھی روایت کیا ہے اور اسکی سند بھی صحیح ہے جیسا کہ آثار السنن میں ہے تقریر پہلی حدیث مرفوع اور دوسری موقوف سے حنیفہ کا مذہب بخوبی ثابت ہو گیا کہ کتے کے منہ ڈالنے سے برتن کا سات یا آٹھ دفعہ دھونا واجب نہیں بلکہ تین بار دھو لینا کافی ہے ہاں سات دفعہ دھونا اور ایکبار مٹی مل دینا مستحب ہے پس ہمنے اس حدیث کو بھی نہیں چھوڑا جس میں سات دفعہ دھونیکا امر ہے بلکہ وہ ہمارے نزدیک استحباب پر محمول ہے ؛ ابن جریج سے مروی ہے کہ عطاء بن ابی رباح نے مجھسے فرمایا کہ جس برتن میں کتا منہ ڈالدے اسکو دھو یا جائے اور فرمایا کہ سب درست ہے سات دفعہ بھی اور پانچ دفعہ بھی اور تین دفعہ بھی اسکو عبد الرزاق نے اپنی

سے کی ہی اور ان کی اجازت دی اور ؛ اس استنثنا کی گئی ہے ؛ از ہار ہے کیونکہ ؛ کوتی کا کتا حلال ہے ترقی ؛ ام تو قید اور پالو کوتی کا ؛ کسی اور کتے پالنے کا ؛ عمل کر لیا ؛ روایت ہے ؛ عبد الرزاق ؛ امام صاحب ؛ نہیں بھی ؛ سات دفعہ ؛ تابعی ہیں ؛ عطاء جلیل القدر ؛ کی سند صحیح ہے ؛ روایت کیا ہے ؛ مصنف میں

سلہ ص ۱۲ ج ا مؤلف سلہ ۵۲ ص ۱۲ ج ا مؤلف سلہ ۵۳ ص ۱۱ ج ا مؤلف ۔

الخصم ولقد ولو وجب ان نعمل بما روينا في السبع ولا نعمل بنسخها لكان ما روى عبد الله بن مغفل في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى مما روى ابو هريرة لانه زاد عليه والزائد اولى من الناقص فكان ينبغي لهذا المخالف لنا ان يقول لا يطهر الاناء حتى يغسل ثماني مرات السابعة بالتراب والثامنة كذلك ليأخذ بالحديثين جميعا فان ترك حديث عبد الله بن المغفل فقد لزمه ما الزمه خصمه في ترك السبع التي قد ذكرنا والا فقد بينا ان افلظ النجاسات يطهر منها غسل الاناء ثلث مرات فما دونها احرى ان يطهر ذلك ايضا اهـ (ص ١٣ ج ١ معاني الآثار) وتعقبه الحافظ في الفتح بانه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل ان يتركوا هم العمل بالحديث اصلا وراسا لان اعتذار الشافعية عن ذلك ان كان متجها فذاك والا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد اهـ (ص ٢٤٢ ج ١) قلت لم تترك الحنفية العمل به اصلا وراسا بل حملوا امر التسبيع والتتريب على الندب وامر الثلاث على الوجوب وقالوا لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث التسبيع ايجاب عدد معين والا لم تختلف الروايات فيه بالسبع والثمانية بل انما اراد ان يبالغ في التطهير فحملنا رواية الثلث على الوجوب لكونه اقل ما يحصل به التطهير ولم يرد رواية بعدد اقل منه في الباب وحملنا فوق ذلك على المبالغة وحديث الثلث وان لم يكن في قوة الاسناد مثل حديث السبع ولكنه ارجح منه لموافقة القياس الذي ذكره في كلام الطحاوي وقد عرفت حسن اسناده وثقة رواته فلا لوم علينا في الاخذ به وجعله اصلا والله تعالى اعلم ؏

فرمایا جب کتا برتن میں منہ ڈالدے تو اسکو سات دفعہ دھوو اور آٹھویں دفعہ اسکو مٹی سے ملو اسکو مسلم نے روایت کیا ہے (تفسیر) اس حدیث میں سات دفعہ کے بعد آٹھویں دفعہ مٹی سے ملنے کا حکم ہے اور اسکو کسی نے واجب نہیں کہا حالانکہ حدیث صحیح ہے طحاوی نے اس حدیث سے خصم کو الزام دیا ہے کہ اگر ابو ہریرہ کی کسی حدیث سے سات دفعہ دھونا واجب ہوسکتا ہے تو اس حدیث سے آٹھ دفعہ کا وجوب ثابت ہوتا ہے اور یہ اس سے اولی ہے کیونکہ اسمیں زیادت ہے اور زائد ناقص سے اولی ہوتا ہے پس جو لوگ حنفیہ کو سات دفعہ والی حدیث کے چھوڑنیکا الزام دیتے ہیں انپر ہماری طرف سے یہ الزام ہے کہ وہ آٹھ دفعہ والی حدیث کو چھوڑتے ہیں اور اختلاف روایت سے معلوم ہوا کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم کو سات دفعہ کی حدیث سے اس خاص عدد کا واجب کرنا مقصود نہیں ورنہ عدد میں اختلاف نہوتا بلکہ مقصود یہ ہے کہ مبالغہ کیساتھ اچھی طرح پاک کرو جس سے ناپاکی زائل ہوجائے اس مبالغہ کو کبھی آپ نے سات دفعہ سے تعبیر کیا کبھی آٹھ دفعہ سے پس یہ روایات تو ندب و مبالغہ پر محمول ہیں اور تین دفعہ والی حدیث وجوب پر محمول ہے کیونکہ اس سے کم عدد کسی روایت میں نہیں وارد ہوا تو وہ متیقن ہوا اور باقی میں احتمال ہے لہذا اسکو وجوب پر محمول نہیں کرسکتے ؏

باب

اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن ابي بلتعة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضًا فقال عمرو بن العاص يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وترد علينا اخرجه محمد في الموطا وسنده صحيح الا ان فيه انقطاعا فان يحيى لم يدرك عمر والانقطاع لا يضرنا۔

باب سور الحمار والسباع قوله اخبرنا مالك الخ قلت دل سوال عمرو بن العاص عن ورود السباع على ان سورها يفسد الماء بمخالطته والا لم يكن لسواله معنًى واما قول عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وترد علينا فمعناه لا تخبرنا عن ذلك فانك لو اخبرتنا لضاق بنا الحال ولا يضرنا ورودها عند عدم علمنا ولا يلزمنا الاستفسار عن ذلك ولو كان سور السباع طاهرا مطلقا لما منع صاحب الحوض عن الاخبار لان اخباره ح لا يضر واما حمله على ان كل ذلك عندنا سواء اخبرتنا او لم تخبرنا كما ذكره المالكية والشافعية فهو وان كان محتملًا ولكن ظاهر سياق الكلام يا باه وان سلم فنقول كان الحوض كبيرا فلذا سوى بين الاخبار وعدمه واما قول ابن عبد البر المعروف عن عمر في احتياطه في الدين انه لو كان ولوغ السباع والحمير والكلب يفسد الماء عنده لسال عنه ولكنه راى انه لا يضر الماء اه فمنظور فيه بان مقتضى الاحتياط ليس ان يسال عن كل امر فان في الدين سعة ذكره الكل في التعليق الممجد (ص ۶۶) واما ما رواه ابن ماجة بسند فيه كلام عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة ترد ها السباع والحمر وعن الطهارة عنها فقال لها ما حملت في بطونها ولنا ما غبر طهور اه التعليق الممجد ص ۶۶ فالجواب عنه انه ليس على اطلاقه بل مقيد بكثرة الماء لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيئ دل على ان سور السباع ليس بطاهر مطلقا بل اذا كان قلتين وقد مران المراد به القلتان المبسوطتان

باب گدھے اور درندوں کے پس خوردہ کے حکم میں۔ یحییٰ بن عبد الرحمٰن بن حاطب بن ابی بلتعہ سے روایت ہے کہ حضرت عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ چند سواروں کے ساتھ جن میں حضرت عمرو بن العاصؓ بھی تھے سفر کو نکلے یہاں تک کہ ایک حوض پر اترے تو عمرو بن العاص نے فرمایا اے حوض والے۔ کیا تیرے حوض پر درندے بھی آتے ہیں تو حضرت عمرؓ نے فرمایا اے حوض والے ہم کو خبر نہ کیجیو ہم درندوں پر اترتے ہیں وہ ہمارے پاس اترتے ہیں اسکو امام محمد نے موطا میں روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے مگر اسمیں انقطاع ہے جو ہمکو مضر نہیں

سلہ ص ۶۶ ۔ مؤلف ۔

اخبرنا ابو حنیفة عن حماد عن ابراهیم قال لا خیر فی سؤر البغل والحمار ولا یتوضأ احد بسؤر البغل والحمار ویتوضأ من سؤر الفرس والبرذون والشاة والبعیر اخرجه محمد فی الآثار وسنده صحیح وقال وهو قول ابی حنیفة وبه ناخذ۔
عن نافع عن ابن عمر کان یکره سؤر الحمار والکلب والهرّان یتوضأ بفضلهم اخرجه عبد الرزاق مصنفه رکنز العمال قلت لم اقف علی سنده مفصلا وانما ذکرته اعتضادا۔

علی وجه الارض فیبلغ نحو العشر فی العشر والله اعلم قال محمد فی الموطا اذا کان الحوض عظیما ان حرکت منه ناحیة لم تتحرک به الناحیة الاخری لم یفسد ذلک الماء ما ولغ فیه من سبع ولا ما وقع فیه من قذر الا ان یغلب علی ریح او طعم فاذا کان حوضا صغیرا ان حرکت منه ناحیة تحرکت الناحیة الاخری فولغ فیه السباع او وقع فیه القذر لا یتوضأ منه الا تری ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه کره ان یخبره ونهاه عن ذلک اھ (ص ۷۲)
قوله اخبرنا ابو حنیفة الخ قلت دلالته ودلالة اثر ابن عمر بعده علی کراہیة سؤر الحمار والبغل ظاهرة ۔

تقریر حضرت عمرو بن العاص کا درندوں کے حوض پر اترنے سے سوال کرنا بتلاتا ہے کہ درندوں کے منہ ڈالنے سے پانی ناپاک ہو جاتا ہے ورنہ ان کا سوال بیفائدہ ہوگا اور حضرت عمر کا یہ فرمانا کہ ہمکو خبر نکرنا اسکا مطلب یہ نہیں کہ درندوں کا پس خوردہ پاک ہے ورنہ اسکو خبر کرنے سے منع کیوں کرتے اس لئے کہ اس صورت میں خبر کرنا مضر ہی نہوتا وہ تو خبر کے بعد بھی پاک ہی رہتا بلکہ مطلب یہ تھا کہ جب ہمکو علم نہیں تو ہمارے لئے یہ پانی پاک ہے اور تفتیش کرنا ہمارے ذمہ واجب نہیں
ابو حنیفہ[1] حماد سے وہ ابراہیم نخعی سے روایت کرتے ہیں کہ انہوں نے فرمایا کہ خچر اور گدھے کے پس خوردہ میں بھلائی نہیں اور کوئی خچر اور گدھے کے پس خوردہ سے وضو نکرے ہاں عربی گھوڑے یا عجمی گھوڑے اور بکری اور اونٹ کے پس خوردہ سے وضو کرے اسکو امام محمد نے آثار میں روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے۔ تقریر اس سے باب کا جزو اول ثابت ہوگیا کہ گدھے اور خچر کے پس خوردہ سے وضو کرنا مکروہ ہے کیونکہ ابراہیم نخعی بھی جو تابعی جلیل القدر ہیں گدھے اور خچر کے پس خوردہ سے وضو کرنے کو منع کرتے ہیں۔
نافع[2]۔ ابن عمر سے روایت کرتے ہیں کہ وہ گدھے اور کتے اور بلی کے پس خوردہ سے وضو کرنے کو مکروہ سمجھتے تھے اسکو عبد الرزاق نے اپنی مصنف میں روایت کیا ہے۔
تقریر اس سے مقصود باب صراحۃً ثابت ہے کہ گدھے اور درندے کا پس خوردہ مکروہ ہے اس سے وضو نہ کیا جائے لیکن یہ کراہت بلی کے پس خوردہ میں تنزیہی ہے جس کی دلیل دوسری روایات ہیں جو احیاء السنن میں مذکور ہیں ۔

[1] ص ۳۔ مؤلف۔ [2] ص ۱۴۲ ج ۵ مؤلف۔

عن ابی ثعلبة قال حرم رسول الله صلی الله علیه وسلم لحوم الحمر الاهلیة رواه البخاری[1]
عن انس بن مالك ان رسول الله صلی الله علیه وسلم جاءه جاء فقال اکلت الحمر فامر منادیا فنادی فی الناس ان الله ورسوله ینهاکم عن لحوم الحمر الاهلیة فانها رجس فکفئت القدور وانها لتفور باللحم اخرجه البخاری ایضا[2]
عن سلمة بن الاکوع قال خرجنا مع النبی صلی الله علیه وسلم یوم خیبر فذکر حدیثا طویلا وفیه فلما امسی الناس مساء الیوم الذی فتحت علیهم اوقدوا نیرانا کثیرة فقال النبی صلی الله علیه وسلم علی ای شئ یوقدون قالوا علی لحم قال علی ای لحم قالوا لحم الحمر الانسیة فقال النبی صلی الله علیه وسلم اهریقوها واکسروها فقال رجل یا رسول الله او نهریقها ونغسلها قال او ذاك رواه البخاری[3]
عن معاذ قال کنت ردف النبی صلی الله علیه وسلم علی حمار یقال له یعفور الحدیث رواه البخاری[4]

قوله عن ابی ثعلبة الی قوله عن سلمة الخ قلت دلالتها علی حرمة الحمار الاهلی وعلی نجاستها ظاهرة لقوله صلی الله علیه وسلم انها رجس ولقوله فی الاوانی التی طبخ فیها لحمه اکسروها ثم النفی باهراقها وغسلها وکل ذلك یدل علی نجاسة لحمه وفی حکمه البغل لانه متولد منه واللعاب متولد من اللحم ففیه دلالة علی نجاسة لعابها ایضا وهو المعتمد فی باب الآسار فینبغی ان یکون سؤرهما نجسا۔ قوله عن معاذ الی قوله عن انس الخ قلت فیها ثبوت الرکوب علی الحمیر والبغال عنه صلی الله علیه وسلم وان اباسفیان کان آخذا اللجام لبغلته ورکوبه صلی الله علیه وسلم علی البغال والحمیر وکذا رکوب الصحابة علیها مما لا ینکر[6]

ترجمہ
ابو ثعلبہ رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے پالتو گدہوں کے گوشت کو حرام کیا ہے اسکو امام بخاری نے روایت کیا ہے۔ حضرت انس رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس ایک آنیوالا آیا اور کہا کہ گدہے کہا لیئے گئے تو حضور نے ایک منادی کو حکم دیا جسنے لوگوں میں اعلان کیا کہ اللہ اور رسول تمکو پالتو گدہوں کے کہانے سے منع فرماتے ہیں کیونکہ وہ ناپاک ہیں پس ہانڈیاں لوٹ دی گئیں حالانکہ وہ گوشت کے ساتھ کہد کہد کر رہی تہیں اسکو بہی بخاری نے روایت کیا ہے۔ حضرت سلمہ بن اکوع رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ ہم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے ساتھ خیبر کی لڑائی میں نکلے پہر لمبا قصہ بیان کیا جسمیں یہ بہی تہا کہ جب اس دن کی شام ہوئی جسمیں مسلمانوں کو فتح ہوئی تہی تو لوگوں نے بہت سی آگ جلائی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

۶؎ قال العلامة ابن القیم فی زاد المعاد فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی الرکوب رکب الخیل والابل والبغال والحمیر وکان

۱؎ ص ۸۳۰ ج ۲ مؤلف ۔ ۲؎ ص ۸۳۰ ج ۲ مؤلف ۳؎ ص ۶۰۳ ج ۲ مؤلف ۔ ۴؎ ص ۴۰۰ ج ۱ مؤلف

عن[4] اسامۃ بن زید ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم رکب علی حمار علی اکاف علیہ قطیفۃ واردف اسامۃ وراءہ رواہ البخاری[4]۔

عن[5] البراء فی قصۃ حنین والنبی صلی اللہ علیہ وسلم علی بغلۃ بیضاء وابو سفیان بن الحارث اخذ بلجامہا والنبی صلی اللہ علیہ وسلم یقول انا النبی لا کذب انا ابن عبد المطلب رواہ البخاری[5]۔

عن[6] انس ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان یوم خیبر علی حمار مخطوم بحبل من لیف اخرجہ عبد بن حمید فی سندہ مقال کذا فی فتح الباری وذکرناہ اعتضادا

وقد ورد الامتنان بہ فی قولہ تعالیٰ والخیل والبغال والحمیر لترکبوھا وزینۃ ویخلق ما لا تعلمون ویستفاد للراکب الاحتراز عن مخالطۃ عرقہا ولعابہا فی ثیابہ وبدنہ۔

نے پوچھا یہ لوگ کیا پکا رہے ہیں عرض کیا گیا گوشت فرمایا کونسا گوشت عرض کیا گیا گدھوں کا گوشت اس پر رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ اسکو پھینک دو اور برتنوں کو توڑ دو ایک شخص نے عرض کیا یا رسول اللہ یا اسکو پھینک کر برتنوں کو دھولیں فرمایا یا ایسا کرو اسکو بھی بخاری نے روایت کیا ہے تقریر ان تینوں حدیثوں سے گدھے کے گوشت کی حرمت اور نجاست صراحۃً ثابت ہے اور خچر بھی اسکے حکم میں ہے کیونکہ وہ گدھے ہی سے پیدا ہوتا ہے اور لعاب خون سے پیدا ہوتا ہے تو ان احادیث سے گدھے اور خچر کے لعاب کی نجاست پر دلالت ہوتی ہے پس چاہیئے کہ ان دونوں کا پس خوردہ ناپاک ہو۔

حضرت[4] معاذ سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ میں ایک گدھے پر جسکا نام یعفور تھا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پیچھے سوار تھا اسکو بخاری نے روایت کیا ہے۔

حضرت[4] اسامہ بن زید رضی اللہ عنہما سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ایک گدھے پر سوار ہوئے جسکے پالان پر ایک دھاری دار چادر تھی اور اسامہ کو حضور نے اپنے پیچھے بٹھلایا اسکو بھی بخاری نے روایت کیا ہے۔

حضرت[5] براء رضی اللہ عنہ سے حنین کے قصہ میں مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ایک سفید خچری پر سوار تھے

اکثرہم رکبۃ الخیل والابل ھ (ص ۱۸۰ ج ۱) وقال ایضاً وکان لہ من البغال دلدل وکانت شہباء اہداہا لہ المقوقس وبغلۃ اخری یقال لہا فضۃ اہداہا لہ فروۃ الجذامی وبغلۃ شہباء اہداہا لہ صاحب دومۃ الجندل وقد قیل ان النجاشی اہدی لہ بغلۃ فکان یرکبہا ومن الحمیر عفیر اہداہ لہ المقوقس ملک القبط وکان اشہب وحمار آخر اہداہ لہ فروۃ الجذامی (قلت اسمہ یعفور) وذکر ان سعد بن عبادۃ اعطاہ حمارا فرکبہ وکان لہ من الافراس سبعۃ متفق علیہا وخمسۃ عشر آخر ولکن مختلف فیہا ومن الابل الراحلۃ القصوی ہاجر علیہا والعضباء وکانت لا تسبق والجدعاء وجمل مہری لابی جہل غنمہ یوم بدر فی انفہ برۃ من فضۃ فاہداہ یوم الحدیبیۃ لیغیظ

[4] ص ۱۹ ۴ ج ۱ مؤلف۔ [5] ص ۴۰۲ ج ۱ مؤلف [6] ص ۵۶ ج ۶ مؤلف۔

كما لا يخفى لا سيما من كان آخذا بلجامها فاحترازه عن اللعاب متعذر جدا ولم يرد الامر في حديث بغسل الثياب والبدن عنها فهذا يدل على طهارتهما لا سيما والضرورة والبلوى يسقطان النجاسة لقوله صلى الله عليه وسلم في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافات رواه الترمذي وصححه كما في اختيار السنن (ص ١٠١) فتعارض احاديث تحريم لحومهما ونجاستهما واحاديث الركوب عليهما في حكم لعابهما وعرقهما فالاولى تفيد نجاستهما ايضا والاخرى تفيد طهارتهما فلاجل ذلك ترددنا في ذلك وحكمنا بكون سؤرهما مشكوكا في طهوريته ولم نقل بحرمة اللحم ونجاسته اكلا وبطهارة العرق واللعاب مطلقا لان احاديث الركوب لا تفيد حكم طهارتهما بالاطلاق بل يحتمل ان يكون كل منهما في الاصل نجسا والطهارة انما هي لاجل الضرورة وتعذر الاحتراز عنهما والضرورة تتقدر بقدر الضرورة والضرورة والبلوى للراكب انما هي في حق الثياب والبدن دون الماء فاعتبرناهما طاهرين في حق الاولين دون الثالث وتايد ذلك بكراهة بعض الصحابة والتابعين عن التوضي بسؤرهما كما مر قال الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح ناقلا عن البحر والمعتمد ان كلا من عرق الحمار ولعابه طاهر واذا اصاب الثوب او البدن لا ينجسه واذا وقع في الماء القليل صار مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق اي في ذاتهما متعلق بالطهارة وفي جانب السؤر متعلق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لان الماء طاهر بيقين وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب او العرق فلا يتنجس بالشك ولكن اورث شكا في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط هذا السؤر بماء قليل جاز الوضوء به من غير شك ما لم يساوه كما في مخالطة الماء المستعمل اهـ (ص ٢٠) واعلم ان جماعة من اصحابنا عللوا الشك في طهارة لعاب الحمار والبغل وعرقهما بتعارض الادلة في حرمة لحومهما

اور ابو سفیان بن حارث اسکی لگام تھامے ہوئے تھے اور حضور یوں فرما رہے تھے میں نبی ہوں یہ جھوٹی بات نہیں = میں عبد المطلب کا بیٹا ہوں، اسکو بھی امام بخاری نے روایت کیا ہے = حضرت انس رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم خیبر کے دن ایک گدھے پر سوار تھے جسکی مہار کھجور کی چھال کی تھی اسکو عبد بن حمید نے روایت کیا ہے اور اسکی سند میں کچھ کلام ہے (فتح الباری) اور ہمنے اسکو صرف تائید کے درجہ میں ذکر کیا ہے =

تقریر یہ ان احادیث سے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کا گدھے اور خچر پر سوار ہونا ثابت ہے اور یہ بھی کہ ایک صحابی خچر کا لگام پکڑے ہوئے تھے اور حضور کا اور صحابہ کا گدھے اور خچر پر سوار ہونا مشہور ہے اور بعض میں اسکو موقع امتنان میں ذکر کیا گیا ہے اور اسکے جواز پر اجماع ہے اور ظاہر ہے کہ سواری کی حالت میں گدھے اور خچر کا پسینہ اور لعاب سے سوار کے کپڑوں اور بدن کا بچنا دشوار ہے خصوصا لگام پکڑنے کی صورت میں تو لعاب سے احتراز نہایت مشکل ہے اور بالمشركين واهداه سعد بن عبادة جرة من بني عقيل وكانت له خمسة واربعون لقحة ومائة شاة لا يريد ان تزيد كلما ولدت منها بهمة ذبح مكانها شاة وكانت له سبع اعنز منايح ترعاهن ام ايمن حاضنته اهـ (ص ١٣٣ ج ١) -

وإباحتها، أما ما يدل على التحريم فقد مر ذكره في المتن، وأما ما يدل على إباحتها فما روى غالب بن أبجر أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق لي إلا الحميرات فقال كل من سمين مالك فأباح لحومها كذا في نور الأنوار (ص ١٩٣) وكذا في التوضيح (ص ١٠٣ ج ٢ مصري) وقال في مراقي الفلاح والقسم الرابع سؤر مشكوك في طهوريته فلم يحكم بكونه مطهرا جزما ولم ينف عنه الطهورية وهو سؤر البغل والحمار لأن لعابه طاهر على الصحيح والشك لتعارض الخبرين في إباحة لحمه وحرمته والبغل متولد من الحمار فأخذ حكمه فإن لم يجد المحدث غيره توضأ به وتيمم ثم صلى اهـ مختصرا (ص ٢٠) وبه علله شيخنا تبعا للقوم في تابع الآثار له (ص ٦) ولكن في التعليل بذلك نظر قال صاحب التلويح وهذا ضعيف لأن أدلة الإباحة لا تساوي أدلة الحرمة في القوة حتى أن حرمته مما يكاد يجمع عليه كيف ولو تعارضتا لكان دليل التحريم راجحا كما في الضبع حيث يحكم بنجاسة سؤره اهـ (ص ١٠٣ ج ٢ مصري) قلت أما قوة دليل الحرمة فظاهر لكونه مما أخرجه البخاري ومسلم و الجماعة وقد بلغ حد التواتر كما يظهر من كلام الحافظ وسيأتي وأما ضعف دليل الإباحة فلأن حديث غالب بن أبجر أخرجه أبو داود وبين في سنده اضطرابا فأخرجه مرة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن (ابن معقل) عن غالب بن أبجر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حمر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية فأتيته فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال أطعم أهلك من سمين حمرك فإنما حرمتها من أجل جوال القرية يعني الجلالة قال أبو داود وروى شعبة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي صلى الله عليه وسلم اهـ وقال النووي هو حديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف ولو صح حمل على الأكل منها حال الاضطرار وقال المنذري اختلف في إسناده اختلافا كثيرا وذكر البيهقي أن إسناده مضطرب اهـ من عون المعبود (ص ٣٤٠ ج ٣) (قلت ويؤيده بعض ألفاظه ١٢ منه) وقال الحافظ في الفتح إسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة فالاعتماد عليها وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربية أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال أليس ترعى الكلأ وتأكل الشجر قال نعم قال فأصب من لحومها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال سألت فذكر نحوه ففي السند مقال

کسی حدیث میں جسم یا لباس کو انکے پسینہ یا لعاب سے پاک کرنیکا حکم وارد نہیں ہوا اس سے گدھے اور خچر کے لعاب و پسینہ کی طہارت ثابت ہوتی ہے اور پہلی احادیث سے نجاست ثابت ہوتی تھی اسلئے ان کے پس خوردہ سے وضو صحیح ہونے میں شک ہوگیا گو فتوی اسپر ہے کہ انکا لعاب اور پسینہ پاک ہے اور جس پانی میں یہ منہ ڈالدیں وہ پانی بھی پاک ہے لیکن مطہر ہونا مشکوک ہے پس اس سے وضو نکرنا چاہیئے اور جسکو بجز گدھے اور خچر کے پس خوردہ کے اور پانی نہ ملے وہ اس سے وضو بھی کرے اور وضو کے بعد تیمم بھی کرے ۔

الدليل على جواز الوضوء بنبيذ التمر

باب

عن ابی سعید مولی بنی ہاشم عن حماد بن سلمۃ عن علی بن زید بن جدعان عن ابی رافع عن ابن مسعود ان النبی صلے اللہ علیہ وسلم قال لہ لیلۃ الجن امعک ماء قال لا قال امعک نبیذ قال احسبہ قال نعم فتوضأ بہ اخرجہ احمد والدارقطنی زیلعی[1] قلت ابو سعید من رجال البخاری ثقۃ وثقہ احمد وابن معین والطبرانی والبغوی والدارقطنی ابن شاہین کذا فی التہذیب[2] وحماد بن سلمۃ من رجال الجماعۃ ثقۃ =

ولو ثبتا احتمل ان یکون قبل التحریم اھ (ص ۵۶۵ و ۵۶۶ ج ۹) ومن دلیل الاباحۃ ما اخرجہ البخاری عن عمرو بن دینار قلت لجابر بن زید یزعمون ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نہی عن الحمر الاہلیۃ فقال قد کان یقول ذاک الحکم بن عمرو الغفاری عندنا بالبصرۃ ولکن ابی ذلک البحر ابن عباس وقرأ قل لا اجد فیما اوحی الی محرما اھ قال الحافظ فی الفتح وقد تقدم فی المغازی عن ابن عباس انہ توقف فی النہی عن الحمر الاہلیۃ ہل کان لمعنی خاص او للتابید ففیہ عن الشعبی عنہ انہ قال لا ادری انہی عنہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من اجل انہ کان حمولۃ الناس فکرہ ان تذہب حمولتہم او حرمہا البتۃ یوم خیبر وہذا التردد اصح من الخبر الذی جاء عنہ بالجزم بالعلۃ المذکورۃ قال الحافظ والاستدلال بہذا للحل انما یتم فیما لم یات فیہ نص عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم بتحریمہ وقد تواترت الاخبار بذلک والتنصیص علی التحریم مقدم علی عموم التحلیل وعلی القیاس و الآیۃ مکیۃ وخبر التحریم متاخر جدا فہو مقدم وایضا فنص الآیۃ خبر عن حکم الموجود عند نزولہا فانہ حینئذ لم یکن نزل فی تحریم الماکول الا ما ذکر فیہا ولیس فیہا ما یمنع ان ینزل بعد ذلک غیر ما فیہا وقد نزل بعدہا فی المدینۃ احکام بتحریم اشیاء غیر ما ذکر فیہا کالخمر فی آیۃ المائدۃ وفیہا ایضا تحریم ما اہل لغیر اللہ بہ والمنخنقۃ الی آخرہ وکتحریم السباع والحشرات وقال النووی قال بتحریم الحمر الاہلیۃ اکثر العلماء من الصحابۃ فمن بعدہم ولم نجد عن احد من الصحابۃ خلافا لہم الا عن ابن عباس وعند المالکیۃ ثلاث روایات ثالثہا الکراہۃ اھ مع شیء من التقدیم والتاخیر (ص ۵۶۵ ج ۹) فالحق ان یعلل الشک فی سور الحمار وعرقہ بما قلنا من تعذر الاحتراز عنہ للراکب حال الرکوب ووقت ربطہ فی الدار وقد اجازہ النص وفعل النبی صلی اللہ علیہ وسلم والصحابۃ وذلک مشہور عنہم قال فی التلویح وذکر شیخ الاسلام فی المبسوط ولا اشکال فی حرمۃ لحمہ ترجیحا لجانب الحرمۃ الا انہ لم یجب

باب: اس امر کی دلیل میں کہ نبیذ تمر سے (یعنی جس پانی میں چھوارے توڑ کر ڈالے گئے ہوں کہ پانی میٹھا ہو جائے اس سے) وضو کرنا جائز ہے

[1] ص ۴۷ ج ۱ کو لف [2] ص ۳۰۹ ج ۶ مؤلف -

حدثنا العباس بن الولید الدمشقی ثنا مروان بن محمد ثنا ابن لھیعة ثنا قیس بن الحجاج عن حنش الصنعانی عن عبد اللہ بن عباس ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال لابن مسعود لیلة الجن معك ماء قال لا الا نبیذ فی سطیحة فقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم تمرة طیبة وماء طهور صب علی قال فصببت علیہ فتوضأ بہ اخرجہ ابن ماجة ورجالہ کلهم ثقات الا ابن لھیعة فقد اختلف فیہ وبہ اعلہ الدارقطنی فی سننہ ولکن ذکرنا غیر مرة انہ حسن الحدیث

الماء لما فیہ من الضرورة والبلوی اذ الحمار یربط فی الدور والافنیة فیشرب من الاوانی الا ان الهرة تدخل المضائق فتکون الضرورة فیها اشد فالحمار لم یبلغ فی الضرورة حد الهرة حتی یحکم بطهارة سؤره ولا فی عدم الضرورة حد الکلب حتی یحکم بنجاسة سؤره فبقی امره مشکلا وهذا احوط من الحکم بالنجاسة لانہ ح لا ضم الی التیمم فیلزم التیمم مع وجود الماء الطهور احتمالا اھ (ص ١٠٥ ج ١ مصری) وهذه المسئلة ترکها البعض الناس راسا فلم یحث عنها فاستدرکتها علیہ واللہ اعلم

باب الدلیل علی جواز الوضوء بنبیذ التمر قولہ عن ابی سعید الخ قلت دلالتہ علی الباب ظاهرة وعلی بن زید مختلف فیہ وقد وثق (مجمع الزوائد) وهو من رجال مسلم والاربعة قال یعقوب بن شیبة ثقة صالح الحدیث وقال الترمذی صدوق وقال الساجی کان من اهل الصدق ویحتمل لروایة الجلة عنہ ولیس یجری مجری من اجمع علی ثبتہ کذا فی التهذیب وفی الترغیب للمنذری وقال الترمذی صدوق وصحح لہ حدیثا فی السلام وحسن لہ غیر ما حدیث اھ قلت فلا ینزل حدیثہ عن درجة الحسن وابو رافع الصائغ اسمہ نفیع جاهلی اسلامی مشهور من علماء التابعین وکبارهم روی عن ابی بکر الصدیق وعمر بن الخطاب وابی هریرة (زیلعی) فهو ممن یمکن سماعہ عن ابن مسعود بلاریب علی ان صاحب الکمال صرح بانہ سمع منہ (الجوهر النقی) فالحدیث حسن واندفع بما ذکرنا ما اوردہ الدارقطنی من جهة علی بن زید وسماع ابی رافع من ابن مسعود =

قولہ حدثنا العباس بن الولید الخ قلت دلالتہ علی المقصود ظاهرة =

ابو رافع ابن مسعود رضی اللہ عنہ سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے لیلة الجن میں اُنسے فرمایا کہ تمہارے پاس پانی ہے کہا نہیں فرمایا کیا تمہارے پاس نبیذ ہے راوی کا گمان یہ ہے کہ انہوں نے کہا ہاں ہے تو آپنے اس سے وضو کیا اسکو احمد اور دارقطنی نے روایت کیا ہے (زیلعی) میں کہتا ہوں کہ اسکے سب راوی صحیح کے راوی ہیں اور ایک راوی مسلم کے راویوں میں سے ہے اور ابو رافع کا سماع ابن مسعود سے ثابت ہو صاحب کمال نے اسکی تصریح کی ہے (جوہر نقی) پس حدیث صحیح ہے اور حسن سے تو کم نہیں ہے عبد اللہ بن عباس سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ابن مسعود سے

ص ٥٠ ج ١ مولف ص ١٢٨ ج ١ مولف

ص ١٩٧ ج ١ مولف ص ٢٣٢ ج ٧ مولف ص ٥٣٠ ج ٢ مع المشکوٰة ١٢ مولف ص ٣٤ ج ٧ ج ١ مولف
ص ٣٣ ج ١ مولف ص ٢٥ ج ١ مولف

قد احتج بہ غیر واحد وحسن لہ الہیثمی فی المجمع[1] وقال قد حسن لہ الترمذی اھ وقال البخاری فی التاریخ الصغیر[2] لہ عن یحیی بن سعید انہ کان لا یری بہ بأسا فالحدیث حسن

عن معاویۃ بن سلام عن اخیہ زید عن جدہ ابی سلام عن ابن غیلان الثقفی انہ سمع عبد اللہ بن مسعود یقول دعانی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لیلۃ الجن بوضوء فجئتہ باداوۃ فاذا فیہا نبیذ فتوضأ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اخرجہ الدارقطنی وقال ابن غیلان ھذا مجہول (زیلعی[3]) وسیأتی الجواب عنہ فی الحاشیۃ فالحدیث عندی حسن =

قولہ عن معاویۃ الخ وفیہ قال الدارقطنی ابن غیلان ہذا مجہول قلت کلا فقد ذکرہ خلیفۃ والمستغفری وغیرہما فی الصحابۃ وقال ابن السکن یقال لہ صحبۃ وقد ذکرہ بعضہم فی الصحابۃ وقال ابن مندۃ مختلف فی صحبتہ وذکرہ ابن سمیع فی الطبقۃ الاولی من تابعی اہل الشام وقال ادرک الجاہلیۃ قلت ان کان ادرک الجاہلیۃ فہو صحابی روی عنہ مسلم بن مشکم عند ابن ماجۃ وروی عنہ ایضا عبد الرحمن بن جبیر المصری وقتادۃ قال البخاری فی تاریخہ عمرو بن غیلان الثقفی امیر البصرۃ سمع کعبا قالہ سعید بن قتادۃ عن عبید اللہ بن عمرو بن غیلان قلت وہذا اصح اھ کذا فی الاصابۃ (ص ۱۰ ج ۵) قلت وروی عنہ ابو سلام الحبشی عند الدارقطنی کما تری ولیس بمجہول من روی عنہ اربعۃ ومن کان مختلفا فی صحبتہ لیس باقل من ان یکون تابعیا ثقۃ لا سیما وقد ذکرہ ابن سمیع فی الطبقۃ الاولی من تابعی اہل الشام و لم یذکرہ احد بجرح ومعاویۃ بن سلام واخوہ زید وجدہ ابو سلام کلہم ثقات من رجال مسلم کما یظہر من التقریب (ص ۲۴۶ و ۱۰۲ و ۲۱ ۴) فلا شک فی کون الحدیث حسنا ودلالتہ علی جواز الوضوء بالنبیذ ظاہرۃ = ثم اعلم

لیلۃ الجن میں فرمایا کہ تمہارے پاس پانی ہے کہا نہیں البتہ ایک مشکیزہ میں نبیذ ہے تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ چھوارہ پاکیزہ ہے اور پانی پاک کرنیوالا ہے میرے اوپر ڈالو ابن مسعود کہتے ہیں کہ میں نے نبیذ کو ڈالنا شروع کیا اور آپ نے اُس سے وضو کیا۔ اسکو ابن ماجہ نے روایت کیا ہے اور اسکے سب راوی ثقہ ہیں مگر ابن لہیعہ مختلف فیہ ہیں جنکی بہت لوگوں نے توثیق کی ہے اور مسلم نے اپنی صحیح میں دو جگہہ اُنسے استشہاد کیا ہے اور ترمذی اور ہیثمی نے انکی حدیث کی تحسین کی ہے پس حدیث حسن ہے =

ابن غیلان ثقفی سے روایت ہے کہ انہوں نے عبد اللہ بن مسعود سے سُنا وہ فرماتے تھے کہ مجھ سے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے لیلۃ الجن میں وضو کا پانی مانگا تو میں ایک برتن لیکر حاضر ہوا تو ناگاہ اسمیں نبیذ تھی حضور نے اسی سے وضو کر لیا۔ اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور کہا یہ ابن غیلان مجہول ہے (زیلعی) میں کہتا ہوں کہ انسے چار شخص روایت کرنیوالے ہیں پھر مجہول کیونکر ہو سکتے ہیں اور انکو خلیفہ و مستغفری وغیرہ نے صحابہ میں ذکر کیا ہے اور ابن سکن نے کہا کہ لوگ کہتے

---

[1] صفحہ ۱۷ مؤلف۔ [2] ص ۵ و ۲۱ و ۱۲۶ ج ۱ مؤلف [3] ص ۲۰ مؤلف۔

ان حدیث ابن مسعود ہذا اعلہ المحدثون بانہ یخالف ما فی صحیح مسلم من انکار ابن مسعود شہودہ لیلۃ الجن مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقد روی مسلم من حدیث الشعبی عن علقمۃ قال سألت ابن مسعود ہل شہد منکم احد لیلۃ الجن مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال لا اھ (زیلعی ص ۳۷ ج ۱) ولفظ الطحاوی فقال لم یصحبہ منا احد (ص ۵۷ ج ۱) وسندہ صحیح وفی لفظ المسلم قال لم اکن مع النبی صلی اللہ علیہ وسلم لیلۃ الجن ووددت انی کنت معہ از زیلعی ص ۳۷ ج ۱) واخرج الطحاوی بسند صحیح عن عمرو بن مرۃ قال قلت لابی عبیدۃ اکان عبد اللہ بن مسعود مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لیلۃ الجن قال لا۔ واجاب عن علۃ الانقطاع بین ابی عبیدۃ وابیہ بانہ انما احتججنا بہ لان مثلہ علی تقدمہ فی العلم وموضعہ من عبد اللہ وخلطتہ لخاصتہ بعدہ لایخفی علیہ مثل ہذا من امورہ فجعلنا قولہ ذلک حجۃ فیما ذکرنا اھ (ص ۵۷ ج ۱) یعنی ان ہذا من قبیل صاحب البیت ادری بما فیہ۔ والجواب عن ذلک کلہ انا لا ندعی کون عبد اللہ مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حین مخاطبتہ للجن بل کان بعیدا عنہ منعزلا فی مکان اجلسہ ودلیلہ ما رواہ الترمذی من حدیث ابی عثمان النہدی عن ابن مسعود قال صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم العشاء ثم انصرف فاخذ بید عبد اللہ بن مسعود حتی خرج بہ الی بطحاء مکۃ فاجلسہ ثم خط علیہ خطا ثم قال لا تبرحن خطک فانہ سینتہی الیک رجال فلا تکلمہم فانہم لن یکلموک ثم مضی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حیث اراد فبینا انا جالس فی خطی اذ اتانی رجال کانہم الزط الحدیث بطولہ قال الترمذی ہذا حدیث حسن صحیح غریب من ہذا الوجہ اھ (ص ۱۰۹ ج ۱) واسند البیہقی الی ابی عثمان النہدی ان ابن مسعود ابصر زطا فی بعض الطریق فقال ما ہؤلاء فقالوا ہؤلاء الزط قال ما رأیت شبہہم الا الجن لیلۃ الجن اھ (زیلعی ص ۳۷ ج ۱) وذکر الترمذی فی جامعہ ان ابن مسعود شہد لیلۃ الجن تعلیقا فروی فی باب کراہیۃ ما یستنجی بہ من حدیث حفص بن غیاث عن داؤد بن ابی ہند عن الشعبی عن علقمۃ عن ابن مسعود قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانہ زاد اخوانکم من الجن ثم قال وقد روی ہذا الحدیث اسمعیل بن ابراہیم وغیرہ عن داؤد بن ابی ہند عن الشعبی عن علقمۃ عن عبد اللہ انہ کان مع النبی صلی اللہ علیہ وسلم لیلۃ الجن الحدیث بطولہ قال وکان روایۃ اسمعیل اصح من روایۃ حفص بن غیاث اھ (ص ۵ ج ۱) وقال فی الکفایۃ وقولہ بان عبد اللہ لم یکن مع النبی صلی اللہ علیہ وسلم (لیلۃ الجن) قلنا لا بل کان معہ فان محمد بن اسمعیل البخاری رحمہ اللہ اثبت کونہ مع النبی علیہ السلام باثنی عشر وجہا اھ (ص ۵۰ ج ۱) قلت ذکر البخاری منہا فی التاریخ الصغیر ثلثۃ وجوہ فقال حدثنا علی[1] قال حدثنا یعقوب قال حدثنا ابی عن صالح عن ابی عبیدۃ قال اخبرنی طلحۃ بن عبد اللہ بن مسعود ان اباہ

[1] ابن المدینی ۱۲

ہیں یہ صحابی ہیں اور ابن مندہ نے کہا کہ انکے صحابی ہونے میں اختلاف ہے اور ابن سمیع نے ان کو تابعین کے طبقہ اولی میں ذکر کیا ہے (اصابہ) اور کسی نے انہیں جرح نہیں کی پس حدیث حسن ہے۔

حدثه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتهده ليلة الجن حتى خرج من البيوت = ولا يعرف[ف] لطلحة سماع من عبد الله
وقال جعفر بن ميمون ابو علي البصري بياع الانماط عن ابي تميمة عن ابي عثمان عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
وسلم خط عليه خطا بمكة حدثنا عارم قال حدثنا معتمر عن ابيه قال حدثني ابو تميمة عن عمرو ولعله ان يكون قاله
البكالي حدثهم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اهـ (ص ٩٩) ولعله استوعب طرقه في تاريخه الكبير
قلت فما ورد عن عبد الله انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن يراد به الخروج معه الى البطحاء وغيرها وما
ورد عنه انه لم يكن معه يحمل على عدم مصاحبته اياه في مخاطبته وكلامه مع الجن قال الطحاوي حدثنا يحيى بن عثمان
ثنا اصبغ بن الفرج وموسى بن هارون البردي قالا ثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن ابيه عن ابن
مسعود قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البراز فخط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرح حتى ارجع اليك ثم
ابطأ فما جاء حتى السحر وجعلت اسمع الاصوات ثم جاء فقلت اين كنت يا رسول الله فقال ارسلت الى الجن
فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي اصواتهم حين ودعوني وسلموا على اهـ قال الطحاوي ما علمنا لاهل
الكوفة حديثا يثبت ان ابن مسعود كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن مما يقبل مثله الا هذا اهـ زيلعي
(ص ٧٥ ج ١) قلت وهذا توثيق سنده وانه وهم ثقات معروفون من رجال مسلم او البخاري او كليهما الا يحيى
بن عثمان شيخ الطحاوي فمن رجال ابي داؤد وابن ماجة صدوق لينه بعضهم تقريب ص ٣٤٦) قال ابن
ابي حاتم كتبت عنه وكتب عنه ابي وتكلموا فيه وقال ابن يونس كان عالما باخبار البلد وبموت العلماء وكان
حافظا للحديث اهـ تهذيب التهذيب (ص ٢٥٧ ج ١١) والا قابوس فمن رجال النسائي وابي داؤد وابن
ماجة صدوق فيه لين تهذيب ص ٣٠٤ ج ٨) وبالجملة فشهود ابن مسعود ليلة الجن ثابت بطرق عديدة
لا يمكن ردها والجمع بينها وبين احاديث الانكار غير متعذر فلا يجوز الغاء واحد منهما قال الحافظ في الفتح وقيل
على تقدير صحته انه منسوخ لان ذلك كان بمكة ونزول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا انما كان بالمدينة بلا
خلاف او هو محمول على ماء القيت فيه تمرات يابسة لم تغير وصفه وانما كانوا يصنعون ذلك لان غالب
مياههم لم تكن حلوة اهـ (ص ٣٠٥ ج ١) واجاب صاحب الهداية عن الاول بان ليلة الجن كانت غير
واحدة فلا يصح دعوى النسخ اهـ قال المحقق ابن الهمام في الفتح نظر فيه بان وفادتهم كان قبل الهجرة بثلاث
سنين وكلامه يوهم ان ليلة الجن كانت بالمدينة ولم ينقل ذلك في كتب الحديث فيما علم لكن ذكر صاحب

[ف] يعني لا يعرف السماع منه غير هذا ولابد من هذا التاويل فان طلحة يقول فيه ان اباه حدثه واي لفظ اصرح منه في السماع وبهذا
اندفع ما قاله الطحاوي ان ابا عبيدة انكر شهود ابيه ليلة الجن فنقول يمكن ان يكون انكره اولا ثم اثبته بعدما سمع من اخيه طلحة ان
اباه حدثه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتهده ليلة الجن حتى خرج من
البيوت الحديث فافهم ١٢ منه

آکام المرجان فی احکام الجان ان ظاہر الاحادیث الواردۃ فی وفادۃ الجن انہا کانت ست مرات وذکر منہا مرۃ فی بقیع الغرقد حضرہا ابن مسعود ومرتین بمکۃ ومرۃ رابعۃ خارجۃ المدینۃ حضرہا الزبیر بن العوام وعلی ہذا لا یقطع بالنسخ اھ (ص ۱۰۴ ج ۱) قلت قصۃ وفادتہم الیہ صلی اللہ علیہ وسلم بعد ہجرتہ فی بقیع الغرقد اخرجہا ابونعیم فی دلائل النبوۃ وفی سندہ رجل لم یسم وکذا وفادتہم الیہ خارج المدینۃ وحضرہا الزبیر بن العوام ذکرہ ابونعیم ایضًا کذا فی نصب الرایۃ مفصلا (ص ۵۵ و ۷۶ ج ۱) وسند الثانی لا باس بہ۔ ومما یدل علی وفادتہم بعد الہجرۃ ما اخرجہ البخاری عن سعید بن عمرو قال کان ابوہریرۃ یتبع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم باداوۃ لوضوءہ وحاجتہ فادرکہ یومًا فقال من ہذا فقال انا ابوہریرۃ قال ابغنی احجارًا استنجی بہا ولا تاتنی بعظم ولا روثۃ فاتیتہ باحجار فی ثوبی فوضعتہا الی جنبہ حتی اذا فرغ وقام اتبعتہ فقلت یا رسول اللہ ما بال العظم والروثۃ قال اتانی وفد جن نصیبین فسالونی الزاد فدعوت اللہ لہم ان لا یمروا بروثۃ ولا عظم الا وجدوا طعاما اھ قال (البیہقی) فہذا یدل علی انہم وفدوا علیہ بعد ذلک (ای بعد الہجرۃ) کذا فی الزیلعی (ص ۷۵ ج ۱) قال الحافظ فی الفتح قولہ وانہ اتانی وفد جن نصیبین یحتمل ان یکون اخبر عما وقع فی تلک اللیلۃ ویحتمل ان یکون خبر عما مضی اھ (ص ۱۳۱ ج ۷) قلت وثبوت وفادتہم بعد الہجرۃ مما مضی یؤید الاحتمال الاول وہو الظاہر والجواب عن الثانی ان ہذا النبیذ الذی فیہ التمرات من العشاء الی الغداۃ حتی توضأ بہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم للفجر والظاہر ان ما ینبذ من العشاء الی الغدوۃ وصار حلوا ان یکون غلب وصف من التمر او اکثر علی الماء فازال اسمہ ولانہ علیہ السلام قال لابن مسعود ہل معک ماء فقال لا فدل علی ان الماء استحال فی التمر حتی سلب عنہ اسم الماء والا لما صح نفیہ کذا فی الزیلعی محصلا (ص ۷۶ ج ۱) فبطل حملہ علی ماء القیت فیہ تمرات یابسۃ لم تغیر وصفا ولو کان کذلک لم یختلف الصحابۃ ومن بعدہم فی الوضوء بہ لکونہ ماءً باقیا علی اطلاقہ فافہم۔ فان قیل ہب ان لیلۃ الجن کانت متعددۃ و فی المدینۃ بعد الہجرۃ ایضًا ولکنہا لم تثبت الا بخبر الآحاد فکیف یجوز نسخ الکتاب بہا فان النص قد حصر امر الطہارۃ فی الوضوء عند وجود الماء المطلق والقدرۃ علیہ وفی التیمم عند عدمہ وجدانہ فظاہر ان النبیذ لیس بماء مطلق لزوال اسم الماء عنہ فوجب المصیر الی التیمم بالنص فی تجویز الوضوء بالنبیذ نسخ لہ قلنا کونہا ثبتت بخبر الآحاد ممنوع لما فی عمدۃ القاری انہ روی ہذا الحدیث اربعۃ عشر رجلا عن ابن مسعود کما رواہ ابوزید[۱] الاول

---

[۱] قلت حدیث ابی زید عن ابن مسعود اخرجہ ابوداؤد والترمذی بلفظ قال لہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم ما فی اداوتک قال نبیذ قال تمرۃ طیبۃ وماء طہور زاد الترمذی فتوضأ بہ وصلی الفجر وضعفوہ لان راویہ ابا زید رجل مجہول لا یعرف ولکن قال ابن العربی فی شرح الترمذی ابوزید مولی عمرو بن حریث روی عنہ راشد بن کیسان وابو روق وہذا یخرجہ عن حد الجہالۃ کذا فی عمدۃ القاری محصلا (ص ۹۴۹ ج ۱) مؤلف۔

ابو رافع عند الطحاوی والحاکم الثانی رباح ابو علی عند الطبرانی فی الاوسط الثالث عبد الله بن عمر عند ابی
موسی الاصبهانی فی کتاب الصحابة الرابع عمرو البکالی عند ابی احمد فی الکنی بسند صحیح الخامس ابو عبیدة بن عبد الله
السادس ابو الاحوص وحدیثهما عند محمد بن عیسی المدائنی السابع عبد الله بن مسلمة عند الحافظ ابی الحسن بن المظفر
فی کتاب غرائب شعبة الثامن قابوس بن ابی ظبیان عن ابیه عند ابی المظفر ایضا بسند لا بأس به التاسع
عبد الله بن عمرو بن غیلان الثقفی عند الاسمعیلی فی جمعه حدیث یحیی بن ابی کثیر عن یحیی عند العاشر عبد الله بن
عباس عند ابن ماجة والطحاوی الحادی عشر ابو وائل شقیق بن سلمة عند الدارقطنی الثانی عشر ابن عبد الله
رواه ابو عبیدة بن عبد الله عند طلحة بن عبد الله عن ابیه ان اباه حدثه الثالث عشر ابو عثمان ابن سنة عند
ابی حفص بن شاهین فی کتاب الناسخ والمنسوخ من طریق جیدة وخرجها الحاکم فی المستدرک الرابع
عشر ابو عثمان النهدی عند الدورقی فی مسنده بطریق لا بأس بها اھ ملخصا (ص ۹۴۹ ج ۱) قلت فهؤلاء
خمسة عشر رجلا یروونه عن عبد الله وبه افتی علی رضی الله عنه وعکرمة مولی ابن عباس ولما ذکر ابو خلدة لیلة
الجن عند ابی العالیة لم ینکرها بل قال انبذتکم هذه الخبیثة وانما کان ذلک زبیبا بماء وهذا یدل علی صحة
حدیثها وصحة معرفتها ایاها وذکرنا کل ذلک فی المتن فلا یبعد دعوی الشهرة فیها کما لا یخفی مع انه لا حجة لهم فی الکتاب
لان عدم نبیذ التمر فی الاسفار یسبق عدم الماء عادة لانه اعسر وجودا واعز اصابة من الماء فکان تعلیق جواز التیمم
بعدم الماء تعلیقا لعدم النبیذ دلالة فکانه قال فلم تجدوا ماء ولا نبیذا من تمر فتیمموا الا انه لم ینص علیه لثبوته عادة ویؤید
هذا ما ذکرنا من فتاوی نجباء الصحابة والتابعین رضی الله عنهم فی زمان انسد فیه باب الوحی مع انهم کانوا اعرف
الناس بالناسخ والمنسوخ کذا فی البدائع (ص ۱۶ ج ۱) قال العینی فی العمدة وفی المغنی لابن قدامة وروی
عن علی انه کان لا یری بأسا بالوضوء بنبیذ التمر وبه قال الحسن الاوزاعی وقال عکرمة النبیذ وضوء من لم
یجد الماء وقال اسحق النبیذ الحلو احب الی من التیمم وجمعهما احب الی وعن ابی حنیفة کقول عکرمة اھ وفی احکام
القرآن لابی بکر الرازی عن ابی حنیفة فی ذلک ثلاثة روایات احدها یتوضأ به ویشترط فیه النیة ولا یتیمم
وهذه هی المشهورة وقال قاضیخان هو قوله الاول وبه قال زفر والثانیة یتیمم ولا یتوضأ رواها عنه نوح
بن ابی مریم واسد بن عمرو والحسن بن زیاد قال قاضیخان وهو الصحیح عنه والذی رجع الیها وبها قال ابو یوسف
واکثر العلماء واختار الطحاوی هذا والثالثة روی عنه الجمع بینهما وهذا قول محمد رحمه الله اھ (ص ۹۴۸ ج ۱)
وفی فتح القدیر ناقلا عن الخزانة قال مشائخنا انما اختلفت اجوبته لاختلاف المسائل سئل مرة ان کان
الماء غالبا قال یتوضأ وسئل مرة ان کانت الحلاوة غالبة قال یتیمم ولا یتوضأ وسئل مرة اذا لم یدر ایهما الغالب
قال یجمع بینهما اھ (ص ۱۰۵ ج ۱) وفی البدائع (ص ۱۷ ج ۱) ثم لا بد من معرفة تفسیر نبیذ التمر الذی فیه
الخلاف وهو ان یلقی شیء من التمر فی الماء فتخرج حلاوته الی الماء وهکذا ذکر ابن مسعود رضی الله عنه فی تفسیر
نبیذ التمر الذی توضأ به رسول الله صلی الله علیه وسلم لیلة الجن فقال تمیرات القیتها فی الماء فما دام حلوا رقیقا او قارصا

ثنا محمد بن عيسى بن حبان ثنا الحسن بن قتيبة ثنا يونس بن ابى اسحق عن
عبيدة وابى الاحوص عن ابن مسعود قال مرّ بى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال خذ معك اداوة من ماء ثم انطلق وانا معه فذكر حديث
ليلة الجن فلما افرغت عليه من الاداوة فاذا هو نبيذ فقلت يا رسول الله
اخطأت بالنبيذ فقال تمرة حلوة وماء عذب اخرجه الدارقطنى[1] وقال تفرد به
الحسن بن قتيبة عن يونس عن ابى اسحق والحسن بن قتيبة ومحمد بن عيسى
ضعيفان اه قلت اما الحسن فقال فيه ابن عدى ارجو انه لا بأس به كما فى اللسان[2]
واما محمد بن عيسى وهو المدائنى فوثقه البرقانى وذكره ابن حبان فى الثقات
وقال اللالكائى مرة صالح ليس يدفع عن السماع اه كذا فى اللسان[3] فان لم يكن
الحديث حسنًا فلا اقل من ان يستشهد به =

يتوضوء به عند ابى حنيفة وان كان غليظا كالرب لا يجوز التوضوء به بلا خلاف وكذا ان كان رقيقا لكنه
غلا واشتد وقذف بالزبد لانه صار مسكرا والمسكر حرام فلا يجوز التوضؤ به ولان النبيذ الذى توضأ به رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان رقيقا حلوا فلا يلحق به الغليظ والمر هذا اذا كان نيا فان كان مطبوخا ادنى
طبخة فما دام حلوا او قارصا فهو على الاختلاف وان غلا واشتد وقذف بالزبد ذكر القدورى فى شرحه
لمختصر الكرخى الاختلاف فيه بين الكرخى وابى طاهر الدباس على قول الكرخى يجوز وعلى قول ابى طاهر
لا يجوز وهذا اقرب القولين الى الصواب اه ملخصًا = فان قيل ومع ذلك كله فلم رجع ابو حنيفة عن
قوله الاول ووافق الجمهور كما فى رد المحتار ناقلا عن البحر ص ۱۴۳ ج ۱ قلت لعل وجهه التردد والوقوع
فى ان قصة الوضوء بالنبيذ كانت بمكة قبل نزول آية المائدة او بالمدينة بعد نزولها وتعدد ليلة الجن
ووقوعها بالمدينة وحضور ابن مسعود فيها لا يستلزم وقوع قصة النبيذ ايضًا بالمدينة ولم يرد التصريح به
فى اكثر ما يقبل مثله وايضًا وقع التردد فى صفة النبيذ الذى توضأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان الماء غالبًا
فيه او الحلاوة او كانا متساويين ولا يخفى ان جواز الوضوء به انما عرف على غير القياس فيقتصر على مورده والمورد
متردد فيه فلا يترك به القياس ولا ينسخ به الكتاب واما ما ذكرناه قبل فى جواب الحافظ فهو وان كان يرجح احتمال
غلبة الحلاوة ولكنه لا يقطع عرق احتمال خلافه لجواز ان يكون ابن مسعود نفى عنه اسم الماء بمعنى عدم خلوصه عن
الشوب وان كان باقيا على اطلاقه واما ان ما نبذ من العشاء الى الغدوة يغلب عليه الحلاوة فهذا يختلف

عبیدہ اور ابو الاحوص ابن مسعود سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم میرے پاس سے گزرے اور فرمایا اپنے ساتھ

[1] ص ۲۹ ج ۱ - مؤلف ۔ [2] ص ۲۴۶ ج ۲ - مؤلف ۔ [3] ص ۳۳۲ ج ۵ - مؤلف ۔

حدثنا[1] ابوبکر الشافعی نا محمد بن شاذان نا معلی (بن منصور) نا ابومعاویۃ عن حجاج عن ابی اسحٰق عن الحرث عن علی قال کان لایری باسا بالوضوء من النبیذ اخرجہ الدارقطنی ورجالہ کلہم ثقات الا انہ قال حجاج بن ارطاۃ لایحتج بحدیثہ اھ قلت روی لہ مسلم فی صحیحہ مقرونا وقال احمد کان من الحفاظ وقال شعبۃ اکتبوا عنہ وعن ابن اسحٰق فانہما حافظان (الترغیب[2]) وصرح فی تدریب[3] الراوی بانہ حسن الحدیث = والحارث وثقہ ابن معین وذکرہ ابن شاہین فی الثقات ونقل توثیقہ عن احمد بن صالح البصری کما فی التہذیب[4] فالحدیث حسن لاسیما وقد تابعہ مزیدۃ بن جابر عن علی عند الدارقطنی[5] ایضا ومزیدۃ وثقہ ابن حبان وقال احمد معروف کذا فی التہذیب[6] =

ثنا[7] محمد بن مخلد العطار نا عبداللہ بن احمد بن حنبل نا ابی نا الولید بن مسلم نا الاوزاعی عن یحیی بن ابی کثیر عن عکرمۃ قال النبیذ وضوء اذا لم یجد غیرہ قال الاوزاعی ان کان مسکرا فلا یتوضأ بہ اھ اخرجہ الدارقطنی[8] ورجالہ کلہم ثقات من رجال مسلم الا شیخ الدارقطنی وعبداللہ وکلاہما ثقتان =

باختلاف الاحوال والفصول والتمر فاذا کانت التمرات یابسۃ واللیلۃ قصیرۃ فقد لا یغلب حلاوتہا علی الماء فی مثل تلک المدۃ واللہ تعالیٰ اعلم وعلمہ اتم واحکم =

قولہ[9] حدثنا ابوبکر الشافعی الخ قلت دلالتہ علی اختیار بعض اجلۃ الصحابۃ بالوضوء بالنبیذ ظاہرۃ = قولہ[10] محمد بن مخلد الی آخر الباب قلت دلالۃ الآثار علی موافقۃ اجلۃ التابعین لابی حنیفۃ فی ہذہ المسئلۃ وعدم تفردہ فیہا ظاہرۃ =

پانی کا برتن لیلو پھر آپ چلے اور میں آپ کے ساتھ ہو لیا پھر لیلۃ الجن کا قصہ بیان کیا (اور کہا) جب میں نے برتن سے آپ پر پانی ڈالا تو ناگاہ وہ نبیذ تھی میں نے عرض کیا یا رسول اللہ میں غلطی سے نبیذ لے آیا آپ نے فرمایا (کچھ) حرج نہیں (چھوارہ بھی میٹھا ہے اور پانی بھی شیریں ہے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور کہا حسن بن قتیبہ یونس سے روایت کرنے میں متفرد ہیں اور وہ اور محمد بن عیسیٰ دونوں ضعیف ہیں میں کہتا ہوں کہ حسن کی تو ابن عدی نے توثیق کی ہے اور کہا ارجو انہ لاباس بہ اور محمد بن عیسیٰ کو برقانی نے ثقہ کہا ہے اور ابن حبان نے اسکو ثقات میں ذکر کیا ہے پس حدیث حسن ہے ورنہ استشہاد کے قابل تو ضرور ہے تقریر ان سب احادیث سے نبیذ کیساتھ حضور صلی اللہ علیہ وسلم کا وضو کرنا ثابت ہے اس سے امام صاحب کے پہلے قول کی تائید ظاہر ہے گو اب فتوی اسپر نہیں کیونکہ امام صاحب نے اس سے رجوع فرمالیا ہے اور اب اونکے نزدیک بھی نبیذ سے وضو درست نہیں بلکہ اگر پانی نہ ملے تو نبیذ کے ہوتے ہوئے بھی تیمم کا حکم ہے لیکن ہمکو یہ دکھلانا ہے کہ امام صاحب کا پہلا قول بھی بے دلیل نہ تھا اور اسکی وجہ ہمنے حاشیہ میں بیان کی ہے کہ امام صاحب نے اس قول سے کیوں رجوع کیا = عارف حضرت علی کی روایت کرتے ہیں

ثنا ابوبکر الشافعی نا محمد بن شاذان نا معلی بن منصور نا مروان بن معاویۃ نا ابو خلدۃ قال قلت لابی العالیۃ رجل لیس عندہ ماء عندہ نبیذ ایغتسل بہ فی جنابۃ قال لا فذکرت لہ لیلۃ الجن فقال انبذتکم ھذہ الخبیثۃ انما کان ذلک زبیب و ماء اخرجہ الدارقطنی ورجالہ کلھم ثقات وقال الحافظ فی الفتح وروی ابو عبید عن الحسن انہ قال لا باس بہ ای بالوضوء بالنبیذ) وھو حسن او صحیح علی قاعدتہ۔

باب التیمم مع القدرۃ علی الماء لصلوۃ الجنازۃ ونحوھا مما لیس لہ بدل قلت ذکر فیہ بعض الناس اثرین بہا کافیان فی الدلالۃ علی المقصود ولکنہ نظر فی الاول منہما اخرجہ ابن ابی شیبۃ حدثنا عمر بن ایوب الموصلی عن المغیرۃ بن زیاد عن عطاء عن ابن عباس الخ بمانصہ واعلم ان الاثر الاول ذکرہ ہکذا فی الزیلعی لکنی اشک فی ہکان لقاء عمر (بن ایوب) بن المغیرۃ ففی التقریب فی ترجمۃ عمر ہذا مات سنۃ ثمان وثمانین (ای بعد المائتین علی قاعدتہ) وفی ترجمۃ المغیرۃ مات سنۃ اثنتین وخمسین (ای بعد المائۃ) واللہ تعالی اعلم بالانقطاع غیر مستقر عندنا اھ (ص ۱۱۵) قلت ولو طالع الرجل ترجمۃ عمر ہذا فی التہذیب لزال شکہ ولم یقع فیما وقع فیہ قال ابن عمار مات سنۃ ثمان وثمانین ومائۃ وکذا ذکرہ ابن حبان فی الثقات اھ (ص ۴۹۳ ج ۷) وبعد ذلک فلا شک فی لقائہ ایاہ وسماعہ منہ ہذا وفی الباب اثر عن ابراہیم اخرجہ محمد قال اخبرنا ابو حنیفۃ

کہ وہ نبیذ سے وضو کرنے میں کچھ حرج نہ سمجھتے تھے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے سب راوی ثقہ ہیں مگر دارقطنی نے حجاج بن ارطاۃ کی وجہ سے کلام کیا ہے۔ میں کہتا ہوں کہ حجاج سے مسلم نے مقرونا اپنی صحیح میں روایت کی ہے اور احمد نے کہا ہے کہ وہ حفاظ میں سے ہے اور شعبہ نے بھی اسکو حافظ کہا ہے اور ان کی حدیث کے لکھنے کا امر کیا پس حدیث حسن ہے۔

یحییٰ بن ابی کثیر عکرمہ سے روایت کرتے ہیں کہ انہوں نے فرمایا کہ نبیذ وضو کرنے کے قابل ہے جبکہ اسکے سوا اور کچھ نہ ملے اوزاعی نے کہا کہ اگر وہ نشہ کرنیوالا ہو تو اس سے وضو نکیا جائے اسکو بھی دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے راوی سب ثقہ ہیں۔

ابو خلدہ کہتے ہیں کہ میں نے ابو العالیہ سے پوچھا کہ ایک شخص کے پاس پانی نہیں اور نبیذ ہے تو کیا اس سے غسل جنابت کرے فرمایا نہیں میں نے انکو لیلۃ الجن کا واقعہ یاد دلایا تو کہا تمہاری نبیذیں تو خبیث ہیں اور وہاں تو صرف کشمش اور پانی تھا اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے سب راوی ثقہ ہیں۔ اور حافظ نے فتح الباری میں کہا ہے کہ ابو عبید نے حسن بصری سے روایت کیا ہے کہ انہوں نے فرمایا اس میں (یعنی نبیذ سے وضو کرنے میں) کچھ حرج نہیں اور اسکی سند حافظ کے قاعدہ پر یا حسن ہے یا صحیح **تفقہ**

ان سب آثار سے معلوم ہوا کہ امام ابو حنیفہ اپنے پہلے قول میں تنہا نہیں بلکہ بعض صحابہ و اجلہ تابعین کا قول بھی انکے موافق تھا مگر اب امام صاحب نے جمہور کی موافقت کر کے پہلے قول سے رجوع فرما لیا ہے۔

[illegible]

سلہ ص ۲۹ ج ۱ مولف سلہ ص ۲۰۵ ج ۱ مولف۔

ابواب التیمم

باب

عَنْ ابی ذرّ قال قال رسول اللّٰہ صلی اللّٰہ علیہ وسلم الصعید الطیب وضوء المسلم (وفی روایۃ لابی داؤد والترمذی طهور المسلم) ولو الی عشر سنین ما لم یجد الماء الحدیث اخرجہ ابو داؤد وابن حبان فی صحیحہ والحاکم فی المستدرک وصححہ الترمذی وقال حدیث حسن صحیح کذا فی نصب الرایۃ[۱] للزیلعی) وصححہ الدارقطنی ایضًا (فتح الباری[۲]) ولفظ عبد الرزاق وسعید بن منصور ان الصعید الطیب کاف ما لم یجد الماء کذا فی کنز العمال[۳])

عن حماد عن ابراهیم فی رجل تحضره الجنازة وهو علی غیر وضوء قال تیمم بالصعید ثم یصلی ولا تفعل ذلک المرأة اذا کانت حائضًا قال محمد وبه ناخذ وهو قول ابی حنیفۃ اھ (کتاب الآثار ص ۳۹) قلت ورجالہ ثقات معروفون۔

باب التیمم عند فقد الماء طهارة کاملۃ یصلی به فی الوقت وبعده ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم یحدث او یجد الماء الخ قولہ عن ابی ذر الخ قلت هذا الحدیث اخرجہ بعض الناس ایضًا فی کتابہ ولکن بدون الزیادة التی فیہ وهو قولہ صلی اللّٰہ علیہ وسلم ما لم یجد الماء وهو اصرح فی المقصود ولذا استدرکتہ علیہ ودلالتہ علی الباب ظاهرة لان قولہ صلی اللّٰہ علیہ وسلم ما لم یجد الماء یعم الوقت وبعده وجعلہ وضوء المسلم وطهوره فدل علی انہ طهارة کاملۃ عند عدم الماء۔

باب اس بیان میں کہ پانی نہ ملنے کے وقت تیمم طہارۃ کاملہ ہے اُس سے وقت کے اندر اور وقت کے بعد فرائض ونوافل جو چاہے پڑھ لے جبتک حدث نہو یا پانی نہ پائے اور یہ کہ تیمم والا وضو کرنے والے کی امامت کر سکتا ہے حضرت ابوذر رضؓ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ پاک مٹی مسلمان کی وضو کا آلہ ہے (اور ایک روایت میں ہے کہ مسلمان کو پاک کرنیوالی ہے) اگرچہ دس سال تک (تیمم کرتا رہے) جبتک پانی نہ پائے اسکو ابوداؤد نے سنن میں اور ابن حبان نے اپنی صحیح میں اور حاکم نے مستدرک میں روایت کیا ہے اور اسکو صحیح کہا اور ترمذی نے بھی روایت کیا اور حسن صحیح کہا ہے (زیلعی) اور دارقطنی نے بھی صحیح کہا (فتح الباری) اور عبد الرزاق وسعید بن منصور کے الفاظ یہ ہیں کہ پاک مٹی کافی ہے جبتک پانی نہ پاوے

---

[۱] ص ۷۷ ج ۱ مؤلف۔ [۲] ص ۳۷۸ ج ۱ مؤلف۔ [۳] ص ۱۳۱ ج ۵ مؤلف [۴] ص ۲۷۸ ج ا مؤلف

عن ابن عباس انه قال يصلي بتيمم واحد ما شاء ذكره ابن حزم (الجوهر النقي) ورواه ابن المنذر عنه (فتح الباري) وكلام الحافظ يدل على صحته۔ واخرج البخاري تعليقا ام ابن عباس وهو متيمم ووصله ابن ابي شيبة والبيهقي وغيرهما واسناده صحيح كذا في الفتح

قوله عن ابن عباس الخ قلت دلالته على الباب ظاهرة قال الحافظ في الفتح وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم الى خلاف ذلك وحجتهم ان التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلوة قبل خروج الوقت ولذلك اعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي اجنب فلم يصل الاناء من الماء ليغتسل به بعد ان قال له عليك بالصعيد فانه يكفيك لانه وجد الماء فبطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز اكثر من فريضة بتيمم واحد نظر اهـ (ص ۳۴۷ ج ۱) قلت ووجه النظر ان من قال بكون التيمم طهارة كاملة يقول بانتقاضه بوجود الماء فلا حجة عليه في الحديث وقد يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم عاجله بالماء قبل ان يتيمم وليس في الحديث انه تيمم او يقال انه عليه السلام امره بالاغتسال استحبابا لا وجوبا كذا في الزيلعي (ص ۸۴ ج ۱) ولو سلم كونه امره به وجوبا فهو للصلوة المستقبلة التي صلاها بالتيمم

(کنز العمال) تقریر اس حدیث سے تیمم کا طہارت کاملہ ہونا ثابت ہوا کیونکہ اسمیں حضور نے مٹی کو وضو مسلم اور طہور مسلم فرمایا ہے۔ اور آپ کے اس قول سے کہ جبتک پانی نہ پائے یہ ثابت ہوا کہ تیمم وقت کے اندر اور وقت کے بعد ہر حالت میں نماز کے لئے کافی ہے کیونکہ یہ لفظ عام ہے۔

امام حسن بصری کا ارشاد ہے کہ تم ایک تیمم سے وضو کیطرح سب نمازیں پڑھ سکتے ہو جبتک حدث نہو اس کو حماد بن سلمہ نے اپنی مصنف میں روایت کیا ہے اور سعید بن منصور نے بھی اور انکے الفاظ یہ ہیں کہ تیمم بمنزلہ وضو کے ہے جب تم وضو کر لو تو باوضو رہوگے جبتک حدث ہو اور عبد الرزاق کے الفاظ یہ ہیں کہ جبتک حدث نہو اسوقت تک ایک تیمم کافی ہے (فتح الباری) اور یہ حافظ کے قاعدہ پر حسن ہے یا صحیح اور بخاری نے اسکو تعلیقاً روایت کیا ہے۔

ابن عباس رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ انہوں نے فرمایا کہ ایک تیمم سے جتنی چاہے نمازیں پڑھ لے اسکو ابن حزم نے ذکر کیا ہے (جوہر نقی) اور ابن منذر نے بھی اسکو ابن عباس سے روایت کیا ہے (فتح الباری) اور حافظ کا کلام اسکی صحت پر دلالت کرتا ہے اور بخاری نے تعلیقاً روایت کیا ہے کہ ابن عباس رضہ نے تیمم کی حالت میں امامت کی اسکو ابن ابی شیبہ اور بیہقی نے موصول کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے تقریر اسکی دلالت باب کے جملہ اجزاء پر ظاہر ہے کہ ایک تیمم سے جتنی چاہیں نمازیں پڑھ سکتا ہے اور یہ کہ تیمم والا وضو والوں کی امامت بھی کر سکتا ہے اور اسی سے تیمم کا طہارت کاملہ ہونا بھی معلوم ہوگیا۔

لہ ص ۵۶ ج ۱ مولف ۲ہ ص ۳۴۷ ج ۱ مولف

عن عمرو بن العاص قال احتلمت فی لیلة باردة فی غزوة ذات السلاسل فتیممت وصلیت باصحابی الصبح فذکروا ذالک للنبی صلی اللہ علیہ وسلم فاخبرته بالذی منعنی من الاغتسال وقلت انی سمعت اللہ یقول ولا تقتلوا انفسکم ان اللہ کان بکم رحیما فضحک رسول اللہ صلی اللہ علیہ ولم یقل شیئا اخرجه ابوداؤد والحاکم واسناده قوی (فتح الباری[1] مختصرا وصححه الحاکم علی شرطهما واقره علیه الذهبی =

تا فہم قال الحافظ وقد اعترف البیہقی بانہ لیس فی المسئلۃ حدیث صحیح من الطرفین قال لکن صح عن ابن عمر ایجاب التیمم لکل فریضۃ ولا یعلم لہ مخالف من الصحابۃ وتعقب بما رواہ ابن المنذر عن ابن عباس انہ لا یجب اھ (ص ۳۷۸ ج ۱) قلت وہذا یدل علی صحۃ الروایۃ عن ابن عباس ایضا الا ان الصحیح لا یعقب الا بمثلہ ہذا ولی فی کل ما قالہ البیہقی نظر اما قولہ لیس فی المسئلۃ حدیث صحیح من الطرفین ففیہ انا قد ذکرنا فی المتن حدیثین مرفوعین صحیحین الاول حدیث ابی ذر وقد مر وجہ دلالتہ علی المقصود والثانی حدیث عمرو بن العاص انہ صلی باصحابہ وہو متیمم وعلمہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فضحک الیہ ولم یقل شیئا وسیاتی وجہ دلالتہ علی الباب اما قولہ ولکن صح عن ابن عمر ایجاب التیمم لکل فریضۃ الخ ففیہ انہ لیس فی قول ابن عمر وہو ما رواہ البیہقی من حدیث نافع عنہ انہ قال یتیمم لکل صلوۃ وان لم یحدث وقال اسنادہ صحیح کما فی الزیلعی (ص ۸۰ ج ۱) ما یدل علی الایجاب بل یمکن حملہ علی الاستحباب ولا یاباہ لفظہ وان سلم فاین الدلالۃ فیہ علی اختصاص وجوبہ لکل فریضۃ دون النوافل بل الظاہر من قولہ لکل صلوۃ ان لا یصلی بتیمم واحد ازید من صلوۃ واحدۃ فریضۃ کانت او نافلۃ وہو یخالف البیہقی کما یخالفنا ہذا وقد لقی بعد خبایا فی الزوایا طبی الکشح عنہا اولی قولہ واما ابن عباس الخ دلالتہ علی ان التیمم یقوم مقام الوضوء ظاہرۃ ولو کانت طہارۃ بصیغۃ لما ام ابن عباس وہو متیمم من کان متوضئا کذا قال الحافظ فی الفتح (ص ۳۷۸ ج ۱) قلت وبہ ظہر وجہ دلالۃ الحدیث بعدہ علی معنی الباب واللہ تعالی اعلم =

حضرت عمرو بن العاص رضی اللہ عنہ سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ مجھے غزوہ ذات السلاسل میں دی کی رات میں احتلام ہو گیا تو میں نے تیمم کیا اور اپنے ساتھیوں کو نماز پڑھا دی انہوں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے اسکا تذکرہ کیا تو میں نے غسل نکرنیکی وجہ اور اپنا عذر بیان کر دیا اور یہ بھی کہا کہ میں نے حق تعالی کا یہ ارشاد سنا ہے ولا تقتلوا انفسکم ان اللہ کان بکم رحیما (ترجمہ اور اپنے آپکو قتل نکرو بیشک اللہ تعالی تم پر بہت مہربان ہیں اس لیے میں نے اپنے کو ہلاکت سے بچایا) تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ہنسنے لگے اور کچھ نہیں فرمایا۔ اسکو ابوداؤد

[1] ص ۳۸۵ جلد ا مولف [2] ص ۱۷۷ ج مستدرک ۱۲ مولف

باب

عن نافع عن ابن عمر قال رأیت النبی صلے اللہ علیہ وسلم تیمم بموضع یقال لہ مربد النعم وھو یری بیوت المدینۃ اخرجہ الحاکم فی المستدرک[1] وقال ھذا حدیث صحیح تفرد بہ عمرو بن محمد بن ابی رزین وھو صدوق ولم یخرجاہ وقد اوقفہ یحیی بن سعید الانصاری وغیرہ عن نافع قال تیمم ابن عمر علی رأس میل او میلین من المدینۃ فصلے العصر فقدم والشمس مرتفعۃ ولم یعد الصلوٰۃ اھ قلت واقرہ علیہ الذھبی فی تلخیصہ =

باب جواز التیمم فی الحضر اذا کان الماء بعیدا عنہ علی میل او میلین ۔ قولہ عن نافع الخ قلت الحدیث اخرجہ بعض الناس فی کتابہ ولکنہ استدل بہ علی جواز التیمم فی اول الوقت لراجی الماء فی آخرہ فحسب فلم

اور حاکم نے روایت کیا ہے اور اسکی سند قوی ہے (فتح الباری) اور حاکم نے شرط شیخین پر اسکی تصحیح کی ہے اور ذہبی نے تائید کی (مستدرک) تقریر اس سے باب کے جزو اخیر پر دلالت ظاہر ہے اور جزو اول پر بھی دلالت ہے کیونکہ اگر تیمم طہارت کاملہ نہوتا تو وضو کرنیوالوں کی امامت تیمم والیکو جائز نہوتی اور اس باب کی حدیث اول و سوم و چہارم سے بیہقی رحمہ اللہ کے اس قول کا جواب بھی ہوگیا کہ اس باب میں کوئی حدیث صحیح نہیں ہے کیونکہ ہم نے محدثین ہی کے اقوال سے ان احادیث کی صحت ظاہر کردی ہے =

باب اس بیان میں کہ بحالت اقامت بھی تیمم جائز ہے جبکہ پانی ایک میل یا دو میل دور ہو ۔ نافع ابن عمر رضی اللہ عنہ سے روایت کرتے ہیں وہ کہتے ہیں کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو دیکھا کہ آپنے موضع مربد النعم میں تیمم کیا حالانکہ آپ مدینہ کے گھروں کو دیکھ رہے تھے اسکو حاکم نے مستدرک میں روایت کیا ہے اور کہا یہ حدیث صحیح ہے اور اسکو یحییٰ بن سعید وغیرہ نے نافع سے موقوفاً روایت کیا ہے کہ ابن عمر نے مدینہ سے ایک میل یا دو میل کے فاصلہ پر تیمم کیا پھر عصر پڑھی پھر مدینہ میں آئے اور آفتاب بلند تھا اور نماز کا اعادہ نہیں کیا (مستدرک) میں کہتا ہوں کہ ذہبی نے تلخیص مستدرک میں تصحیح حاکم کی تقریر کی ہے ۔ تقریر مربد النعم کو حافظ ابن حجر نے جزم کے ساتھ مدینہ سے ایک میل پر بتلایا ہے اسیطرح زبیر نے بھی جیساکہ عینی نے نقل کیا ہے اور بعض نے دو میل کہا ہے پس تطبیق یہ ہے کہ وہ ایک سے کچھ زیادہ اور دو میل سے کم ہوگا یہاں حضور نے اور ابن عمر نے تیمم کیا حالانکہ مدینہ بہت دور نہ تھا اور وقت کے اندر پانی ملسکتا تھا اور اسوقت حضور کا مقیم ہونا تو معلوم نہیں مگر ابن عمر کا مقیم ہونا مؤطا کی روایت سے معلوم ہوا اس سے

باب

یزاد فیه حدیث ابی الجہیم بن الحارث بن الصمۃ الانصاری انہ سلم علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم فلم یرد علیہ حتی اقبل علی الجدار فمسح بوجہہ ویدیہ ثم رد علیہ السلام رواہ البخاری وذکرہ بعض الناس فی باب اٰخر ولکنہ یناسب ھذا الباب ایضاً۔

تنبیہ للمعنی الذی نبہناک علیہ وایضاً فہذا اخرجہ ہو مختصراً ولم یقتصر علی روایۃ الحاکم مرفوعہا وموقوفہا فانہا اتم واکمل فان قیل ما الدلیل علی کون النبی صلی اللہ علیہ وسلم او ابن عمر مقیما فی ہذہ الحالۃ حتی یتم الاستدلال بہ علی جواز التیمم فی الحضر وما المانع من کونہما مسافرین وانہما تیمما قبل الدخول فی البلد قلت اما النبی صلی اللہ علیہ وسلم فلم اقف علی کونہ مقیما او مسافرا فی ہذا الوقت واما ابن عمر فکان مقیما حتما لما فی المؤطا من التصریح عن نافع انہ اقبل ہو وعبد اللہ بن عمر من الجرف حتی اذا کان بالمربد نزل عبد اللہ بن عمر فتیمم صعیدا طیبا اھ (ص ۵۷) قال العینی فی العمدۃ قال الشافعی الجرف قریب من المدینۃ وذکر الزبیر ان الجرف علی میل من المدینۃ وقال ابن اسحٰق علی فرسخ وہناک کان المسلمون یعسکرون اذا ارادوا الغزو اھ (ص ۶۶ ج ۲) وفی التعلیق الممجد المربد بکسر المیم وسکون الراء وفتح الموحدۃ ودال مہملۃ علی میل او میلین من المدینۃ قال الباجی قال وفیہ التیمم فی الحضر لعدم الماء اذ لیس بین الجرف والمدینۃ مسافۃ القصر اھ والی جوازہ فی الحضر ذہب مالک واصحابہ وابو حنیفۃ والشافعی وقال زفر وابو یوسف لا یجوز التیمم فی الحضر بحال قالہ الزرقانی اھ (ص ۴۷) قال فی مراقی الفلاح الثانی من شروط صحۃ التیمم العذر المبیح للتیمم وہو علی انواع کبعدہ میلا وہو ثلث فرسخ لغلبۃ الظن (فان لہا حکم الیقین فی الفقہیات ۱۲ ط) ہو المختار ای التقدیر بالمیل ہو المختار وہو المشہور عند الجمہور ۱۲ ط) للحرج المتعلق بالذہاب الی ہذہ المسافۃ وما شرع التیمم الا لدفع الحرج فیتیمم لبعدہ میلا عن ماء طہور ولو کان بعدہ عنہ فی المصر علی الصحیح للحرج اھ (ص ۶۶) قلت ودلالۃ اثر ابن عمر موقوفا ومرفوعا علیہ ظاہرۃ لانہ تیمم فی فناء المصر ولہا حکمہ فدل علی جواز التیمم فی المصر ایضا اذا کان علی البعد من الماء۔

باب جواز التیمم من صخرۃ الاغبار علیہا۔ قولہ یزاد فیہ حدیث ابی الجہیم الخ ای مع ما اخرجہ بعض الناس فی

[illegible]

باب اس بیان میں کہ جس پتھر پر غبار نہ ہو اس سے تیمم درست ہے اس میں ابو الجہیم بن الحارث بن صمہ انصاری کی یہ حدیث بھی

ملہ قلت لعلہ اراد بہ من میل او اقل من میلین فحذفت الکسرۃ واعتبرہ اخری لان المربد مجلس الابل وفضاء وراء البیوت تدفق بہ کذا فی العینی وہو لا یکون الا اقرب البلد متصلا بہ وجزم الحافظ فی الفتح بانہ من المدینۃ علی میل (ص ۴۸ ۳۷ ج ۱) مؤلف =

ملہ قال فی الفتح المیل فی اللغۃ منتہی مد البصر کذا فی الطحطاوی علی مراقی الفلاح (ص ۶۶) مؤلف =

كتابه (ص ١١٤) من حديث عمار ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك رواه مسلم ومن حديث الصعيد وضوء المسلم
الخ قال العيني استدل به (اي بحديث ابي الجهيم ١٢) بعض اصحابنا على جواز التيمم بالحجر قال وذلك
لان حيطان المدينة مبنية بحجارة سود وقال ابن بطال في تيمم النبي صلى الله عليه وسلم بالجدار رد على الشافعي
في اشتراط التراب لانه معلوم انه لم يعلق به تراب اذ لا تراب على الجدار وقال الكرماني ليس فيه رد على
الشافعي اذ ليس معلوما انه لم يعلق به تراب وماذاك الا تحكم بارد اذ الجدار قد يكون عليه التراب وقد لا
يكون بل الغالب وجود الغبار على الجدار مع انه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم حت الجدار بالعصا ثم تيمم
فيجب حمل المطلق على المقيد انتهى قلت الجدار اذا كان من حجر لا يحتمل التراب لانه لا يثبت عليه خصوصا
جدار المدينة لانها من صخرة سوداء (وهي حجر الملس ١٢) وقوله مع انه قد ثبت الخ ممنوع لان حت الجدار
بالعصا رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد (عن ابي الحويرث) كما ذكرناه عن قريب وهو حديث ضعيف فان
قلت حسنه البغوي كما ذكرنا قلت كيف حسنه وشيخ الشافعي وشيخ شيخه ضعيفان لا يحتج بهما قاله مالك وغيره
وايضا فهو منقطع لان ما بين الاعرج وابي جهيم عمير كما سبق من عند البخاري وغيره ونص عليه ايضا البيهقي وغيره
وفيه علة اخرى وهي (ان) زيادة حت الجدار لم يات بها احد غير ابراهيم والزيادة انما تقبل من ثقة اه ملخصا
(ص ١٦٨ و ١٦٩ ج ٢) قلت ومع ذلك فالحت بالعصا لا ينقر الحجارة حتى يخرج منها التراب فانما فعله
صلى الله عليه وسلم انما حكه للتنظيف الظاهر فان سلم حسن الحديث وثبوت زيادة الحك لزم منه زوال تراب
عسى ان يكون علق بالجدار فيه والحديث سليم بالنص فالحق ما قاله ابن بطال وما قاله الكرماني في جوابه لا يخلو
عن تعسف وتكلف ويؤيد ما قلنا حديث الصعيد وضوء المؤمن المسلم وقد مر ذكره وقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا
لان الصعيد لا يختص بالتراب بل يعمه وغيره لقوله تعالى فتصبح صعيدا زلقا اي حجرا املس قاله في مراقي الفلاح
(ص ٦٩) فلا يصح قصره على التراب وتفسير ابن عباس به لكونه اغلب فلا ينافي التعميم

بڑھا ہی جاتی کہ انہوں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو سلام کیا آپنے جواب نہ دیا یہانتک کہ ایک دیوار پر متوجہ ہوئے اور
اپنے ہاتھوں اور چہرہ مبارک پر مسح کیا پھر سلام کا جواب دیا اسکو بخاری نے روایت کیا ہے اور مؤلف اخبار السنن
نے اسکو دوسرے باب میں ذکر کیا ہے مگر یہ اس باب سے بھی تعلق رکھتی ہے۔ تقریر عینی نے کہا ہے کہ اس سے پتھر
پر بدون غبار کے تیمم کا جواز ثابت ہوتا ہے کیونکہ مدینہ کی دیواریں کالے پتھروں سے بنی ہوئیں تھیں جن پر غبار نہیں جما کرتا
اور رہ جو ایک روایت میں آیا ہے کہ حضور نے عصا سے دیوار کو کھرچا پھر تیمم کیا تو اول تو یہ زیادت ضعیف ہے اور
اسمیں انقطاع بھی ہے اور اگر حسن بھی مان لیجائے تو عصا سے پتھر میں سوراخ تو نہیں ہو سکتا جو اندر سے مٹی نکل آئے بلکہ اس

منه ۱۲ ۱۲ ۱۲ ابن سواد ۱۲ في اسم عبد الرحمن كذا في التهذيب وادوى الاعلى لغة ثقة وثبت رواية دروى وابن معين في ولقوة ابن حبان مالك والاكثرون و الحويرث ضعيف ونوثقة هو داوا وقد اتيح ترجمة في كلام ما في تعين قلت

ابراهيم بن محمد ... ضعيف ... ۱۲

عن[1] عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا واقع بعض اهله فكسل ان يقوم ضرب يده على الحائط فتيمم رواه الطبراني في الاوسط وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس (مجمع الزوائد[1]) قلت ولكنه لا يضرنا فان التدليس كالارسال وايضا فقد اعتضد بما رواه البيهقي عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اجنب فاراد ان ينام توضأ او تيمم اسناده حسن (فتح الباري[2])

باب

نا شريك عن ابي اسحق عن الحرث عن علي قال اذا اجنب الرجل في السفر تلوم[3] ما بينه وبين آخر الوقت فان لم يجد الماء تيمم وصلى اخرجه الدارقطني وسنده حسن

[3] اي انتظر ۱۲ منه

قوله عن عائشة الخ قلت وحيطان بيوت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت من لبن ولها جحر وابيات مطرورة بالطين كما ذكره السمهودي في خلاصة الوفا (ص ۱۱۹) والجدار اكثر ما يكون خاليا عن الغبار ولم يثبت انه كان يحته فثبت جواز التيمم بدون الغبار =

باب استحباب تاخير التيمم لراجي الماء في الوقت قوله نا شريك الخ قلت دلالته على معنى الباب ظاهرة و التلوم التأني والانتظار ولم يقل احد بوجوب ذلك فوجب الحمل على الاستحباب =

اس صورت میں تو جو کچھ لگی ہوگی وہ بھی جھڑ جائیگی پس ظاہر حضور نے پتھر کو صاف کرنے کے لئے عصا سے رگڑا تھا اور اس صورت میں ہمارا مدعی اور بھی ثابت ہے =

حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے مروی ہے وہ فرماتی ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب اپنے اہل میں سے کسی سے مشغول (حاجت) ہوتے پھر اٹھنے (اور غسل و وضو کرنے) کی ہمت نہ ہوتی تو دیوار پر اپنا ہاتھ مار کر تیمم کر لیا کرتے اسکو طبرانی نے اوسط میں روایت کیا ہے اور اسمیں بقیہ ابن الولید مدلس ہے (مجمع الزوائد) میں کہتا ہوں کہ تدلیس اول تو ہمکو مضر نہیں دوسرے اس روایت کی تائید بیہقی کی روایت سے بھی ہوتی ہے جسکی سند حسن ہے تقریر اگرچہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم کے گھر کچی اینٹ سے بنے ہوئے تھے یا لکڑیوں پر لپائی کی ہوئی تھی لیکن دیوار عموماً غبار سے خالی ہوتی ہے اس لئے اس حدیث سے بھی بدون غبار کے جواز تیمم ثابت ہوا =

باب اس بیان میں کہ جسکو وقت نماز کے اندر پانی ملنے کی امید ہو وہ تیمم کو استحباباً مؤخر کرے حارث حضرت علی سے روایت کرتے ہیں کہ انہوں نے فرمایا جب کوئی شخص سفر میں جنبی ہو جاوے تو آخر وقت تک انتظار کرے اگر پانی نہ ملے تو تیمم کر کے نماز پڑھ لے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند حسن ہے =

[1] ص ۱۰۱ ج ۱ مولف [2] ص ۳۴۳ ج ۱ مولف [3] ص ۷۵ ج ۱ مولف

عن[2] یحیی بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابیه[۵] ان عمر بن الخطاب اعتمر فی رکب فیہم عمرو بن العاص وان عمر عرس ببعض الطریق فاحتلم وقد کاد ان یصبح فلم یجد مع الرکب ماء فرکب حتی جاء الماء الحدیث اخرجہ مالک وابن وھب وعبد الرزاق وسعید بن منصور والطحاوی ورواہ ابن وھب فی مسندہ ایضا من طریق سلیمان بن یسار قال حدثنا من کان مع عمر بن الخطاب فی سفر فاصابتہ جنابۃ ولیس معہ ماء فقال اترونا لو رفعنا بذلک الماء قبل طلوع الشمس قالوا نعم قال فرفعوا دوابہم فجاءوا الماء قبل طلوع الشمس فاغتسل عمر الحدیث اخرجہ فی کنز العمال وسندہ الاول صحیح وفی السند الثانی رجل مبہم ولعلہ عبد الرحمن بن حاطب کما یدل علیہ السند الاول ولہ رویۃ وعدوہ من کبار ثقات التابعین کذا فی التقریب[۳] علی ان الانقطاع لایضر عندنا =

قولہ[۳] عن یحیی بن عبد الرحمن الخ قلت ودلالتہ علی الباب ظاہرۃ حیث لم یتیمم عمر رضی اللہ عنہ لعدم الماء فی الرکب بل تلوم وسار حتی ادرک الماء واغتسل ویجب الطلب لو ظن بقرب الماء اقل من میل لما روی عبد الرزاق عن علی قال اذا اجنبت فاسال عن الماء جہدک فاذا لم تقدر علیہ فتیمم وصل فاذا قدرت علی الماء فاغتسل کذا فی الکنز (ص ۱۳۴ ج ۵) وانما قدرناہ بالمیل لما مر عن ابن عمر انہ تیمم علی راس او میلین من المدینۃ وروی عنہ مرفوعا انہ رای النبی صلی اللہ علیہ وسلم تیمم بموضع یقال لہ مربد النعم وقدمنا ان المربد فی مربد النعم کونہ علی میل من المدینۃ فتذکر واللہ تعالیٰ اعلم وسند عبد الرزاق لم اقف علیہ وظنی انہ حسن لمالہ

یحیی بن عبد الرحمن بن حاطب اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں کہ حضرت عمر رضی اللہ عنہ نے چند سواروں کے ساتھ عمرہ کیا جنہیں حضرت عمرو بن العاص رضی اللہ عنہ بھی تھے راستہ میں ایک جگہہ حضرت عمر نے اخیر شب میں نزول کیا تو انکو احتلام ہوگیا اسوقت صبح ہونے ہی کو تھی اور قافلہ میں حضرت عمر کو (غسل کے لئے) پانی نملا تو وہ سوار ہوگئے یہاں تک کہ پانی پر پہونچے اسکو مالک اور ابن وھب اور سعید بن منصور اور طحاوی نے روایت کیا ہے اور ابن وھب نے اپنی مسند میں سلیمان بن یسار کے واسطے سے بھی ان الفاظ سے روایت کیا ہے کہ ہمسے ایک شخص نے جو حضرت عمر کے ساتھ سفر میں تھا بیان کیا۔

[۵] قلت لیس فی الموطا عن ابیہ بل فیہ مالک عن ہشام عن ابیہ عن یحیی بن عبد الرحمن بن حاطب انہ اعتمر مع عمر بن الخطاب الخ (ص ۱۷) والصحیح ما فی کنز العمال لان یحیی لم یدرک عمر وکانت ولادتہ فی خلافۃ عثمان کذا فی التہذیب (ص ۲۵۰ ج ۱۱) فافہم وتنبہ لہ ۱۲ مؤلف

[۱] ص ۱۳۱ ج ۵ مؤلف [۲] ص ۱۱۴ مؤلف

ابواب الحیض والنفاس والاستحاضۃ

باب

عن سفیان عن الجلد بن ایوب عن معاویۃ بن قرۃ عن انس قال ادنی الحیض ثلثۃ واقصاہ عشرۃ قال وکیع (فی روایتہ) الحیض ثلث الی عشر فما زاد فھی مستحاضۃ اخرجہ الدارقطنی ورجالہ ثقات غیر جلد بن ایوب فضعفہ الناس وروی عنہ الائمۃ سفیان الثوری والحمادان وجریر بن حازم وعبد الوہاب الثقفی قال ابو عاصم لم یکن بذاک ولکن اصحابنا اسہلوا فیہ وقال ابراہیم الحربی غیرہ اثبت منہ وقال ابو حاتم شیخ اعرابی ضعیف الحدیث یکتب حدیثہ ولا یحتج بہ اھ ملخصا من اللسان قلت وللحدیث شواھد لطرق متعددۃ ذکرھا المحقق فی الفتح ثم قال فھذہ عدۃ احادیث متعددۃ الطرق وذلک یرفع الضعیف الی الحسن اھ قلت وقد رواہ سفیان عن انس ایضا بلاغا کما فی احیاء السنن عن الدارمی وھذا یدل علی صحۃ الاثر عندہ عن انس والا لم یجزم بنسبتہ الیہ۔

من الشواھد منھا ما ذکرناہ فی المتن عن الدارقطنی۔

باب ادنی الحیض و اکثرہ قولہ عن سفیان الخ قلت دلالتہ علی معنی الباب

کہ انکو جنابت لاحق ہوگئی اور پانی پاس نہ تھا تو حضرت عمرؓ نے فرمایا کہ اگر ہم تیزی کے ساتھ چلیں تو کیا تمہارے خیال میں ہم طلوع شمس سے پہلے پانی پالیں گے لوگوں نے کہا ہاں چنانچہ سب نے اپنی سواریوں کو تیز کیا تو طلوع شمس سے پہلے پانی پر پہونچ گئے اور حضرت عمر نے غسل کیا (کنز العمال) میں کہتا ہوں کہ سند اول تو صحیح ہے اور سند ثانی میں ایک راوی مجہول ہے اور غالبًا وہ عبد الرحمن بن حاطب ہیں جیسا کہ سند اول سے معلوم ہوتا ہے اور انہوں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو دیکھا ہے اور محدثین نے انکو اجلۂ ثقات تابعین میں شمار کیا ہے (تقریب) دوسرے یہ انقطاع ہے کہ وہ مضر نہیں تقریب ان دونوں حدیثوں سے مقصود باب ... ثابت ہے کہ جب وقت میں پانی ملنے کی امید ہو تو تیمم میں تاخیر کرے اور پانی تلاش کرے لیکن اگر ایک میل کے اندر پانی ملنے کی امید ہو تو اسوقت تلاش واجب ہے اور اگر ایک میل یا اس سے زیادہ دور میں ملنے کی امید ہو تو تلاش واجب نہیں محض مستحب ہوا اور اس کی دلیل عبد اللہ بن عمر کی وہ حدیث ہے جو پہلے گذر چکی کہ حضور نے مربد نعم میں تیمم کیا حالانکہ مدینہ سامنے تھا اور راجح یہ ہے کہ مربد نعم مدینہ سے ایک میل ہے۔ معلوم ہوا کہ جب پانی اتنی دور ہو تو تیمم جائز ہے اور تلاش

واجب نہیں ہیں حضرت علی کا قول اور حضرت عمر کا فعل استحباب پر محمول ہے = باب اس بیان میں کہ حیض کی ادنی مدت اور اکثر مدت کیا ہے معاویہ بن قرۃ عن انس کی روایت ۔ [illegible]

ظاهرة وقد روی ذلك مرفوعا ايضا ولا يصح على طريقة المحدثين ولكن قال المحقق فی الفتح والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأی فالموقوف فيها حكمه الرفع بل تسكن النفس بكثرة ما روی فيه عن الصحابة والتابعين الى ان المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوی الضعيف وبالجملة فله اصل فی الشرع بخلاف قولهم اكثره خمسة عشر لو فالم نعلم فيه حديثا حسنا ولا ضعيفا اهـ (ص ۱۴۳ ج ۱) قلت والحديث ذكره بعض الناس فی كتابه (ص ۱۳۱) عن سفيان بلاغا فاستدركنا عليه وذكرناه موصولا =

باب

عن سلام بن سلام عن حميد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت النفاس اربعون الا ان ترى الطهر قبل ذلك اخرجه الدارقطنی

باب اقل النفاس واكثره قوله عن سلام بن سلام الخ قلت قوله صلى الله عليه وسلم الا ان ترى الطهر

کرتے ہیں کہ انہوں نے فرمایا کہ ادنی مدت حیض کے تین دن ہے اور انتہائی مدت دس دن ہے اور وکیع نے (اپنی روایت میں) کہا کہ حیض تین دن ہے دس دن تک جو زیادہ ہو وہ استحاضہ ہے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے راوی سب ثقہ ہیں بجز جلد بن ایوب کے جسکو لوگوں نے ضعیف کہا ہے اور ائمہ نے اس سے روایت کی ہے اور عاصم نے کہا یہ اس درجہ کا تو نہیں مگر ہمارے اصحاب نے اسکے متعلق مساہلۃ کی اور حاتم نے کہا شیخ اعرابی ہے ضعیف الحدیث ہے اسکی حدیث لکھی جائے اور احتجاج کیا جائے (لسان) میں کہتا ہوں کہ اس حدیث کے لئے شواہد متعددہ بطرق کثیرہ ہیں جنکو محقق ابن الہمام نے فتح القدیر میں ذکر کرکے فرمایا ہے کہ چند احادیث طرق متعددہ سے ہیں اور یہ بات ضعیف کو درجہ حسن پر پہونچا دیتی ہے۔ تقریر کی دلالت مقصود باب پر ظاہر ہے اس سے معلوم ہوگیا کہ ادنی حیض تین دن ہے اور اکثر دس دن ہے اور اس حدیث کو دارمی نے سفیان ثوری سے حضرت انس سے بلاغاً روایت کیا ہے (احیاء السنن) یہ موصول اسکی مؤید ہے کیونکہ اگر اس منقطع کا واسطہ محذوفہ یہی جلد بن ایوب ہے تب تو اس سے سفیان کے نزدیک جلد بن ایوب کا ثقہ ہونا معلوم ہوتا ہے ورنہ جزم کے ساتھ وہ اسکو حضرت انس کی طرف منسوب نکرتے اور اگر واسطہ کوئی دوسرا ہے تب تقویت تائید ظاہر ہے اگر

باب اس بیان میں کہ نفاس کی ادنی مدت اور اکثر مدت کیا ہے حمید حضرت انس سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ نفاس کی میعاد چالیس دن ہے مگر یہ کہ وہ اس سے پہلے پاکی دیکھ لے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے ایک راوی سلام الطویل کو ضعیف کہا ہے میں کہتا ہوں کہ شواہد ہیں ابن جارود کے

لـه ص ۸۱ ج ۱ - مؤلف

وقال لم یروہ عن حمید غیر سلام وھو سلام الطویل وھو ضعیف
الحدیث اھ قلت قال ابن النجار ؒ حدثنا اسحٰق بن ابراھیم ثنا اسحٰق
بن عیسیٰ ثنا سلام الطویل وکان ثقۃ اھ من التھذیب فالرجل مختلف فیہ
ولما رواہ طرق متعددۃ من اقوال الصحابۃ فلا ینزل حدیثہ ھذا عن الحسن
حدثنا ابن مخلد حدثنا الحسانی ثنا وکیع ثنا ابوبکر الھذلی عن الحسن
عن عثمان بن ابی العاص انہ کان یقول لنسائہ اذا نفست امرأۃ منکن
فلا تقربنی اربعین یوماً الا ان تری الطھر قبل ذلک اخرجہ الدارقطنی
وقال وکذلک رواہ اشعث بن سوار ویونس بن عبید وھشام واختلف

قبل ذلک یدل علی ان اقل النفاس لا حد لہ لکونہ یعم جمیع ما ھو قبل الاربعین سواء کان یوماً او اقل منہ ولو
ساعۃ قال الترمذی وقد اجمع اھل العلم من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم والتابعین ومن بعدھم علی ان النفساء
تدع الصلوٰۃ اربعین یوماً الا ان تری الطھر قبل ذلک فانھا تغتسل وتصلی اھ (ج ا ص ۲۰) وقولہ صلی اللہ
وسلم وقت النفساء اربعون یدل علی انہ لا نفاس بعد ذلک کما لا یخفی۔
قولہ حدثنا ابن مخلد الخ قلت دلالۃ الاثر علی معنی الباب ظاھرۃ بالتقریر الذی مر ذکرہ وقول عثمان
بن ابی العاص فلا تقربنی اربعین یوماً یدل بالمفہوم علی جواز القربان بعد الاربعین وقد وقع التصریح
بہ فی روایۃ الاشعث عن الحسن عن عثمان بن ابی العاص انہ کان یقول لنسائہ لا تشوفن لی دون الاربعین
ولا تجاوزن الاربعین یعنی فی النفاس اخرجہ الدارقطنی بسند صحیح (ص ۸۱ ج ۱) وھو مع الحدیث الاول حجۃ
علی الشافعی ومالک فی قولھما ان اکثرہ ستون یوماً کما فی رحمۃ الامۃ (ص ۱۳)

واسطہ سے اسحٰق بن عیسیٰ کا قول نقل کیا ہے کہ سلام طویل ثقہ ہے پس حدیث حسن ہے **تقریر** حضور کا یہ ارشاد کہ مگر وہ
اس سے پہلے پاکی دیکھ لے اسپر دلالت کرتا ہے کہ اقل نفاس کی کوئی حد نہیں کیونکہ یہ لفظ عام ہے جو ایک دن
اور ایک ساعت کو بھی شامل ہے اور یہ ارشاد کہ نفاس کی میعاد چالیس دن ہے اسپر دلالت کرتا ہے کہ اسکے بعد نفاس نہیں ہے
حسن بصری عثمان بن ابی العاص سے روایت کرتے ہیں وہ اپنی بیبیوں سے فرمایا کرتے تھے کہ جب تم میں سے کسیکو نفاس ہو تو
چالیس دن تک میرے پاس نہ آئے مگر یہ کہ وہ اس سے پہلے پاکی دیکھ لے۔ اسکو بھی دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکے
سب راوی ثقہ ہیں بجز ابوبکر ہذلی کے کہ اسمیں کلام ہے مگر ابوحاتم نے کہا ہے کہ وہ لین الحدیث ہے انکی حدیث لکھی جائے
ملہ قلت اثبت البزار فی سندہ سماع الحسن عنہ فقال وروی عن عثمان بن ابی العاص وسمع منہ کذا فی الزیلعی (ص ۱۹۶ ج ۱)
فالحدیث موصول لا مرسل وان سلم فمراسیلہ صحاح کما مر قبل ۱۲ مؤلف۔

لہ ص ۲۸۴ ج ۴ مؤلف ۲ ص ۱۸۱ ج ۱ مؤلف

عن هشام ومبارك بن فضالة روه عن الحسن عن عثمان بن ابى
العاص موقوفا وكذلك روى عن ابن عمرو ابن عباس وانس بن مالك
وغيرهم من قولهم اھ قلت رجاله كلهم ثقات الا ابا بكر الهذلى فتكلموا فيه
وقال ابو حاتم لين الحديث يكتب حديثه وقال البخارى وذكريا الساجى
ليس بالحافظ عندهم اھ ملخصا من التهذيب ومع ذلك فقد تابعه غيره
من الثقات كما عرفت فالحديث حسن ورواه الدارقطنى ايضا عن الاشعث
عن الحسن عن عثمان وفيه ولا تجاوزن الاربعين وسنده صحيح ۔
[2] ثنا بقية بن الوليد اخبرنى الاسود بن ثعلبة عن عبادة بن نسى عن
عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا مضى
للنفساء سبع ثم رأت الطهر فلتغتسل ولتصل اخرجه الحاكم فى المستدرك
وقال قد استشهد مسلم ببقية بن الوليد اما الاسود بن ثعلبة فانه شامى
معروف والحديث غريب فى الباب اھ قلت سكت الحاكم عن رجاله و
كذا الذهبى فكلهم ثقات والحديث صحيح مع غرابته ۔

قوله ثنا بقية بن الوليد الخ قلت فلما جازت لها الصلوة برؤية الطهر قبل الاربعين جاز للزوج وطؤها فى هذا الطهر بالاولى فان اشتراط الطهارة للصلوة آكد منه للوطى فهو حجة على احمد فى قوله ليس له وطؤها فى ذلك الطهر حتى تبلغ الاربعين كما فى رحمة الامة (ص ١٣) ولا دليل له فى قول عثمان بن ابى العاص لا تشوفن لى دون الاربعين وقد مر آنفا ولا فى قول ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نعتزل النفساء اربعين ليلة اخرجه الدار قطنى فى سننه (ص ٨١ ج ١) لما مر عنه فى رواية المتن من قوله الا ان ترى الطهر قبل ذلك وكذلك جاء مرفوعا فى

اور اسکی متابعت اشعث بن سوار اور یونس بن عبید اور ہشام اور مبارک بن فضالہ نے کی ہے یہ سب بھی حسن البصری سے عثمان بن ابی العاص سے اسکو روایت کرتے ہیں (دارقطنی) پس حدیث حسن ہے اور اشعث کی روایت میں یہ زیادتی بھی ہے کہ چالیس دن سے تجاوز نہ کرے اور اسکی سند صحیح ہے (تقریر) اسکی دلالت بھی مقصود باب پر ظاہر ہے ۔
[2] معاذ بن جبل رضی اللہ عنہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کرتے ہیں کہ حضور نے فرمایا جب نفاس والی عورت کو سات دن گذر جائیں پھر وہ پاکی دیکھ لے تو چاہیے غسل کرے اور نماز پڑھے اسکو حاکم نے مستدرک میں روایت کیا ہے اور اسکے راویوں کی توثیق کی ہے اور ذہبی نے اسپر سکوت کیا ہے پس حدیث صحیح ہے (تقریر) اس حدیث میں سات دن کی قید اتفاقی ہے اصل مدار پاکی دیکھنے پر ہے جیسا کہ دوسری روایات کے الطلاق سے معلوم ہو چکا ہے

عن عرفجة السلمی عن علی رضی اللہ عنہ قال لا یحل للنفساء اذا رأت الطہر الا ان تصلی اخرجہ الدارقطنی ورجالہ ثقات وسندہ مما لا باس بہ

باب

اخبرنا محمد بن یوسف قال قال سفیان الطہر خمس عشرۃ اخرجہ الدارمی[۱] ورجالہ ثقات وبہ قال عطاء ولم یقل احد من فقہاء السلف باکثر منہ وان اختلفوا فیما دونہ فکان خمسۃ عشر طہرا صحیحا بالاجماع قالہ الحافظ ابوبکر الجصاص فی الاحکام۔

حدیث سلام کما عرفت قال العلامۃ الشوکانی فی النیل والادلۃ الدالۃ علی ان اکثر النفاس اربعون یوما متعاضدۃ بالغۃ الی حد الصلاحیۃ والاعتبار فالمصیر الیہا متعین فالواجب علی النفساء وقوف اربعین یوما الا ان تری الطہر قبل ذلک الاحادیث السابقۃ (ص ۲۷۳ ج ۱)

قولہ عن عرفجۃ الخ قلت الشاہد فیہ قولہ اذا رأت الطہر فانہ یدل بعبارتہ علی ان ادنی النفاس غیر محدود۔
باب ان اقل الطہر الصحیح خمسۃ عشر یوما قولہ اخبرنا محمد بن یوسف الخ قلت سفیان وان کان من اتباع التابعین وکبارہم وقولہ لیس بحجۃ وکذا عطاء من التابعین الکبار ولا یحتج باقوالہم عند البعض ولکنا ذکرناہ تائیدا فان المقادیر الشرعیۃ مما لا تدرک بالرای فلعلہما لم یقولا بذلک الا سماعا لا سیما وقد تائید ذلک بجماع التابعین

اور جب نفاس والی کو سات دن ہیں یا اس سے پہلے پاکی دیکھنے سے نماز پڑھنے کا حکم ہے تو اس سے یہ بھی معلوم ہوا کہ اوسکا شوہر بھی اسوقت اسکے پاس آسکتا ہے کیونکہ نماز کے لئے طہارت کی شرط وطی سے زیادہ ضروری ہے پس یہ احادیث امام احمد پر حجت ہیں کہ وہ چالیس دن سے پہلے وطی کو جائز نہیں کہتے گو عورت پاکی دیکھ لے۔

عرفجہ سلمی حضرت علی رضی اللہ عنہ سے روایت کرتے ہیں کہ نفاس والی جب پاکی دیکھ لے تو اسکے لئے سوا اسکے کچھ چارہ نہیں کہ نماز پڑھے اسکو دارقطنی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند لا باس بہ ہے اسکے راوی ثقہ ہیں۔ تقریر اس سے بھی معلوم ہوا کہ نفاس کی ادنی مدت محدود نہیں بلکہ پاکی دیکھنے پر مدار ہے۔

باب اس بیان میں کہ اقل طہر صحیح پندرہ دن ہے محمد بن یوسف کہتے ہیں کہ سفیان ثوری نے فرمایا کہ طہر پندرہ دن ہے

[۱] قلت لم یذکر الجصاص سندہ ولکنہ جزم بہ وذکرہ احتجاجا وہو امام حافظ محدث نیشاپور سمع ابا حاتم وعثمان الدارمی روی عنہ ابو علی والو احمد الحاکم قال ابن عقدۃ کان من الحفاظ کذا فی الفوائد البہیۃ نقلا عن الزرقانی فی شرح المواہب ا ہ (ص ۱۶) وجزم مثلہ لیشبہ واحتجاجہ بہ حجۃ کما ذکرناہ فی مقدمۃ الاعلاء ۱۲ منہ۔

---

[۱] ص ۸۳ ج ۱ ۔ مولف [۲] ص ۱۱۲ مولف [۳] ص ۳۴۵ ج ۱ احکام القرآن ۱۲ مولف

علی ان اقل الطہر لایکون اکثر من ذلک واستدل صاحب البدائع لذلک بالنص ولنا نوع من الاعتبار باقل
مدۃ الاقامۃ لان لمدۃ الطہر شبہا بمدۃ الاقامۃ الا تری ان المرأۃ تعود الی ما سقط عنہا بالحیض کما ان المسافر
بالاقامۃ یعود الی ما سقط عنہ بالسفر ثم اقل مدۃ الاقامۃ خمسۃ عشر یوما لما یدل علیہ الاثر الذی سنذکرہ وہو
موقوف فی حکم المرفوع لان المقادیر الشرعیۃ لا تدرک بالرای ۱۲) کذا اقل الطہر اھ (ص ۴۰ ج ۱) قلت
وحاصلہ ان الطہر مثل الاقامۃ لکون کل واحد منہما اصلا والحیض نظیر السفر لکون کل منہما عارضا مغیر الاحکام
ومسقطا لبعضہا فینبغی ان یکون اقل مدۃ الطہر نظیر اقل مدۃ الاقامۃ من حیث انہا تعید ما کان سقط من
الصوم والصلوۃ کما ان اقل مدۃ الحیض نظیر اقل مدۃ السفر وہو ثلثۃ ایام سواء بسواء، وقد مر ما یدل علی
الاول وقد ثبت بالاخبار ان اقل مدۃ الاقامۃ خمسۃ عشر یوما منہا ما ذکرہ محمد فی الآثار اخبرنا ابو حنیفۃ
ثنا موسی بن مسلم عن مجاہد عن ابن عمر قال اذا کنت مسافرا فوطنت نفسک علی اقامۃ خمسۃ عشر یوما فاتم
الصلوۃ (زیلعی ج ۱ ص ۲۰۸) وسندہ صحیح فکذلک اقل مدۃ الطہر، لا یقال ان ہذا اثبات المقدار
بالقیاس لانا نقول الاخبار الواردۃ فی مدۃ الاقامۃ واردۃ ہہنا للتساوی بینہما فیما ذکرنا فکان من باب الدلالۃ
دون القیاس ویؤید ہذہ الدلالۃ ما رواہ ابن الجوزی فی العلل المتناہیۃ من حدیث ابی داؤد النخعی حدثنی ابو طوالۃ
عن ابی سعید الخدری عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال اقل الحیض ثلاث واکثرہ عشر واقل ما بین الحیضتین خمسۃ
عشر یوما اھ قال ابن الجوزی قال ابن حبان کان سلیمان یضع الحدیث وہو ابو داؤد النخعی وقال احمد کان
کذابا وقال البخاری ہو معروف بالکذب وقال یزید بن ہرون لا یحل لاحد ان یروی عنہ اھ (ص ۱۰۱
ج ۱) قلت لا یلزم من کون الراوی کذابا یضع الحدیث کون جمیع احادیثہ موضوعۃ قطعا اذ قد یصدق
الکذوب کما ان الصدوق قد یکذب قال فی تدریب الراوی (ص ۸۴) وقد منع (ابن الصلاح)

اسکو دارمی نے روایت کیا ہے اور اسکے راوی ثقہ ہیں اور عطاء کا بھی یہی قول ہے اور فقہاء سلف کا اسپر اتفاق ہے کہ اقل طہر پندرہ
دن سے زیادہ نہیں گو اس سے کم میں اختلاف ہے پس پندرہ دن کا اقل طہر ہونا تو اجماعی ہوگیا (احکام القرآن للرازی) اور
ابن منذر نے ابو ثور سے نقل کیا ہے کہ ہمارے علم میں اس مسئلہ میں کسیکا اختلاف نہیں اور مہذب میں ہے کہ مجھے اسمیں
اختلاف معلوم نہیں اور محاملی نے کہا ہے کہ بالاجماع اقل طہر پندرہ دن ہے اور اسی کے مثل تہذیب میں ہے اور قاضی
ابو الطیب نے کہا ہے کہ لوگوں کا اسپر اجماع ہے کہ اقل طہر پندرہ دن ہے (عمدۃ القاری) تقریر ان ائمہ کا اس پر
اجماع نقل کرنا کافی دلیل ہے اور نووی نے جو احمد و اسحق بن راہویہ کے قول سے اس اجماع میں کلام کیا ہے
اسکا جواب یہ ہے کہ یہاں تابعین کا اجماع مراد ہے پس احمد و اسحق اجماع سابق سے محجوج ہیں اور یہیں سے مؤلف
ابکار المنن کی سخافت ظاہر ہوگئی کہ اسنے ابکار المنن میں لکھدیا ہے کہ اس مسئلہ میں حنفیہ کے پاس کوئی دلیل نہیں
حالانکہ اجماع فقہاء تابعین بڑی دلیل ہے۔

فيما سيأتي ووافقه عليه المصنف وغيره ان يجزم بتضعيف الحديث اعتمادا على ضعف اسناده لاحتمال ان يكون له اسناد صحيح غيره ولا شك ان الحكم بالوضع اولى بالمنع قطعا الا حيث لا يخفى كالاحاديث الطوال الركيكة التي وضعها القصاص او ما فيه مخالفة للعقل والاجماع اهـ ملخصا. قلت وهذه الامور الثلثة منتفية ههنا فليس في الحديث شيء من الركاكة ولا مخالفة العقل والاجماع بل قد عرفت انه متأيد بدلالة الاخبار الواردة في اقل مدة الاقامة والعمل عليه عند اكثر اهل العلم قال العيني في شرح البخاري وعند جمهور الفقهاء اقل الطهر خمسة عشر يوما وهو قول اصحابنا وبه قال الثوري والشافعي وقال ابن المنذر ذكر ابو ثور ان ذلك لا يختلفون فيه فيما نعلم وفي المهذب لا نعرف فيه خلافا وقال المحاملي اقل الطهر خمسة عشر يوما بالاجماع ونحوه في التهذيب وقال القاضي ابو الطيب اجمع الناس على ان اقل الطهر خمسة عشر يوما وقال النووي دعوى الاجماع غير صحيح لان الخلاف فيه مشهور فان احمد واسحق انكرا التحديد فقال احمد الطهر بين الحيضتين على ما يكون وقال اسحق توقيتهم الطهر بخمسة عشر غير صحيح اهـ (ص ٧٤٣ ج ٢) قلت لعل مدعي الاجماع اراد قول جمهور اهل العلم به ولا شك في صحته فان من خالفه لا يتجاوز عدده الاثنين والاربعة وقال الامام ابو بكر الرازي الجصاص في احكام القرآن له وايضا فان طريق اثبات مقدار الطهر التوقيف او الاتفاق وقد ثبت باتفاق فقهاء السلف ان خمسة عشر يوما يكون طهرا صحيحا واختلفوا فيما دونها وقفنا عند الاتفاق ولم نثبت ما دونها لعدم التوقيف والاتفاق فيه واما ما حكي عن يحيي بن اكثم من تقديره الطهر تسعة عشر يوما فانه يفسد من وجوه احدها ان اتفاق السلف قد سبقه في كون الطهر خمسة عشر فلا يكون خلافا عليهم ولان من قدره اختلفوا فيه على ثلثة اوجه قال عطاء خمسة عشر يوما وقال سعيد بن جبير ثلاثة عشر يوما وقال مالك في بعض الروايات خمسة عشر وفي بعضها عشرة ولم يقل احد منهم تسعة عشر ويفسد من جهة انه اثبت مقدارا من غير توقيف ولا اتفاق وذلك غير جائز فيما هذا وصفه اهـ (ص ٤٥٣ ج ١)

قلت فاحمد واسحق ايضا محجوجان باجماع من قبلهما. وهذا مما يدل على صحة ما رواه ابو داود والنخعي ان اقل الطهر خمسة عشر يوما وعمل جمهور العلماء بالحديث دليل على قوة اصله كما في التعقبات على الموضوعات للسيوطي ردا على ابن الجوزي حيث اورد حديث ابن عباس رض من جمع بين الصلوتين من غير عذر فقد اتى بابا من الكبائر في الموضوعات وقال حسين بن قيس يلقب حنش كذبه احمد اهـ فتعقبه السيوطي بان الحديث اخرجه الترمذي وقال والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم فاشار بذلك الى ان الحديث اعتضد بقول اهل العلم وقد صرح غير واحد بان من دليل صحة الحديث قول اهل العلم به وان لم يكن له اسناد يعتمد على مثله اهـ (ص ١٣) قلت فكذلك ما رواه ابو داود والنخعي في اقل مدة الطهر وان لم يكن اسناده مما يعتمد على مثله ولكنه تأيد بعمل اهل العلم به وبدلالة الاخبار الواردة في اقل مدة الاقامة وهذا مما يورث الظن بان له اصلا في الشريعة لا سيما وقد اورده ابن الجوزي في العلل المتناهية دون كتاب الموضوعات وقد صرح بانه يورد في العلل المتناهية ما هو ضعيف شديد الضعف

باب

عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وابن مسعود انهما قالا في الحائض اذا انقطع دمها فيه حائض ما لم تغتسل اخرجه ابن الضياء في مسند ابي حنيفة والدارقطني (كنز العمال) قلت رواه ابو حنيفة عن حماد عنه اخرجه الحافظ ابن خسرو بسنده الى ابي حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده فرواه عن ابي حنيفة كذا في جامع المسانيد فالسند صحيح ومراسيل ابراهيم مقبولة عندهم ۔

دون ما تحقق وضعه كما في اللآلي المصنوعة (ص ۱۵۲ ج ۲) والضعيف يحتج به اذا تايد بقول اهل العلم به هذا والله تعالى اعلم وعلمه اتم واحكم وبهذا التقرير يظهر لك سخافة فهم بعض الناس حيث قال في كتابه لا دليل على كون الطهر خمسة عشر يوماً اهـ (ص ۱۳۲) ولو انه قال لم اقف له على دليل لكان اسلم واولى ولكنه قد جعله هواه يظن من نفسه الاحاطة بالعلم ولا كله والله تعالى يقول وفوق كل ذي علم عليم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ثم اورد بعض الناس نقلا عن فتح الباري حديث الشعبي قال جاءت امرأة الى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت حضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لشريح اقض بينهما فقال يا امير المؤمنين وانت ههنا قال اقض بينهما قال ان جاءت من بطانة اهلها ممن يرضى دينه وامانته تزعم انها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلي جاز لها والا فلا قال علي رضي الله عنه قالون وقالون بلسان الروم احسنت ورجاله ثقات اهـ (ص ۳۰۲ ج ۱) قال هذا يرد على الحنفية بان الطهر عندهم بين الحيضتين لا يكون اقل من خمسة عشر يوماً فعلى هذا لا يوجد ثلث حيض في شهر اهـ (ص ۱۳۱) قلت اقل ما تنقضي به العدة عند الامام ستون يوماً وقالا اقلها تسعة وثلثون وهذا في الحرة ولو كانت امة فاقل ما تصدق فيه عند الامام خمسة وثلثون على تخريج الحسن واربعون يوماً على تخريج محمد وعندهما اقل ما تصدق فيه الامة احد وعشرون يوماً كذا في فتح القدير ملخصا (ص ۲۹ ج ۴) فاثر علي رضي الله عنه موافق لقول الصاحبين في الحرة وذكر الشهر فيه محمول على المغالبة الكسر يدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها بلفظ حاضت في شهر او خمسة وثلثين كذا في فتح الباري (ص ۳۰۱ ج ۱) وفيه ايضا (ص ۳۰۶ ج ۱) وروى الدارمي بسند صحيح الى ابراهيم قال اذا حاضت المرأة

باب بیان میں حکم وطی اور نماز کے جبکہ حائضہ یا نفساء کا خون اکثر مدت پر یا اُسکے درمیان میں بند ہو۔ ابراہیم نخعی حضرت عمر رضی اللہ عنہ و ابن مسعود رضی اللہ عنہ سے روایت کرتے ہیں کہ دونوں نے حائضہ کے متعلق فرمایا کہ جب اسکا خون

ے ۱ صفحہ ۱۵۱ ج ۵ مولف ۔ ے ۲ صفحہ ۲۶۳ ج ۱ مولف

حدثنا هشيم انبأنا ليث عن عطاء وطاؤس انهما قال اذا طهرت المرأة من الدم وادرك الرجل الشبق فليأمرها ان تتوضأ ثم يصيب منها ان شاء اخرجه سعيد بن منصور (كنز العمال) قلت سنده حسن وليث استشهد به مسلم في صحيحه كما مر في الكتاب ۔

في شهر او اربعين ليلة" ثلاث حيض فذكر نحو اثر شريح وقولهما هو قول الامام ايضا فانهما لم يقولا في الفقه قولا الا وقد ذهب اليه ابو حنيفة كما صرح به اوائل رد المحتار وقوله المشهور محمول على الاحتياط فلا يرد على الحنفية بالاثر المذكور شيئ والله تعالى اعلم على ان اثر علي هذا يعارضه الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها ام سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر فلتترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتصل وعن حمنة بنت جحش انها كانت تستحاض حيضة كثيرة شديدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذه ركضة من الشيطان فتحيضي ستة ايام او سبعة ايام في علم الله تعالى حتى اذا رأيت انك قد طهرت واستنقات فصلي ثلثا وعشرين او اربعا وعشرين ليلة وايامها وصومي وكذلك فافعلي في كل شهر كما يحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن الحديث اخرجهما ابو داود وسكت عنهما (ص ۱۶۲ و ۳۰۷ ج ۱ مع بذل المجهود) بان في هذا الحديث عن مراده انها حيضة في كل شهر وقد اخبر في الحديث الثاني ان عادة النساء في كل شهر حيضة واحدة بقوله لحمنة تحيضي في علم الله ستا او سبعا في كل شهر كما تحيض النساء فان امكن في شهر واحد حيضتان فصاعدا لم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بان تصوم وتصلي ثلثا او اربعا وعشرين في كل شهر مطلقا فلما امرها بذلك وبين عادة النساء قاطبة انهن يحضن في كل شهر حيضة واحدة لا يجاوز عنه الى قول امرأة ادعت ثلاث حيض في شهر واحد والله اعلم ۔

باب حكم الوطي والصلوة اذا انقطع دم الحائض والنفساء لاكثر المدة او في خلالها قلت الآثار في الباب عن الصحابة والتابعين مختلفة وقد حملها الحنفية على محامل مختلفة وحاصل الصور ما ذكره في فتح القدير ان الدم اما ان

بند ہو جائے تو غسل نکرلے تک وہ حائضہ ہی ہے اسکو ابن ضیاء نے مسند ابی حنیفہ میں روایت کیا ہے اور دارقطنی نے (کنز العمال) میں کہتا ہوں اسکو امام ابو حنیفہ نے حماد سے ابراہیم سے روایت کیا ہے جیسا کہ جامع مسانید میں ہے پس سند صحیح ہے اور ابراہیم کے مراسیل مقبول ہیں ۔

عطاء اور طاؤس سے روایت ہے کہ انہوں نے فرمایا کہ جب عورت خون سے پاک ہو جائے اور مرد کو شہوت زیادہ ہو تو اسکو وضو کرنیکا پھر اگر چاہے تو اس سے حاجت پوری کرے اسکو سعید بن منصور نے روایت کیا ہے (کنز العمال) میں کہتا ہوں کہ سند حسن ہے ۔

۱ ص ۲۵۲ ج ۵ ۔ مولف

اخبرنا ابو حنیفۃ عن حماد عن ابراھیم قال اذا طھرت المرأۃ فی وقت صلوۃ فلم تغتسل حتی یذھب الوقت بعد ان تکون مشغولۃ فی الغسل فلیس علیھا قضاء (کتاب الآثار لمحمد) قلت سندہ صحیح

ینقطع لتمام العشرۃ او دونھا لتمام العادۃ او دونھا ففی الاول (وھو الانقطاع لتمام العشرۃ ۱۲) یحل وطؤھا بمجرد الانقطاع وفی الثالث (وھو اذا انقطع لدون العادۃ ۱۲) لا یقربھا وان اغتسلت ما لم تمض عادتھا وفی الثانی (وھو الانقطاع لدون العشرۃ ولکن لتمام العادۃ ۱۲) ان اغتسلت او مضی علیھا وقت صلوۃ یعنی خرج وقت الصلوۃ حتی صارت دینا فی ذمتھا حل والا وعلی ھذا التفصیل انقطاع النفاس وطلاول ان فی الآیۃ قراءتین (ولا تقربوھن حتی) یطھرن یطّھّرن بالتخفیف والتشدید ومؤدی الاولی انتھاء الحرمۃ العارضۃ علی الحل بالانقطاع مطلقا واذا انتھت الحرمۃ العارضۃ علی الحل حلت بالضرورۃ ومؤدی الثانیۃ عدم انتھاءھا عندہ بل بعد الاغتسال فوجب الجمع ما امکن فحملنا الاولی علی الانقطاع لاکثر المدۃ والثانیۃ علیہ لتمام العادۃ — التی لیست اکثر مدۃ الحیض وھو المناسب لان فی توقیف قربانھا فی الانقطاع للاکثر علی الغسل انزالھا حائضا حکما وھو مناف لحکم الشرع علیھا بوجوب الصلوۃ المستلزم انزالھا طاھرۃ قطعا بخلاف تمام العادۃ فان الشرع لم یقطع علیھا بالطھر بل یجوز الحیض بعدہ ولذا لو زادت ولم یجاوز العشرۃ کان الکل حیضا بالاتفاق علی ما نحققہ بقی ان مقتضی الثانیۃ

ابراھیم نخعی سے روایت ہے کہ جب عورت نماز کے وقت میں پاک ہو جائے پھر اُس نے غسل (پورا) نہیں کیا یہانتک کہ وقت نکل گیا بعد اسکے کہ وہ غسل میں مشغول تھی تو اُس پر قضا واجب نہیں (کتاب الآثار) میں کہتا ہوں سند صحیح ہے۔

(تقریر) اس باب میں صحابہ و تابعین سے آثار مختلف وارد ہیں اسلئے حنفیہ نے انکو مختلف صورتوں پر محمول کرکے سب کو جمع کرلیا ہے۔ پس ابراھیم نخعی کی روایت اول و سوم تو اُس صورت پر محمول ہے جبکہ خون دس دن سے کم میں عادت کے موافق بند ہوا ہو اس صورت میں وقت غسل بھی حیض میں داخل ہے۔ اگر خون بند ہونے کے بعد اتنا وقت نہ ملے جس میں غسل کرسکے تو اُس پر اُس وقت کی نماز واجب نہ ہوگی اور شوہر کو اس سے وطی کرنا قبل غسل کے جائز نہیں خواہ حقیقۃً غسل کرے یا حکما طاہر ہو جائے کہ ایک نماز کا وقت کامل اُس پر گذر جائے اور نماز اُس کے ذمہ دین ہو جائے کہ اب وہ شرعاً طاہر ہے گو غسل نہ کرے۔ اور عطاء و طاؤس کا اثر اُس صورت پر محمول ہے جبکہ خون انتہائی مدت حیض یعنی پورے دس دن میں بند ہوا ہو کہ اس وقت خون بند ہونے کے ساتھ ہی عورت پاک ہو گئی اور فوراً اس سے وطی جائز ہے اور بہتر ہے کہ تخفیف حدث کے لئے اُسے وضو (اور غسل فرج) کا حکم کردے پھر وطی کرے اور اگر خون عادت سے پہلے بند ہوا ہو (خواہ تین دن میں یا اُس سے کم میں) اُسوقت وطی جائز نہیں خواہ غسل کرلیا ہو یا نہ کیا ہو جبتک ایام عادت گذر جائیں اور یہ اجماعی مسئلہ ہے اس لئے دلیل کی حاجت نہیں ہاں جسکی کوئی عادت نہ ہو اُس کے بارے میں اختلاف ہے) اور اصل دلیل مسئلہ کی حق تعالیٰ کا قول فلا تقربوھن۔

باب

عن عبد الله بن عمرؓ انه قال ذكر عمرؓ بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ واغسل ذكرك ثم نم رواه الشيخان (آثار السنن)

ثبوت الحرمة قبل الغسل فرفع الحرمة قبله بخروج الوقت معارضة للنص بالمعنى والجواب ان القراءة الثانية خص منها صورة الانقطاع للعشرة بالقراءة التخفيف فجاز ان تخص ثانيا بالمعنى وجه الثالث ظاهر من الكتاب غير انه خلاف انهاء الحرمة بالغسل الثابت بالقراءة التشديد فهو مخرج منه بالاجماع اھ المختصر (ص ١٥١ ج ١) قلت فاثر عمر وابن مسعود رضي الله عنهما محمول عندنا على الصورة الثانية اي اذا كان الانقطاع لدون العشرة لتمام العادة فهي حائض ما لم تغتسل فلا يجوز قربانها قبل الغسل حقيقة او حكما اما الغسل حقيقة فظاهر واما حكما فهو مضي وقت صلوة عليها حتى تصير الصلوة دينا في ذمتها فان ذلك فرع كونها طاهرة شرعا فعلم انها لم تبق حائضا عند الشرع وفي الثالثة لا يجوز قربانها قبل الغسل وبعده ما لم تمض عادتها وهذا بالاجماع كما عرفت قال في الكفاية عن المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها وكره لها التزوج بزوج آخر حتى تاتي عادتها تغتسل اھ (ص ١٥١ ج ١) وفي فتح القدير هذا (الذي ذكرنا ١٢) في حق القربان اما في حق الصلوة ففي الخلاصة اذا انقطع دم المرأة دون عادتها المعروفة في حيض او نفاس اغتسلت حين تخاف فوت الصلوة وصلت واجتنبت زوجها قربانها احتياطا حتى تاتي عادتها ولكن تصوم احتياطا اھ (ص ١٥٣ ج ١) وان جعلنا الاثر عمالا للصورة الثالثة كما فعله الائمة الثلثة فهو في الصورة الاولى وهي الانقطاع لعشرة ايام محمول عندنا على الندب فيستحب للزوج ان لا يقربها ما لم تغتسل ولا يجب ذلك عليه بل يجوز قربانها في هذه الصورة بدون الغسل ايضا لما عرفت والاثر الثاني وعندنا محمول على الصورة الاولى فيجوز قربانها قبل الغسل وينبغي ان يامرها بالوضوء لتخفيف الحدث والاثر الثالث محمول على الثانية فزمان الغسل فيها من الحيض حتى لا يجب عليها قضاء صلوة الوقت الذي طهرت فيه لم تدرك فيه الغسل والتحريمة لها - والله اعلم وعلمه اتم واحكم

باب نجاسة المني وان الجنب لا يطهر الا بالغسل وتخيير الذكر في ما يلبس فيه قوله عن عبد الله بن عمر الخ قلت ...

بطور اس حضرت کی تقریر کتب فقہ میں مفصل ہے۔

باب اس بیان میں کہ منی ناپاک ہے اور یہ کہ جنبی بدون غسل کے پاک نہیں ہو سکتا۔ عبد اللہ بن عمرؓ سے مروی ہے

ص ٥٥ ص ١٠٧ ج ١ المؤلف

عن معاوية بن ابي سفيانؓ انه سال اخته ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامعها فيه فقالت نعم اذا لم يرفيه اذى. رواه ابوداؤد وآخرون واسناده صحيح (آثار السنن[1])

الدلالة في قوله صلى الله عليه وسلم اغسل ذكرك فانه يدل على وجوب هذا الغسل كما هو مقتضى صيغة الامر من غير صارف لا يقال انه صلى الله عليه وسلم امره بغسل الذكر لاجل رطوبة فرج المرأة لا للمني لانا نقول لم يسئل عمر عن جنابة الجماع خاصة بل اطلق الجنابة وهي تعم الجماع والاحتلام كليهما لا يقال امره النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء ايضاً وهو امر ندب فليكن امره بغسل الذكر كذلك قلنا قام الدليل على صرف الاول عن الوجوب دون الثاني فافترقا نعم يقوم المسح بخرقة مقام الغسل ايضا كما دل عليه اثر عائشة وسياتي ولا بد من احدهما صونا للثياب عن النجاسة ۔

قوله عن معاوية الخ

کہ حضرت عمر رضی اللہ عنہ نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے عرض کیا کہ ان کو (بعض دفعہ) رات میں جنابت لاحق ہوتی ہے تو حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ وضو کرلو اور اپنے عضو کو دھولو پھر سو رہو اس کو بخاری ومسلم نے روایت کیا ہے (آثار السنن)

(تقریر) حضور کا یہ فرمانا کہ عضو کو دھولو بظاہر منی کے ناپاک ہونے پر دال ہے۔ کیونکہ امر وجوب کیلئے ہوتا ہے۔ معلوم ہوا کہ یہ دھونا واجب ہے رہا یہ کہ حضور نے وضو کا بھی تو امر کیا ہے۔ اور اس کو تم مستحب کہتے ہو۔ اس کا جواب یہ ہے کہ اس امر کے استحباب پر دوسرے دلائل قائم ہیں بخلاف امر غسل ذکر کے کہ اسکے استحباب پر دلائل قائم نہیں۔ پس یہ ضروری ہے۔ ہاں اگر کسی ردّی کپڑے سے پونچھکر سو رہے تو یہ بھی جائز ہے جیسا کہ آئندہ ایک حدیث سے معلوم ہوتا ہے باقی ان دونوں کے بغیر سو رہنا جائز نہیں کہ خواہ مخواہ پاک کپڑوں کو ناپاک کرنا ہے۔ اور نہ ان کپڑوں میں نماز جائز ہے۔

حضرت معاویہ رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ انہوں نے اپنی بہن ام المومنین ام حبیبہ رضی اللہ عنہا سے پوچھا کیا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان کپڑوں میں نماز پڑھ لیا کرتے تھے جن کو وہ پہنکر مشغول جماع ہوتے تھے۔ فرمایا ہاں جبکہ ان میں گندگی نہ دیکھتے۔ اسکو ابوداؤد وغیرہ نے روایت کیا ہے اور اس کی سند صحیح ہے

(آثار السنن)

[1] ص ۱۳ ج ا مولف

عن عائشة قالت تتخذ المرأة الخرقة فإذا فرغ زوجها ناولته فيمسح عنه الأذى ومسحت عنها ثم صليا في ثوبيهما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (التلخيص)

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاص وأن عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم عمر وقد كاد أن يصبح فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى إذا جاء الماء فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر فقال له عمرو بن العاص أصبحت ومعنا ثياب فدع ثوبك يغسل فقال عمر بن الخطاب واعجبا لك يا عمرو بن العاص لئن كنت تجد ثيابا أفكل الناس يجد ثيابا والله لو فعلتها لكانت سنة بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر رواه مالك وإسناده صحيح (آثار السنن)

قوله عن عائشة الخ قلت وجه دلالتها على الباب إطلاق أم حبيبة وعائشة رضي الله عنهما لفظ الأذى على المني والأذى في لسان الشرع يحمل على النجاسة كناية عنها قاله العيني كما حكاه عنه بعض الناس في إحياء السنن (ص ١٢٥) قوله عن يحيى بن عبد الرحمن الخ قلت الحديث أخرجه في كنز العمال (ص ١٣٠ ج ٥) بكماله وذكره في آخر أبواب التيمم وفيه زيادة أبيه بين يحيى وعمر بن الخطاب هو الصحيح كما أشرنا إليه سابقا فالحديث متصل صحيح ووجه دلالته على الباب في تأخير عمر رضي الله عنه الصلوة لأجل غسل المني تأخيرا أنكره عليه أصحابه وهذا دليل النجاسة فلو كان طاهرا لعد تأخيره ذلك من الغلو في الدين كما لو أخر أحد الصلوة لأجل إزالة المخاط والبزاق عن ثوبه ولو كان تأخيره لعدم علمه بطهارة الثوب عن المني بالمسح بخرقة أو إذخرة لأشار عليه أحد من الصحابة أن لا يؤخر الصلوة لغسله بل يمسحه بخرقة أو إذخرة ثم يصلي فيه كلا ولكنهم أشاروا عليه بأن يلبس ثوبه يغسل من بعد وهذا بمنزلة الاتفاق على لزوم الغسل عند جميعهم فرد عمر رضي الله عنه إشارتهم هذه وأصر على غسل ثوبه فثبت أن المني نجس وأن الرطب منه لا يطهر إلا بالغسل والدليل على كونه رطبا إصرار عمر على غسله فلو كان يابسا لاكتفى بفركه عن ثوبه۔

حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے مروی ہے انہوں نے فرمایا کہ عورت ایک چیتھڑا اپنے پاس رکھتی پھر جب شوہر (جماع) سے فارغ ہو جاوے وہ کپڑا اس کو دیوے جس سے وہ اپنی گندگی پونچھ لے اور عورت اپنی (گندگی) پونچھ لے پھر دونوں اپنے اسی لباس میں نماز پڑھ لیں اسکو ابن خزیمہ نے اپنی صحیح میں روایت کیا ہے (تلخیص حبیر) پس حدیث صحیح ہے (تقریر) حضرت عائشہ اور ام حبیبہ رضی اللہ عنہما نے منی کو اذی سے تعبیر کیا ہے اور زبان شرع میں لفظ اذی سے ناپاکی اور گندگی کو مراد لیا جاتا ہے۔ اس سے منی کا ناپاک ہونا ثابت ہوا۔ یحیی بن عبد الرحمن بن حاطب اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں وہ فرماتے ہیں کہ انہوں نے حضرت عمر بن خطاب رضی اللہ عنہ کے ساتھ ایک قافلہ کی ہمراہی میں عمرہ کیا جس میں حضرت عمرو بن العاص بھی تھے

له ص ١٣١ ج ١ مؤلف له ص ١٤٣ ج ١ مؤلف ١٢

عن ابی ھریرۃؓ قال فی المنی یصیب الثوب ان رأیتہ فاغسلہ والا فاغسل الثوب کلہ
رواہ الطحاوی واسنادہ صحیح (آثار السنن)

عن عبد الملک بن عمیر قال سئل جابر بن سمرۃ وانا عندہ عن الرجل یصلی فی الثوب الذی یجامع فیہ اھلہ قال صل فیہ الا ان تری فیہ شیئا فتغسلہ ولا تنضحہ فان النضح لا یزیدہ الا شرا رواہ الطحاوی واسنادہ حسن (آثار السنن)

قولہ عن ابی ہریرۃ الخ قلت دلالتہ علی الجزء الاول من الباب ظاہرۃ حیث امر ابوہریرۃ رضی اللہ عنہ بغسل الثوب کلہ اذا لم یر مکانہ ولا یومر بذلک لازالۃ الطاہر من المخاط والبزاق ونحوہما۔
قولہ عن عبد الملک بن عمیر الخ قلت فی قول جابر فان النضح لا یزیدہ الا شرا دلالۃ ظاہرۃ علی نجاسۃ المنی فان الطاہر لا یزید الشر اصلا۔

حضرت عمرؓ نے رستہ میں ایک جگہ اخیر شب کو پڑاؤ کیا جس کے قریب ہی پانی تھا پھر صبح کے قریب حضرت عمرؓ کو احتلام ہو گیا اور قافلہ میں پانی نہ ملا تو وہ سوار ہوئے یہاں تک کہ پانی پر پہنچ گئے پھر حضرت عمرؓ نے اس احتلام کا نشان جہاں جہاں دیکھا اسکو دہونے لگے حتی کہ چاندنا ہو گیا تو حضرت عمرو بن العاص نے فرمایا صبح ہو چکی ہے اور ہمارے پاس کپڑے موجود ہیں تو آپ اپنے کپڑوں کو رہنے دیجئے۔ پھر دہلتے رہیں گے تو حضرت عمرؓ نے فرمایا اے عمرو بن العاص مجھے تم پر تعجب آتا ہے اگر تم بہت کپڑے پاتے ہو تو کیا اور آدمی بھی تمہاری طرح بہت کپڑے پا سکتے ہیں بخدا اگر میں ایسا کروں گا تو یہی طریقہ پڑ جائیگا بلکہ جو نشان مجھے نظر آئیگا اُس کو میں دہوؤنگا اور جو اچھی طرح نظر نہ آئیگا اس پر پانی چھڑک دونگا (تاکہ بعد میں وہم نہو) اسکو مالک نے روایت کیا ہے اور اس کی سند صحیح ہے (آثار السنن)

(تقریر) اس سے منی کا ناپاک ہونا صراحۃً ثابت ہوا اور یہ کہ تر منی بدون دہوئے پاک نہیں ہو سکتی اور وجہ دلالت کی یہ ہے کہ حضرت عمرؓ نے کپڑوں کے دہونے کی وجہ سے نماز میں اتنی دیر کی کہ صحابہ نے اس تاخیر پر انکار کیا اگر منی تھوک یا رینٹ کی طرح پاک ہوتی تو یہ تاخیر غلو فی الدین میں داخل ہوتی جیسے کوئی تھوک یا رینٹ کے دہونے میں مشغول ہو کر نماز میں دیر کر دے پھر صحابہ میں سے کسی نے بھی حضرت عمرؓ سے یہ نہ کہا کہ منی کو کسی چھینٹے یا لکڑی سے پونچھکر نماز پڑھ لو بلکہ کہا تو یہ کہا کہ اپنے کپڑوں کو رہنے دو بعد میں دہلتے رہیں گے اس سے صاف ثابت ہوا کہ تر منی بدون دہوئے پاک نہیں ہو سکتی اور اسی سے معلوم ہوا کہ یہ منی تر تھی خشک نہ تھی کیونکہ خشک منی کا رگڑنے سے پاک ہو جانا صحابہ پر مخفی نہ تھا۔ خصوصاً حضرت عمرؓ پر جیسا کہ آگے معلوم ہوگا۔

حضرت ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ انہوں نے اس منی کے متعلق جو کپڑے میں لگ جائے فرمایا کہ اگر تم اُسکو دیکھو تو دہو ڈالو ورنہ سارے کپڑے کو دہوؤ اس کو طحاوی نے روایت کیا ہے اور اُس کی سند صحیح ہے (آثار السنن)

ص ۱۴ ج ۱ مؤلف ۱۲　　ص ۱۴ ج ۱ مؤلف ۱۲

عن عبد الکریم بن رشید قال سئل انس بن مالک رضی اللہ عنہ عن قطیفۃ اصابتہا جنابۃ لا یدری این موضعہا قال اغسلہا رواہ الطحاوی واسنادہ صحیح (آثار السنن)[1]

قال وکیع عن افلح بن حمید عن ابیہ قال عرسنا مع ابن عمر بالابواء ثم سرنا حین صلینا الفجر حتی ارتفع النہار فقلت لابن عمر انی صلیت فی ازاری وفیہ احتلام ولم اغسلہ فوقف علی ابن عمر فقال انزل فاطرح ازارک وصل رکعتین واقم الصلوٰۃ ثم صل الفجر ففعلت کذا فی المدونۃ لمالک[2] قلت سندہ رجالہ رجال الصحیح۔

قولہ عن عبد الکریم الخ قلت لا یخفی ما فی غسل القطیفۃ من الصعوبۃ ومع ذلک امر انس رضی اللہ عنہ بغسلہا اذ لم یدر موضع الجنابۃ وہذا لا یؤمر بہ الا فی النجس دون الطاہر مثل البزاق والمخاط فان تحمل المشاق لغسل الطاہر لیس من الدین فی شیء۔

قولہ قال وکیع الخ قلت فیہ دلالۃ ایضاً علی نجاسۃ المنی لان ابن عمر امرہ بطرح الازار عن جسدہ ولو کان طاہراً کالبزاق لم یامرہ بذلک کما لا یخفی۔

(تقریر) اسکی دلالت بھی مقصود پر ظاہر ہے کیونکہ صحابی نے منی کے نظر نہ آنے پر سارے کپڑے کے دھونیکا امر کیا اور پاک چیز کے لگ جانے پر ایسا امر نہیں کیا جاسکتا معلوم ہوا کہ منی ناپاک ہے۔

عبد الملک بن عمیر سے روایت ہے کہ جابر بن سمرہ سے میرے سامنے یہ مسئلہ پوچھا گیا کہ کیا آدمی اُن کپڑوں میں نماز پڑھ لے جنمیں اپنی بیوی سے جماع کرتا ہے فرمایا ہاں پڑھ لو مگر یہ کہ اسمیں کچھ لگا ہوا دیکھو تو اُس کو دھو ڈالو اور پانی نہ چھڑکنا کیونکہ چھڑکنے سے تو اور خرابی ہی بڑھیگی اسکو بھی امام طحاوی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند حسن ہے آثار السنن)

(تقریر) اس سے بھی منی کا ناپاک ہونا ثابت ہے کیونکہ صحابی نے اسکے دھونے کا امر کیا اور چھڑکنے کو کافی نہیں سمجھا بلکہ فرمایا کہ چھڑکنے سے تو اور خرابی زیادہ ہوگی۔

عبد الکریم بن رشید سے مروی ہے کہ حضرت انس بن مالک رضی اللہ عنہ سے اس روئیں والے کمل کی بابت سوال کیا گیا جس میں منی لگ جائے اور موقع معلوم نہ ہو (کہ کہاں لگی ہے) فرمایا پورے کو دھو ڈالو اسکو بھی طحاوی نے روایت کیا ہے اور اُس کی سند صحیح ہے (آثار السنن)

افلح بن حمید اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں کہ ہم نے حضرت ابن عمر رضی اللہ عنہما کے ساتھ موضع ابواء میں اخیر شب کو پڑاؤ کیا پھر صبح کی نماز پڑھکر چل پڑے یہاں تک کہ دن چڑھ گیا تو میں نے ابن عمر سے عرض کیا کہ میں نے اپنے پاجامہ میں نماز پڑھ لی حالانکہ اس میں احتلام کا اثر لگا ہوا تھا (یعنی منی) اور میں نے اسکو دھویا نہیں تو ابن عمر میرے پاس کھڑے ہوگئے۔ اور کہا اترو اور اپنا پاجامہ نکال ڈالو اور دو رکعتیں (سنت فجر کی) پڑھ لو اور اقامت کہکر فجر کی

[1] ص ۱۴ ج ۱ مولف [2] ص ۵ ج ۱ مولف

عن عمرو بن العاص فی قصۃ احتلامہ فی غزوۃ ذات السلاسل وتیممہ عن غسل الجنابۃ لاجل خوفہ علی نفسہ من شدۃ البرد وغسل مغابنہ فتوضأ وضوءہ للصلوٰۃ ثم صلی بہم الحدیث اخرجہ الحاکم فی المستدرک وصححہ علی شرط الشیخین واقرہ الذہبی علیہ وقال علی شرطہما۔

عن عائشۃ قالت کنت افرک المنی من ثوب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا کان یابسًا واغسلہ اذا کان رطبًا رواہ الدارقطنی والطحاوی وابو عوانۃ فی صحیحہ واسنادہ صحیح آثار السنن

قولہ عن عمرو بن العاص الخ قلت فلو کان المنی طاہرًا لم یتیمم عمرو ویغسلہ عن مغابنہ فی مثل ہذا البرد الذی ترخص فیہ بالتیمم عن غسل الجنابۃ۔

قولہ عن عائشۃ الخ قلت فی الحدیث دلالۃ علی التقسیم وعلی ان وظیفۃ الیابس من المنی الفرک ووظیفۃ الرطب الغسل واصرح منہ فی التقسیم اثر عمر رضی اللہ عنہ حیث قال ان کان رطبًا فاغسلہ وان کان یابسًا فاحککہ ومقتضاہ عدم طہارۃ الرطب الا بالغسل کما لا یخفی وہذا ہو قولنا معشر الحنفیۃ وادرد علیہ بعض الناس فی کتابہ فقال لا دلیل علی عدم طہارۃ ثوب اصابہ المنی الرطب بغیر الغسل وقال ثم اعلم انہ یرد علی ما فی الہدایۃ والمنی نجس یجب غسلہ ان کان رطبًا فاذا جف علی الثوب اجزأ فیہ الفرک ما رواہ ابن خزیمۃ فی صحیحہ کما فی فتح الباری (ج ۱ ص ۲۸۶) عن عائشۃ کانت تسلت المنی من ثوبہ بعرق الاذخر ثم یصلی فیہ وتحکہ من ثوبہ یابسًا ثم یصلی فیہ انتہی فانہ یتضمن

(فرض نماز) پڑھ لو ورنہ مالک) میں کہتا ہوں اس سند کے راوی صحیح کے راوی ہیں (تقریر) اس سے بھی منی کا ناپاک ہونا معلوم ہوا اگر پاک ہوتی تو عبد اللہ بن عمر اس پاجامہ کے نکال لینے کا امر کرتے رہا یہ کہ اسوقت تک تو منی خشک ہو گئی ہو گی پھر ابن عمر نے پاجامہ کے رگڑنے کا امر کیوں نہ کیا اس کا جواب یہ ہے کہ رگڑنے میں اور منی کے نشانات دیکھنے میں دیر لگتی اور قافلہ سے دور رہ جاتے اس لئے پاجامہ کا نکال دینا ہی سہل سمجھا۔

حضرت عمرو بن العاص سے غزوہ ذات السلاسل کے قصہ میں جبکہ ان کو احتلام ہو گیا اور غسل جنابت کی جگہ انہوں نے تیمم کیا کیونکہ نہانے میں سخت سردی کی وجہ سے ان کو جان کا خطرہ تھا یہ مروی ہے کہ انہوں نے اپنے چڈوں کو دھویا اور وضو کر کے نماز پڑھا دی اسکو حاکم نے مستدرک میں روایت کیا ہے اور بخاری ومسلم کی شرط پر صحیح کہا ہے۔ اور ذہبی نے تائید کی ہے (تقریر) اس سے بھی منی کا ناپاک ہونا ثابت ہوا اگر پاک ہوتی تو ایسی سخت سردی میں جس میں جان کا خطرہ تھا اور اسی لئے انہوں نے غسل کی جگہ تیمم کیا تھا چڈوں کے دھونے کا اہتمام نہ کرتے۔

حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے روایت ہے وہ فرماتی تھیں کہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے کپڑے سے منی کو رگڑ دیا کرتی تھی جبکہ خشک ہوتی اور دھو یا کرتی تھی جبکہ تر ہوتی اسکو دارقطنی اور طحاوی نے اور ابو عوانہ نے

ما علیہ بعض الناس علی الحنفیۃ فی قولہم بعدم طہارۃ الثوب الذی اصابہ المنی الرطب الا بالغسل۔

ترك الغسل في الحالتين وقد رواه الامام احمد في مسنده مرفوعاً كما في نصب الراية (ص ١١٠ ج ١) حدثنا معاذ بن معاذ انبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلت المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه ويحته يابساً ثم يصلي فيه وهذا الاسناد رجاله رجال الجماعة الا عبد الله هذا فانه لم يخرج له البخاري واخرج له الباقون وقال صاحب التهذيب روى عن عائشة وفي تهذيب التهذيب قال ابن حزم في المحلى لم يسمع من عائشة (ص ٣٠٨ ج ٥) فان سلم الانقطاع فهو غير مضر عند اصحاب المذهب انتهى كلامه (ص ٨٤) قلت حديث عائشة هذا اخرجه البيهقي من طريقين احدهما من طريق عباد بن منصور عن القاسم عنها وعباد هذا قال الذهبي ضعفوه وقال ابن النجار وليس بشيء وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سألت يحيى علي بن المديني عن عباد بن منصور فقال ضعيف عندنا ثم مع ذلك قد اختلف عليه في سنده فاخرجه ابن عدي في الكامل من طريق احمد بن ابي اوفى عن عباد بن منصور عن عطاء عن عائشة ثم ذكر حديث عكرمة بن عمار وفيه علتان احدهما ان ابن عمار غمزه القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا ذكره البيهقي في باب مس الفرج بظهر الكف الثانية قال الغلابي ذكرت ليحيى حديثا حدثناه معاذ بن معاذ عن عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة انها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر يحيى ان يكون سمع من عائشة عبد الله بن عبيد اه كذا في الجوهر النقي (ص ٢٠٢ ج ١) قلت وفيه علة ثالثة وهي الاضطراب في المتن فان احمد اخرجه مرفوعا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلت المني من ثوبه واخرجه الغلابي بسند احمد بعينه موقوفا على عائشة انها كانت تفرك المني الخ وبالجملة فان كان ابن خزيمة رواه من احد هاتين الطريقين فقد عرفت ما فيهما وان اخرجه من طريق غيرهما فلا حجة فيه ما لم يتبين سلامته من كلام مثل هذا واما قول بعض الناس وان سلم الانقطاع غير مضر عند اصحاب المذهب ففيه ان المنقطع انما يحتج به عندنا اذا لم يعارض الموصول وههنا ليس كذلك فقد عارضه ما رويناه في المتن عن عائشة كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابساً واغسله اذا كان رطباً وهو دال على التقسيم وعلى اختلاف الرطب واليابس في حكم التطهير وقد عرفت انه اثر صحيح موصول - ولو سلمنا حجيته فلا يرد به على الحنفية ايضاً لاحتمال ان يكون هذا المني قليلاً من قدر الدرهم وهو معفو عندهم يجوز فيه الاكتفاء بالمسح لا سيما لبيان الجواز وبعد جريان الاحتمال بطل الاستدلال وهذا هو الجواب عما رواه محارب بن دثار عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحت المني من ثياب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة اخرجه البيهقي وابن خزيمة كما في آثار السنن (ص ١٥ جلد ١) مع ما فيه من علة الانقطاع

اپنی صحیح میں روایت کیا ہے اور اس کی سند صحیح ہے (آثار السنن) تقریر اس حدیث میں تقسیم پر دلالت ہے کہ تر منی کیلئے دھونا ضروری ہے اور خشک کے لئے رگڑ دینا کافی ہے۔
خالد بن ابی عزہ کہتے ہیں کہ ایک شخص نے حضرت عمر رضی اللہ عنہ سے پوچھا کہ مجھے قالین پر احتلام ہوگیا ہے فرمایا اگر منی

[1] عن خالد بن ابی عزۃ قال سأل رجل عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ فقال انی احتلمت
علی طنفسۃ فقال ان کان رطبا فاغسلہ وان کان یابسا فاحککہ وان خفی علیک فارششہ
انتہی رواہ ابن ابی شیبۃ فی مصنفہ ثنا حسین بن علی عن جعفر بن برقان عنہ زیلعی
وسکت عنہ الحافظ فی الدرایۃ ورجالہ ثقات الا خالد ہذا فلم اقف علی ترجمۃ ولکنہ ثقۃ
علی قاعدۃ ابن حبان وابوہ ابو عزۃ صحابی اسمہ یسار بن عبد او ابن عمرو لہ حدیث
واحد اخرجہ الترمذی کذا فی التقریب -

فان مخارجہ من دثار لم یسمع من عائشۃ وقد اقر البیہقی بعد ما اخرجہ بارسالہ کما حققہ فی التعلیق الحسن من شارح
وہو لیس بحجۃ عندہم وہو عندنا محمول علی القلیل من قدر الدرہم واما ما رواہ البیہقی فی المعرفۃ وصححہ موقوفا عن
ابن عباس انہ قال فی المنی یصیب الثوب قال امطہ عنک بعود او اذخرۃ فانما ہو بمنزلۃ المخاط او البصاق
(آثار السنن ص ۵ ج ۱) فلا یصح بہ الاستدلال علی طہارۃ المنی اصلا لان التشبیہ بشیئ لا یستلزم مساواۃ المشبہ
والمشبہ بہ فی جمیع الوجوہ کیف وقد امر ابن عباس باماطۃ المنی ولم یرد الامر بذلک فی المخاط والبصاق اصلا بل ورد
فیہ خلافہ فقد اخرج البخاری فی باب حک البزاق بالید من المسجد عن انس مرفوعا ثم اخذ رسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم طرف ردائہ فبصق فیہ ثم رد بعضہ علی بعض فقال او یفعل ہکذا اھ (ص ۵۸ ج ۱) وروت عائشۃ
رضی اللہ عنہا کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یامرنا بحتہ ای المنی اخرجہ ابن الجارود فی المنتقی واسنادہ
صحیح وصححہ الحافظ فی التلخیص کما فی آثار السنن وتعلیقہ (ص ۶ ج ۱) ولم یرد مثل ذلک فی المخاط ونحوہ فافترقا
فلما ثبت کون المنی مامورا بحتہ واماطتہ وفرکہ وغسلہ فثبت کونہ نجسا فانہ لا معنی للنجس الا کونہ مامورا بالازالۃ شرعا
مع ان اثر ابن عباس ہذا لا یساوی الاخبار الصحیحۃ التی استدل بہا علی النجاسۃ ویحتمل ان یکون التشبیہ
فی الازالۃ والتطہیر لا فی الطہارۃ والقرینۃ علیہ ما ذکرنا من ورود الامر باماطتہ فی ہذا الاثر وغیرہ وعدم ذلک فی المشبہ
بہ ویحتمل ان یکون قال ذلک فی القلیل منہ دون الکثیر فان ما یصیب الثوب عند الجماع یکون کذلک فی
الغالب قال بعض الناس وحدیث انما یغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقیئ والدم والمنی رواہ
الدارقطنی وقال لم یروہ غیر ثابت بن حماد وہو ضعیف جدا وابراہیم وثابت ضعیفان اھ وقال البیہقی
لا اصل لہ کذا فی الزیلعی اھ

تر ہو تو دھو ڈالو اور خشک ہو تو کھرچ دو اور اگر کہیں اشتباہ ہو تو وہاں پانی چھڑک دو تاکہ بعد میں وہم نہ ہو
اسکو ابن ابی شیبہ نے مصنف میں روایت کیا ہے (زیلعی) اور حافظ ابن حجر نے درایہ میں اس پر سکوت کیا ہے
اور اسکے راوی سب ثقہ ہیں مگر خالد بن ابی عزہ کا ترجمہ مجھکو نہیں ملا اور ان کے باپ ابو عزہ صحابی ہیں لیکن یہ
خالد صحابی زادہ اور تابعی ہیں اور ابن حبان کے قاعدہ پر جو پہلے گذر چکا ہے وہ ثقہ ہیں تصریح اس سے بھی معلوم
ہوا کہ تر منی بدون دھوئے پاک نہیں ہو سکتی کیونکہ حضرت عمرؓ نے تقسیم کے ساتھ حکم فرمایا ہے کہ اگر تر ہو تو دھو ڈالو

اعلم ان عمل ابن عباس فتشبیہا ... المخاط فی الازالۃ

... ازالۃ المنی ... بالعرک ... اذا لم یجز

[1] ص ۱۳۱ ج ۱ مؤلف۔ [2] معناہ ان اشتبہ علیک فی مکان فارششہ لیقلع الوہم عنہ فلا یعارض ما مر عن جابر ولا تنضحہ فان النضح لا یزیدہ
۵۸ ص ۱۷۱ مؤلف

قلت كبرت خيانة حكاية قول بتفضيه لنفسه وترك ما يعارضه فان الزيلعي رحمه الله قد بسط الكلام في هذا الحديث فنقل عن الدارقطني تضعيف حماد هذا ولا ثم قال قلت وجدت له متابعا عند الطبراني رواه في معجمه الكبير من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سندا ومتنا وبقية الاسناد وحدثنا الحسين بن اسحق التستري ثنا علي بن بحر حدثنا ابراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة به وقال البزار وثابت بن حماد كان ثقة ولا يعرف انه روى غير هذا الحديث نقل البزار ذلك عن شيخ شيخه ابراهيم بن زكريا اه ملخصا فظهر بذلك ان ثابتا هذا ليس ممن اجمع على تركه بل هو مختلف فيه ضعفه بعضهم ووثقه بعضهم والاختلاف لا يضر عند بعض الناس فكان عليه ان يحكم بحسن الاسناد وصلاحيته للاحتجاج به كما هو دابه في اكثر المواضع من كتابه لا سيما وقد وجد له متابع وهو حماد بن سلمة عند الطبراني فان قيل قد عد الحافظ في الدراية (ص ٤٨) تسمية حماد بن سلمة خطأ في الاسناد قلنا عده الزيلعي متابعة والحافظ خطأ فاختلفا والاختلاف لا يضر - واما ابراهيم بن زكريا العجلي فهو ثقة ومن ضعفه فانما ضعفه لكونه اشتبه عليه بالعبدسي الواسطي والصواب الفرق بينهما قال الحافظ في اللسان (ص ٩ ج ١) وقد فرق غير واحد بين ابراهيم بن زكريا العجلي البصري وبين ابراهيم بن زكريا الواسطي العبدسي منهم ابن حبان فذكر العجلي في الثقات والواسطي في الضعفاء وكذا فرق بينهما الحاكم ابو احمد في الكنى والعقيلي في الضعفاء وابو العباس النسائي في الحافل والمؤلف في المغني وهو الصواب اه والباقون كلهم ثقات فالحديث حسن ولا اقل من ان يستشهد به واما قول البيهقي باطل لا اصل له فقد رده الحافظ الزيلعي باحسن رد فمن شاء فليراجعه - قال بعض الناس بعد نقله اثر عائشة رض قالت تتخذ المرأة الخرقة فاذا فرغ زوجها ناولته فمسح عنه الاذى ومسحت عنها ثم صليا في ثوبيهما ومن طريق يحيى بن سعيد عن القاسم سالت عائشة عن الرجل ياتي اهله ثم يلبس الثوب فيعرق فيه فقالت كانت المرأة تعد خرقة فاذا كان مسح بها الرجل الاذى عنه لم ير ان ذلك ينجسه اه فهذا الاثر يصح به الاستدلال على طهارة رطوبة فرج المرأة على مذهب الامام الشافعي القائل بطهارة المني ومن مذهب الامام الاعظم القائل بنجاسته فان هذه الرطوبة لا تخلو عن المني فمن قال بطهارته لا يضره خلطه في الخرقة ومن قال بنجاسته لا يصح له القول بطهارة الرطوبة فانها مخلوطة بالمني النجس فتكون نجسة ويعارضها الاثر اثر عائشة المذكور في المتن (وهو قولها في المني اذا رايته فاغسله وان لم تره فانضحه ١٢) فانه دال على الطهارة واثر المتن على النجاسة ويمكن التطبيق بحمل اثر المتن على التنظيف انتهى (ص ١٤٩) قلت هذا الكلام لا طائل تحته وكله بناء الفاسد على الفاسد = فانه ليس في اثر عائشة هذا ما يدل على طهارة الرطوبة بل غاية ما فيه ان الرجل اذا مسح الاذى عنه بخرقة ثم يلبس الثوب ويعرق فيه لا ينجس ذلك ثوبه وهذا مما يتاتى على مذهب

اور خشک ہو تو کھرچ ڈالو اس تمام سے معلوم ہوا کہ ترمنی کا کھرچنا کافی نہیں اور مولانا احیاء السنن نے اس مسئلہ میں جو کچھ کلام کیا ہے اسکا جواب اسی جگہ حاشیہ میں ہم نے دیدیا ہے کسی عالم سے سمجھ لیا جاوے نیز دلائل خصوم کا جواب بھی ہم نے حاشیہ میں مفصل دیا ہے۔

باب

عن ابن الحنفية قال اذا جفت الارض فقد زكت رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه[1] ورجاله رجال الجماعة وهو مما لا يدرك بالقياس فله حكم الرفع فهو مرسل تابعى وهو حجة عندنا وفى اللؤلؤ المرصوع وقد روى عن عائشة موقوفا وقال القارى فى موضوعاته الكبير ذكره ابن ابى شيبة مرفوعا عن ابى جعفر الباقر قلت ونعم السند الظاهر من الامام الباقر المسمى بسلسلة الذهب وهى كافية لصحة المذهب مع ان المجتهد اذا استدل بحديث فلا يضره ان لا يكون صحيحا او حسنا عنده ثم لا يضره دخول ضعف او وضع فى سنده وقد تقدم

ابى حنيفة ايضا مع كون تلك الرطوبة نجسة لخلطها بالمنى قال فى رد المحتار (ص ۲۴۸ ج ۱) تحت قول الدر بنحو حجر منق مانصه ولم يرد به حقيقة الانقاء بل تقليل النجاسة ولذا ينجس الماء القليل اذا دخله المستنجى واجمع المتاخرون على انه لا ينجس بالعرق حتى لو سال منه (اى من الدبر) واصاب الثوب او البدن اكثر من قدر الدرهم لا يمنع اهـ ملخصا فلما لم ينجس الثوب بعرق الدبر فعدم تنجسه بعرق الذكر اولى وفى مراقى الفلاح ولو ابتل فراش او تراب نجسان من عرق نائم عليهما او من بلل قدم وظهر اثر النجاسة وهو طعم او لون او ريح فى البدن والقدم تنجسا لوجودها بالاثر والا اى وان لم يظهر اثرها فيهما فلا ينجسان اهـ (ص ۹) ولا يخفى ان اثر المنى لا يظهر فى الثوب ولو عرق الرجل فيه بعد مسحه بخرقة فلا ينجس به الثوب لا سيما والذكر اقل الاعضاء عرقا فى بدن الانسان كما هو مشاهد نعم لو لم يكن فى الاثر ذكر المسح بخرقة لدل على طهارة الرطوبة والمنى جميعا واما وهو مقيد به فلا دلالة له على شئ منهما ولا معارضة بينه وبين اثر المتن اصلا بل فيه تائيد له من حيث اطلاق الاذى على المنى فيه وهو فى لسان الشرع يحمل على النجاسة كناية عن عينها كما ذكرناه قبل فافهم وكن من الشاكرين۔

باب طهارة الارض بالجفاف للصلوة دون التيمم وبجريان الماء الكثير عليها وبحفر التراب مطلقا۔

قوله عن ابن الحنفية الخ قلت هذا الاثر وان ذكره بعض الناس فى متن احياءه ولكن لم يذكر وجه صلاحيته للاحتجاج به فاستدركته عليه وكذا حديث ابى هريرة وابن مسعود ذكرهما بعض الناس فى الحاشية ولكن لم يذكر انهما حجتان للحنفية او واردان عليهم والظاهر من كلامه انه ظنهما برايه الكاسد وظنه الفاسد واردين على الحنفية لقلة نظره وتدبره فى مذهب القوم مع انهما حجتان لهم فيما ذهبوا اليه فى المسئلة وحاصل ما قالوه ان الارض تطهر بجفوف النجاسة طهارة ناقصة حيث تجوز الصلوة عليها ولا يجوز التيمم بها ودليلهم

باب اس بیان میں کہ زمین خشک ہو کر نماز کیلئے پاک ہو جاتی ہے نہ تیمم کے لئے اور بہت پانی بہانے یا مٹی کھرچ دینے سے مطلقاً پاک ہو جاتی ہے۔ محمد بن حنفیہ رضی اللہ عنہ (تابعی امام) سے روایت ہے انہوں نے فرمایا

[1] ص ۱۱۸ ج اقلمی ۱۲ منہ وكذا فى بذل المجهود مرفوعا وقال الحافظ فى التلخيص نعم ذكره ابن ابى شيبة موقوفا عن ابى جعفر محمد بن

وقد روی عن عائشة موقوفا ومن المعلوم ان موقوف الصحابة حجة عندنا وكذا الحديث
المنقطع اذا صح سنده ١٢ من بذل المجهود شرح ابی داؤد۔

فی ذلک آثار ابن الحنفیة وقد ذکرنا صلوحه للاحتجاج به مع ما مر انه مروی عن عائشة موقوفا ویؤیده ما ذکره
بعض الناس فی الاحیاء عن ابن عمر قال کنت ابیت فی المسجد فی عهد رسول الله صلی الله علیه وسلم
وکانت الکلاب تبول وتقبل وتدبر فی المسجد فلم یکونوا یرشون شیئا من ذلک رواه ابوداؤد فی
سننه وسکت عنه (ص ٥٠ ج ١) وتقریره ما فی غنیة المستملی فلولا اعتبار انها تطهر بالجفاف کان ذلک تبقیة لها
بوصف النجاسة مع العلم بانهم یقومون علیها فی الصلوة البتة اذ لا بد منه مع صغر المسجد وعدم من یتخلف
عن الجماعة وکون ذلک فی غیر بقعة لقوله کانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا الترکیب یفید التکرار والتجدد
ولانها لو بقیت نجسة بعد الجفاف لم یترکوها للامر بتطهیر المساجد اه (ص ٧٧ و ٧٨) وانما لم یجز التیمم منها لان الصعید
علم قبل التنجس طاهرا وطهورا وبالتنجس علم زوال الوصفین ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعنی الطهارة فیبقی الآخر
علی ما علم من زواله واذا لم یکن طهورا لا یتیمم به کذا فی البحر (ص ٢٢٦ ج ١) وحاصله ان الجفاف لیس بمزیل للنجاسة
بل مخفف لها فلا یکون مطهرا فی الاصل وبالحدیث ثبتت طهارة الصعید به للصلوة لا الطهوریة فیقتصر
علی مورده ویدل علی عدم کون الجفاف مطهرا فی الاصل ما فی الهدایة وقال زفر والشافعی رح لا تجوز
(الصلوة) لانه لم یوجد المزیل ولهذا لا یجوز التیمم به ولنا قوله ذکاة الارض یبسها اه (ص ١٧٥ ج ١ مع الفتح)
ففیه اشعار بکون قولهما هو القیاس ولکنا ترکناه بالاثر فافهم وباسالة الماء علیها وحفر التراب عن مکان النجاسة
یطهر طهارة کاملة لان الماء عرف طهورا شرعا وعقلا وفی حفر التراب ازالة عین النجاسة حسا والتطهیر انما هی
ازالة عینها فقط قال العینی قال اصحابنا اذا اصابت الارض نجاسة رطبة فان کانت الارض رخوة
صب علیها الماء حتی یتسفل فیها واذا لم یبق علی وجهها شیئ من النجاسة وتسفل الماء یحکم بطهارتها ولا یعتبر
فیها العدد وانما هو علی غالب ظنه انها طهرت ویقوم التسفل فی الارض مقام العصر فیما لا یحتمل العصر وعلی قیاس
ظاهر الروایة یصب علیها الماء ثلاث مرات ویتسفل فی کل مرة وروی عن ابی حنیفة انها بعد صب الماء علیها
لا تطهر حتی تدلک وتنشف بصوف او خرقة وفعل ذلک ثلاث مرات وان لم یفعل ذلک لکن صب علیها
ماء کثیرا حتی عرف انه ازال النجاسة ولم یوجد فیه لون ولا ریح ثم ترک حتی نشفت کانت طاهرة وان کانت
الارض صلبة یحفر فی اسفلها حفیرة ویصب الماء علیها ثلاث مرات ویتسفل الی الحفیرة ثم تکبس

کہ جب زمین خشک ہو جائے تو پاک ہو جاتی ہے اسکو ابن ابی شیبہ نے اپنے مصنف میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی جماعت
صحاح کے راوی ہیں اور یہ حکم قیاس سے مدرک نہیں ہو سکتا (کیونکہ خشک ہو جانا مفید طہارت کا سبب نہیں) تو یہ حکماً مرفوع
ہے پس یہ حدیث مرسل تابعی ہے اور مرسل ہمارے یہاں حجت ہے اور اللؤلؤ المرصوع میں ہے کہ یہ مضمون حضرت
عائشہ سے بھی موقوفا مروی ہے اور علی قاری نے موضوعات کبیر میں کہا ہے کہ ابن ابی شیبہ نے اسکو امام محمد باقر

١ص ١٢١ ج ١ ١٢ مؤلف

عن ابی هریرة قال قام اعرابی فبال فی المسجد فتناوله الناس فقال لهم النبی صلی الله علیه وسلم دعوه وهریقوا علی بوله سجلا من ماء او ذنوبا من ماء رواه البخاری کما فی فتح الباری

الحفیرة وان کانت مستویة بحیث لایزول عنها الماء لایغسل لعدم الفائدة فی الغسل بل تحفر وعن ابی حنیفة لاتطهر الارض حتی تحفر الی الموضع الذی وصلت الیه النداوة وینقل التراب ودلیلنا علی الحفر الحدیثان اللذان ذکرناهما عن قریب اه ملخصا (ص ۸۸۴ و۸۸۵ ج ۱) قلت وقد ذکرت الحاشیتین فی المتن مع زیادة وذکر مثله فی البحر (ص ۲۲۶ ج ۱) وفی الشامیة ولو ارید تطهیرها عاجلا یصب الماء علیها ثلاث مرات وتجفف فی کل مرة بخرقة طاهرة وکذا لو صب علیها الماء بکثرة حتی لایظهر اثر النجاسة شرح المنیة وفتح وهل الماء فی الصورة الثانیة نجس ام طاهر یفهم من قول البحر صب علیها الماء کثیر اثم ترکها حتی نشفت طهرت انه نجس لانه علق طهارتها بنشافها ای بیسها وبه صرح فی التتارخانیة عن الحجة حیث قال ویتنجس الموضع الذی انتقل الماء الیه وفی البدائع ما یدل علیه والظاهر ان هذا حیث لم یصر الماء جاریا ظاهرا وهو یا فذهبا ثبتنة کما ذکروه فی حد الجاری ۱۲) اما لو جری بعد انفصاله عن محلها ولم یظهر فیه اثرها فینبغی ان یکون طاهرا لان الجاری لایتنجس وان لم یکن له مدد والم یظهر فیه الاثر یدل علیه ما فی الذخیرة عن الحسن بن مطیع اذا صب علیها الماء فجری قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاری فهذا نص فی المقصود ولله الحمد وسنذکر اخر الفصل تمام ذلک اه ملخصا (ص ۳۱۱ ج ۱) وذکر فی آخر الفصل تحت قول الدر او صب علیه ماء کثیر او جری علیه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجفیف هو المختار بانه قوله صب علیه ماء کثیر لان الجریان بمنزلة التکرار والعصر هو الصحیح سراج قوله بلا شرط عصر ای فیما ینعصر وقوله وتجفیف ای فی غیره وهذا بیان للاطلاق اه (ص ۳۴۴ ج ۱) اذا علمت ذلک فافهم ان حدیث ابی هریرة وفیه قوله صلی الله علیه وسلم هریقوا علی بوله سجلا من ماء او ذنوبا من

سے مرفوعا روایت کیا ہے اور صحت مذہب کے لئے یہ سند کافی ہے علاوہ ازیں مجتہد جب کسی حدیث سے استدلال کرے تو یہ ممکن نہیں کہ وہ اسکے نزدیک صحیح یا حسن ہو گو بعد میں اسکی سند میں ضعف آگیا ہو اور یہ مضمون حضرت عائشہ سے بھی موقوفا مروی ہے اور موقوف ہمارے یہاں حجت ہے اسیطرح حدیث منقطع بھی ہمارے یہاں حجت ہے جبکہ اسکی سند صحیح ہو اھ بذل المجہود۔ اقول پھر اس اثر کی دلالت باب کے جزو اول پر ظاہر ہے اور گویہ اثر آثار السنن میں بھی مذکور ہے مگر مصنف آثار نے اسکا قابل احتجاج ہونا ظاہر نہیں کیا اسلئے ہمنے اسکو دوبارہ ذکر کرکے اس کا قابل احتجاج ہونا بتلادیا اور نجاست کے خشک ہونے کے بعد اس جگہ سے تیمم اسلئے درست نہیں کہ یہ طہارت خلاف قیاس ثابت ہوئی ہے نیز یہ طہارۃ ناقصہ ہے اور تیمم کے لئے طہارۃ کاملہ کی ضرورت ہے۔ ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ ایک اعرابی کھڑا ہوا اور اس نے مسجد میں پیشاب کر دیا تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا اسکو چھوڑ دو اور پیشاب پر ایک بڑا ڈول پانی کا بہا دو اسکو امام بخاری نے روایت کیا ہے۔ عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہم سے

عن[۳] عبد الله يعني ابن مسعود قال جاء اعرابي فبال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحتفر وصب عليه دلو من ماء رواه ابو يعلى وفيه سمعان بن مالك قال ابو زرعة ليس بالقوي وقال ابن خراش مجهول وبقية رجاله رجال الصحيح ورواه ابو يعلى عقبه باسناد رجاله رجال الصحيح عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (مجمع الزوائد) ورواه ابو داؤد عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال صلى اعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة وفيه قال يعني النبي صلى الله عليه وسلم خذوا ما بال عليه من التراب فالقوه واهريقوا على مكانه ماء قال ابو داؤد هو مرسل وقال الحافظ في الفتح مرسل رواته ثقات اه وفي التلخيص الحبير عن طاؤس مرسلا وفيه احفروا مكانه اه ثم قال الا ان هذه الطريق المرسلة مع صحة اسنادها اذا ضمت الى احاديث الباب اخذت قوة اه۔

ما روي في حديث ابن مسعود وانس ومرسل عبد الله بن معقل وطاؤس وفيه الامر بحفر التراب واهراق الماء جميعا محمول عندنا على بيان طريق طهارة الارض كاملة فتطهر الارض باسالة الماء الكثير على النجاسة وبحفر التراب عن مكانها ايضا فان قيل قد ثبت في الحديث الجمع بين الماء والحفر فينبغي ان لا تثبت الطهارة الا بهما جميعا لا بكل منهما انفرادا قلت لا يخفى ان الماء مطهر في الاصل والحفر مزيل للنجاسة قالع لها فكل منهما كاف للتطهير وانما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لان الحفر انما يتاتى فيما يبقى من البول الكثير لا فيما انتشر من رشاشه قريبا وبعيدا لكون الاعرابي كان بال قائما وحفر هذا القدر من الارض متعذر فامر ولا بحفر موضع البول لقلع النجاسة المرئية ثم امر بصب الماء فيه وفي ما حوله للتطهير ما عسى ان يكون قد انتشر من رشاشه فافهم والحاصل ان الجمع بينهما لم يكن لشيء واحد بل لشيئين على حدتهما وليس في شيء منهما نفي طهارتها بالجفاف كما زعمه الحافظ في الفتح (ص ۲۸۰ ج ۱) لكونها طهارة ناقصة عندنا وتلك كاملة فاختيار احدى الطهارتين لا ينفي الاخرى او يقال ان ذكر الماء والحفر في الحديث لوجوب المبادرة الى تطهير المسجد وفي تركه الى الجفاف بالشمس والريح تاخير لهذا الواجب واذا تردد الحال بين الامرين لا يكون دليلا على احدهما بعينه ونفيا للآخر قاله العيني (ص ۸۸۵ ج ۱) والله اعلم۔

مروی ہے کہ ایک اعرابی آیا اور اس نے مسجد میں پیشاب کر دیا تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس جگہ کی مٹی کھرچنے کا حکم دیا اور اسپر ایک ڈول پانی کا بہا دیا گیا اسکو ابو یعلی نے روایت کیا ہے اور اس میں سمعان بن مالک راوی ضعیف ہے اور باقی روات صحیح کے راوی ہیں اور ابو یعلی نے اسکے بعد حضرت انس سے بھی مرفوعًا اسی کے مثل روایت کیا ہے اور اسکے سب راوی صحیح کے راوی ہیں (مجمع الزوائد) اور ابو داؤد نے عبد اللہ بن معقل سے مرسلاً اسی قصہ کو روایت کیا ہے اور اسمیں یہ ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جس مٹی پر اس نے پیشاب کیا ہے اسکو کھرچ کر پھینکدو اور اس جگہ پانی

---

[۱] ص ۱۴ ج ۱ اعلاء السنن. [۲] ص ۲۶ ج ۱ ابو داؤد. [۳] ص ۱۳۱ ج ۱ اعلاء السنن۔

باب

حدثنا نصر بن عاصم نا محمد بن شعيب قال انا عبيد الله بن العلاء بن زبر عن ابی عبيد الله مسلم بن مشكم عن ابی ثعلبة الخشنی انه سال رسول الله صلی الله عليه وسلم قال انا نجاور اهل الكتاب وهم يطبخون فی قدورهم الخنزير ويشربون فی آنيتهم الخمر فقال رسول الله صلی الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء وكلوا واشربوا رواه ابوداؤد[1] وسكت عنه وهو حسن الاسناد۔

باب الدليل علی نجاسة الخمر قوله حدثنا نصر بن عاصم الخ قلت نصر هذا ذكره ابن حبان فی الثقات وذكره ابن وضاح فی مشائخه وقال شيخ وذكره العقيلی فی الضعفاء كذا فی التهذيب (ص ۴۲۷ ج ۱۰) وحدث عنه ابوداؤد واخرج له فی سننه فهو ثقة عنده ومحمد بن شعيب وثقه ابن معين وابن المبارك وابن عمار ودحيم وابن حبان وابوداؤد والعجلی والذهبی كذا فی التهذيب (ص ۲۲۳ ج ۹) فالحديث حسن وفيه دلالة علی نجاسة الخمر لان الصحابی ذكر شرب الخمر فی الاوانی مع طبخ الخنزير فی القدور وارتاب فی استعمال آنية الكفار لكل منهما وهو يشعر بمساواتهما فی النجاسة عنده وقرره رسول الله صلی الله عليه وسلم علی ذلك وامره بغسل الاثار من كل منهما وقال وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء وكلوا واشربوا قال

بہا دو حافظ نے فتح الباری میں کہا ہے کہ اس مرسل کے سب راوی ثقہ ہیں اور تلخیص حبیر میں طاوس سے بھی مرسلاً یہ مضمون مروی ہے اور اسمیں ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا) اس جگہ کو کھود ڈالو اھ پھر حافظ نے کہا کہ یہ طریق مرسل اپنی صحت سند کے ساتھ جب دوسری احادیث باب سے ملایا جاوے تو قوت حاصل ہو جائیگی تقریر ان دونوں حدیثوں سے معلوم ہوا کہ ناپاک زمین کے پاک کرنیکا طریقہ یہ بھی ہے کہ اسپر بہت سا پانی بہا دیا جاوے یا وہاں کی مٹی کو کھرچ کر پھینکدیا جاوے مگر اتنا گہرا کھودنا چاہئے کہ جہاں تک ناپاکی کی تری پہونچی ہو وہاں تک کی مٹی نکالدی جاوے اور ان دونوں طریقوں سے زمین بالکل پاک ہو جاویگی نماز کے لئے بھی اور تیمم کے لئے بھی اور یہ شبہ نہ کیا جاوے کہ حدیث میں تو مٹی کھودنے اور پانی بہانے دونوں کا حکم ہے جس سے معلوم ہوتا ہے کہ طہارۃ کاملہ کے لئے ان دونوں کی ضرورت ہے پھر تم نے ہر ایک کو الگ الگ کیسے کافی کہا۔ جواب یہ ہے کہ قواعد شرع سے ہر ایک کا الگ الگ کافی ہونا بداہۃً معلوم ہے کیونکہ پانی فی نفسہ مطہر اور کھودنا عین نجاست کو اکھاڑ دینا ہے رہا حضور کا دونوں کو جمع کرنا یہ اسلئے تھا کہ کھودنا تو تھوڑی سی جگہ کا آسان ہوتا ہے اور اعرابی نے کھڑے ہو کر پیشاب کیا تھا جس سے دور تک چھینٹیں پہونچنے کا ظن غالب تھا اور دور تک زمین کا کھودنا دشوار تھا اس لئے اول تو آپ نے اس جگہ کے کھودنے کا امر کیا جہاں پیشاب کا زیادہ حصہ گرا تھا پھر چھینٹوں کے پاک کرنے کے لئے پانی بہانے کا امر فرمایا واللہ اعلم اور اس سے جو بعض علماء نے یہ استدلال کیا ہے کہ پانی بہانے اور مٹی کھودنیکا حکم یہ بتلاتا ہے کہ نجاستِ ارض خشک ہونے سے پاک نہیں ہوتی ورنہ حضور

[1] ص ۱۸۰ ج ۲ مولف۔

عن ابی ہریرۃ رضی اللہ عنہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال ان اللہ حرم الخمر وثمنہا وحرم المیتۃ وثمنہا وحرم الخنزیر وثمنہ رواہ ابوداؤد وغیرہ (الترغیب للمنذری) وھو حسن علی قاعدتہ المذکورۃ فی مقدمۃ الترغیب۔

عن المغیرۃ بن شعبۃ رضی اللہ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من باع الخمر فلیشقص الخنازیر رواہ ابوداؤد ایضا وسکت عنہ ھو والمنذری فی ترغیبہ فھو حسن۔

الخطابی الرخص الغسل والاصل فی ہذا انہ اذا کان معلوما من حال المشرکین انہم یطبخون فی قدورہم الخنزیر ویشربون فی آنیتہم الخمر فانہ لا یجوز استعمالہا الا بعد الغسل والتنظیف فاما ثیابہم ومیاہہم فانہا علی الطہارۃ کمیاہ المسلمین وثیابہم الا ان یکونوا من قوم لا یتحاشون النجاسات او کان من عاداتہم استعمال الابوال فی طہورہم فان استعمال ثیابہم غیر جائز الا ان یعلم انہا لم یصبہا شیء من النجاسات انتہی من عون المعبود (ص ۴۲۸ ج ۳) وقال الشعرانی فی رحمۃ الامۃ اجمع الائمۃ علی نجاسۃ الخمر الا ما حکی عن داؤد وانہ قال بطہارتہا مع تحریمہا اھ (ص ۴) قلت ولا عبرۃ بقول داؤد الظاہری واتباعہ لکونہم محجوجین باجماع من قبلہم وایضا قال السیوطی وغیرہ (کالنووی وامام الحرمین) ان الاجماع لا ینخرق بخلافہم ومذہبہم مردود بالکتاب والسنۃ الناطقین بجواز الاستنباط واعمال الفکر فی کتاب اللہ وسنۃ رسولہ کذا فی تذکرۃ الراشد للمحدث اللکنوی (ص ۲۶۹) قلت والاجماع احدی الحجج الشرعیۃ کما تقرر فی الاصول وایدہ ذالک الحدیث الذی رویناہ فی المتن بطریق ابی داؤد وہو صریح فی نجاسۃ الخمر کما قررناہ آنفا فانہ حصن قول ....

اس تکلف کو اختیار نہ فرماتے یہ استدلال صحیح نہیں کیونکہ ہم کہہ چکے ہیں کہ خشک ہونے سے وہ پاکی حاصل نہیں ہوتی جو پانی سے اور حفر سے حاصل ہوتی ہے بلکہ اس سے تو طہارت ناقصہ حاصل ہوتی ہے اور حضور نے یہ حکم طہارۃ کاملہ کے لئے فرمایا تھا خوب سمجھ لو۔

باب اس مسئلہ کی دلیل کے بیان میں کہ خمر نجس ہے۔ ابو ثعلبہ خشنی رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ انہوں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے دریافت کیا کہ ہم لوگ اہل کتاب کے ہمسایہ ہیں اور وہ اپنی ہانڈیوں میں سور پکاتے اور برتنوں میں شراب پیتے ہیں (تو ہم ان کے برتنوں کو استعمال کر سکتے ہیں یا نہیں) رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ اگر ان کے سوا اور برتن مل سکے تو اسی میں کھاؤ پیو اور جو ان کے سوا نہ ملے تو انکو پانی سے دھو لو پھر کھاؤ پیو اسکو ابوداؤد نے روایت کیا ہے اور اس سے سکوت کیا اور اسکی سند حسن ہے۔ تقریر اس سے شراب کا ناپاک ہونا صراحۃ ثابت ہوا کیونکہ صحابی نے اہل کتاب کے برتنوں میں کھانے پینے سے سور اور شراب کی وجہ سے تردد کیا۔ اور حضور نے اسپر انکار نہیں فرمایا بلکہ عام طور پر دونوں سے برتنوں کے دھونیکا امر فرمایا اور ناپاک ہونے کے یہی تو معنی ہیں کہ اسکا دھونا ضروری ہو۔ اور شراب کے ناپاک ہونے پر تمام امت کا اجماع ہے مگر داؤد ظاہری سے اسکے خلاف ایک قول نقل کیا جاتا ہے کہ شراب حرام تو ہے ناپاک نہیں مگر

۵؎ ص ۱۲۳ ج ۴ مؤلف ۵؎ ص ۷ ۱۳ ج ۲ مؤلف ۵؎ ص ۱۲۰ ج ۴ مؤلف۔

صحیح قال فی النہایۃ ہذا لفظ امر معناہ النہی تقدیرہ من باع الخمر فلیکن للخنازیر قصابا اھ کذا فی حاشیۃ ابوداؤد۔
عن عثمان بن عفان قال اجتنبوا الخمر فان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سماھا ام الخبائث اخرجہ ابن ابی عاصم من حدیث السائب بن یزید کذا فی

امیر الیوم قال فی الروضۃ الندیۃ ان تحریم الخمر والخمر الذی دلت علیہ النصوص لایلزم منہ نجاستہا بل لابد من دلیل آخر علیہ والا بقیا علی الاصول المتفق علیہا من الطہارۃ اھ (ص ۱۴ ج ۱) وہو واتباعہ من الطائفۃ المدعیۃ العمل بالحدیث وان زعموا خلع ربقۃ التقلید عن اعناقہم ولکنہم فی الاصل مقلدون لداؤد الظاہری یحیون اقوالہ المیتۃ قولہ عن ابی ہریرۃ وعن المغیرۃ بن شعبۃ الخ قلت فیہ حرمۃ بیع الخمر وثمنہا وحرمۃ بیعہا تفید نجاستہا لان حرمۃ بیع الاعیان اما الکرامتہا کالحر واشباہہ واما الافتقار المالیۃ عنہا او لعمومہ باحتہا للناس کلہم کالماء فی البیر والکلاء القائم بالارض واما لنجاستہا کالبول والعذر والکرامۃ منتفیۃ عن الخمر بداہۃ وکذا انتفاء المالیۃ لقولہ تعالی یسئلونک عن الخمر والمیسر قل فیہما اثم کبیر ومنافع للناس بین تعالی ان فی الخمر منافع للناس وہذا ہو معنی المال لعینہ ان یکون فیہ منفعۃ یعتد بہا مع میل الطبائع الیہ بالا ومنعا ولاشک انہا مال عند اہل الذمۃ ونقرہم علی بیعہا فیما بینہم ولا نقرہم علی بیع الحر ابدا فثبت ان الحر لیس بمال والخمر مال ولکنہ غیر متقوم شرعا فی حق المسلمین وانتفاء عموم الاباحۃ عنہا ظاہر فلیس علۃ حرمۃ بیعہا الا النجاسۃ فقط ولذا شبہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم بائعہا ببائع لحم الخنزیر قال فی رحمۃ الامۃ (ص ۶۴) بیع الاعیان الطاہرۃ صحیح بالاجماع اھ قلت فان کان عین الخمر طاہرۃ لم تحرم بیعہا اجماعا فالقول بطہارتہا مع تحریم بیعہا خرق الاجماع۔ قولہ عن عثمان بن عفان الخ اقول فیہ الامر بالاجتناب عن الخمر مع تسمیتہا بام الخبائث والخبث والخبائث فی کلام الشارع ہو النجس غالبا کالاذی والقذر

داؤد ظاہری کا قول اجماع سابق کے خلاف ہونیکی وجہ سے رد ہے اور اجماع لاحق میں انکا خلاف قادح نہیں اور اس زمانہ میں بھی بعض لوگ طہارۃ خمر کے مدعی ہیں اور کہتے ہیں کہ اسکی نجاست پر کوئی دلیل شرعی قائم نہیں میں کہتا ہوں اول تو اجماع خود دلیل کافی ہے اور اجماع کو اگر وہ نہ مانیں تو ابوداؤد کی یہ حدیث نجاست خمر پر صراحۃً دال ہے۔ ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ اللہ تعالی نے شراب کو حرام کیا ہے اور اسکی قیمت کو بھی اور مردار کو حرام کیا ہے اور اسکی قیمت کو بھی اور سور کو حرام کیا ہے اور اسکی قیمت کو بھی اسکو ابوداؤد وغیرہ نے روایت کیا ہے (ترغیب) اور یہ حدیث ترغیب کے قاعدہ پر حسن ہے تقریر اگر شراب پاک ہوتی تو اسکی بیع جائز ہوتی کیونکہ عین طاہر کی بیع اجماعاً جائز ہے پس حرمت بیع سے اسکا ناپاک ہونا ثابت ہوا دوسرے حرمت بیع اعیان کا سبب یا کرامت ہے یا مال نہ ہونا جیسے بیع حر وغیرہ یا مباح عام ہونا (جیسے کنوئیں کے پانی اور کھڑی ہوئی گھاس کی بیع) یا ناپاک ہونا۔ اور خمر سے کرامت منتفی ہے

المقاصد الحسنة للسخاوی واخرجه ابن حبان فی صحیحه عن عثمان بلفظ سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول اجتنبوا الخمر ام الخبائث کما فی الترغیب للمنذری
عن نافع قیل لابن عمر ان النساء یمتشطن بالخمر فقال ابن عمر القی الله فی رؤسهن الحاصة اخرجه عبد الرزاق فی المصنف کذا فی کنز العمال ولم اقف علی حاله صحة وحسنا وانما ذکرته اعتضادا۔

عن طارق بن سوید الجعفی سأل النبی صلی الله علیه وسلم عن الخمر فنهاه او کره ان یصنعها فقال انما اصنعها للدواء فقال انه لیس بدواء ولکنه داء اخرجه مسلم

لاسیما اذا اقترن بالامر بالاجتناب قال الحافظ فی الفتح والتمسک بعموم الامر باجتنابها کاف فی القول بنجاستها اھ (ص ۳۲ ج ۱۰)۔

قوله عن نافع وقوله عن طارق الخ فیهما تحریم التداوی بالخمر مطلقا داخلا وخارجا ولو کانت طاهرة لجاز التداوی بها خارجا لجواز مس الطاهر المحرم اتفاقا لا یقال یجوز التداوی بالخمر عند بعض الحنفیة اذا قال الطبیب حاذق مسلم عادل ان لا دواء للمریض غیره لانا نقول هو ح کالمضطر فلا یکون جواز التداوی بها والحال هذه علما لطهارتها فافهم وسیاتی مزید بسط لذلک فی موضعه فانتظر۔

اباحت عامه تو یقینا منتفی ہے اور عدم مالیت بھی منتفی ہے کیونکہ قرآن میں خود موجود ہے قل فیهما اثم کبیر و منافع للناس جس سے شراب کا مال ہونا مستفاد ہوتا ہے پس اب اسکی حرمت بیع کا سبب بجز نجاست کے اور کیا ہے مغیرہ ابن شعبہؓ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جو شخص شراب بیچے اس کو چاہیے کہ سور کا گوشت بھی کاٹ کر بیچا کرے اسکو ابو داؤد نے روایت کیا ہے اور اسکی سند حسن ہے۔ تقریر سابق سے بھی حدیث مذکور بالا کی طرح نجاست خمر ثابت ہوئی اور تقریر اوپر گذر چکی مگر اس میں اتنی بات اور زیادہ ہے کہ حضور نے شراب کی بیع کو سور کی بیع سے تشبیہ دی ہے جس سے نجاست خمر پر زیادہ دلالت ہو رہی ہے حضرت عثمان رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ انہوں نے فرمایا کہ شراب سے بچو کیونکہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس کو ام الخبائث فرمایا ہے اسکو ابن حبان نے اپنی صحیح میں روایت کیا ہے۔ تقریر یہ ہے کہ لسان شرع میں خبائث کا اطلاق عموما ناپاک چیزوں پر ہوتا ہے خصوصا جبکہ اجتناب کا امر بھی ہو پس یہ حدیث بھی نجاست خمر کو بتلا رہی ہے نافع سے روایت ہے کہ ابن عمر رضی اللہ عنہما سے کہا گیا کہ عورتیں شراب سے کنگھی کرتی ہیں (یعنی کنگھی کے وقت بالوں کو شراب لگاتی ہیں کیونکہ اس سے بالوں میں حسن پیدا ہو جاتا ہے) تو ابن عمر نے فرمایا کہ خدا ان کے سروں میں بال گرانے والی بیماری پیدا کر دے اسکو عبد الرزاق نے مصنف میں روایت کیا ہے (کنز العمال) اور چونکہ اسکی صحت اور حسن کا حال معلوم نہیں ہوا اور اسکو محض تائیدا نقل کیا گیا ہے۔ طارق ابن سوید جعفی سے روایت ہے کہ انہوں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے شراب بنانے کے متعلق دریافت کیا آپ نے

سه ص ۹۶ مولف ۵ ص ۴۰۵ مولف ص ۱۰۸ ج ۳ مولف ص ۵۲۳ ج ۲ مولف ۔ عه علة تحصیل الشعر و نحوه ہی تحالفه ۱۲ منه

عن سليمان بن موسى قال لما افتتح خالد بن الوليد الشام نزل آمد فاعد له من بها من الاعاجم الحمام ودلوكا عجن بالخمر وكان لعمر عيون من جيوشه يكتبون اليه بالاخبار فكتبوا اليه بذلك فكتب اليه عمر ان الله حرم الخمر على بطونكم واشعاركم وابشاركم اخرجه سعيد بن منصور في سننه كذا في كنز العمال[1] اخرجه الحاكم في تاريخه عن ابي عثمان و الربيع او ابي حارثة بلفظ فكتب اليه بلغني انك تدلكت بخمر فان الله قد حرم ظاهر الخمر وباطنها وقد حرم مس الخمر كما حرم شربها فلا تمسوها اجسامكم فانها نجس هـ كذا في الكنز ايضا ولم اقف على سنده تفصيلا ولكن له طرق فامتعدد ة تفيد قوة۔

قوله عن سليمان بن موسى الخ قلت دلالته على نجاسة الخمر ظاهرة وقد ذكر ابن الاثير قصة خالد هذه في اسباب عزله من امارة الجيوش الاسلامية ونصه ودخل خالد الحمام فتدلك بغسل فيه الخمر فكتب اليه عمر انك تدلكت بخمر وان الله قد حرم ظاهر الخمر وباطنه ومسه فلا تمسوها اجسادكم اهـ (ص ٢٦٣ ج ٢) وهذا يدل على شهرة هذه القصة فان سبب عزل الامراء لاسيما مثل خالد سيف الله لا يكاد يخفى على احد ثم ان ابن الاثير صرح في مقدمة تاريخه اني لم انقل من التواريخ المذكورة والكتب المشهورة الا من يعلم بصدقهم فيما نقلوه و صحة ما دونوه اهـ (ص ٣ ج ١) وهذا يشعر بصحة هذه القصة عنده وقد يستدل على مسئلة الباب بحديث ابن عباس موقوفا ومرفوعا حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب واخرجه النسائي موقوفا بسند رجاله ثقات قاله الحافظ في الفتح (ص ٣٧ ج ١٠) فانه يفيد تعلق الحرمة بعين الخمر وجرمها وهو كما قال عمر ان الله حرم ظاهر الخمر وباطنها والحرمة المتعلقة بعين الشيء والظاهر ليست الا النجاسة ومن ادعى غير ذلك فليأت ببرهان والله اعلم

انکو منع فرمایا یا راوی نے یوں کہا کہ آپ نے اس کے بنانے سے کراہت ظاہر فرمائی طارق نے کہا کہ میں تو اسکو صرف دوا کے لئے بنانا چاہتا ہوں آپ نے فرمایا کہ وہ دوا نہیں بلکہ خود بیماری ہے اسکو مسلم نے روایت کیا لفظ ہیں ان دونوں حدیثوں سے شراب کے ساتھ دوا کرنے کی مطلقا ممانعت ثابت ہوئی۔ خارجاً بھی اور داخلاً بھی اگر وہ پاک ہوتی تو خارجاً تداوی کی اجازت دیدی جاتی کیونکہ عین طاہر سے خارجاً دوا کرنا اجماعاً جائز ہے پھر اس ممانعت کی وجہ بجز نجاست خمر کے اور کیا ہے۔

سلیمان بن موسیٰ سے روایت ہے کہ جب خالد بن ولید رضی اللہ تعالیٰ عنہ نے شام کو فتح کر لیا تو موضع آمد میں قیام کیا وہاں اہل عجم نے آپ کے لئے حمام تیار کیا اور ایک صابون بنایا جو شراب سے خمیر کیا تھا اور حضرت عمر کے کچھ جاسوس لشکر میں تھے جو انکو خبریں لکھتے تھے انہوں نے یہ واقعہ بھی لکھ بھیجا تو حضرت عمر نے خالد رضی اللہ عنہ کو لکھا کہ اللہ تعالیٰ نے شراب کو تمہارے پیٹ اور بال اور کھال سب پر حرام کیا ہے اسکو سعید بن منصور نے اپنے سنن میں روایت کیا ہے اور حاکم نے اپنی تاریخ میں ابو عثمان اور ربیع یا ابو حارثہ

له ص ١٢٧ ج ٥ مزيف

عن عبد الله ان رسول الله صلی الله علیه وسلم اتی برجل قد شرب فقال یا ایها الناس[س]
قد آن لکم ان تنتهوا عن حدود الله فمن اصاب من هذه القاذورة شیئاً فلیستتر
بستر الله فانه من یبد لنا صفحته نقم علیه کتاب الله الحدیث رواه رزین ولم
اره بهذا السیاق فی الاصول (الترغیب[ط]) قلت ولکن لعمد بن المنذری ایاه
بلفظة عن علم لحسنه کما صرح به فی مقدمة الترغیب۔

قوله عن عبد الله الخ قلت فیه اطلاق القاذورة علی الخمر والقذر والقاذورة هو النجس کما
فی الحدیث اطیل الذیل والمشی فی المکان القذر ای النجس کما فی مجمع البحار (ص ۱۳۴ ج ۳)
والظاهر المتبادر من الحدیث ان المراد بهذه القاذورة هی الخمر لورودہ فیمن شرب
خمرا وارجاعه الی جمیع الحدود بعید۔ اللهم الا ان یکون دلالة واشارة ویدل علی نجاستها
ایضا ما ورد فی الاحادیث الصحیحة عند الشیخین وغیرهما من اهراق الصحابة ایاها حین علموا
بتحریمها وکذا ما ورد فی بعضها من الامر بالاراقة ایضا وهی لم تعهد فی الشرع الا علما للنجاسة
والله اعلم۔

سے بایں الفاظ روایت کیا ہے کہ مجھے خبر پہونچی ہے کہ تم نے شراب کو بطور صابون کے بدن پر ملا ہے
تو اسے لوگو! حق تعالے نے ظاہر خمر اور باطن خمر دونوں کو حرام کیا ہے اور اس کے ملنے کو بھی حرام
کیا ہے جیسا کہ پینا حرام کیا ہے پس تم شراب اپنے جسم کو نہ ملو کیونکہ وہ ناپاک ہے (کنز العمال)
(تقریر) اسکی دلالت شراب کے ناپاک ہونے پر ظاہر ہے اور گو ہمیں اس کی سند تفصیلاً نہیں
ملی مگر اس کے طرق متعدد ہیں جن سے قوۃ حاصل ہوتی ہے اور اس واقعہ کو حافظ ابن اثیر نے کامل
میں حضرت خالد کے اسباب عزل میں ذکر کیا ہے جس سے معلوم ہوتا ہے کہ یہ واقعہ مشہور تھا کیونکہ
امراء جیوش کے اسباب عزل پوشیدہ نہیں رہا کرتے نیز ابن الاثیر نے اپنی تاریخ میں صحیح
واقعات بیان کرنے کا التزام کیا ہے جیسا کہ دیباچہ کامل میں مذکور ہے معلوم ہوا کہ یہ قصہ ان کے نزدیک
صحیح ہے۔ حضرت عبد اللہ بن مسعود سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس
ایک شخص لایا گیا جس نے شراب پی تھی آپ نے فرمایا کہ اے لوگو! تمہارے واسطے وقت آگیا ہے کہ
اللہ تعالے کے حدود سے باز آجاؤ پس جو کوئی اس پلید کا استعمال کرے اسے چاہیے کہ وہ اللہ
کی پردہ پوشی سے نفع حاصل کرے (اور بطور خود توبہ استغفار کرے) کیونکہ جو شخص ہمارے سامنے
اپنے کو ظاہر کرے گا ہم اس پر کتاب اللہ (کے حکم) کو جاری کردیں گے الحدیث اسکو رزین
نے روایت کیا ہے اور اس سیاق سے میں نے اسکو اصول میں نہیں دیکھا (ترغیب) میں کہتا ہوں کہ منذری کا
اسکو لفظ عن سے شروع کرنا اس کے حسن کی علامت ہے جیسا کہ مقدمہ ترغیب میں انہوں نے تصریح کی ہے

سلہ ص ۱۳۱ ج ۴ مولف

باب

عن عائشة ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال اذا ذهب احدکم الی الغائط فلیستطب بثلاثة احجار فانها تجزی عنه رواه ابوداؤد والنسائی واحمد والدارقطنی وقال اسناد صحیح حسن (نیل الاوطار)[1]

باب. ان قدر الدرهم من النجاسة الغلیظة عفو۔ قوله عن عائشة رض الخ قلت فی قوله صلی الله علیه وسلم فانها تجزی عنه ای تکفیه دلیل علی کفایة الاحجار وعدم وجوب الاستنجاء بالماء وهو مذهب جمهور السلف والخلف والذی اجمع علیه اهل الفتوی من اهل الامصار ان الجمع بین الماء والحجر افضل (کذا فی العینی ص ۲۰۷ ج ۱) ای لیس بواجب وفی رد المحتار ناقلا عن شرح المنیة ولنا ان القلیل عفو اجماعا اذ الاستنجاء بالحجر کاف بالاجماع اھ (ص ۲۳۲ ج ۱) ولما جاز الاکتفاء بالاحجار وظاهر انها لا تزیل اثر النجاسة بل انما تخففها وتجففها ثبت ان النجاسة قدر موضع الاستنجاء معفو عنها تجوز الصلوة معها وموضع الاستنجاء مقدر بالدرهم قال فی الکفایة قال النخعی رحمه الله استقبحوا ذکر المقاعد فی مجالسهم فکنوا عنه بالدرهم اھ (ص ۱۷۷ ج ۱ مع الفتح) وفی رحمة الامة (ص ۷) قال ابوحنیفة ان صلی ولم یستنج صحت صلوته وجعل محل الاستنجاء مقدار المعتبر به سائر النجاسات علی جمیع المواضع وحده بالدرهم البغلی وقال بوجوب ازالة النجاسة فی غیر محل الاستنجاء اذا زادت علی مقدار الدرهم اھ قلت وفی قوله صلی الله علیه وسلم فانها تجزی عنه دلالة علی ان الامر بثلثة احجار لیس تعبدا بل هو امر ارشاد وبناه علی الکفایة فان الاقل منها لا یکفی عادة فان اجزا واحد واثنان یجوز الاقتصار علیه نظرا الی قوله صلی الله علیه وسلم فانها تجزی عنه فافهم فان مدارک الحنفیة دقیقة جدا قال بعض الناس ناقلا عن التلخیص الحبیر حدیث روی انه صلی الله علیه وسلم قال تعاد الصلوة من قدر الدرهم من الدم وفیه روح بن غطیف تفرد به عن الزهری قال الذهلی اخاف ان یکون موضوعا وقال البخاری حدیث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار اجمع اهل العلم علی نکرة هذا الحدیث قلت وقد اخرجه ابن عدی فی الکامل من طریق اخری عن الزهری لکن فیها ابوعصمة وقد اتهم بالکذب اھ ملخصا (ص ۱۵۱) قلت ابوعصمة لیس ممن اجمع علی ترکه فقد روی

تفسیر لفظ قاذورہ بمعنی گندگی وپلیدی شارع کے کلام میں نجس اور ناپاک چیز کے لئے استعمال ہوتا ہے اور حدیث میں خمر کو قاذورہ کہا گیا ہے اس سے شراب کا ناپاک ہونا ثابت ہوتا ہے واللہ اعلم

باب اس بیان میں کہ نجاست غلیظہ بقدر درہم معاف ہے۔ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ جب کوئی پاخانہ میں جائے تو تین ڈھیلوں سے پاکی حاصل کرے کیونکہ تین ڈھیلے اسے کافی ہیں اسکو ابوداؤد ونسائی واحمد اور دارقطنی نے روایت کیا ہے اور دارقطنی نے کہا ہے کہ

[1] ص ۸۸ ج ۱ مؤلف۔

ان قدر الدرهم من النجاسة الغلیظة عفو

باب

عن عائشة رضی الله عنها قالت ماکان لاحدنا الا ثوب واحد تحیض فیه فاذا اصابه شئ من دم قالت بریقها فمصعته بظفرها اخرجه البخاری[۱] ولفظ عبد الرزاق عنها کانت احدانا تغسل دم الحیضة بریقها تقرضه بظفرها (کنز العمال[۲])

عن شعبة کما فی تہذیب التہذیب (ص ۴۸۷ ج ۱۰) وہولا یروی الا عن ثقة عنده کما عرف وقال فیه ابن عدی وہو مع ضعفه یکتب حدیثه کما فی التہذیب ایضًا (ص ۴۸۸ ج ۱۰) وحدیث مثل ہذا لایحکم علیه بالوضع بل غایة مایقال فیه انه ضعیف کیف وقد تایدہ بفتوی العلماء قال محمد فی الآثار اخبرنا ابو حنیفة عن حماد عن ابراہیم قال اذا کان الدم قدر الدرہم والبول وغیرہ فاعد صلوتک وان کان اقل من قدر الدرہم فامض علی صلوتک اہ (ص ۲۸) فان قلت ہذا انما یدل علی عفو الاقل من الدرہم دون قدر الدرہم ومذہب الحنفیة ان قدر الدرہم عفو ایضًا قلت احادیث الاکتفاء بالاحجار فی الاستنجاء تفید کون قدر الدرہم عفوًا لان موضع الاستنجاء مقدر به کما مر ویعارضه ما روی بعمومه مع ما مر من فتوی النخعی فجمعنا بینہما بان قدر الدرہم عفو فی حق عدم الفساد به دون عدم کراہة التحریم کما قال الطحطاوی فی حاشیته علی مراقی الفلاح قوله وعفی قدر الدرہم ای عفا الشارع عن ذلک والمراد عفا عن الفساد به والا فکراہة التحریم باقیة اجماعًا ان بلغت الدرہم وتنزیہا ان لم تبلغ وفرعوا علی ذلک مالو علم قلیل نجاسة علیه وہو فی الصلوٰة ففی الدرہم یجب قطع الصلوٰة وغسلہا ولو خاف فوت الجماعة لانہا سنة وغسل النجاسة واجب وہو مقدم (قلت افاد انه لو لم یقطع وجب علیه اعادة الصلوٰة وان سقط الفرض عن الذمة ۱۲) وفی الثانی یکون ذلک افضل فقط مالم یخف فوت الجماعة بان لایدرک جماعة اخری والامضی علی صلوته لان الجماعة اقوی کما یمضی فی المسئلتین اذا خاف فوت الوقت لان التفویت حرام ولا مہرب من الکراہة الی الحرام افادہ الحلبی وغیرہ اہ (ص ۹۰) فثبت ان الحنفیة قائلون بوجوب غسل قدر الدرہم من النجاسة ووجوب اعادة الصلوٰة به وترک غسله مکروہ کراہة

اسکی سند حسن صحیح ہے (نیل الاوطار مصری) اس سے معلوم ہوا کہ ڈھیلوں سے استنجا کرنا کافی ہے پانی کا استعمال واجب نہیں اور جمہور سلف وخلف اور اہل فتوی کا اسپر اجماع ہے کہ پانی اور ڈھیلوں کا جمع کرنا افضل ہے (عینی) واجب نہیں۔ تو جب ڈھیلوں کی پوچھنے پر اکتفا جائز ہے اور ظاہر ہے کہ ان سے ناپاکی زائل نہیں ہوتی صرف خشک ہوجاتی ہے تو ثابت ہوا کہ موضع استنجاء کی برابر ناپاکی معاف ہے جسکے ساتھ نماز درست ہے اور موضع استنجاء درہم ہی کے برابر ہے لیکن قصدًا اتنی ناپاکی کو باقی رکھنا اور اس کے دھونے سے تساہل کرنا مکروہ ہے جیسے دوسرے دلائل قایم ہیں جو بعد میں مذکور ہونگے) باب اس بیان میں کہ پانی کے سوا طہر بخشنے والی چیز

[۱] ص ۴۵ ج ۱ مشکوٰۃ ۵ ص ۱۲۸ ج ۵ مؤلف

باب تطہیر النجاسة بغیر الماء و دارار الدم العین کافیة فی تطہیر النجاسة الدم فی منعها

باب

عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت عن الحائض يصيب ثوبها الدم قالت تغسله فان لم يذهب اثره فلتغيره بشيء من صفرة الحديث اخرجه ابو داؤد وسكت عنه

التحريم هذا هو الراجح عندي وان خالفه تحقيق العلامة الشامي لاني وجدت نقل الطحطاوي موافقاً للآثار في هذا الباب والله اعلم بالصواب ـ

باب تطهير النجاسة بمائع غير الماء وان ازالة العين كافية في طهارة المرئي منها قوله عن عائشة الخ قلت يستنبط منه جواز ازالة النجاسة بغير الماء فان الدم نجس وهو اجماع المسلمين ويستنبط منه ان ازالة النجاسة لا يشترط فيها العدد بل المراد الانقاء قاله العيني في العمدة (ص ۱۰۹ ج ۲) لان قول عائشة ما كان لاحدانا الا ثوب واحد تحيض فيه يدل على انها كانت تصلي في ثياب حيضتها لان من لم يكن لها الا ثوب واحد لا شك انها تصلي فيه لكن بعد تطهيرها اياه وطريقة التطهير ما دل عليه قولها فاذا اصابه شيء من دم الخ واصرح منه ما في رواية عبد الرزاق كانت احدانا تغسل دم الحيضة بريقها جعلت رضي الله عنها ذلك غسلاً فانه حصل به ما اورده الحافظ في الفتح علينا بقوله انما ازالت الدم بريقها ليذهب اثره ولم تقصد تطهيره وقد مضى قبل بباب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت ثم تصلي فيه فدل على انها عند ارادة الصلوة فيه كانت تغسله اهـ (ص ۲۵۳ ج ۱) وتقرير الجواب ان الحديث الذي اشار اليه الحافظ ليس فيه انها كانت تغسله بعد القرص بالريق فيحتمل كون الغسل بعد قرصها بغير الريق لان القرص بالريق كان غسلاً عندها فلا يكون للغسل بعد الغسل معنى وايضاً فان لفظ الغسل لا يختص بالغسل بالماء ولو اختص به دل الحديث الماضي على جواز الازالة بالماء ودل حديث المتن على جواز الازالة بالريق اذ لا تنافي بين الدليلين فافهم فظهر دلالته على معنى الباب بمثل ما ذكرنا وقال البيهقي هذا في الدم اليسير الذي يكون معفواً عنه واما في الكثير منه فصح عنها انها كانت تغسله قلت هم لا يرون اليسير من النجاسات عفواً ولا يعفى عندهم شيء سواء كان قليلاً

ناپاکی کا زائل کرنا درست ہو اور یہ کہ نجاست مرئیہ میں ازالہ عین نجاست کافی ہے حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا مروی ہے وہ فرماتی ہیں کہ ہمارے میں ہر ایک کے پاس ایک ہی کپڑا ہوتا تھا اسی کو زمانہ حیض میں پہنتی تھی تو جب اسکو کچھ (خون) لگ جاتا تو اپنے ناخن سے اسکو کھرچتی اور تھوک سے ملدیتی (بخاری) اور عبد الرزاق کے الفاظ یہ ہیں کہ ہمارے میں سے ہر ایک اپنے حیض کے خون کو تھوک سے دھوتی اور ناخن سے کھرچدیتی (کنز العمال) تقریر حضرت عائشہ رضی نے تھوک سے خون کو ملنے کو غسل قرار دیا ہے اس سے معلوم ہوا کہ تھوک بھی ناپاکی زائل کرنے کو کافی ہے اور یہ بھی معلوم ہوا کہ ناپاکی زائل کرنے کے لئے ازالہ عین کافی ہے چند بار دھونا واجب نہیں ہے ـ

باب اس بیان میں کہ ناپاکی کا دھبہ کپڑے سے دور نہ ہو سکے تو مضائقہ نہیں حضرت عائشہ رض سے مروی ہے کہ

[illegible]

ص ۵۸ ج ۱ مؤلف

عن ابی ہریرۃ[2] ان خولۃ بنت یسار اتت النبی صلی اللہ علیہ وسلم فقالت یا رسول اللہ لیس لی الا ثوب واحد وانا احیض فیہ قال فاذا طھرت فاغسلی موضع الدم ثم صلی فیہ قالت یا رسول اللہ ان لم یخرج اثرہ قال یکفیک الماء ولا یضرک اثرہ رواہ احمد وفیہ ابن لھیعۃ وھو ضعیف (مجمع[1] الزوائد) قلت بل ھو حسن الحدیث وثقہ احمد وغیرہ کما غیرمرۃ[1] والحدیث اخرجہ ابو داؤد[2] ایضاً فی روایۃ ابن الاعرابی وسکت عنہ وسکوتہ دلیل رضاہ بہ وصلاحیتہ للاحتجاج

او کثیراوہذا الامثلی الاعلی مذہب ابی حنیفۃ فان الیسیر عندہ عفو وہو ما دون الدرہم کذا فی عمدۃ القاری ص ۱۰۹ ج ۲) قلت ولکنہ مع کونہ عفوا عندنا نجس یجب اویندب غسلہ فافہم باب النجاسۃ اذا لم یذہب اثرہا۔ قولہ عن عائشۃ الخ قلت ولالتہ علی ان ازالۃ الاثر لیس لہواجب ظاہرۃ لان تغییرہ بالصفرۃ لیس بمطہر بالاتفاق۔

قولہ عن ابی ہریرۃ الخ قلت دلالتہ علی معنی الباب ظاہرۃ لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم ولا یضرک اثرہ فافہم وہذا ہو قولنا معشر الحنفیۃ کما ہو مصرح فی غیر ما کتاب من کتبنا واللہ اعلم۔

ان سے اس حائضہ کی نسبت سوال کیا گیا جس کے کپڑوں کو خون لگ جائے فرمایا اس کو دھو ڈالے اور اگر نشان زائل نہ ہو تو اس کو کچھ زردی لگا کر متغیر کر دے اس کو ابو داؤد نے روایت کیا ہے اور اس پر سکوت کیا (تقریر) ظاہر ہے کہ زردی لگا دینا مطہر نہیں اس سے معلوم ہوا کہ نشان کا باقی رہنا مضر نہیں۔

حضرت ابوہریرہ[2] رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ خولہ بنت یسار رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس آئیں اور عرض کیا یا رسول اللہ میرے پاس ایک کپڑے سے زیادہ نہیں ہے اور اسی میں مجھے حیض (بھی) آتا ہے حضور نے فرمایا کہ جب تم پاک ہو جایا کرو تو خون لگنے کی جگہ کو دھو دیا کرو عرض کیا یا رسول اللہ اگر اس کا نشان دور نہ ہو فرمایا تم کو پانی (سے دھولینا) کافی ہے اور اس کا نشان مضر نہیں اس کو احمد نے روایت کیا ہے اور اس میں ایک راوی ابن لہیعہ ہیں جو ضعیف ہیں (مجمع الزوائد) میں کہتا ہوں بلکہ وہ حسن الحدیث ہیں احمد وغیرہ نے ان کی توثیق کی ہے اور اس حدیث کو ابو داؤد نے بھی ابن الاعرابی کے نسخہ میں روایت کیا ہے اور اس پر سکوت کیا بہر حال حدیث حسن ہے (تقریر) اس کی دلالت تو باب پر بالکل ظاہر ہے۔

[1] ص ۱۱۷ ج ۱ مؤلف۔

[2] ص ۵۸ ج ۱ حاشیہ مطبوعہ مجتبائی ۔ مؤلف۔

باب

عن الحسن البصري (انه) قال ومن يملك انتشار الماء انا لنرجو من رحمة الله ما هو اوسع من هذا رواه ابن ابي شيبة (كذا في فتح الباري) قلت وهو اثر صحيح او حسن على قاعدة الحافظ في الفتح۔
وعلق البخاري عن ابن عمر وابن عباس انهما لم يريا بأسا بما ينتضح من غسل الجنابة اهـ۔

باب ان انتشار النجاسة عفو۔ قوله عن الحسن الخ قلت دلالته على الباب ظاهرة فاراد بانتشار الماء ما ينتشر منه وقت الاغتسال ونحوه بعد وقوعه على الارض فمكان الغسل لا يكون طاهرا عادة فاذا انتشر منه الماء كان نجسا ظاهرا ولكنه معفو عنه لتعذر الاحتراز منه وقول التابعي الكبير حجة عندنا لا سيما اذا لم يعارض قوله قول احد من الصحابة رضي الله عنهم وذكر البخاري تعليقا ولم ير ابن عمر وابن عباس بأسا بما ينتضح من غسل الجنابة كذا في الفتح (ص ۳۲۰ ج ۱) وهذا يؤيد ما قاله الحسن رحمه الله قال في مراقي الفلاح وعفي رشاش بول ولو ملأ كرؤس الابر ولو حصل اذا مال الخيوط للضرورة وان امتلأ منه الثوب او البدن الخ (ص ۹۰) قال الطحطاوي في حاشيته قوله للضرورة لانه لا يمكن الاحتراز عنه لا سيما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا فقال انا لنرجو من الله تعالى اوسع من هذا كما في السراج اهـ (ص ۹۰)

باب اس بیان میں کہ ناپاکی کی چھینٹیں معاف ہیں۔ حسن[1] بصری رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ انہوں نے فرمایا کہ پانی کی چھینٹوں پر کس کا قبضہ ہے ہم کو اللہ تعالیٰ کی رحمت سے اس سے بھی زیادہ وسعت کی امید ہے (اس کو ابن ابی شیبہ نے روایت کیا (فتح الباری) اور یہ حافظ کے قاعدہ پر حسن ہے یا صحیح۔ اور بخاری[2] نے عبد اللہ بن عمر اور عبد اللہ بن عباس سے تعلیقاً روایت کیا ہے کہ انہوں نے غسل جنابت کی چھینٹوں میں کچھ حرج نہیں سمجھا۔ لقصر[3] غسل کی جگہ عادۃً پاک نہیں ہوتی تو اس جگہ پانی گرنے سے جو چھینٹیں اڑیں گی ظاہر ناپاک ہونگی مگر حسن بصری اور عبد اللہ بن عمر اور عبد اللہ بن عباس رضی اللہ عنہم نے اسکو معاف سمجھا ہے جس سے مقصود باب بخوبی ثابت ہے۔

[1] ص ۳۲۰ ج ۱ مؤلف [2] ص ۳۲۰ ج ۱۔ [3] مع الفتح مؤلف۔

باب

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (انه) قال اخبرتني ام قيس بنت محصن ان ابنها ذاك بال في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه على ثوبه ولم يغسله غسلاً[1] اخرجه مسلم

باب حكم بول الغلام الرضيع قوله عن عبيد الله الخ قلت قوله ولم يغسله غسلا صريح في نفي المبالغة في الغسل اي لم يغسله غسلا شديدا فان المفعول المطلق يكون للتاكيد واما نفي الغسل مطلقا فلا فظهر ان المراد بالنضح ما يقابل هذا الغسل بعينه لا ما يرادف الرش من غير سيلان الماء وانه حصل استدلال الخصم بما ورد في بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم نضح على بول الغلام ولم يغسله على عدم وجوب الغسل مطلقا فيحمل ما ورد في الروايات على معنى ذلك اي لم يغسله غسلا بالمبالغة وهذا هو قولنا معشر الحنفية انه يجب غسل بول الغلام كما يجب غسل بول الجارية الا انه لا يبالغ في الاول كما يبالغ في الثاني وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية لما ورد في بعض الروايات انما يصب على بول الغلام مكان ينضح كما سيأتي والصب نوع من الغسل كما لا يخفى۔

قوله عن عائشة الخ قلت قوله صلى الله عليه وسلم صبوا عليه الماء صبا صريح في ما ذهب اليه ابو حنيفة من وجوب غسل بول الغلام لما فيه من الامر بالصب بالمبالغة والصب نوع من الغسل كما قلنا

قوله عن ام الفضل الخ قلت دلالته على وجوب صب الماء على بول الغلام ظاهرة وهو الغسل الواجب فيه عندنا قال الامام محمد بن الحسن في موطاه قد جاءت رخصة (اي تخفيف) في بول الغلام اذا كان لم ياكل الطعام وامر بغسل بول الجارية وغسلهما جميعا احب الينا ثم اخرج عن مالك

باب شیر خوار لڑکے کے پیشاب کے حکم میں۔ عبید اللہ بن عبد اللہ بن عتبہ بن مسعود سے روایت ہے وہ کہتے ہیں کہ مجھے ام قیس رضی اللہ عنہا نے خبر دی کہ ان کے ایک بچہ نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی گود میں پیشاب کر دیا تو حضور نے پانی منگایا اور اسکو کپڑے پر ڈالا اور مبالغہ کے ساتھ نہیں دھویا۔ اسکو مسلم نے روایت کیا ہے۔ ف: حنفیہ کا یہی مذہب ہے کہ لڑکے کے پیشاب کا دھونا واجب ہے مگر مبالغہ کی ضرورت نہیں جیسا کہ لڑکی کے پیشاب میں مبالغہ کی ضرورت ہے کیونکہ لڑکے کے پیشاب میں بدبو بھی کم ہوتی ہے اور وہ زیادہ پھیلتا بھی نہیں بخلاف لڑکی کے پیشاب کے کہ اس میں بدبو بھی ہوتی ہے اور زیادہ پھیلتا بھی ہے۔

[1] ص ۹ ج ۱ و مولفہ ذکر ابن عصفور في حاشية كتاب سيبويه ان التاكيد انواع ومنها تاكيد الفعل فانه اذا قال ضرب زيد افيتوهم التجوز فيقول ضرب زيد ضربا بالتاكيد اهـ كذا في العرف الشذي للشيخ انور شاه مدظله ص ۱۱۷ مؤلف

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالصبيان فأتي بصبي مرة فبال عليه فقال صبوا عليه الماء صبا رواه الطحاوي واسناده صحيح (آثار السنن)

عن ام الفضل مرفوعا انما يصب على بول الغلام ويغسل بول الجارية اخرجه الطحاوي واسناده حسن (آثار السنن)

انا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها انها قالت أتي النبي صلى الله عليه بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فاتبعه اياه قال محمد وبهذا ناخذ نتبعه اياه غسلا حتى تنقيه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله (ص ٦٥) ومعنى قوله يغسل من بول الجارية اي يبالغ في غسله بالدلك ونحوه قال في التعليق الممجد وحمل اصحابنا النضح والرش على الصب الخفيف بغير مبالغة ودلك والغسل على الغسل مبالغة فاستويا في الغسل ويؤيده ما روى ابو داؤد عن الحسن عن امه انها ابصرت ام سلمة تصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية اه (ص ٦٤) قلت وسيأتي ما يدل على استعمال النضح والرش في هذا المعنى فثبت بهذه الآثار ان حكم بول الغلام الغسل الا ان ذلك الغسل يجزئ عنه الصب وان حكم بول الجارية الغسل ايضا الا ان الصب لا يكفي فيه لان بول الغلام يكون في موضع واحد لضيق مخرجه وبول الجارية يتفرق لسعة مخرجها فامر في الغلام بالصب يريد به اسالة الماء في موضع واحد وفي بول الجارية بالغسل لانه يقع في مواضع متفرقة كذا قال الزيلعي نقلا عن الطحاوي رحمه الله (ص ٦٧ ج ١) وايضا فان بول الغلام لا نتن له فيغير رائحته بصب الماء عليه صبا وبول الجارية انتن منه لا يزول رائحته الا بالغسل اي صب الماء عليه مع الدلك وازالة الرائحة واجبة لا يحصل التطهير الا بها وايضا فان النفوس اعلق بالذكور منها بالاناث فيكثر حمل الذكور فيناسب التخفيف بالاكتفاء بالغسل صبا من غير دلك ودفعا للحرج هذا ومن طعن على الحنفية في هذا الباب فكانه لم يفتح عينه الى ما ذكرنا من الآثار ومن استدل على عدم وجوب

حضرت عائشہ رضہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس بچوں کو لایا جایا کرتا تھا ایک دفعہ ایک بچہ کو لایا گیا اس نے آپ پر پیشاب کر دیا تو فرمایا کہ اسپر پانی بہاؤ خوب بہانا اسکو طحاوی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے (آثار السنن) **تقریب** اس سے صاف معلوم ہوا کہ لڑکے کے پیشاب پر پانی بہانا اور اسکا دہونا واجب ہے کیونکہ حضور نے اسکا امر فرمایا ہے پس جو لوگ اسکو پاک کہتے ہیں یا غسل کو واجب نہیں کہتے یہ حدیث انپر حجت ہے ام الفضل رضہ سے مرفوعا روایت ہے کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ لڑکے کے پیشاب پر پانی بہایا جاوے اور لڑکی کے پیشاب کو (اچھی طرح) دہویا جاوے اسکو بھی طحاوی نے روایت کیا ہے اور اسکی سند صحیح ہے (آثار السنن) **تقریر** اس سے بھی صاف معلوم ہوا کہ لڑکے کے پیشاب

له ص ٦٧ ج ١ المؤلف سه ص ١٥٢ ج ١ المؤلف

باب

عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه۔ رواه الدارقطني۔

عن ابن عباس رضی اللہ عنہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون (مجمع الزوائد)

عن ابی هريرة مرفوعاً استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه صححه ابن خزيمة و غيره كذا في فتح الباري۔

الغسل في بول الغلام بلفظ النضح والرش الوارد في حقه فلعله لم ينظر ما ورد في اطلاقات الاحاديث من استعمال النضح والرش بمعنى الغسل الكامل فضلاً عن الغسل الخفيف منها ما في الترمذي في المذي يصيب الثوب عن سهل بن حنيف قلت يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك ان تأخذ كفاً من ماء فتنضح به ثوبك الحديث وصححه الترمذي وحسنه (ص ج ١) ومنها ما في الترمذي ايضاً (ص ج ١) في باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب حتيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيه وصلي فيه وفي مسلم (ص ١٤٠ ج ١) قال تحته (اي دم الحيضة) ثم تقرصه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه اھ ومنها ما في مسلم (ص ١٤٣ ج ١) عن علي بن ابي طالب ارسلنا المقداد بن الاسود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن المذي يخرج من الانسان كيف يفعل به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وانضح فرجك اھ قال النووي اما قوله صلى الله عليه وسلم وانضح فرجك فمعناه اغسله فان النضح يكون غسلاً ويكون رشاً وقد جاء في الرواية الاخرى يغسل ذكره فتعين حمل النضح عليه اھ قلت فكذلك لما ورد في بعض الروايات في بول الغلام صبوا عليه الماء صباً وانما يصب من بول الغلام ونحوه فليحمل النضح الوارد في غيرها عليه هذا والله اعلم علمه اتم واحكم (المنيبة) قال الحافظ العلامة ابن دقيق العيد في شرح عمدة الاحكام اختلف العلماء في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام في موضعين احدهما في طهارته او نجاسته ولا تردد في قول الشافعي واصحابه في انه نجس والقائلون بالنجاسة اختلفوا في تطهيره هل يتوقف على الغسل ام لا فمذهب الشافعي واحمد انه لا يتوقف على الغسل بل يكفي فيه الرش والنضح وذهب مالك وابو حنيفة الى غسله كغيره اھ (ص ٨٠ ج ١) وقال محشيه هل نضح بول الصبي لانه غير نجس ام للتخفيف مع نجاسته اقول اثبت الخلاف الطحاوي فقال قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي واحمد وغيرهما وقد طعن بعضهم في هذا النقل ثم اثبت الاتفاق على نجاسته فافهم اھ (ص ٢٣ ج ١)

باب وجوب الاستنزاه من الابوال مطلقاً سواء كان بول ما يؤكل او بول ما لم يؤكل قوله عن ابی ما

شیر خوار بچہ کے پیشاب پر صرف پانی کے چھینٹے دینا کافی نہیں بلکہ پانی بہانا ضروری ہے اور لڑکی کے پیشاب میں اس کو ضرور دھویا جاتا ہے، اس کی وجہ اسکی بدبو اور انتشار ہے کیونکہ ناپاکی کی بدبو کا بھی ازالہ کرنا واجب ہے اور جن لوگوں نے ان روایات سے استدلال کیا ہے جن میں بول الغلام کے متعلق لفظ نضح یا رش وارد ہوا ہے ان کا جواب یہ ہے کہ بعض روایات میں

باب وجوب الاستنزاه من الابوال مطلقاً سواء کان بول ما یؤکل او بول ما لا یؤکل

وروی انه علیه السلام لما فرغ من دفن صحابی صالح ابتلی بعذاب القبر جاء
الی امرأته فسألها عن اعماله فقالت کان یرعی الغنم ولا یتنزه من بوله (ای یتحفظ ۱۲ منه) فقال علیه
السلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه کذا فی نور الانوار وعزاه فی
حاشیة الی الحاکم وقال فی الترغیب المنذری سنده ضعیف قلت ولکنه یکفی تائید العموم
وابقاءه علی حاله آخرجه البیهقی والحکیم الترمذی من طریق ابن اسحق حدثنی امیة بن عبد الله
انه سئل بعض اهل سعد ما بلغکم من قول رسول الله صلی الله علیه وسلم فی هذا فقالوا ذکر لنا
ان رسول الله صلی الله علیه وسلم سئل عن ذلک فقال کان یقصر فی بعض الطهور من البول
واخرج ابن سعد قال اخبرنا شبابة بن سوار اخبرنی ابو معشر عن سعید المقبری قال لما دفن

قلت ودلالة قوله صلی الله علیه وسلم اتقوا البول بعمومه علی معنی الباب ظاهرة وکذلک دلالة قوله استنزهوا
من البول قال الحافظ فی الفتح والتمسک بعموم حدیث ابی هریرة الذی صححه ابن خزیمة وغیره بلفظ
استنزهوا من البول اولی لانه ظاهر فی تناول جمیع الابوال فیجب اجتنابها لهذا الوعید والله اعلم اهـ
(ص ۲۸۹ ج ۱) قلت لاسیما اذا انضم الیه ما رواه الحاکم بسند ضعیف فی قصة هذا الحدیث من رسول الله
صلی الله علیه وسلم عن امرأة الصحابی الذی ابتلی فی القبر وقولها انه کان یرعی الغنم ولا یتنزه من بوله فیجیء
قال صلی الله علیه وسلم استنزهوا من البول الخ فانه یدل علی نجاسة ابوال ما یؤکل صراحة والحدیث
الضعیف یکفی لتائید العموم الوارد فی الحدیث الصحیح فان الاصل اجراء العام علی عمومه وایده مرسل
ابن سعد وهو مرسل حسن وقد ذکرنا فی المتن وجه تائیده واما ادعاء تخصیصه بحدیث العرنیین
فلا یمشی اصلا فلیس فیه ما یدل علی طهارة بول الابل بل غایة ما فیه انه صلی الله علیه وسلم اذن لهم

تری اور روم جیسے کے متعلق بھی یہی الفاظ وارد ہوئے ہیں تو کیا وہ بھی چھینٹے دینے سے بدون پانی بہائے
پاک ہو جائینگے یہ تو کسی کے نزدیک درست نہیں پھر جیسا کہ وہاں کہا جاتا ہے کہ دوسری روایات میں چونکہ
غسل اور صب کا امر وارد ہے اس لئے نضح اور رش سے غسل مراد ہے اسی طرح یہاں بھی کیوں نہیں
کیا جاتا کہ بول غلام کے لئے بھی چونکہ بعض روایات صحیحہ میں صب کا امر وارد ہے اس لئے نضح اور رش سے
یہی مراد ہے اور صب بھی غسل کی ایک قسم ہے۔

باب اس بیان میں کہ پیشاب سے بچنا مطلقاً واجب ہے خواہ حلال جانور کا پیشاب ہو یا حرام کا۔ ابو امامہ رضی
اللہ عنہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کرتے ہیں کہ آپ نے فرمایا پیشاب سے بچو کیونکہ قبر میں بندہ سے اول
اسی کا حساب ہوگا اس کو طبرانی نے کبیر میں روایت کیا ہے اور اس کے راویوں کی توثیق کی گئی ہے (مجمع الزوائد)
حضرت ابو ہریرہ سے مرفوعاً روایت ہے کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ پیشاب سے دور رہو کیونکہ زیادہ
تر عذاب قبر اسی کی وجہ سے ہوگا اسکو ابن خزیمہ وغیرہ نے صحیح کہا ہے (فتح الباری) اور مروی ہے

۱ ص ۶۸ منہ ۲ ص ۵۲ ۳ ص ۱۰۹ مؤلف ۔ ۵ قلت لعل الحاکم رواه فی غیر المستدرک اذ فیه لیس سوی قوله استنزهوا من البول

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سعد بن معاذ قال لو نجا احد من ضغطة القبر لنجا سعد ولقد ضم ضمة اختلفت فیہا اضلاعہ من اثر البول كذا فی شرح الصدور للسیوطی[1] قلت وسند ابن سعد مرسل حسن ولکن لیس فیہ ذکر الغنم ونحوہ ولکن لا یظن بسعد انہ کان لا یستنزہ من بول نفسہ لکونہ نجسًا بالاتفاق۔

لشرب ابوالها لمرض كان بهم واباحة تناول الشئ فی وقت الضرورة لا يقتضي حله وطهارته مطلقًا واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال واحتج ابن المنذر لقوله فی طهارة ابوال ما يؤكل لحمه بان الاشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة قال وفی ترك اهل العلم بيع الناس ابعار الغنم فی اسواقهم واستعمال ابوال الابل فی ادويتهم قديمًا وحديثًا من غير نكير دليل على طهارتها قال الحافظ ابن حجر وهو استدلال ضعيف لان المختلف فيه لا يجب انكاره فلا يدل ترك انكاره على جوازه فضلًا عن طهارته وقد دل على نجاسة الابوال كلها حديث ابی هريرة الذی قدمناه قريبًا قال الحافظ وذهب الشافعی والجمهور الى القول بنجاسة الابوال والارواث كلها من ماكول اللحم وغيره اه (ص ۲۹ ج ۱) مع تقديم وتاخير يسيرًا۔ هذا ولو سلم دلالته على طهارة هذا البول فهو مبيح وما ذكرنا من الاحاديث فی المتن محرمة واذا تعارض المبيح والمحرم يرجح المحرم ويجعل متاخرًا اذا جهل التاريخ لكيلا يلزم النسخ مرتين كما عرف فی الاصول واما ما رواه الحسن ان عمر بن الخطاب اراد ان ينهى عن حلل الحبرة لانها تصبغ بالبول فقال له ابی ليس ذلك لك قد لبسهن النبی صلی اللہ علیہ وسلم ولبسناهن فی عهده رواه احمد كما فی احياء السنن (ص ۵۲ ۱) نقلًا عن مجمع الزوائد۔

کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب ایک بزرگ صحابی کے دفن سے فارغ ہوئے تو وہ ضغطہ قبر میں مبتلا ہوئے حضور صلی اللہ علیہ وسلم انکی بی بی کے پاس تشریف لائے اور اُن کے اعمال کی بابت دریافت کیا کہا وہ بکریاں چراتے تھے اور اُن کے پیشاب سے احتیاط نکرتے تھے اسوقت حضور نے فرمایا کہ پیشاب سے بچو کیونکہ اکثر عذاب قبر اسی سے ہوتا ہے اسکو حاکم نے روایت کیا ہے (نور الانوار مع حاشیتہ) اور ابن سعد نے سعید مقبری سے روایت کیا ہے کہ جب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سعد بن معاذ کے دفن سے فارغ ہوئے تو فرمایا کہ اگر کوئی ضغطہ قبر سے بچتا تو سعد بچ جاتے اور وہ (قبر میں) ایسا دبائے گئے جس سے پسلیاں ادہر ادہر ہوگئیں بوجہ پیشاب کے اثر کے (شرح الصدور للسیوطی) اور یہ مرسل حسن ہے اور گو اس میں بکری وغیرہ کے پیشاب کا ذکر نہیں مگر حضرت سعد بن معاذ پر یہ گمان نہیں ہو سکتا کہ وہ اپنے پیشاب سے احتیاط نکرتے تھے کیونکہ وہ تو یقینًا اور اتفاقًا ناپاک ہے لفظ سرحدیث اول و دوم میں مطلقًا پیشاب سے بچنے کا امر ہے جو حلال و حرام سب جانوروں کے پیشاب کو عام ہے۔

[1] ص ۴۲ و ۴۳ مؤلف

باب

عن عیسٰی بن یزداد عن ابیہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا بال احدکم فلینتر ذکرہ ثلثا قال زمعۃ مرۃ فان ذلک یجزئ قلت رواہ ابن ماجۃ خلا قولہ فان ذلک یجزئ عنہ رواہ احمد وفیہ عیسٰی بن یزداد تکلم فیہ انہ مجہول

ولفظ عبدالرزاق عنہ قال عمر لو نہینا عن ہذہ العصب فانہ یصبغ بالبول فقال ابی بن کعب ما ذاک لک قال لم قال لانا لبسنا ہا علی عہد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم والقرآن ینزل وکفن فیہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقال عمر صدقت کذا فی کنز العمال (ص ۱۴۲ ج ۱) فلیس فیہ ما یستدل بہ علی طہارۃ بول ماکول اللحم لان قول ابی بن کعب لیس لک ذلک الخ یحتمل ان یکون منشاءہ طہارۃ ہذا البول او یکون معناہ ان صبغ تلک الثیاب لیس بالمتیقن بل انما ہو امر موہوم منشاءہ ما سمع من افواہ بعض الناس انہا تصبغ کذلک من غیر تثبت ولیس لک النہی عن شئ لبسہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم واصحابہ من بعدہ بمثل ہذا التوہم ویؤید ذلک ما ذکرہ فی مجمع البحار ناقلاً عن النہایۃ لابن الاثیر ومنہ حدیث عمر اراد النہی من عصب الیمن وقال نبئت انہ یصبغ بالبول ثم قال نہینا عن التعمق اھ (ص ۳۹۱ ج ۱) فالاثر بہذا اللفظ صریح فی الاحتمال الذی ابدیناہ ثانیاً واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال علی ان الاثر لیس فیہ ما یدل علی ان تلک الثیاب کانت تصبغ ببول ماکول اللحم دون غیرہ بل ہو مطلق عنہما فلا یستقیم بہ الاستدلال ما لم یقع التصریح بکونہا کانت تصبغ بہ بل لو دل لدل علی طہارۃ البول مطلقا ولا قائل بہ ہذا واللہ سبحانہ وتعالی اعلم۔ باب عدم وجوب الاستنجار بالحجر بعد البول واثبات سنیتہ۔ قولہ عن عیسٰی بن یزداد الخ قلت اما عیسٰی فقد عرفت ان ابن حبان ذکرہ فی الثقات واما ابوہ یزداد فذکرہ عبدالباقی بن قانع فی معجم الصحابۃ وابن مندہ فی معرفۃ الصحابۃ

اس سے ہر چیز کی پیشاب کا ناپاک ہونا معلوم ہوتا ہے خصوصاً جبکہ اس کے ساتھ وہ روایت بھی ملالی جائے جو نور الانوار میں ذکر کی گئی ہے تو اس سے حلال جانوروں کے پیشاب کا ناپاک ہونا بھی صراحۃً ثابت ہوتا ہے اور گو اسکی سند ضعیف ہے لیکن ابن سعد کا مرسل حسن اس کا مؤید ہے اور ان احادیث سے معلوم ہوا کہ تھوڑی سی ناپاکی سے بھی احتیاط کرنا چاہیئے **باب** اس بیان میں کہ پیشاب کے بعد ڈھیلوں سے استنجا کرنا واجب تو نہیں ہاں سنت ہے عیسٰی ابن یزداد اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب کوئی پیشاب کرے تو اپنے عضو کو تین بار جھٹک دیا کرے زمعہ (راوی) نے ایک دفعہ کہا کہ یہ کافی ہے اس کو احمد نے روایت کیا ہے اور اس میں عیسٰی ابن یزداد متکلم فیہ ہے بعض نے اس کو مجہول کہا ہے اور ابن حبان نے ثقہ کہا ہے مجمع الزوائد میں کہتا ہوں عزیزی نے عیسٰی کی ثقاہت

وذكره ابن حبان في الثقات (مجمع الزوائد) قلت اخرجه العزيزي بلفظ ابن ماجة عن يزداد وعزاه الى الامام احمد ومراسيل ابي داؤد وهو برواية عيسى هذا عن ابيه عنه (م) وقال قال الشيخ حديث صحيح اه فمن وثقه وصحح حديثه يقدم على من جهله۔

عن عمر بن الخطاب انه بال فمسح ذكره بالتراب ثم التفت الينا فقال هكذا علمنا رواه الطبراني في الاوسط وفيه روح بن الجناح وهو ضعيف اه (مجمع الزوائد)

وابو عمر في الاستيعاب وقال قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا ابوه وهو تحامل منه كذا في الجوهر النقي (ص ٢٨ ج ١) وفي التهذيب وقال ابن حبان يقال ان له صحبة الا اني لست اعتمد على خبر زمعة بن صالح يعني راوي حديثه قلت ولم ينفرد به زمعة بل تابعه عليه زكريا بن اسحق عند احمد بن حنبل في مسنده ورواه البغوي من رواية معتمر بن سليمان وتمام سبعة من الحفاظ كلهم قالوا فيه شرفا وقال العسكري ذكر بعضهم انه ادرك النبي صلى الله عليه وسلم اه (ص ١٩٩ و ٢٠٠ ج ١) وذكره الحافظ في الاصابة (ص ١٠٦ ج ١) في القسم الثالث (وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يرد في خبر قط انهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا رأوه وحديثهم مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة بالاتفاق) فقال از داد له ادراك كان مع بشير بن الخصاصية وغيره في فتوح العراق سنة ثنتي عشرة ذكره سيف وعند الطبري اه قلت فالحديث اذن مرسل صحيح وهو حجة عندنا ودلالته على عدم وجوب الاستنجاء من البول بالحجر ظاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم فان ذلك (اي النتر ثلاث مرات) يجزئ عنه واذا اجزأ النتر فلا حاجة الى الحجر كما لا يخفى ثم اخذ الحجر ونحوه بعد البول سنة كما سيأتي۔

قوله عن عمر بن الخطاب الخ قلت قوله هكذا علمنا صريح في كون الاستنجاء بالحجر ونحوه سنة بعد البول ايضا كما هو سنة بعد التغوط وقد انكر ذلك طائفة من غير المقلدين في ديارنا قالوا لم يثبت اخذ التحجر بعد البول في السنة وانما ثبت ذلك بعد التغوط فحسب فهذا يشهد لنا

کو صحیح کہا ہے پس وہ ثقہ ہیں اور ثقہ مجہول نہیں ہوا کرتا پس سند حسن ہے (تقریر سی) اس سے معلوم ہوا کہ تین بار جھٹکنا ہی کافی ہے پس معلوم ہوا کہ ڈھیلوں کا لینا واجب نہیں بشرطیکہ اس کے بعد قطرہ کے آنے کا شبہ نہ ہو۔ حضرت عمر رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ انہوں نے پیشاب کیا پھر اپنے عضو کو مٹی

له ص ٢٦ ج ٢ و ص ٢٠٧ ج ١ [illegible] مؤلف عفی عنه قلت الاثر مذکور فی مراسیل ابی داؤد فی ص ١ برواية عيسى هذا وكذا هو في المسند لان يزداد لم يرو عنه غير ابنه عيسى كما في التهذيب (ص ١٩٩ ج ١) مؤلف عفی عنه قلت زمعة هذا من رجال مسلم ضعفه الناس وقال البخاري هو جائز الحديث [illegible] قال الجوزجاني متماسك [illegible] قال ابن عدي ربما يهم في بعض ما يرويه ارجو انه

له زمعة صالح لا بأس به [illegible] التهذيب (ص ٣٣٨ ج ٣) والمجلد [illegible] مؤلف۔

قلت هو مختلف فيه ووثقه دحيم كما في التهذيب والميزان فالحديث حسن
عن يسار بن نمير مولى عمر قال كان عمر رضي الله عنه اذا بال قال ناولني شيئا استنجي
به فاناوله العود والحجر او ياتي حائطا يتمسح او يمسه الارض ولم يكن يغسله رواه
الترقفي كذا في (كنز العمال) ونقله في رسائل الاركان وقال قال البيهقي هذا اصح ما في
الباب كذا نقل الشيخ عبد الحق اه (احياء السنن)

بالماء بعد البول معًا ولا يستبرؤن بالحجر ولعمري لو لم يكن الا قول النبي صلى الله عليه وسلم استنزهوا
من البول فان عامة عذاب القبر منه لكفى كسنية ذلك لما لا يخفى ان الاستنزاه من البول لا
يحصل باسالة الماء في موضعه بعد الفراغ من البول معًا لكثرة ابتلاء الناس بمرض ضعف
المثانة في هذا الزمان فلا ينقطع اثر البول وقطره الا في مدة فكيف وقد ثبت ذلك من قول عمر بن
الخطاب رضي الله عنه كما علمنا وهو داخل في المرفوع كما عرفت في اصول الحديث واغرب امير البوفال
السيد صديق حسن خان عفا الله عنه فاوجب الاستنجاء بثلثة احجار بعد البول منفردًا ايضًا كما اوجب
الشافعي رح بعد التغوط فقال في كتابه الروضة الندية (ص ٣٢ و ٣٣) ما نصه واعلم ان الادلة في هذه
المسئلة غير مقيدة بكون الاحجار المذكورة للفرج الاعلى او الاسفل ولهما جميعًا او يصدق قوله (اي الصحابي)
ان يستنجي احدنا باقل من ثلثة احجار على من اراد ان يستنجي بعد البول فقط او بعد الغائط فقط او بعدهما وكذلك قوله وكان يامر بثلاثة
احجار يصدق على كل ذاهب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط والى الغائط فقط او لهما والمراد
بالغائط في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الغائط المكان المطمئن لا نفس الخارج كما صرح به
ائمة اللغة وكذلك قوله وليستنج احدكم بثلاثة احجار شامل لكل قاصد للحاجة سواء ذهب الى البول

سے رگڑ دیا پھر ہماری طرف متوجہ ہوئے اور فرمایا کہ ہم کو اسی طرح تعلیم دی گئی ہے اسکو طبرانی نے اوسط
میں روایت کیا ہے اور اس میں روح بن الجناح ضعیف ہے (مجمع الزوائد) میں کہتا ہوں وہ مختلف فیہ
ہے دحیم نے اسکو ثقہ کہا ہے (تہذیب و میزان) پس حدیث حسن ہے۔ یسار بن نمیر مولی عمر بن الخطابؓ روایت
کیا ہے کہ حضرت عمر جب پیشاب کرتے تو فرماتے مجھے کوئی چیز دو جس سے استنجار کروں تو میں آپکو لکڑی یا
کوئی پتھر دیتا یا وہ کسی دیوار کے قریب ہو کر عضو کو اس سے خشک کر لیتے یا زمین سے ملدیتے اور دھوتے نہ تھے
(کنز العمال) بیہقی نے کہا ہے کہ اس باب میں یہ حدیث سب سے زیادہ صحیح ہے (احیاء السنن)
(تقریر) ان دونوں آثار سے معلوم ہوا کہ صرف پیشاب کے بعد بھی ڈھیلوں کا لینا سنت ہے۔ اور یہ جو اس
روایت میں ہے کہ وہ دھوتے نہ تھے اسکا مطلب یہ ہے کہ فورًا نہ دھوتے تھے یا یہ مطلب ہے کہ دھونے کو ضروری
نہ سمجھتے تھے کیونکہ قدر قلیل نجاست عفو ہے اور ان احادیث سے غیر مقلدین کا رد ہو گیا کہ وہ پیشاب کے بعد ڈھیلا
لینے کو بدعت کہتے ہیں حالانکہ اول تو حضور کا یہ ارشاد کہ پیشاب سے احتیاط کرو کیونکہ عذاب قبر اسی سے ہوتا

له ص ١٢ ج ٢ مؤلف ص ٥٣ ص ٤٣ ج ١ مؤلف ص ٥٣ ص ١٧٦ ج ٥ مؤلف ص ١٥٨ ج ١ ولله –

عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية في أهل قبا فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نتبع الحجارة الماء رواه

فقط او الغائط فقط او ذهب اليهما جميعًا وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليذهب معه بثلاثة احجار يستطيب بهن فانها تجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليستنج بثلاثة احجار يصدق على كل قاض للحاجة كما عرفت وكذلك حديث امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نجتزئ باقل من ثلاثة احجار فاذا تقرر هذا علمت انه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط وان يكون بثلاثة احجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق الى ان قال كذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج قال في النهاية الاستطابة والاطابة كناية عن الاستنجاء اه ملخصا وهو يدل على وجوب الاستنجاء بالاحجار على النساء ايضا عنده سواء ذهبن الى البول فقط او الى الغائط فقط او اليهما جميعا فلعل غير المقلدين لم يطلعوا على قول اميرهم هذا حيث انكروا الاستنجاء بحجر واحد بعد البول وادعوا وجوبه بثلاثة احجار على الرجال والنساء جميعًا هذا ولكنه كله بناء الفاسد على الفاسد لان بناءه على ان الادلة في المسئلة غير مقيدة بكون الاحجار المذكورة للذكر او للدبر او لهما جميعا وهو فاسد لورود تقييد الثلاث بالدبر في رواية حسنة كما سنذكرها فانتظر، قوله عن يسار الخ قلت دلالته على الجزء الثاني من الباب ظاهرة واما قوله ولم يكن يغسله ففيه دلالة على عدم وجوب غسله وليس فيه نفي ندبه كيف وقد ثبت ندبه في غير ما حديث وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال يتوضأ وضوءا لما تحت ازاره اخرجه محمد في الموطا عن مالك بسند صحيح وقال بهذا ناخذ والاستنجاء بالماء احب الينا من غيره اه (ص ٥٠)

قوله عن ابن عباس الخ قلت الاثر عام للغائط والبول جميعا فثبت به ندب الجمع بين الماء والحجر في البول ايضا فاندحض قول من قال ان الاستنزاه بالحجر في البول بدعة والحديث وان كان

خود ڈھیلے کے استعمال کو مقتضی ہے کیونکہ آج کل بدون اس کے قطرہ بند نہیں ہوتا جیسا کہ مشاہدہ ہے دوسرے حضرت عمر کا ڈھیلہ وغیرہ استعمال کر کے یہ فرمانا کہ ہم کو اسی کی تعلیم دی گئی ہے صراحةً اسکی مسنونیت کو بتلا رہا ہے کیونکہ محدثین کے اصول پر یہ لفظ حدیث کو مرفوع کر دیتا ہے

ابن عباس رض سے مروی ہے کہ جب اہل قبا کے بارہ میں یہ آیت نازل ہوئی فیہ رجال یحبون ان یتطہروا واللہ یحب المطہرین تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ان سے پوچھا کہ تم دوسروں سے زیادہ کیا پاکی کرتے ہو انہوں نے کہا کہ ہم ڈھیلے کے بعد پانی بھی استعمال کرتے ہیں اسکو بزار نے روایت کیا ہے اور اس میں محمد بن عبدالعزیز ایک راوی ضعیف ہے (مجمع) اور حافظ نے تلخیص حبیر میں اس روایت سے نووی اور ابن رفعہ اور محب طبری کو الزام دیا ہے کہ وہ جو یہ کہتے ہیں کہ تمام روایات میں صرف پانی سے استنجا کا بیان ہے ڈھیلے اور پانی کے جمع کرنے کا ذکر نہیں تو یہ حدیث انپر وارد ہے گو ضعیف ہے اھ میں کہتا ہوں کہ اس سے معلوم ہوا کہ

رواه البزار وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري ضعفه البخاري والنسائي وغيرهما (مجمع الزوائد) وقال الحافظ في التلخيص[۱] قال النووي المعروف في طرق الحديث انهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيها انهم كانوا يجمعون بين الماء والاحجار وتبعه ابن الرفعة وكذا قال المحب الطبري ورواية البزار واردة عليهم وان كانت ضعيفة اھ قلت فيه دليل على ان ضعفها يسير والا لم يصح الايراد بها وله شاهد قدمه وشاهد سياتي ۔

باب

عن[۲] ابی هريرة عن النبي صلی الله عليه وسلم قال اذا استجمر[۳] احدكم فليوتر ان الله وتر يحب الوتر اما ترى السموات سبعا والارضين سبعا والطواف سبعا وذكر اشياء رواه البزار والطبراني في الاوسط وزاد والجمار ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد[۴]) عن[۵] عقبة بن عامر رض

ضعيفا فهو يكفي لاثبات الندب كما ذكرناه في المقدمة وان مثله يكتفي به في باب الفضائل ۔

باب لا يجب تثليث الاحجار ولا ايتارها في الاستنجاء وانهما مستحبان ۔ **قوله** عن ابي هريرة الخ قلت قوله صلی الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر يعم الاستجمار وغيره من الافعال كما دل عليه قوله اما ترى السموات سبعا الخ وقد اجمعوا على ان الايتار في جميع الافعال ليس بواجب بل مندوب فليكن

اس میں زیادہ ضعف نہیں ورنہ الزام دینا صحیح نہ ہوتا دوسرے اس کے لئے شواہد بھی ہیں۔ **تقریر** اس سے مطلقاً ڈھیلے اور پانی کے جمع کرنے کی فضیلت ثابت ہوئی جو پاخانہ اور پیشاب دونوں کو عام ہے پس پیشاب کے بعد بھی ڈھیلا لینا اور پانی سے دھونا افضل ہوا تو جو لوگ پیشاب کے بعد ڈھیلا لینے کو بدعت کہتے ہیں ان کا قول رد ہو گیا ۔

باب اس بیان میں کہ تین ڈھیلے لینا یا ان میں طاق کی رعایت کرنا واجب نہیں ہاں مستحب ہے حضرت ابوہریرہ رض سے مروی ہے وہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کرتے ہیں کہ آپ نے فرمایا جب کوئی ڈھیلے لے تو طاق کی رعایت کرے کیونکہ اللہ تعالے بھی طاق ہیں (جفت نہیں) اور وہ طاق کو پسند کرتے ہیں کیا تم نہیں دیکھتے کہ آسمان سات ہیں اور زمین سات ہیں اور طواف (کے چکر) سات ہیں اور بہت سی چیزوں کو بیان فرمایا اس کو بزار اور طبرانی نے روایت کیا ہے اور طبرانی نے رمی جمار بھی زیادہ کیا (کہ وہ بھی سات ہیں) اور اس کے راوی صحیح کے راوی ہیں (مجمع الزوائد) **تقریر** اس حدیث سے معلوم ہوا کہ طاق کی

[۵] فان قيل لفظ الاستجمار مشترك بين الاستنجاء وغيره فكيف يصح الاستدلال به قلت قال في مجمع البحار الاستجمار التمسح بالجمار وهي الاحجار الصغار والتبخر ايضا اھ (ص ۲۰۵ ج ۱) فان اريد الاول كما اراده البيهقي وغيره فالاستدلال به تام على ما ذكرناه وان اريد الثاني فلا حاجة لنا الى الاستدلال به فانه لا يفيد الخصم ولا يضرنا وكذا يقال في حديث عقبة ۱۲ منه ۔

[۱] ص ۸۶ ج ۱ مؤلف [۴] ص ۲۱۱ ج ۱ مؤلف [۵] ص ۸۵ ج ۱ مؤلف ۔

[illegible]

ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کان اذا اکتحل کتحل وترا واذا استجمر استجمر وترا رواہ[2]
الطبرانی فی الکبیر وفیہ ابن لہیعۃ وھو ضعیف (مجمع الزوائد) قلت ھو حسن الحدیث کما مر
غیر مرۃ فالحدیث حسن۔

کذلک فی الاستجمار لان قولہ ان اللہ وتر الخ کالعلۃ لقولہ اذا استجمر احدکم فلیوتر والحکم یدور مع العلۃ
وھی لا تفید الا الندب فانہ حض القول بوجوب الایتار فی الاستجمار کما ذھب الیہ الشافعی رح وانما ھو مستحب
عندنا صرح بہ فی الدر مع الشامیۃ (ص ۲۴۸ ج ۱) وفی الحدیث دلالۃ علی عدم وجوب التثلیث
فی الاحجار ایضا لانہ صلی اللہ علیہ وسلم ذکر بعد الامر بالایتار عدد السبع فی اشیاء فدل علی ان الایتار
یحصل بکل فرد فرد من افرادہ ثلثا کان او سبعا قال فی الجوھر النقی ثم حدیث اما تری السموات سبعا
لا یدل علی ان المراد بالوتر ما یکون بعد الثلاث (کما اولہ بہ البیہقی رح ۱۰۴) لانہ ذکر فردا من افراد الوتر
فلو ارید بذلک السبع بخصوصھا لزم بذلک وجوب الاستنجاء بالسبع لانھا المامور بہ فی ذلک الحدیث
اھ (ص ۲۵ ج ۱) ولم یقل بوجوبہ بالسبع احد فثبت ان المطلوب ھو الایتار مطلقا قولہ عن عقبۃ
بن عامر الخ قلت فیہ دلالۃ علی ان الایتار فی الاستجمار کمثلہ فی الاکتحال ولم یذھب الی وجوبہ فی الاکتحال
احد فکذلک فی الاستجمار بل ھو مندوب فی ذلک کما ھو مندوب فیہ

رعایت کرنا مستحب ہے واجب نہیں کیونکہ حضور نے اس حکم کی علت یہ بیان فرمائی ہے کہ اللہ
تعالے طاق ہیں اور وہ طاق کو پسند کرتے ہیں اگر اس علت سے استنجا کے ڈھیلوں میں طاق کی رعایت
واجب ہوگی تو ہر کام میں واجب ہوتا چاہیئے حالانکہ اس کا قائل کوئی نہیں اور اسی سے معلوم
ہوا کہ تین کی رعایت بھی واجب نہیں کیونکہ حضور نے مثال میں سات کا عدد بیان فرمایا ہے اور
سات کی رعایت کو کسی نے واجب نہیں کیا۔

عقبہ بن عامر سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب سرمہ لگاتے تو طاق کی رعایت
کرتے اور جب ڈھیلے لیتے تو اس میں بھی طاق کی رعایت کرتے اس کو طبرانی نے کبیر
میں روایت کیا ہے اور اس میں ابن لہیعہ ضعیف ہیں (مجمع) میں کہتا ہوں کہ بارہا گزر
چکا ہے کہ وہ حسن الحدیث ہیں۔

تقریر: ظاہر ہے کہ سرمہ میں طاق کی رعایت کرنا واجب نہیں تو ایسے ہی استنجا کے ڈھیلوں
میں بھی کیونکہ صحابی نے دونوں کو یکساں بیان کیا ہے۔

[2] ص ۱۰۵ ج ۱۔ مؤلف

عن[1] طارق بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استجمرتم فاوتروا واذا توضأتم فاستنثروا رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون (مجمع الزوائد)[2] عن ابي ايوب الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تغوط احدكم فليمسح بثلثة احجار فان ذلك كافيه رواه الطبراني في الكبير والاوسط ورجاله موثقون الا ان ابا شعيب صاحب ابي ايوب لم ار فيه تعديلا ولا جرحا (مجمع الزوائد)[3] قلت فمثله يحتج به عندنا وعند الكل كما ذكرناه في المقدمة۔

قوله عن طارق الخ قلت فيه الامر بالاستنثار ولم يذهب الى وجوبه الخصم بل حمله على الندب فكذا قوله اذا استجمرتم فاوتروا والمحمول على الندب عندنا ومن ادعى الفرق فليأت ببرهان من عنده واما ما ورد من النهي عن الاستنجاء باقل من ثلثة احجار فهو نهي تنزيه منشأه عدم الكفاية باقل منها غالبًا قوله عن ابي ايوب الخ قلت فيه دلالة على ما قدمنا ان مبنى الامر بالتثليث على العادة الغالبة اذ الغالب ان الانقاء بالثلث يحصل والمقصود هو الانقاء كذا في الكبيري شرح المنية (ص ٢٩) وقوله اذا تغوط صريح في ان العدد المذكور انما هو لمسح اثر العذرة عن الدبر لان التغوط لا يكاد يستعمل الا في قضاء الحاجة منه لا سيما في باب الاستنجاء فلا يقال لمن بال انه تغوط واصرح منه ما سيأتي

(ترجمہ) طارق بن عبداللہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب تم ڈھیلے لو تو طاق کی رعایت کرو اور جب وضو کرو تو ناک جھاڑو اس کو طبرانی نے کبیر میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی موثوق ہیں (مجمع) (تقریر) وضو میں ناک جھاڑنا بالاتفاق واجب نہیں تو ایسے ہی ڈھیلوں میں طاق کی رعایت کرنا بھی کیونکہ صحابی نے دونوں کو صیغۂ امر سے تعبیر کیا ہے۔ ان احادیث سے بعض علماء نے طاق کی رعایت کے وجوب پر استدلال کیا تھا اس لیے ہم نے بتلا دیا کہ ان سے یہ مدعی حاصل نہیں ہو سکتا بلکہ ان سے تو حنفیہ کی تائید نکلتی ہے۔ ابو ایوب انصاری سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب کوئی پاخانہ کر چکے تو تین ڈھیلوں سے پونچھے کیونکہ یہ اسے کافی ہیں اس کو طبرانی نے کبیر و اوسط میں روایت کیا ہے اور اس کے راوی موثوق ہیں مگر ابو شعیب میں میں نے کوئی جرح یا توثیق نہیں دیکھی (مجمع) میں کہتا ہوں کہ ایسا راوی سب کے نزدیک حجت ہے۔

تقریر اس حدیث سے صاف معلوم ہوا کہ تین ڈھیلوں کا حکم اس واسطے ہے کہ وہ اکثر کافی ہو جاتے ہیں تو اگر کبھی اس سے کم بھی کافی ہو جائیں تو اس پر کفایت کرنا ممنوع نہیں کیونکہ مدار کفایت پر رکھا گیا ہے۔

---

[1] ضمير بامر التوضي يرجع معنى الاستنجاء لانه الذي يتكثر دفعه عنده ١٢ منه۔

[2] ص ٨٦ ج ١ مؤلف۔ [3] ص ٨٦ ج ١ مؤلف۔

عنؓ سہل بن سعد ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سئل عن الاستطابة فقال اولا یجد احدکم ثلثة احجار حجران للصفحتین وحجر للمسربة رواہ الطبرانی فی الکبیر وفیہ عتیق بن یعقوب الزبیری قال ابوزرعة انہ حفظ الموطا فی حیاۃ مالك (مجمع الزوائد) قلت ووثقہ الدارقطنی وذکرہ ابن حبان فی الثقات کذا فی (لسان المیزان) فالحدیث حسن وحسنہ الدارقطنی فی سننہ عن الاسود انہ سمع عبد اللہ یقول اتی النبی صلی اللہ علیہ وسلم الغائط فامرنی ان اٰتیہ بثلثة احجار فوجدت حجرین والتمست الثالث فلم اجدہ فاخذت روثة فاتیتہ بہا فاخذ الحجرین

قولہ عن سہل بن سعد الخ دلالتہ علی استحباب التثلیث فی الاستنجاء ظاہرة وہو صریح فی کون العدد المذکور لمسح الدبر بخصوصہ لا کما زعم امیر الیمنی فقال ان الادلة فی التثلیث لیست مقیدة بالذکر والدبر ولا بہما جمیعا فاوجب الاحجار الثلث للبول وحدہ ایضا والحدیث بصراحتہ یرد قولہ علیہ وفیہ دلالة علی عدم وجوب الایتار والتثلیث فی الاحجار اذا بال وتغوط معا لان الثلثة منہا اختصت بالدبر فینبغی رابع لمجری البول والا لزم استعمال المستعمل ثانیا وفیہ ما لا یخفی من التلویث۔

قولہ عن الاسود الخ قلت استدل بہ الطحاوی فی معانی الآثار علی عدم وجوب التثلیث والایتار

(ترجمہ) سہلؓ بن سعد رضی اللہ تعالی عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے استنجا کی بابت دریافت کیا گیا فرمایا کیا تم تین پتھر بھی نہیں پاتے دو پتھر (مقعد کے) دونوں جانبوں کے لئے اور ایک پتھر بیچ کے لئے اس کو طبرانی نے کبیر میں روایت کیا ہے اور اس میں ایک راوی عتیق بن یعقوب زبیری ہے ابوزرعہ نے کہا کہ اس نے مالک کی زندگی میں موطا حفظ کر لیا تھا (مجمع) میں کہتا ہوں کہ اسکو دارقطنی اور ابن حبان نے ثقہ کہا ہے پس حدیث حسن ہے اور دارقطنی نے بھی اپنی سنن میں اس کو حسن کہا ہے۔ تقریر اس سے معلوم ہوا کہ تین پتھر تو حضور نے صرف دبر کے لئے بتلائے ہیں اب پیشاب گاہ کے لئے چوتھا پتھر چاہیئے ورنہ مستعمل کا استعمال لازم آئیگا اور اس میں تلویث کا بھی اندیشہ ہے اور نظافت کے بھی خلاف ہے یا پیشاب گاہ کو بدون پتھر سے خشک کئے چھوڑ دیا جائے گا اس میں اور بھی تلویث ہے بہر حال تین پتھر لینے کا حکم وجوب پر محمول نہیں بلکہ کفایت پر محمول ہے جس کو تین سے کم کافی ہو جائیں وہ کم لے سکتا ہے جس کو زیادہ کی ضرورت ہو زیادہ لے سکتا ہے البتہ طاق کی رعایت کرنا مستحب ضرور ہے۔

اسودؒ سے روایت ہے کہ انہوں نے عبد اللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ سے سنا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم پاخانہ کو تشریف لے گئے اور مجھے حکم فرمایا کہ تین پتھر لاؤ میں نے دو پتھر تو پالئے اور تیسرے کو تلاش کیا مگر نہ ملا تو میں نے (اسکی جگہ) لید اٹھا لی حضور نے دو پتھر تو لے لئے اور لید کو پھینکدیا اور فرمایا یہ ناپاک ہے اسکو امام بخاری نے روایت کیا ہے (تقریر) اس سے معلوم ہوا کہ استنجا میں تین پتھر لینا یا طاق کی رعایت کرنا واجب نہیں کیونکہ حضور نے عبد اللہ بن مسعود سے دو پتھر لیکر لید کو پھینکدیا اور تیسرا پتھر نہیں مانگا اگر تین کا لینا

فالقی الروثۃ وقال ھذا رکس رواہ البخاری[1]۔

فی الاستجمار وقال ففی ھذا الحدیث مایدل علی ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قعد للغائط فی مکان لیس فیہ احجار لقولہ لعبد اللہ ناولنی ثلثۃ احجار ولو کان بحضرتہ من ذلک شیئ لما احتاج الی ان یناولہ من غیر ذلک المکان فلما اتاہ عبد اللہ بحجرین وروثۃ فالقی الروثۃ واخذ الحجرین دل ذلک علی استعمالہ الحجرین وعلی انہ قد رای ان الاستجمار بھما یجزئ مما یجزئ منہ الاستجمار بالثلث لانہ لو کان لا یجزئ الاستجمار بما دون الثلث لما اکتفی بحجرین ولامر عبد اللہ ان یبغیہ ثالثا ففی ترکہ ذلک دلیل علی اکتفائہ بالحجرین فھذا وجہ ھذا الباب من طریق تصحیح الآثار اھ (ص ۷۳ ج ۱) واورد علیہ الحافظ فی الفتح بانہ غفل رحمہ اللہ عما اخرجہ احمد فی مسندہ من طریق معمر عن ابی اسحق عن علقمۃ عن ابن مسعود فی ھذا الحدیث فان فیہ فالقی الروثۃ وقال انھا رکس ائتنی بحجر ورجالہ ثقات اثبات وقد تابع علیہ معمرا ابو شعبۃ[2] الواسطی وھو ضعیف اخرجہ الدارقطنی وتابعھما عمار بن رزیق احد الثقات عن ابی اسحق وقد قیل ان ابا اسحق لم یسمع من علقمۃ لکن اثبت سماعہ لھذا الحدیث منہ الکرابیسی[3] وعلی تقدیر ان یکون ارسلہ عنہ فالمرسل حجۃ عند المخالفین وعندنا ایضا اذا اعتضد[4] واستدلال الطحاوی فیہ نظر بعد ذلک لاحتمال ان یکون اکتفی بالامر الاول فی طلب الثلاثۃ فلم یجدد الامر بطلب الثالث او اکتفی بطرف احدھما عن الثالث لان المقصود بالثلاثۃ ان یمسح بھا ثلاث مسحات وذلک حاصل ولو بواحد اھ (ص ۲۲۵ ج ۱) واجاب عنہ العینی بان الطحاوی لم یغفل عن ذلک وکیف یغفل وقد ثبت عندہ عدم سماع ابی اسحق عن علقمۃ فالحدیث

واجب ہوتا تو تیسرا پتھر ضرور منگاتے اور یہ نہیں کہہ سکتے کہ تیسرا پتھر حضور نے اپنے پاس سے اٹھا لیا ہوگا کیونکہ حدیث کے سیاق سے یہ معلوم ہوتا ہے کہ جس جگہ آپ تشریف رکھتے تھے وہاں پتھر نہ تھے ورنہ عبد اللہ بن مسعود سے کیوں فرماتے کہ تین پتھر لاؤ۔ پس معلوم ہوا کہ دو پتھر پر کفایت کرنا بھی جائز ہے اور حافظ ابن حجر نے فتح الباری میں اس دلیل پر یہ اعتراض کیا ہے کہ مسند احمد اور دار قطنی میں اس حدیث کے اندر یہ زیادت بھی وارد ہے کہ حضور نے لید کو پھینک کر فرمایا کہ ایک پتھر اور لاؤ اس کا جواب یہ ہے کہ وہ روایت صحیح نہیں گو فتح الباری میں حافظ نے اس کی تقویت پر زور دیا ہے مگر مقدمہ فتح الباری میں بجز طریق اسرائیل وزہیر کے بقیہ تمام طرق حدیث کی تضعیف و مرجوحیت کی تصریح کی ہے اور ابو الحسن ابن القصار مالکی نے بھی اس زیادت کو غیر صحیح کہا ہے دوسرے اگر یہ زیادت تسلیم بھی کیجائے تو پھر بھی ہماری دلیل تام ہے کیونکہ حضور نے تین پتھروں سے دونوں جگہ کام لیا یا خانہ کے لئے بھی اور پیشاب کے لئے بھی تو ہر جگہ تین سے کم کا استعمال ہوا۔

---

[1] ص ۲۷ ج ۱ مؤلف۔ [2] کذا فی الاصل والصحیح ابو شیبۃ کما سیاتی ۱۲ منہ عفی عنہ۔ [3] قلت لا حجۃ بقولہ علی الطحاوی ۱۲ منہ

[4] قلت وابن الاعتضاد فان ھذہ الزیادۃ لم ترد الا فی طریق ابی اسحق عن علقمۃ فقط ولم ترد فی طریق اخری موصولۃ ولا منقطعۃ

عنده منقطع والمحدث لا يرى العمل به وابو شيبة الواسطي ضعيف فلا يعتبر بمتابعته والذي يدعي
صنعة الحديث كيف يرضى بهذا الكلام اهـ (ص ٢٤٧ ج ١) قلت ولا يخفى ما في هذا الجواب من الضعف
فان عدم رؤية المحدث العمل بالمنقطع لا يرفع الايراد عن الحنفية لكونهم يرون العمل به فالحق في الجواب
ان يقال ان حديث ابي اسحق هذا انما انتقده الدارقطني على البخاري وعاب عليه اخراجه في الصحيح
لكونه مضطرب الاسناد لكثرة الاختلاف فيه على ابي اسحق فمرة يرويه عن ابي عبيدة عن ابيه وتارة
عن الاسود عن عبد الله من غير ذكر عبد الرحمن واخرى عن عبد الله بن يزيد عن الاسود ومرة عن
علقمة عن عبد الله وتارة عن ابي الاحوص عن عبد الله وتارة عن عبد الرحمن بن الاسود عن
ابيه عن عبد الله (وهذه الاخيرة اختارها البخاري في صحيحه) وقال الحافظ في مقدمة الفتح بعد ذكر
هذا الاختلاف ان مجموع كلام الائمة مشعر بان الراجح على الروايات كلها اما طريق اسرائيل وهي
عن ابي عبيدة عن ابيه (رجحها الترمذي وحكى ابن ابي حاتم عن ابيه وابي زرعة انهما رجحا رواية اسرائيل)
او رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن ابن مسعود رجحها البخاري وقال الدارقطني هي
احسنها سياقا لكن في النفس منها شيء) لان الاسانيد فيه الى زهير واسرائيل اثبت من بقية الاسانيد
واذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في الحديث منتفية لان الاختلاف لا يوجب الاضطراب الا بشرطين
احدهما استواء وجوه الاختلاف وثانيهما مع الاستواء ان يتعذر الجمع على قواعد المحدثين وهنا يظهر عدم
استواء وجوه الاختلاف على ابي اسحق فيه لان الروايات المختلفة عنه لا يخلو اسناد منها من مقال
غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وعن اسرائيل قال ومتى رجح احد الاقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح
اهـ ملخصا (ص ٣٤٧) فليت شعري بل نسي الحافظ المقدام كلامه هذا في هذا المقام حيث جعل يلزم
الطحاوي ومن وافقه بالزيادة التي وردت في طريق معمر عن ابي اسحق عن علقمة وجعل تصحيحها اذ قد اعترف
قبل بكونها مرجوحة وصرح بترجيح طريق زهير واسرائيل على سائر الطرق وبكون ما سواهما لا يخلو
عن مقال وقد علم الحافظ ان هذه الزيادة ليست في احد هذين الاسنادين الذين رجحهما بل هي في رواية
معمر وغيره من الطرق المرجوحة التي لو صححناها لقوي الاضطراب في سند الحديث ولسقط الحديث
من اصله ولانهدم اساس الجواب الذي رفع به الاضطراب عنه فان بناءه على ترجيح احد هذين الطريقين
على غيرهما فثبت ان المحفوظ انما هي طريق زهير او اسرائيل وما سواهما من الطرق مرجوح غير صحيح فساقط
عن الاعتبار ومثله لا يحتج به محدث ولا فقيه فهذه الزيادة لا تصح ابدا ما لم تثبت باحد هذين الاسنادين
الراجحين ودونه خرط القتاد وقال العيني وقد قال ابو الحسن القصار المالكي روي انه اتاه بثالث ولكن
لا يصح ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لانه اقتصر في موضعين لانه موضع الغائط و
البول على ثلاثة فحصل لكل منهما اقل من ثلاثة وقول ابن حزم هذا باطل لان النص ورد في الاستنجاء

ومسح البول لا يسمى استنجاء بل سلت كما لا يخفى اهـ (ص و ج مذكور) قلت هذا الكلام في غاية القوة
وقد ذكر الحافظ في الفتح في الجواب عنه احتمالات عجيبة ركيكة يمجها الطبع السليم واما قول الحافظ
يحتمل ان يكون اكتفى بالامر الاول فلم يجئ والامر لطلب الثالث فاجاب عنه العيني بان
الطحاوي استدل بصريح النص لما ذهب اليه وبالاحتمال البعيد كيف يدفع هذا
واجاب عن قوله او اكتفى بطرف احدهما عن الثالث الخ بانه ينافيه اشتراطهم العدد في الاحجار
لانهم مستدلون بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا يستنج احدكم باقل من ثلثة احجار اهـ
(ص ٤٣٨ ج ١) وحاصل استدلالهم به ما قاله الخطابي لو كان القصد الانقاء فقط لخلا اشتراط
العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقاء فيه معنى دل على ايجاب الامرين ونظيره
العدة بالاقراء فان العدد مشترط ولو تحققت براءة الرحم بواحد ذكره الحافظ في الفتح
(ص ٢٢٥ ج ١) فهل غفل رحمه الله عن هذا الكلام حيث طفق يلزم الطحاوي باحتمال الاكتفاء
بطرف احدهما عن الثالث وهل هذا الا تهافت فافهم فقد بقي بعد بقايا في الزوايا ولكن السكوت
عنها اولى = (فائدة) ذكر في شرح الوقاية كيفية الاستنجاء بانه يدبر بالحجر الاول ويقبل
بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل بالاول والثالث شتاء وانما قيدنا بالرجل
لان المرأة تدبر بالاول ابدا لئلا تتلوث فرجها والصيف والشتاء في ذلك سواء اهـ ملخصا
(ص ١٣ ج ١ المطبوعة نولكشور) قال في الشامية (ص ٣٤٨ ج ١) وقال في شرح المنية ولم
لمشايخنا في حق القبل للمرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاحجار اهـ قلت بل صرح في الغزنوية بانها
تفعل كما يفعل الرجل الا في حق الاستبراء فانها لا استبراء عليها بل كما فرغت من البول والغائط
تصبر ساعة لطيفة ثم تمسح قبلها ودبرها بالاحجار ثم تستنجي بالماء اهـ قلت ولكن روي عن عائشة رضي
الله عنها قالت غسل المرأة قبلها من السنة رواه البزار وفيه ليث بن ابي سليم والصحيح ليث بن ابي سليم
وهو مدلس وقد عنعنه (مجمع الزوائد ص ٢١٢ ج ١) قلت ليث من رجال مسلم صدوق ولم يتهمه
بالتدليس احد سوى ما ذكره الهيثمي ولم يذكره الحافظ في طبقات المدلسين فلعله يدلس في النادر
وهو لا يضر لعدم خلو احد عنه الا نادرا كما في طبقات المدلسين (ص ٢١) وهو يدل على ان السنة في
القبل لها هو الغسل وحده والا لم يكن لتخصيص قبل المرأة معنى فان الغسل مع المسح بالاحجار سنة في
في قبل الرجال وفي دبر الفريقين ويؤيده ما في مراقي الفلاح ولا تحتاج المرأة الى ذلك اي الاستبراء
المذكور في الرجل لاتساع مخرجها وقصره بل تصبر قليلا ثم تستنجي اهـ (ص ٢٦) فلما لم يكن لها احتياج الى
الاستبراء فلا حاجة لها الى استعمال الحجر في القبل الا ان البول لا اثر له كالغائط وانما تحتاج الى الطهارة
فقط والماء يكفيها والله اعلم.

باب وجوب الغسل بالماء اذا جاوز الغائط المخرج وعدم اجزاء الحجارة حينئذ

باب

حدثنا الثوري عن عبد الملك بن عمير عن علي بن ابي طالب قال ان من كان قبلكم كانوا يبعرون بعرا وانتم تثلطون ثلطا فاتبعوا الحجارة الماء اخرجه عبد الرزاق في مصنفه زيلعي وقال اثر جيد قلت رجاله رجال الجماعة الا ان عبد الملك مدلس ولم يصرح بالسماع وقد رأى عليا كما في التهذيب والتدليس والارسال في القرون الثلثة لا يضرنا۔

باب قوله حدثنا الثوري الخ قلت معناه ان السلف كانوا يبعرون بعرا فلا يجاوز الخارج المخرج ولا يتعلق منه شيء به فكان الاستنجار بحجر اجزاهم وانتم تثلطون ثلطا والغالب فيه التجاوز عن المخرج وتعلق شيء به فلا تجزئكم الحجارة بل اتبعوها الماء فكنى بالبعر والثلط عن التجاوز وعدمه كما لا يخفى والامر للوجوب في الاصل فثبت به وجوب الغسل بالماء في هذه الحالة قال في الهداية ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء وهذا لان المسح غير مزيل الا انه اكتفى به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمه الله مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع اھ قلت وقوى ابن الهمام قول محمد وقال فيلزم الغسل اذا زاد بالاصل غاية ما فيه انه اول محل عرفناه ذلك وهو لا يقتضي ان يعتبر فيه درهم آخر معه والا لقيل في غيره ايضا مقدار الدرهم ساقط فيعتبر القدر المانع وراءه وهو باطل واذا لم يسقط الزائد لا يجزي فيه الحجر اھ (ص ١٩٠ ج ١) قلت وقول محمد هو الموافق للاثر فينبغي الاقتصار به لان عليا امر باتباع الماء في حال الثلط المستلزم التجاوز عن المخرج غالبا من غير فصل فافهم وفيه دليل على عفو قدر الدرهم من النجاسة لانه يشعر باجزاء الحجارة اذا البعر بعرا ولا يخفى ان الحجارة لا تزيل بل انما تخفف وتحقق وموضع الغائط مقدر بالدرهم فافهم وهذا الاثر شاهد جيد لحديث ابن عباس المذكور سابقا في اتباع الحجارة الماء في الغائط واما الاستنزاه بالحجر في البول فقد ذكرنا ما يشهد له فيه قبله۔

باب اس بیان میں ہے کہ جب پاخانہ موقع سے تجاوز کر جائے تو اب ڈھیلے سے استنجا کرنا کافی نہیں بلکہ دہونا واجب ہے حضرت علی سے روایت ہے کہ انہوں نے فرمایا کہ تم سے پہلے لوگ تو مینگنی کیطرح پاخانہ کرتے تھے اور تم لوگ گوبر کیطرح (پتلا پاخانہ) کرتے ہو تو تم ڈھیلے کے بعد پانی بھی لیا کرو اسکو عبد الرزاق نے مصنف میں روایت کیا اور زیلعی نے اسکو اثر جید کہا ہے اور اسکے راوی صحیح کے راوی ہیں۔ تقریر اس سے معلوم ہوا کہ پتھر یا ڈھیلے سے استنجا کرنا اسوقت کافی ہے جبکہ پاخانہ بستہ ہو کہ مخرج سے تجاوز نکرتا ہو اور جب پتلا ہو اوسوقت پانی لینا ضروری ہے کیونکہ اسوقت نجاست مخرج کو لگی بھی رہیگی اور اس سے تجاوز بھی کر جائیگی یہی حنفیہ کا مذہب ہے کہ جب پاخانہ موقع سے تجاوز کر جائے تو اسوقت پانی سے دہونا واجب ہے۔

ص ١٨ ا ج ا مؤلف ص ٥ ص ١١ اللہ و ١٢ ا ج ٦ مؤلف ۔ ص ١٥ ا ی سقوط الدرہم ١٢ منہ

باب

عن ابی ہریرۃ[له] قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من لم یستقبل القبلۃ ولم یستدبرھا فی الغائط کتبت لہ حسنۃ ومحی عنہ سیئۃ رواہ الطبرانی فی الاوسط ورجالہ رجال الصحیح الا شیخ الطبرانی وشیخ شیخہ وھما ثقتان (مجمع الزوائد)[له]

باب آداب الاستنجاء قولہ عن ابی ہریرۃ الخ قلت دلالتہ علی استحباب ترک الاستقبال والاستدبار عند الغائط ظاہرۃ واما حدیث النہی عنہما فقد ذکرہ البعض فی احیاء السنن (ص ۱۵۶) فلا حاجۃ الی الاعادۃ وہو یدل علی کراہتہما تحریما والیہ ذہب ابو حنیفۃ رحمہ اللہ واصحابہ ویعارضہ حدیث عائشۃ رضی اللہ عنہا ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم بلغہ ان اناسا یکرہون استقبال الکعبۃ بفروجہم فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم او قد فعلوہا حولوا بمقعدی الی القبلۃ رواہ احمد فی مسندہ وابن ماجۃ باسناد حسن قالہ النووی فی شرح مسلم (ص ۱۳۰ ج ۱) قلت ولم

باب استنجاء کے آداب میں - ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا جو شخص پاخانہ میں قبلہ کی طرف منہ نہ کرے اور پشت بھی نہ کرے اس کے لئے ایک حسنہ لکھی جائیگی اور اس کے نامہ اعمال سے ایک گناہ مٹا دیا جائیگا اسکو طبرانی نے اوسط میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی صحیح کے راوی ہیں بجز طبرانی کے استاد اور استاد الاستاد کے اور وہ بھی ثقہ ہیں (مجمع الزوائد) لقولہ اس سے پاخانہ کے وقت قبلہ کی طرف منہ اور پشت نہ کرنے کی فضیلت ثابت ہوئی اور ایسا کرنا ہمارے نزدیک جائز بھی نہیں اور عدم جواز کی دلیل احیاء السنن میں مذکور ہے اور اسی حدیث سے یہ بھی ثابت ہے کہ پیشاب کرتے ہوئے بھی قبلہ کی طرف منہ یا پشت کرنا ممنوع ہے - اور مسند احمد اور ابن ماجہ میں جو حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا سے یہ حدیث مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو یہ خبر پہونچی کہ بعض لوگ کعبہ کی طرف شرمگاہ کرکے (قضاء حاجت) کرنے کو مکروہ سمجھتے ہیں تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کیا لوگ ایسا کرنے لگے (اچھا) میرے قدمچہ کو قبلہ کی طرف کر دو - سو اس حدیث کو ذہبی نے میزان میں منکر کہا ہے اور ترمذی نے علل میں بخاری سے نقل کیا ہے کہ یہ حدیث مضطرب ہے اور صحیح یہ ہے کہ یہ حضرت عائشہ کا قول ہو یعنی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے مرفوعاً ثابت نہیں (عینی) اور ظاہر ہے کہ محض حضرت عائشہ کا قول اس باب میں حجت نہیں ہو سکتا کیونکہ ممکن ہے انکو ممانعت کی روایت نہ پہونچی ہو اور اگر اس کا مرفوع ہونا مان بھی لیا جائے تو ممکن ہے یہ ارشاد حضور نے اسوقت فرمایا ہو جبکہ مسلمانوں کو استقبال بیت المقدس کا حکم تھا استقبال کعبہ کا حکم نہ تھا کہ اسوقت کعبہ کی وہ حرمت نہ تھی جو اب ہے ۔

[له] ص ۲۸ ج ۱ مولف

يات بعض الناس في جوابه بما يشفي الغليل فاريد ان ابسط الكلام فيه بالتفصيل قال الذهبي
في الميزان (ص ٢٩٤ ج ١) في ترجمة خالد بن ابي الصلت الراوي لهذا الحديث ما نصه عن عراك
عن عائشة بحديث حولوا مقعدتي نحو القبلة الا يكاد يعرف تفرد عنه خالد الحذاء وهذا حديث
منكر فتارة رواه الحذاء عن عراك وتارة يقول عن رجل عن عراك وقد روى عن خالد بن ابي
الصلت سفيان بن حسين ومبارك بن فضالة وغيرهما وذكره ابن حبان في الثقات وما علمت احدا
يعرض الى لينه ولكن الخبر منكر اهـ وفي علل الترمذي قال محمد (البخاري) هذا حديث فيه اضطراب
والصحيح عن عائشة قولها (عيني على البخاري ص ١٠ ج ١) وقد روى جعفر بن ربيعة الذي هو اوثق
تلامذة عراك حديث عراك موقوفا (العرف الشذي ص ٢١) وقد ذكره في الجوهر النقي عن البخاري قال ذكر البخاري في
تاريخه الوجه الاول ثم ذكره عن عراك عن عمرة عن عائشة ثم ذكره عن عروة ان عائشة كانت تنكر قولهم لا تستقبل القبلة قال البخاري
وهذا اصح اهـ (ص ٣٣ ج ١) قلت ولا حجة في قول الصحابي في معارضة المرفوع لا سيما اذا كانت
المسئلة مختلفا فيها بين الصحابة على انه يمكن انها ارادت الانكار على مبالغتهم في الكراهة عن ذلك
حتى جعلوه كالمحرم واما الانكار على نفس الكراهة فلا واذا جاء الاحتمال فلا استدلال ولو تنزلنا و
سلمنا صحة رفعه فهو محمول على ما قبل النهي عن ذلك حين كان المسلمون يستقبلون بيت المقدس
بوجوههم في الصلوة ولم يكن اذ ذاك حرمة الكعبة كما انها اليوم فلما كره بعض الناس استقبالها
بفروجهم عند الغائط لما في قلوبهم من عظمة البيت قال صلى الله عليه وسلم حولوا مقعدتي الخ واراد
بيان جواز ذلك حينئذ لعدم ورود النهي عنه شرعا ثم امر باستقبال البيت ونهى عن استقبالها
واستدبارها عند البول والغائط جميعا ثم لم ينكر على من كره استقبالها بفرجه بعد نهيه قال في النيل
قال ابن حزم في المحلي انه (اى حديث حولوا مقعدتي ١٢) ساقط لان راويه خالد الحذاء وهو ثقة عن
خالد بن ابي الصلت وهو مجهول لا يدرى من هو واخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير
بن الصلت وهذا ابطل والباطل لان خالدا الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه
حجة لان نصه صلى الله عليه وسلم يبين انه انما كان قبل النهي لانه من الباطل المحال ان يكون رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما
لا يظنه مسلم ولا ذو عقل وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم فلو صح لكان (هذا الخبر) منسوخا بلا شك اهـ ملخصا
(ص ٨٠ ج ١) الى ان قال في (ص ٨١ ج ١) ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه الى درجة
الاعتبار وابن هو من ذاك فالانصاف الحكم بالمنع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتهض
دليل يصلح للنسخ او التخصيص او المعارضة ولم نقف على شيء من ذلك اهـ

عن[۲] عمر رضی الله عنه قال ما بلت قائما منذ اسلمت رواه البزار ورجاله ثقات (مجمع الزوائد)

عن[۳] عائشة رضی الله عنها قالت من حدثكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا جالسا رواه الخمسة الا ابا داؤد وقال الترمذی هو احسن شیء فی الباب واصح (نیل[۴])

قوله عن عمر رضی الله عنه الخ قلت فيه دلالة على ان البول قائما مما لا ينبغی بعد الاسلام وہذا ہو سبیل فی الكراهة بعينها۔

قوله عن عائشة الخ قلت وما روی عنه صلى الله عليه وسلم انه بال قائما محمول على العذر او على بيان الجواز والافعادته الغالبة البول قاعدا يدل عليه ما فی حديث عبد الرحمن بن حسنة الذی اخرجه النسائی وابن ماجة وغيرهما فان فيه بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فقلنا انظروا اليه يبول كما تبول المرأة وما فی حديث حذيفة بلفظ فقام كما يقوم احدكم وذلك يشعر بان النبی صلى الله عليه وسلم كان يخالفهم ويقعد لكونه استر وابعد من مماسة البول قال الحافظ فی الفتح وهو يعنی حديث عبد الرحمن صحيح صححه الدارقطنی وغيره ويدل عليه حديث عائشة الذی رواه ابو عوانة فی صحيحه والحاكم بلفظ ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما منذ انزل عليه القرآن وقد روی عن ابی موسی التشديد فی البول من قيام فروی عنه انه رأی رجلا يبول قائما فقال ويحك افلا قاعدا ثم ذكر قصة بنی اسرائيل من انه اذا اصاب جسد احدهم البول قرضه كذا فی النيل (ص ٨٠ ج ١) قلت والی كراهته ذهب امامنا ابو حنيفة واصحابه والمراد كراهة تنزيهها كما صرح به فی الشامية (ص ٥٥ ج ١)

حضرت[۲] عمر رضی اللہ عنہ سے مروی ہے وہ فرماتے ہیں کہ جب سے میں مسلمان ہوا ہوں اس وقت سے کھڑے ہو کر میں نے پیشاب نہیں کیا اس کو بزار نے روایت کیا ہے اور اس کے راوی ثقہ ہیں (مجمع الزوائد)

حضرت[۳] عائشہ رضی اللہ عنہا سے مروی ہے وہ فرماتی ہیں کہ جو شخص تم سے یہ بیان کرے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے کھڑے ہو کر (کبھی) پیشاب کیا تو اس کی تصدیق نہ کرو حضور ہمیشہ بیٹھ کر پیشاب کرتے تھے اس کو بجز ابوداؤد کے جملہ اصحاب صحاح نے روایت کیا ہے اور ترمذی نے کہا یہ حدیث اس باب میں احسن و اصح ہے (نقشہ) ہم ان دونوں حدیثوں سے کھڑے ہو کر پیشاب کرنے کی کراہت مستفاد ہوتی ہے اور یہی حنفیہ کا مذہب ہے اور کراہت سے مراد کراہت تنزیہیہ ہے اور حضرت حذیفہ کی حدیث میں جو آتا ہے کہ آپ نے کھڑے ہو کر پیشاب کیا وہ عذر پر محمول ہے کہ حضور کو کچھ تکلیف تھی جس کی وجہ سے بیٹھ نہ سکے یا بیان جواز پر محمول ہے۔

[۴] ص ٨٣ ج ١ المؤلف [۵] ص ٨٥ ج ١ المؤلف۔

عن[۴] رجل من بنی مدلج عن ابیه قال جاء سراقة بن مالك بن جعشم من عند النبی صلی الله علیه وسلم فقال علمنا رسول الله صلی الله علیه وسلم كذا وكذا فقال رجل كالمستهزئ ایعلمكم كیف تخرؤن قال بلی والذی بعثه بالحق لقد امرنا ان نتكأ علی الیسری وان ننصب الیمنی رواه الطبرانی فی الكبیر وفیه رجل لم یسم (مجمع[۱]) قلت[و] یكتفی بمثله فی فضائل الاعمال مع ان المستور فی القرون الثلثة مقبول عندنا۔

عن[۵] ابی هریرة قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لایخرج اثنان الی الغائط فیجلسان یتحدثان كاشفین عن عوراتهما فان الله عز وجل یمقت علی ذلك رواه الطبرانی فی الاوسط ورجاله موثقون (مجمع)

قوله عن رجل من بنی مدلج الخ قلت هكذا ذكر اصحابنا فی كیفیة الجلوس للحاجة كما فی مراقی الفلاح (ص ۲۰) والحدیث یشهد لهم وان كان مما لایحتج به عند المحدثین فمثله یكتفی به فی الآداب والفضائل والله اعلم قوله عن ابی هریرة وهو الخامس من الباب الخ قال العلامة الشوكانی فی النیل والحدیث یدل علی وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعلیل بمقت الله عز وجل یدل علی حرمة الفعل المعلل به ووجوب اجتنابه لان المقت هو البغض كما فی القاموس وقیل هو اشد البغض وقیل ان الكلام فی تلك الحالة مكروه فقط والقرینة الصارفة الی معنی الكراهة الاجماع علی ان الكلام غیر محرم فی هذه الحالة ذكره الامام المهدی فی الغیث فان صح الاجماع صلح للصرف عند القائل

بنی مدلج میں سے ایک شخص اپنے باپ سے روایت کرتے ہیں کہ سراقہ بن مالک بن جعشم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس سے آئے اور کہا ہمکو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس اس بات کی تعلیم دی ہے تو ایک شخص نے دل لگی کے طور پر کہا کیا حضور نے تم کو ہگنے کا طریقہ بھی تبلایا ہے سراقہ بن مالک نے کہا بیشک قسم اس ذات کی جس نے آپ کو حق کے ساتھ مبعوث کیا ہے حضور نے ہمکو حکم دیا ہے کہ بائیں پیر پر زور دیا کریں اور داہنے کو اونچا رکھا کریں اسکو طبرانی نے کبیر میں روایت کیا ہے اور راویوں میں ایک راوی مجہول ہے (مجمع) میں کہتا ہوں فضائل اعمال میں ایسی روایت بھی کافی ہے دوسرے قرون ثلثہ میں مستور کی روایت ہمارے یہاں مقبول ہے (تقریر) ہمارے فقہاء نے قضاء حاجت کا طریقہ یہی لکھا ہے جو اس حدیث میں ہے تو اُن کا قول بے اصل نہیں۔

ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ دو شخص ساتھ ملکر پاخانہ کے لئے نہ جائیں پھر دونوں ستر کھولے ہوئے بیٹھکر باتیں کریں کیونکہ اللہ تعالی اس پر غصہ فرماتے ہیں اسکو طبرانی نے اوسط میں روایت کیا ہے اور اس کے راوی توثیق کئے گئے ہیں (مجمع) تقریر اس سے قضاء حاجت کے وقت بات چیت کرنے کی ممانعت ثابت ہوئی ہمارے فقہاء نے بھی اسکو مکروہ فرمایا ہے

[۱] ص ۲۰۸ ج ۱ مؤلف [۲] ص ۲۰۸ ج ۱ مؤلف۔

بحجية ولكنه يبعد حمل النهي على الكراهة ربطه بذلك لعلة اهـ (ص ٣٤٧ ج ١) واجاب عنه سيدي وخليلي بانه
لايبعد حمل النهي على الكراهة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الفعلين علة للمقت فلا يلزم ان
يكون كل واحد منهما علة مستقلة بل يجوز ان يكون المجموع من حيث المجموع علة او ان يكون احد
الفعلين او كل واحد منهما علة وقد اتفقت الامة على ان التعري وكشف العورة (بحيث يراه احد من
الناس ١٢) حرام وسبب لمقت الله عز وجل فضم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التحدث لزيادة
الشناعة والقبح فعلى هذا لايدل ربطه بالعلة على حرمة التحدث اهـ (بذل المجهود ص ١١ ج ١) وقال الشامي
والمقت وهو البغض وان كان على المجموع اي مجموع كشف العورة والتحدث فبعض موجبات المقت
مكروه امداد وعبارة الغزنوية ولايتكلم فيه اي في الخلاء وفي الضياء عن بستان ابي الليث يكره الكلام
في الخلاء وظاهره انه لايختص بحال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية انه المعتمد عندهم وزاد في الامداد ولا
يتنحنح اي الا بعذر كما اذا خاف دخول احد عليه اهـ ومثله بالاولى مالو خشي وقوع محذور باحد ولو توضأ في
الخلاء لعذر هل ياتي بالبسملة ونحوها من ادعيته مراعاة لسنة الوضوء او يتركها مراعاة للمحل والذي
يظهر الثاني لتصريحهم بتقديم النهي على الامر تأمل اهـ (ص ٢٥٥ ج ١) وقال في مجمع البحار استدلوا
به على كراهة الكلام عند التغوط ولايدل المقت على الحرمة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق اهـ
قلت اخرجه ابو داؤد عن محارب بن دثار مرفوعا وصحح البيهقي ارساله وان المتصل ليس بمحفوظ
كذا في المقاصد الحسنة (ص ٥) فثبت ان البغض ربما يجتمع مع المباح ايضا فليكن كذلك التحدث
في الخلاء واستدل خليلي في تعليقه على ابي داؤد على عدم حرمة الكلام في حال كشف العورة بحديث
مسلم والنسائي عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء بيني وبينه واحد
فيبادرني وابادره حتى يقول دع لي واقول انا دع لي وقال وهي حالة التكشف غالبا لاسيما وقد ورد انه صلى
الله عليه وسلم وعائشة رضي الله عنها كانا يغتسلان من ...... اناء واحد وهو قدر الفرق وهي اثنا عشر مدا
اخرجه النسائي (قلت والبخاري ايضا) وقد كانا ذوي جمة من الشعر فالظاهر انهما لم يكن عليهما ثياب والا لم
يكفهما ذلك الماء القليل ولتشرب اكثره الثوب وبما رواه الشيخان في قصة موسى عليه السلام انه ذهب
مرة ليغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه فجمح موسى عليه السلام باثره يقول ثوبي حجر ثوبي حجر فتكلم حال
كونه عاريا والتعري كان للضرورة واما التكلم فلم يكن مضطرا اليه وقص النبي صلى الله عليه وسلم
القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فلو كان فيهما شيء غير موافق لشرعنا لبينه اهـ (ص ١ ج ١)
قلت ولقائل ان يقول في الدليل الثاني انه كان مضطرا الى التكلم طبعا فان الرجل لايقدر على السكوت
والحال هذه وشرعا ايضا لان الحجر لما فعل مثل مايفعله العاقل كان عليه طلب الثياب منه ليقل مسافة
الخروج عاريا هذا والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الاول بان كان لايدل على الدوام والاستمرار

سطلقا بل ودلالته عليه اكثرية فلا نسلم انهما كانا يغتسلان بفرق دائما بل غالبا اي اذا اغتسلا متعاقبين
متجردين عن الثياب واما اذا اغتسلا جميعا مستورين بالثياب فلم يكونا يغتسلان بفرق بل بما يزيد منه
كيف لا ولو سلمنا اغتسالهما جميعا مجردين للزوم وقوع نظر احدهما على عورة الآخر وقد ورد عن عائشة
ما رأيت عورة النبي صلى الله عليه وسلم او فرجه قط (اخرجه الترمذي في الشمائل) فلا يلزم من اغتسالهما
جميعا وقول احدهما للآخر دع لي تحدثهما حال كشف العورة وهذا الايراد مدفوع بما رواه ابن حبان من طريق
سليمان ابن موسى انه سئل عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة
فذكرت هذا الحديث بمعناه وهو نص في المسئلة اه من الفتح للحافظ (ص ۳۱۳ ج ۲) والحديث الذي
اشار اليه هو حديث عائشة كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد يقال له الفرق اه
فثبت انهما كانا يغتسلان بالفرق مجردين معا لا متعاقبين لان عائشة ذكرت قصة الاغتسال في جواب
من سألها عن رؤية الرجل فرج امرأته فلا يصح الجواب بقصة الاغتسال الا اذا كان تجردهما معا وعلى
هذا فاستدلال سيدي الخليل به على جواز التحدث حال كشف العورة تام كما ذكره ببيان شاف
ولا يعارض ذلك ما ورد عن عائشة رضي الله عنها ما رأيت فرج النبي صلى الله عليه وسلم قط وفي رواية
ما رأيت منه ولا رأى مني يعني الفرج ذكره القاري والمناوي في شرحي الشمائل لهما (ص ۱۷۵ ج ۲)
فان اغتسالهما متجردين لا يستلزم رؤية احدهما فرج الآخر فيمكن ان يتجردا ولا ينظرا الى العورة
قصدا وتبعا فلا عنها حياء ووقارا وهيبة واجلالا ولكن عائشة استنبطت منه جواز الرؤية لان
في التجرد تمكينا عليها ولو لم تجز لم يمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة على ذلك منه ولم يقرها
تمكنه على ذلك منها فافهم على ان في رواية الترمذي مجهولا وهو مولى لعائشة ذكره المناوي في شرح
الشمائل (ص و ج مذكور) ومما يدل على جواز التحدث حال كشف العورة ايضا ما ذكرناه قبل عن زينب
بنت ام سلمة انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل فاخذ حفنة من ماء فضرب
بها وجهي وقال وراءك يا لكاع اخرجه الطبراني في الكبير واسناده حسن فانه يدل بظاهره
على اغتساله صلى الله عليه وسلم عريانا فلو كان التكلم حراما لاكتفى بضرب الماء على وجهها والزجر قال
الحافظ في الاصابة وروينا في القطعيات من طريق عطاف بن خالد عن امه عن زينب بنت
ابي سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل يغتسل تقول امي ادخلي عليه فاذا
دخلت نضح في وجهي من الماء ويقول ارجعي قالت فرأيت زينب وهي عجوز كبيرة ما نقص من
وجهها شيء وفي رواية ذكرها ابو عمر فلم يزل ماء الشباب في وجهها حتى كبرت وعمرت اه (ص ۹۶
ج ۸) فالظاهر ان ام سلمة كانت تستمزح بالنبي صلى الله عليه وسلم بادخال زينب[1] عليه وهو يغتسل

---

[1] وكانت صغيرة جدا كانت بنت ست او سبع وقت وفاته صلى الله عليه وسلم وتزوج امها حين وضعتها وماتت سنة
اربع من الهجرة وقيل ثلاث كما في الاصابة (ص ۴۰ ۲ و ۱۲۴ ج ۸) مؤلف)

عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضحك من الضرطة رواه الطبراني في الاوسط وفيه عبد الله بن عصمة النصيبي قال ابن عدي له مناكير (مجمع) قلت وبقية كلام ابن عدي فيه ولم ار للمتقدمين فيه كلاما اه وذكر له العقيلي حديثا انكره في ذكر ياجوج وثقه غيره كذا في الميزان فهو مختلف فيه وحديث مثله حسن وفي العزيزي قال العلقمي بجانبه علامة الحسن اه وفيه ايضا وتمامه عند الطبراني وقال لم يضحك احدكم مما يفعل اه قلت واخرجه البخاري في كتاب التفسير من الجامع بلفظه ووعظهم في ضحكهم من الضرطة وقال لم يضحك احدكم مما يفعل اه وهو

وهذا منصور في الاغتسال عريانا لا التستر فمما يدل على جواز ذلك ايضا ما ورد في الصحيح عن ابي هريرة مرفوعا قال بينا ايوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل ايوب يحتثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك (بخاري ص ۴۲ ج ۱) فان الظاهر من سياق الحديث كون تلك المكالمة وقت الاغتسال لا بعده وما فيه ايضا عن ام هانئ بنت ابي طالب تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة تستره فقال من هذه فقلت انا ام هانئ (ص ج مذكور) وزاد في كتاب الجهاد فقال مرحبا بام هانئ الخ (ص ۴۳۹ ج ۱) فان الظاهر من التستر بالثوب اغتساله عريانا وتكلم مع ذلك وبالجملة فلم يرد دليل على حرمة الكلام حال كشف العورة وحديث الباب لا يدل على ذلك لاحتمال ترتب المقت فيه على المجموع لا على التحدث ايضا ولو دل لدل على الكراهة فحسب والله تعالى اعلم وقال الحافظ في الفتح تحت حديث البخاري لو ان احدكم اذا اتى اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا اه ما نصه يقيده ما اطلقه المصنف ما رواه ابن ابي شيبة من طريق علقمة بن مسعود وكان اذا غشي اهله فانزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتنا نصيبا اه (ص ۲۱۲ ج ۱) فاستحباب يقول ذلك وقت الانزال دليل على جواز الكلام وقت انقضاء الجماع وانصراف الرجل عن المرأة للاجماع على كراهة ذكر الله باللسان حال الجماع كما ذكره في حاشية الحصن نقلا عن القاري في المرقاة (ص ۱۳۰) ولكن حمله على الفصل مع شد اللباس على عورته وسترها به فبعيد جدا لعدم الدليل على هذا التقييد فافهم

قوله عن جابر وهو السادس من الباب الخ قلت ودلالته على ادب من آداب الخلاء ظاهرة۔

حضرت جابرؓ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے گوز پر ہنسنے سے منع فرمایا ہے اس کو طبرانی نے اوسط میں روایت کیا ہے اور اس میں عبد اللہ بن عصمہ نصیبی ایک راوی ہے جس کی بعض روایات منکر ہیں (مجمع) میں کہتا ہوں وہ مختلف فیہ ہے بعض نے اس کو ثقہ کہا ہے اور ابن عدی نے کہا کہ میں نے متقدمین سے

صحیح سنداً ومتناً۔

عن عبد اللہ بن الحارث بن جزء قال نهى رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان یستنجی احد بعظم او روثة او حممة رواه الطبرانی فی الکبیر والبزار وهذا لفظه وفیه ابن لهیعة وهو ضعیف (مجمع) قلت قد مر غیر مرة انه حسن الحدیث وثقه احمد وغیره۔

حدثنا سوید بن سعید ثنا عیسی بن یونس عن هاشم بن البرید (ثقة ۱۲ تقریب) عن عبد اللہ بن محمد بن عقیل عن جابر بن عبد اللہ ان رجلا مر علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم وهو یبول فسلم علیه فقال رسول اللہ صلی اللہ علیه وسلم اذا رأیتنی علی مثل هذه الحالة فلا تسلم علی فانك ان فعلت ذلك لم ارد علیك رواه ابن ماجة رجاله ثقات وان کان فی بعضهم کلام فالحدیث حسن۔

قوله عن عبد اللہ بن الحارث الخ قلت الحدیث ذکره بعض الناس فی کتابه بطریق آخر ولیس فیه ذکر الحممة وقد نص علماؤنا بکراهة الاستنجاء بها ایضا فلذا استدرکته علیه ودلالته علی الباب ظاهرة قوله حدثنا سوید بن سعید الخ قلت دلالته علی کراهة السلام علی من یبول وعلی کراهة رد السلام فی هذه الحالة ظاهرة وقد صرح علماؤنا الحنفیة وغیرهم بکراهة السلام فی مثل هذه الحالة قال فی الدر المختار نظما ؎ سلامك مکروه علی من ستسمع ؛ ومن بعد ما ابدی یسن ویشرع ؛ مصل وتال ذاکر ومحدث ؛ خطیب ومن یصغی الیهم ویسمع ؛ مکرر فقه جالس لقضائه ؛ ومن بحثوا فی الفقه دعهم لینفعوا ؛ مؤذن ایضا او مقیم مدرس ؛ کذا الاجنبیات الفتیات امنع ؛ ولعاب شطرنج وشبه بخلقهم ؛ ومن هو مع اهل له یتمتع ؛ ودع کافرا ایضا ومکشوف عورة ؛ ومن هو فی حال التغوط اشنع ؛ کذا فی بذل المجهود (ص ۱۲ ج ۱) وفیه ایضا ووجه کراهة الجواب فی مثل هذه الاحوال ما قد مر من کراهة الکلام عند کشف العورة فکیف بذکر اللہ تعالی فانه یکون اشد کراهة وحرج وما ورد انه صلی اللہ علیه وسلم کان یذکر اللہ علی کل احیانه یخص منه حالة کشف العورة والخلاء واللہ اعلم اه قلت او یحمل علی مطلق الذکر سواء کان باللسان او بالجنان افاده سیدی حکیم الامة فی بعض مواعظه والذکر بالجنان لا یمنع عنه بلا نزاع۔

اس کے متعلق کوئی جرح نہیں کی (میزان) پس حدیث حسن ہے (تقریر) ہمارے فقہاء نے بھی اس ہڈی سے منع فرمایا ہے یہ حدیث ان کی حجت ہے
عبد اللہ بن حارث بن جزء (صحابی) سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس سے منع فرمایا ہے کہ کوئی ہڈی یا لید یا کوئلہ سے استنجاء کرے اسکو طبرانی نے کبیر میں اور بزار نے (اپنی مسند میں) روایت کیا ہے اور لفظ بزار ہی کے ہیں اس میں ابن لہیعہ (ایک راوی ہیں) جو ضعیف ہیں (مجمع) میں کہتا ہوں بارہا گذر چکا ہے کہ وہ حسن الحدیث ہیں (تقریر) اس سے کوئلہ کے ساتھ استنجاء کرنے کی کراہت بھی ثابت ہوتی ہے ہمارے فقہاء نے بھی اس سے استنجاء کو مکروہ کہا ہے جس کی دلیل یہ ہے
جابر بن عبد اللہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ ایک شخص رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس سے گذرا اور آپ پیشاب کر رہے تھے اس نے حضور کو سلام کیا تو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب تو مجھکو ایسی حالت میں دیکھے تو مجھکو سلام نہ کیا کر کیونکہ اگر تو ایسا کریگا تو میں تجھکو جواب نہ دونگا

سلہ ص ۴۴ ج ۸ مؤلف سلہ ص ۳۰ مؤلف۔

عن ابی موسیٰ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم الیٰ دمث الیٰ جانب حائط فبال وقال اذا بال احدکم فلیرتد لبولہ رواہ احمد وابوداؤد (نیل) وقال فیہ مجھول قلت سکت عنہ ابوداؤد فھو صالح واخرجہ العزیزی بلفظ اذا بال احدکم فلیرتد لبولہ مکانا لینا وقال قال الشیخ حدیث حسن اھ۔

عن قتادۃ عن عبد اللہ بن سرجس قال نھی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان یبال فی الجحر قالوا لقتادۃ ما یکرہ من البول فی الجحر قال یقال انھا مساکن الجن رواہ احمد وابوداؤد والنسائی وصححہ ابن خزیمۃ وابن السکن (نیل)

قولہ عن ابی موسیٰ الخ قلت فیہ دلالۃ علی انہ ینبغی لمن اراد قضاء الحاجۃ ان یعمد الی مکان لین لا صلابۃ فیہ لیامن من رشاش البول ونحوہ وتویدہ الاحادیث الآمرۃ بالتنزہ عن البول۔

قولہ عن قتادۃ الخ فیہ دلالۃ علی کراہۃ البول فی الحجر التی تسکنھا الھوام والسباع اما لما ذکرہ قتادۃ او لانہ یؤذی ما فیھا من الحیوانات او تؤذی ہی البائل فیھا۔

اس کو ابن ماجہ نے روایت کیا ہے اور اس کے راوی ثقہ ہیں گو بعض میں قدرے کلام ہے پس حدیث حسن ہے۔

تفسیر۔ اس سے معلوم ہوا کہ جو شخص قضاء حاجت میں مشغول ہو اس کو سلام کرنا مکروہ ہے اور اگر کوئی ایسے سلام کرے تو مشغول حاجت کو جواب دینا مکروہ ہے ہمارے فقہاء کا بھی یہی قول ہے اور انہوں نے اس کے ساتھ پاخانہ کی حالت اور جماع وغیرہ کی حالت کو بھی ملحق کیا ہے ابو موسیٰ (اشعری رض) سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ایک نرم زمین کی طرف متوجہ ہوئے ایک دیوار کی جانب میں پھر پیشاب کیا (اس کے بعد ہیں) فرمایا کہ جب کوئی پیشاب کرے تو پیشاب کے لئے (اول جگہ) تلاش کرے اس کو امام احمد و ابوداؤد نے روایت کیا ہے (نیل) اور شوکانی نے فرمایا ہے کہ اس میں ایک راوی مجہول ہے۔ میں کہتا ہوں کہ ابوداؤد نے اس پر سکوت کیا ہے تو یہ حدیث صالح ہے اور عزیزی نے اس کو ان الفاظ سے بیان کیا ہے کہ جب کوئی پیشاب کرے تو اپنے پیشاب کے لئے نرم جگہ تلاش کرے اور کہا کہ شیخ نے فرمایا کہ یہ حدیث حسن ہے اھ۔ تفسیر۔ اس سے پیشاب کرنے کا ادب معلوم ہوا کہ نرم جگہ میں کیا جائے تاکہ چھینٹیں نہ اڑیں۔

قتادہ عبد اللہ بن سرجس (صحابی) سے روایت کرتے ہیں کہ رسول اللہ صلے اللہ علیہ وسلم نے سوراخ (یعنی بل) میں پیشاب کرنے سے منع فرمایا ہے لوگوں نے قتادہ سے کہا کہ سوراخ میں پیشاب کرنا کیوں مکروہ ہے قتادہ نے کہا لوگ کہتے ہیں کہ وہ جنات کے رہنے کی جگہ ہے۔ اس کو احمد و ابوداؤد و نسائی نے روایت کیا ہے اور ابن خزیمہ و ابن السکن نے اس کو صحیح کہا ہے (نیل)

تفسیر۔ ہمارے فقہاء نے بھی اس کو مکروہ کہا ہے یہ حدیث ان کے اسی قول کی دلیل ہے۔

له ص ۸۲ ج ۱ مؤلف ۔ سله ص ۱۰۶ ج ۱ مؤلف ۔ سله ص ۸۳ ج ۱ مؤلف۔

عن ابی هریرة رضی الله عنه ان النبی صلی الله علیه وسلم قال اتقوا اللاعنین قالوا وما اللاعنان یا رسول الله قال الذی یتخلی فی طریق الناس او فی ظلهم رواه احمد وابوداؤد ومسلم وعن معاذ بن جبل مرفوعا اتقوا الملاعن الثلاث وزاد البزار فی الموارد رواه ابوداؤد وابن ماجه وصححه الحاکم وابن السکن وفی روایة لابن حبان وافنیتهم وفی روایة لابن الجارود او مجالسهم وعن ابن عمر نهی ان یصلی علی قارعة الطریق او یضرب علیها الخلاء او یبال فیها وفی اسناده ابن لهیعة (نیل) قلت وهو حسن الحدیث کما قدمناه۔

قوله عن ابی هریرة وهو الحادی عشر من الباب الخ قلت فیه دلالة علی کراهة التخلی فی طریق الناس وظلهم ونحوهما لما فیه من تاذی المسلمین بتنجیس من یمر به وتاذیهم بنتنه واستقذاره والکراهة للتحریم قال الشوکانی والمراد بالظل ههنا علی ما قاله الخطابی وغیره مستظل الناس الذی یتخذونه مقیلا ومنزلا ینزلونه یقعدون فیه (قلت والقرینة اضافة الظل الیهم) ولیس کل ظل یحرم قضاء الحاجة فیه فقد قضی النبی صلی الله علیه وسلم حاجته فی حائش النخل کما سلف وله ظل بلا شک اھ (ص ۸۳ ج ۱) قلت وحدیث قضاء الحاجة فی حائش النخل رواه احمد ومسلم وابن ماجه کما ذکره فی النیل (ص ۸۴ ج ۱) عن عبد الله بن جعفر قال کان احب ما استتر به رسول الله صلی الله علیه وسلم لحاجته هدف او حائش نخل والهدف محرکة کل مرتفع من بناء او کثیب رمل او جبل وحائش النخل جماعته ولا واحد له من لفظه اھ ملخصا۔

حضرت ابوہریرہ رضی اللہ عنہ سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ دو باتوں سے بچو جو لعنت کا سبب ہیں صحابہ نے عرض کیا یا رسول اللہ وہ دو باتیں لعنت کا سبب کیا ہیں فرمایا کوئی شخص لوگوں کے راستے میں یا ان کے سایہ (کی جگہ) میں قضاء حاجت کرے (تو لوگ اسے کوسیں گے) اس کو احمد وابوداؤد ومسلم نے روایت کیا ہے اور معاذ بن جبل رضی اللہ عنہ سے مرفوعاً روایت ہے کہ تین لعنت کی باتوں سے بچو دو تو وہی جو اوپر مذکور ہوئیں) اور یہ زیادہ کیا کہ پانی کے گھاٹ پر پاخانہ پھرنا اس کو ابوداؤد وابن ماجہ نے روایت کیا ہے اور حاکم وابن السکن نے اس کو صحیح کہا ہے اور ابن حبان کی ایک روایت میں یہ زیادتی ہے کہ لوگوں کے فناؤں (یعنی گھروں کے سامنے قضاء حاجت کرنا) اور ابن جارود کی روایت میں ہے یا انکی مجالس میں۔ ٩
(قضاء حاجت کرنا) اور ابن عمر سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے بیچ راستہ میں نماز پڑھنے یا اس پر پاخانہ پھرنے یا پیشاب کرنے سے منع فرمایا ہے اور اسکی سند میں ابن لہیعہ ہے (نیل) میں کہتا ہوں وہ حسن الحدیث ہیں جیسا کہ ہم پہلے کہہ چکے ہیں تقریر ان سب احادیث میں پیشاب پاخانہ کرنے سے ہر طرح راستہ میں بھی منع فرمایا ہے اور سایہ سے مراد وہ سایہ ہے جسکے نیچے لوگ ٹھہرتے یا اٹھتے بیٹھتے ہوں مطلقاً سایہ مراد نہیں کیونکہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے ثابت ہے کہ آپ نے کھجوروں کے نیچے قضاء حاجت فرمائی مگر وہ لوگوں کے اٹھنے بیٹھنے کی جگہ نہ تھی۔

سلسلہ ص ۸۳ ج ۱ مؤلف۔

۱۲ عن عبداللہ بن مغفل عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال لا یبولن احدکم فی مستحمہ
ثم یتوضأ فیہ فان عامۃ الوسواس منہ رواہ الخمسۃ لکن قولہ ثم یتوضأ فیہ لاحمد و
ابی داؤد فقط واخرجہ الضیاء فی المختارۃ بنحوہ (نیل[۱]) قلت واحادیث الضیاء فی المختارۃ
کلہا صحاح کما صرح بہ السیوطی فی خطبۃ کنز العمال۔
۱۳ عن جابر عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم انہ نہی ان یبال فی الماء الراکد رواہ احمد ومسلم
والنسائی وابن ماجہ (نیل الاوطار[۲]) و۱۴ عنہ مرفوعا نہی ان یبال فی الماء الجاری رواہ
الطبرانی فی الاوسط ورجالہ ثقات (مجمع[۳])۔

قولہ ۱۲ عن عبداللہ بن مغفل الخ قال الشامی وانما نہی عن ذلک (ای البول فی المغتسل ۱۲) اذا لم یکن لہ مسلک
یذہب فیہ البول او کان المکان صلبا فیوہم المغتسل انہ اصابہ منہ شیء فیحصل بہ الوسواس کما فی نہایۃ
ابن الاثیر اھ (ص ۵۶ ج ۱) قلت والاولی ابقاءہ علی عمومہ لاسیما اذا کان المغتسل قریبا من المسجد
فان البول فیہ یؤذی اہل المسجد بنتنہ واللہ اعلم۔
قولہ عن جابر قلت قال فی الدر المختار و (کرہ ۱۲) بول وغائط فی ماء ولو جاریا فی الاصح وفی البحر انہا
فی الراکد تحریمیۃ وفی الجاری تنزیہیۃ اھ قال الشامی وینبغی ان یستثنی من ذلک ما اذا کان فی سفینۃ
فی البحر فلا یکرہ لہ البول والتغوط فیہ للضرورۃ وذکر سیدی عبدالغنی فی شرح الطریقۃ المحمدیۃ انہ
یظہر المنع من اتخاذ بیوت الخلاء فوق الانہار الطاہرۃ وکذا اجراء ماء الکنف الیہا بخلاف اجرائہا
الی النہر الذی ہو مجمع المیاہ النجسۃ وہو المسمی بالمالح واللہ سبحانہ وتعالی اعلم اھ (ص ۲۴۷ ج ۱)

۱۲ عبداللہ بن مغفل رضی اللہ عنہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کرتے ہیں کہ آپ نے فرمایا کہ کوئی اپنے غسل کی جگہ پیشاب
نہ کرے کہ پھر وہیں وضو کرنے لگے کیونکہ اکثر وسوسے اسی سے پیدا ہوتے ہیں اس کو احمد اور اصحاب سنن اربعہ نے
روایت کیا ہے اور اسکو ضیاء نے بھی مختارہ میں روایت کیا ہے (نیل) میں کہتا ہوں کہ سیوطی نے مقدمہ کنز میں
مختارہ کی تمام احادیث کے صحیح ہونے کی تصریح کی ہے **تقریر** ہمارے فقہاء نے بھی غسل خانہ میں اور وضو کی
جگہ میں پیشاب کرنے کو مکروہ فرمایا ہے۔
۱۳ حضرت جابر سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ٹھہرے ہوئے پانی میں پیشاب کرنے سے منع فرمایا ہے اس کو احمد و
ابن ماجہ نے روایت کیا ہے (نیل) **تقریر** ہمارے فقہاء نے بھی اس کو مکروہ فرمایا ہے یہ حدیث ان کی دلیل ہے
لیکن سمندر میں پیشاب پاخانہ کرنا کشتی یا جہاز کے سواروں کو جائز ہے بوجہ ضرورت کے۔
۱۴ حضرت جابر ہی سے مروی ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے چلتے ہوئے پانی میں (بھی) پیشاب کرنے سے منع فرمایا ہے
اسکو طبرانی نے اوسط میں روایت کیا ہے اور اسکے راوی ثقہ ہیں (مجمع) **تقریر** فقہاء نے اسکو بھی مکروہ فرمایا ہے مگر اس سے
گندہ نالہ مستثنی ہے جس میں ناپاک پانی ہی جمع کیا جاتا ہے اس میں پیشاب کرنا مکروہ نہیں۔

[۱] ص ۷۴ ج ۱ مولف [۲] ص ۷۴ ج ۱ مولف [۳] ص ۸۳ ج ۱ مولف ویقال لہ فی الہندیۃ گندہ نالہ ۱۲ منہ

۱۵ عن ابن شهاب ان ابابكر الصديق قال يوما وهو يخطب استحيوا من الله فوالله ما خرجت
لحاجة منذ بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مقنعا رأسي حياء من ربي
اخرجه ابن حبان في روضة العقلاء وهو منقطع (كنز العمال)[۱] قلت والانقطاع في
القرون الثلاثة لا يضر عندنا وله شاهد من حديث عائشة قالت قال ابو بكر
انى لاقنع رأسي اذا دخلت الكنيف اخرجه عبد الرزاق كما في الكنز وله شاهد
آخر سيأتي مرفوعا۔

۱۶ عن انس وابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا كان (صلى الله عليه وسلم) اذا اراد الحاجة لم
يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض رواه ابوداؤد والترمذي واخرجه الطبراني في الاوسط
عن جابر قال الشيخ حديث صحيح[۲] (العزيزي)

قوله عن ابن شهاب الخ قلت وجه الانقطاع عدم سماع ابن شهاب عن الصديق رضي الله عنه
واقتصار السيوطي على ذكر علة الانقطاع يدل على ان ليس له علة سواه والحديث فيه دلالة على
استحباب اقناع الرأس حال التغوط والبول حياء من الله تعالى فانه موضع كشف العورة فالله
احق ان يستحيى منه من الناس وله شاهد حسن لغيره مرسلا وسياتي۔
قوله عن انس وابن عمر الخ قلت فيندب رفع الثوب شيئا فشيئا محافظة على الستر مالم يخف
تنجس ثوبه۔

۱۵ ابن شہاب رضؓ سے مروی ہے کہ حضرت ابوبکر صدیق رضی اللہ عنہ نے ایک دن خطبہ میں فرمایا کہ اللہ تعالے سے
حیا کرو بخدا جب سے میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے بیعت کی ہے اس وقت سے کبھی (قضاء) حاجت کے
لئے بدون سر ڈھانپے نہیں گیا بوجہ حیاء کے اپنے پروردگار سے اس کو ابن حبان نے روضۃ العقلاء میں بیان
کیا ہے اور یہ منقطع ہے (کنز العمال) میں کہتا ہوں کہ انقطاع قرون ثلثہ میں ہمکو مضر نہیں دوسرے اسکے لئے مصنف
عبد الرزاق میں حضرت عائشہ کا اثر شاہد ہے کہ حضرت ابوبکر نے فرمایا کہ میں جب پاخانہ میں جاتا ہوں تو اپنا
سر ڈھانپ لیتا ہوں (کنز العمال) اور اس کے لئے ایک شاہد مرفوع بھی ہے جو عنقریب آئیگا تقریر اس کو بھی
ہمارے فقہاء نے آداب خلاء میں بیان کیا ہے۔

۱۶ حضرت انس و ابن عمر رضی اللہ عنہما سے مرفوعاً روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب (قضاء) حاجت کا ارادہ
کرتے تو اپنے کپڑے نہ اٹھاتے جب تک زمین کے نزدیک نہ ہو جاتے اسکو ابوداؤد و ترمذی نے روایت کیا ہے
اور طبرانی نے اوسط میں حضرت جابر سے روایت کیا ہے اور یہ حدیث صحیح ہے (عزیزی) تقریر اس
ادب کی رعایت کرنا چاہئے بالخصوص جنگل وغیرہ میں تو کھڑے کھڑے کپڑوں کو کبھی نہ اٹھانا چاہئے کہ
بے پردگی کا احتمال ہے۔

[۱] ص ۱۲۴ ج ۵ مولف [۲] ص ۱۱۴ ج ۳ مؤلف۔

١٧ عن بلال بن الحارث المزني مرفوعا كان اذا اراد الحاجة ابعد اخرجه احمد و النسائي و ابن ماجه و اسناده حسن كذا في العزيزي ج٣

١٨ عن حبيب بن صالح الطائي مرسلا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المرفق لبس حذاءه و غطى رأسه اخرجه ابن سعد قال الشيخ حديث حسن لغيره كذا في العزيزي -

حياءً من ربه ١٣ منه

١٩ عن حفصة ام المومنين رضي الله عنها مرفوعا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل يمينه لاكله و شربه

قوله عن بلال بن الحارث الخ فيه ندب الابعاد للحاجة بحيث لا يسمع لخارجه صوت و لا يشم له ريح و لا تراه عين هذا في الصحراء و اما في البنيان و الدور فينبغي اتخاذ الكنف في مكان بعيد عن المجالس و في معزل عن البيوت بحيث لا يسمع اهل الدار صوت الخارج و لا يشمون ريحه فتنبه له -

قوله عن حبيب بن صالح الخ قلت فيه دلالة على ندب لبس الحذاء عند دخول المرفق اي الخلاء صونا للرجل عما عسى ان يصيبها و على استحباب تغطية الراس حياء من الله تعالى لان هذا المحل معد لكشف العورة كذا في العزيزي و شرح الحنفي (ص ١٢٥ ج ١) قلت فالمراد تغطية الراس بنحو رداء او منديل لانه هو المتعارف عند الحياء لا بنحو القلنسوة فحسب فليتامل -

قوله عن حفصة الخ قلت معناه انه صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه لما لا دناءة فيه من

حضرت بلال بن الحارث مزنی سے مرفوعا روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب قضاء حاجت کا قصد کرتے تو دور جایا کرتے اس کو امام احمد و نسائی و ابن ماجہ نے روایت کیا ہے اور اس کی اسناد حسن ہے (عزیزی) **تقریر** یعنی لوگوں کے قریب قضاء حاجت نہ کرتے تھے بلکہ آدمیوں سے دور جایا کرتے تھے تاکہ کسی کی نظر نہ پڑے اور قضاء حاجت کی آواز کوئی نہ سنے جنگل میں تو۔ اس ادب کی رعایت ضروری ہے ہی گھروں میں بھی چاہیے کہ پاخانہ کسی گوشہ میں دور بنایا جاوے جو بیٹھنے اٹھنے کی جگہ سے بالکل الگ اور منفصل ہو تاکہ گھر والوں کو قضاء حاجت کی آواز اور بدبو وغیرہ نہ پہونچے ١٨ حبیب بن صالح طائی سے مرسلا روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب پاخانہ میں داخل ہوتے تو جوتا پہن کر جاتے اور سر کو ڈھانپ لیتے اس کو ابن سعد نے روایت کیا ہے اور یہ حسن لغیرہ ہے (عزیزی) **تقریر** پاخانہ میں ننگے سر جانا جیسا آج کل کے نوجوانوں کا طریقہ ہے خلاف ادب ہے اس سے احتراز کرنا چاہیے اور ننگے پیر جانا تو بہت ہی واہیات ہے کہ ناپاک ہونیکا اندیشہ ہے ١٩ حضرت حفصہ ام المومنین رضی اللہ عنہا سے مرفوعا روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اپنے داہنے ہاتھ (اور پیر) کو کھانے اور پینے اور وضو کرنے اور کپڑوں (کے پہننے) اور لینے دینے کے لیے (مقدم) کرتے تھے اور بائیں ہاتھ (پیر) کو اس کے ماسوا کے لیے اس کو امام احمد نے سند صحیح سے روایت کیا ہے (عزیزی) اور حاکم و ابن حبان نے بھی روایت کیا ہے اور حضرت عائشہ رضی

له ص ١٤١ ج ٢ مؤلف ۵ ص ١٢٥ ج ٣ مؤلف -

وضوءه وثيابه واخذه وعطاءه وشماله لما سوى ذلك اخرجه احمد باسناد صحيح[1] العزيزي
قلت وابن حبان والحاكم ايضا وعن عائشة رض قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه
وسلم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت اليسرى لخلائه وما كان من اذى رواه احمد وابو داؤد
والطبراني من حديث ابراهيم عن عائشة وهو منقطع ورواه ابو داؤد في رواية اخرى
موصولا اهـ التلخيص الحبير[1]

عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم
اني اعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم واذا خرج

الاعمال فشماله لما سوى ذلك مما لا تكريم فيه قال العيني في العمدة وقال الشيخ محي الدين هذه
قاعدة مستمرة في الشرع وهي ان ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسراويل
والخف ودخول المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب وترجيل
الشعر ونتف الابط وحلق الراس والسلام من الصلوٰة وغسل اعضاء الطهارة والخروج
من الخلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود وغيره ذلك مما هو في معناه
يستحب التيامن فيه واما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد والاستنجاء
والاستجمار ووضع الثوب والسراويل والخف وما اشبه ذلك فيستحب التياسر فيه
فثبت استحباب البداءة باليسرى عند الدخول في الخلاء والبداءة باليمنى وقت الخروج منها فما
اخرجه البخاري عن عائشة رض قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في
شانه كله وفي رواية الى الوقت وفي شانه كله بالعاطف كما في العمدة للعيني (ص ۷۳۰ ج ۱) عام مخصوص
بالادلة الخارجية منها حديث حفصة هذا وعائشة ايضا عند احمد والطبراني وابي داود ولما فيه من التصريح
بانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في اعمال والتياسر في اخرى والله اعلم۔

قوله عن ابن عمر الخ قلت واحاديث الدعاء عند دخول الخلاء وحين الخروج منها وان اخرجها
بعض الناس في اخبار السنن ولكن سياق حديث ابن عمر هذا اتم واحسن فلذا استدركته عليه

یہی روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کا داہنا ہاتھ تو وضو اور کھانے کے لیے تھا اور بایاں پاخانہ اور گندگی کی چیزوں
کے لیے تھا اسکو احمد وابو داؤد وطبرانی نے ابراہیم نے حضرت عائشہ رض سے منقطعا روایت کیا ہے اور ابو داؤد نے دوسری روایت
میں موصولا بھی روایت کیا ہے (تلخیص حبیر) مختصر۔ اس سے معلوم ہوا کہ پاخانہ میں جاتے ہوئے بائیں پیر کو مقدم کیا جائے اور نکلتے
ہوئے داہنے پیر کو ہمارے فقہاء نے بھی اس کو آداب خلاء میں بیان کیا ہے۔

ابن عمر رضی اللہ عنہ سے مرفوعا روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جب پاخانہ میں جانیکا قصد کرتے تو یوں
فرماتے اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم (ترجمہ) اے اللہ میں آپ کی پناہ میں آتا

[1] ص ۱۹۸ ج ۳ مولف [1] ص ۴۱ ج ۱ مولف۔

قال الحمد لله الذی اذاقنی لذته وابقی فی قوته واذهب عنی اذاه
اخرجه ابن السنی قال الشیخ حدیث حسن لغیرہ (العزیزی)

ومعنی قوله اذا دخل الخلاء اذا اراد ان یدخل کما ورد البخاری فی صحیحه تعلیقا ووصله فی الادب
المفرد وافادت هذه الروایة ان یقول هذا الذکر عند ارادة الدخول لا بعده اما فی الامکنة المعدة
لذلک فیقول قبیل دخولها واما فی غیرها کالصحراء ۱۲ فیقوله فی اول الشروع کتشمیر ثیابه مثلا وهذا
مذهب الجمهور وقالوا فیمن نسی یستعیذ بقلبه لا بلسانه کذا فی الفتح للحافظ (ص ۲۱۴ ج ۱) ملخصا هذا وقد
ذکر اصحابنا کراهة استقبال الریح ایضا عند البول وقد ورد ذلک فی حدیث ضعیف اخرجه الدارقطنی
فی سننه والدولابی فی الکنی عن هشام بن عروة عن ابیه عن عائشة قالت مر سراقة بن مالک
المدلجی علی رسول الله صلی الله علیه وسلم فسأله عن التغوط فامره ان یتنکب القبلة ولا یستقبلها ولا یستدبرها
ولا یستقبل الریح الحدیث کذا فی التلخیص الجبیر (ص ۳۹ ج ۱) ولکن لطرق عدیدة کما یظهر من التلخیص
وتؤیده احادیث الاستنزاه من البول ایضا فان فی استقبال الریح مظنة اصابة الرشاش
کما لا یخفی فهو حسن لغیره وذکروا ایضا کراهة استقبال عین الشمس والقمر عند البول والغائط
وفیه حدیث باطل لا اصل له کما فی التلخیص (ص ۳۷ ج ۱) ولکن یمکن الاستدلال بقوله
صلی الله علیه وسلم انهما آیتان من آیات الله لا ینکسفان لموت احد ولا لحیاته الحدیث اخرجه
البخاری (ص ۱۴۴ ج ۱) فلا ینبغی استقبالهما بالفرج لکونهما من آیات الله الباهرة وبقیة
ما ذکره اصحابنا من آداب الاستنجاء یمکن استخراجها بما ذکرناه من الاحادیث وبعضها ذکره
بعض الناس فی احیاء السنن فلا نعیده وفی حمده صلی الله علیه وسلم عند الخروج من
الخلاء اشعار بان هذه نعمة جلیلة ومنة جزیلة فان انحباس ذلک الخارج من اسباب الهلاک
فخروجه من النعم التی لا تتم الصحة بدونها وحق علی من اکل ما یشتهیه من طیبات الاطعمة فسد به جوعه

چاہتا ہوں ناپاک، پلید گندہ خبیث شیطان مردود سے) اور جب نکلتے تو یوں فرماتے الحمد للہ الذی اذاقنی لذته وابقی فی قوته
واذهب عنی اذاه (ترجمہ) شکر ہے اللہ تعالیٰ کا جس نے مجھے اس کھانے کی لذت چکھائی اور اسکی قوت میرے اندر باقی رکھی اور اس کا
خراب گندہ حصہ مجھ سے الگ کر دیا) اسکو ابن سنی نے روایت کیا ہے اور یہ حدیث حسن لغیرہ ہے (عزیزی) **الفقہ** پاخانہ میں
جانے سے پہلے خدا کا نام ضرور لے لیا جائیگا کہ شیاطین جو عموماً وہاں رہتے ہیں انسان کا ستر نہ دیکھیں اور اسکو ایذا نہ دیں اور وہاں سے
نکل کر اس نعمت کا شکر چاہیے کہ اللہ تعالیٰ نے فضلۂ فاسدہ کو جسم سے الگ کر دیا جسکا اندر محبوس ہو جانا سخت مصیبت اور
ہلاکت کا سبب ہے نیز انسان کو قضاء حاجت کرتے ہوئے اپنی ذلت اور خواری کو پیش نظر کرنا چاہیے کہ جو شخص دن میں دو
مرتبہ کھاتا اور ہگتا ہے اس کو تکبر اور بڑائی کب زیبا ہے بس ساری بڑائی حق تعالیٰ کے لئے ہے جو تمام عیبوں
سے پاک ہے۔ وله الحمد وله الکبریاء والصلوٰۃ والسلام علی سیدنا محمد سید الاصفیاء والانبیاء (بقیہ برصفحہ ۱۹۲)

ملے ص ۱۲۵ ج ۳ مؤلف۔

وحفظ به صحته وقوته ثم لما قضى منه وطره ودفع بتوقي فيه لتغيرها واستحال الى تلك الصفة الخبيثة لما انتن
خرج بسهولة من مخرج معد لذلك ان يشكر من هذا الله جل جلاله ويستحضر ولة لطف
وهو انها فاسم الله لا ينبغي لمن ياكل ويتغوط كل يوم مرة او مرتين ان يعجب بنفسه ويتكبر بخصاله
وكماله ويختال في مشيته وينسى نعمة ربه وعزة جلاله وكبريائه وكيف يعجب بنفسه من اوله نطفة مذرة
وآخره جيفة قذرة وهو بين ذلك يحمل العذرة اللهم اوزعنا شكر نعمك واعذنا من شر نقمك
آمين هذا وقد تم هناك ما اردنا ايراده في هذا الاستدراك والحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتم
الصالحات وعلى سيدنا ونبينا خير الخلائق محمد وعلى آله واصحابه افضل الصلوات وازكى التحيات

(بشارة) رأيت في المنام قبل اتمام هذه الرسالة بايام كاني ذاهب الى الخانقاه الامدادية مع سيدي
حكيم الامة دام بفيوضه الارشادية فلما وصلنا الى الباب اذا الشيخ قد اقبل من جانب لسمت
حسن عليه الثياب وعليه من انوار الذكر والمعرفة والجلال والجمال جلباب فسلم على الشيخ وعلي
وقال له يشير الي ان هذا رجل صالح جيد ذو عشق ومعرفة ولكن مره فليستكثر من الذكر لتقوى
نسبته مع الله تعالى اه بمعناه اللهم فاجعل رؤياي هذه حقا وارزقني كمالا في معرفتك
وصدقا ووفقني لما تحب وترضى واجعل آخرتي خيرا من الاولى وارفع اللهم درجات شيخنا
ووسيلة طريقنا الحامل على تاليف هذا الكتاب سيدي حكيم الامة كاشف الغمة كهف الطالبين
وملاذ العاشقين واطل اللهم بقاءه فينا ومتعنا بفيوضه وبركات انفاسه القدسية + وارضه
عنك وارض عنه واجزه + خير ما جازيت شيخا عن اصحابه في البرية + وكذلك جميع
شيوخنا واساتذتنا واغفر اللهم لنا ولاخواننا من المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات
انك سميع مجيب الدعوات وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ؏

وقع الفراغ من تاليفه لثمانية وعشرين خلون من ذي الحجة الحرام ضحوة النهار من يوم الجمعة
الزهراء سنة اثنين واربعين بعد ثلثمائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة
وتحية وانا العبد المفتقر الى ربه الصمد عبده المذنب ظفر احمد عفا الله عنه
ووفقه للتزود لغده

(بقيه ترجمه صفحه ١٨١) وعلى آله واصحابه خيرة الاولياء ما دامت الارض والسماء
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين